

البِدْعَةُ

وَأَثَرُهَا عَلَى الْمَجْتَمَعِ الْإِسْلَامِيِّ

منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com

سامع

تأليف
الشيخ / أشرف عبد العالِي السبهي

منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com

البدعة
وأثرها على المجتمع الإسلامي

بطاقة الكتاب
الطبعة الأولى
١٤٢٢هـ - ٢٠١٢م



جميع
حقوق الطبع محفوظة للنشر

اسم الكتاب : البدعة وأثرها على

المجتمع الإسلامي

اسم المؤلف : أشرف عبد العاطي الميمي
موضوع الكتاب : دراسة فقهية تأصيلية

الناشر : شروق للترجمة النشر

عدد الصفحات : ٢٨٨

مقاس الكتاب : ٢٤ x ١٧

عدد الملائم : ١٨

رقم الإيداع : ١٩٦٥٠ / ٢٠١٢



مؤسسة

شروق للترجمة والنشر



المنصورة - أمام مستشفى الطوارئ

ت : ٢٢٥٢٨٦٠ / ٥٠٠

shrook.mst@gmail.com

البدعة

وأثرها على المجتمع الإسلامي

دراسة فقهية تأصيلية

تأليف
أشرف عبدالعاطي عبدالحميد الميمي
إمام وخطيب بوزارة الأوقاف



مقدمة

الحمد لله رب العالمين، ولا عدوان إلا على الظالمين، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

يقول الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران)، ويقول الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا (٧١)﴾ (الأحزاب).

وبعد:

فيعرض هذا البحث قضية من وجهة نظر الباحث غاية في الأهمية؛ وذلك لأنها ذات أبعاد اجتماعية خطيرة؛ ولأن لها مساساً كبيراً بواقع المسلمين. وقد اهتم العلماء في القديم والحديث بهذه القضية، واحتلت مساحة واسعة في أبحاثهم ودراساتهم، ولكنها على الرغم من ذلك ما زالت تشكل الخطر نفسه الذي كانت تشكله في الماضي، إنها (البدعة - مفهومها، وبيانها، وأثرها على أفراد المجتمع الإسلامي)، ذلك الموضوع الذي كاد يُخْلَقُ لكثرة ما أُثير حوله من مساجلات ومناقشات، وأحياناً مجادلات عقيمة.

ولكن يجب التنبيه إلى أن علماء المسلمين من السلف والخلف لم يهملوا مدارس هذا الموضوع، بل كان لهم فيه صولات وجولات، ولا سيما أن منشأ هذه القضية (البدعة ومفهومها) قديم، يمتد تاريخه إلى أواخر عهد الخلافة الراشدة؛ حيث ظهور الفتن، وقيام الفرق والأحزاب، وكذلك كان لهذا الموضوع مساحته الخاصة لدى كثير من المفكرين والباحثين.

وللحقيقة، إنني كنت منذ زمن بعيد أتمنى عمل مدارس في هذه القضية؛ لما لها من أهمية ومكانة، وكنت حريصاً على متابعة الأبحاث والكتب التي تناول هذا الموضوع، وإذا كانت للبحوث في الغالب دوافع وبواعث تحمل صاحبها

على إثارتها، فإن الباعث الذي دفعني لمدارسة هذه القضية واختيار هذا الموضوع، هو دفع الاشتباه الحاصل لدى الكثير من المسلمين، وخاصة دعاة الإسلام في هذه الأيام، وكذلك ما يُثار حوله وبسببه من فُرقة وخلاف بين المسلمين وبين دعاة الإسلام أنفسهم، حيث تتعدد مذاهبهم فيه، وتباين آراؤهم حوله، ويُصبح هذا الخلاف سببا لغرس البغضاء والكراهية وإشاعة الفوضى، ومن أجل توضيح هذه المفاهيم وبيان هذه المعاني لدى الكثير من دعاة الإسلام، ومن أجل تجميع الجهود وجعلها مترابطة ببناء، ومن أجل التماسك والترابط بين دعاة الإسلام لمواجهة التحديات الكبرى والمؤامرات التي تُحاك من قِبَل أعداء الإسلام ليل نهار؛ كان هذا الجهد المتواضع، والمدارسة البسيطة، داعيا للمولى تبارك وتعالى أن تكون خطوة على الطريق، وأن يتقبل هذا الجهد الضعيف. وإن كان هناك بعض التوفيق فهو من الله - تبارك وتعالى - وإن كان هناك تقصير، فهو من عند أنفسنا، وكفانا أن نفوز بشواب المجتهدين، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الباحث

أشرف عبد العاطي عبد الحميد الميمي

مفهوم البدعة وأقسامها

المبحث الأول : مفهوم البدعة .

المبحث الثاني : أقسام البدعة .

المبحث الثالث: العلاقة بين البدعة والمعصية والعبادات .

المبحث الأول مفهوم البدعة

أولاً: البدعة لغة:

جاء في مختار الصحاح: مادة (ب د ع): أبدع الشيء: اخترعه، لا على مثال، ويقال: والله بديع السموات والأرض، أي: مبدعها. ثم يقول: و(البدعة): هي الحدث، وما ابتدع في الدين بعد الإكمال^(١).

ويقول صاحب لسان العرب: بدع الشيء يَبْدَعُهُ بَدْعًا وَابْتَدَعَهُ: أنشأه وبدأه، وبدع الشيء: أي استنبطه وأحدثه.

والبديع والبِدْع: الشيء يكون أولاً، وفي التنزيل: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ﴾ (الأحقاف: ٩)، أي: ما كنت أول من أرسل، قد أرسل قبلي رسل كثيرون. والبدعة: الحدث، وما ابتدع في الدين بعد الإكمال، قال ابن السكيت: البدعة كل محدثة^(٢).

والبِدْع، والبديع: المخترع الجديد الذي لم يسبقه نظير، والبِدْعَة: مؤنثة البِدْع، أو هو الهيئة من الابتداع، وهو الاختراع والاستحداث الأول لصنعة أو مذهب أو سيرة، أو غير ذلك من أمور الدين أو الدنيا.

ولما كانت حقيقة الابتداع في اللغة متناولة لاختراع الأمور المستحسنة أو المستهجنة؛ جرت هذه المادة فيها مجرى المدح تارة، كما جاء في قوله تعالى: ﴿يَدْعُ السَّمَكُونَ وَالْأَرْضُ﴾ (الأنعام: ١٠١)، ومجرى الذم تارة أخرى، كما في قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ (الحديد: ٢٧)، وقد لا تكون مدحاً ولا ذماً، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ﴾ (الأحقاف: ٩)، المعنى: ما كنت أول رسول من الله إلى البشر حتى تتخذوا رسالتي إليكم عجبا، وتصفوها بالسحر أو الافتراء، فقد خلت الرسل من قبلي وكانوا كلهم رجالا يوحى إليهم.

(١) مختار الصحاح: الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، (ص ٣٦).

(٢) لسان العرب لابن منظور، مادة (بدع).

وقد جاء في معنى (السنة) بأنها كاللقمة والأكلة، فعلة من السَّنَّ، وهو انتهاج الطريق والسير فيه، فسنة كل أحد هي طريقته التي يتبعها ومنهجها الذي يسلكه عادة في أمر الدين أو غيره، كانت الأمور الحميدة أو غيرها، ولذا جاء في الحديث: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ»^(١)، سَنَّ: أي سار سيرة محمودة أو مذمومة ووضعها للناس ليقفوا بها، ومن هنا نعلم أن اللغة كما تسمي الطرائق الجديدة بدعاً من حيث كونها غير مسبوقة بأمثالها، تسميها كذلك سنة من حيث أن سلوك الواضع لها وإقامتها في موضع التأسي والافتداء يجعلها عادة متبعة^(٢).

ثانياً: في استعمال الشرع:

صارت كلمتا السنة والبدعة في الاستعمال الشرعي إلى معنى أخص من معنيهما في الاستعمال اللغوي، فلا تكادان تستعملان بلسان الشريعة في أمر دنيوي محض، وإنما تستعملان في الشؤون الدينية خاصة، بل صارت كل واحدة منهما إذا وردت مطلقة عن القرائن في لسان النبوة أو السلف الصالح اختصت بوصف ثانٍ تُباين به الأخرى، فكلمة «السنة» على حقيقتها الشرعية في الصدر الأول لا تتناول من الطرائق الدينية إلا ما كان حقاً وصواباً، وهو الطريق الذي رسمه لنا كتاب الله وبيّنه رسوله ﷺ نصّاً واستنباطاً.

كما أن كلمة «البدعة» ما كانت تتناول في حقيقتها إلا كل ما هو باطل وضلال، وهي تلك الطرائق المخترعة التي ليس لها مستند من كتاب الله ولا سنة رسول الله ﷺ ولا فيما استنبط منهما بوجه من وجوه الاستنباط المقررة؛ ولذلك تكرر ذمها بصيغ العموم والشمول كما جاء في الحديث النبوي:

(١) أخرجه مسلم (١٠١٧).

(٢) الميزان بين السنة والبدعة، د: محمد عبد الله دراز، (ص ٤٢).

وَأَيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ^(١).

أما علماء الشريعة بعد الصدر الأول، فهم فريقان:

الأول: وقف عند هذا الاستعمال الشرعي كما هو، بغير زيادة أو نقصان.

الثاني: مضى في معنى السنة إلى تخصيص ثالث، ورجح في معنى البدعة إلى تعميم أوسع يُقَرِّبُهُ من المعنى اللغوي، فالسنة عند هؤلاء: هي الطريقة الدينية التي جرى العمل بها نفسها على عهد النبي ﷺ، والبدعة: كل أمر جديد لم يعهد بشخصه ولم يسبقه بصورته المعينة في عصر النبوة، سواء أكان قد عُملَ به في زمن الصحابة - رضي الله عنهم - أم لم يحدث إلا بعدهم، وسواء أكان له سنده صحيح من أدلة الشرع أم لم يكن^(٢).

الثالث: البدعة اصطلاحاً:

اختلف العلماء عند تعريف البدعة اصطلاحاً إلى فريقين اثنين:

الفريق الأول:

أطلقها على كل مستحدث من الأشياء، سواء كان حسناً أم قبيحاً، مذموماً غير مذموم، وسواء أكان في العبادات أم في العادات أم غيرها. ومن هذا ريق، الإمام الشافعي؛ فقد روى البيهقي بإسناده في مناقب الشافعي عن شافعي رحمه الله قوله: المحدثات من الأمور ضربان، أحدهما: ما أحدث مما يخالف تاباً أو سنة أو أثراً أو إجماعاً، فهذه هي بدعة الضلالة.

وقالوا: إن البدعة ما أحدث من الخير لا خلاف فيه لواحد من العلماء، هذه محدثة غير مذمومة، وقد قال عمر بن الخطاب رحمه الله في قيام رمضان: عمت البدعة هذه، يعني أنها محدثة لم تكن^(٣).

وقد قال به الإمام العز بن عبد السلام، والذي ذكره في كتابه (قواعد

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وصححه الألباني.

(٢) الميزان بين السنة والبدعة، د: محمد عبد الله دراز، (ص ٤٣).

(٣) رسالة البدعة، للدكتور: عزت عطية، (ص ١٩٦).

الأحكام في مصالح الأنام)، بقوله: إن البدعة هي فعل ما لم يُعهد في عهد رسول الله ﷺ، وهي منقسمة إلى: بدعة واجبة، وبدعة محرمة، وبدعة مندوبة، وبدعة مكروهة، وبدعة مباحة. والطريق في معرفة ذلك أن تعرض البدعة على قواعد الشريعة، فإن دخلت في قواعد الإيجاب فهي واجبة، وإن دخلت في قواعد التحريم فهي محرمة، وإن دخلت في قواعد المنسوب فهي مندوبة، وإن دخلت في قواعد المباحات فهي مباحة، ثم ضرب الأمثلة على ذلك فقال:

١- البدعة الواجبة: للبدعة الواجبة أمثلة، أحدها الاشتغال بالنحو، أي علم النحو الذي يفهم به كلام الله، وكلام رسول الله ﷺ، وذلك واجب؛ لأن حفظ الشريعة واجب، ولا يأتي حفظها إلا بمعرفة ذلك، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

٢- البدعة المحرمة: للبدعة المحرمة أمثلة، منها: مذهب القدرية، ومذهب الجبرية، ومنها مذهب المرجئة والمجسمة، والرد عليهم من البدعة الواجبة.

٣- البدعة المندوبة: وللبدعة المندوبة أمثلة، منها: بناء القناطر، وكل إحسان لم يعهد في العصر الأول، ومنها صلاة التراويح.

٤- البدعة المكروهة: وللبدعة المكروهة أمثلة، منها: زخرفة المساجد، وتذهيب المصاحف، وأما تلحين القرآن بحيث تتغير ألفاظه عن الوضع العربي؛ فالأصح أنه من البدع المحرمة.

٥- البدعة المباحة: وللبدعة المباحة أمثلة، منها: المصافحة عقيب صلاة الصبح والعصر، ومنها التوسع في الطيب من المأكول والمشرب والملابس والمساكن^(١).

أما الإمام شهاب الدين أبي شامة، فقد عرّف البدعة بأنها: كل ما هو مخترع من غير أصل سابق، وهو ما لم يكن في عصر النبي ﷺ مما فعله أو أقر عليه، أو

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، للعزيز بن عبد السلام، (١٧٢/٢)، طبعة دار الاستقامة.

علم من قواعد شريعته الإذن فيه وعدم النكير عليه، ومن ذلك ما كان في عصر الصحابة - رضي الله عنهم، وعلى هذا فالحوادث منقسمة إلى بدعة مستحسنة، وهي ما وافق السنة، وإلى بدعة مستقبحة، وهي ما خالف السنة^(١).

والإمام العيني عرف البدعة بقوله: البدعة شرعا: إحداث ما لم يكن له أصل في عهد رسول الله ﷺ، وهي على قسمين: بدعة ضلالة، وبدعة حسنة، وهي ما رآه المسلمون حسنا ولا يكون مخالفا للكتاب أو السنة أو الإجماع.

الفريق الثاني:

وقد ضيق أصحاب الفريق الثاني في مدلولها، وجعلوها كلها ضلالة، سواء كانت في العادات أم في العبادات معاً.

قال بكر البيهقي في كتابه (الاعتقاد على مذهب السلف) بأن البدعة محرمة وضلالة، وهي لا يرضاها الله ورسوله ﷺ، ثم يروي أحاديث كثيرة عن رسول الله ﷺ^(٢) تؤكد وتُدلل على ما ذهب إليه من أن البدعة كلها ضلالة، ولا يُفرّق عنده بين عبادات أو معاملات.

وقد عاب الإمام ابن تيمية على من قسم البدعة إلى قبيحة وحسنة، وقال: البدعة لا تكون إلا قبيحة، وغيرها لا يسمى بدعة. ثم قسم الدوافع التي تدعو إلى إحداث الأمور بعد رسول الله ﷺ وأبان ما يجوز وما تدعو إليه المصلحة، وما لا تدعو إليه^(٣).

وقال الإمام الزركشي: البدعة في الأصل موضوع للحدث المذموم^(٤).

(١) الاعتقاد على مذهب السلف، لأبي بكر البيهقي، (ص ١٤٤)، طبعة العهد الجديد.

(٢) البدعة والمصالح المرسلّة، بيانها، تأصيلها وأقول العلماء فيها، د: توفيق الواعي، (ص ١٠٣)، دار التراث، الكويت.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية، (ص ٣٧٨).

(٤) مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (٣١)، (ص ٢٣١).

وأما ابن رجب الحنبلي، فقد عرفها بقوله: المراد بالبدعة، ما أحدث مما لا أصل له في الشريعة يدل عليه، أما ما كان له أصل من الشرع يدل عليه فليس ببدعة شرعاً، وإن كان بدعة لغة^(١).

كما عرفها ابن حجر العسقلاني بقوله: تطلق البدعة في الشرع في مقابل السنة، فتكون مذمومة. ثم يقول في موضع آخر: والمحدثات، جمع محدثة، والمراد بها ما أحدث وليس له أصل في الشرع يُسمى في عرف الشرع بدعة، وما كان له أصل يدل عليه الشرع فليس ببدعة^(٢).

المقارنة بين هذه التعريفات:

وبالمقارنة بين أقوال الفريقين السابقين القائلين بدم البدعة وبتحسين بعضها وذم الآخر، يتبين لنا كما يوضحه الدكتور توفيق الواعي في كتاب (البدعة والمصالح المرسلة، بيانها وتأصيلها):

١- أن النسبة بينهما هي العموم والخصوص المطلق، فإنها يجتمعان في الحادث المذموم العبادي الذي لم يرد به نص، ويدخل في العبادات مثل: زيادة ركعة في الصلاة، أو ترك التشهد فيها، أو صيام أيام التشريق. وينفرد أصحاب البدعة الحسنة في العادات غير العبادية، مثل: الأكل على الموائد، ونخل الدقيق.

٢- كلا الفريقين يذم البدعة، ولكن الفريق الثاني يقيدها بالعبادات أو العادات التي يُقصد بها التعبد ويقول إنها مذمومة. أما أصحاب الفريق الأول فلا يقيدها، ويطلقها في كل عمل، ويقسمها على الأحكام الخمسة.

٣- الفريق الأول لا يقول بالبدعة المجازية أو اللغوية؛ لأنه يقسم البدعة إلى محرمة وغير محرمة. أما الفريق الثاني فيقول بالبدعة اللغوية أو المجازية، ويقول إن الفريق الأول خلط بين البدعة الشرعية وبين البدعة اللغوية.

(١) جامع العلوم والحكم، (ص ١٦٠).

(٢) فتح الباري، لابن حجر العسقلاني (١٥٦/٥).

والرأي الذي أميل إليه:

بعد استعراض الآراء السابقة للفريقين؛ أرى أن تعريف العز بن عبد السلام رحمته الله من الممكن أن يكون هو الرأي المختار والذي أميل إليه؛ لأنه جامع مانع، وسبب اختياري لهذا التعريف أن صاحبه فصل في تعريف البدعة وجعلها تدور مع الأحكام الخمسة الشرعية وجودًا وعدمًا.

المبحث الثاني أقسام البدعة

تعددت واختلفت آراء العلماء عند تقسيم البدعة عدة آراء، وذلك لتعدد اعتبارات التقسيم.

القسم الأول: باعتبار الموضوع:

قسمت إلى بدعة حقيقية وبدعة إضافية:

١ - البدعة الحقيقية:

عرفها الشاطبي بأنها هي التي لم يدل عليها دليل شرعي، لا من كتاب ولا سنة ولا إجماع، ولا استدلال معتبر عند أهل العلم، لا في الجملة ولا في التفصيل، ولذلك سميت بدعة؛ لأنها شيء مخترع على غير مثال سابق، وإن كان المبتدع يأبى أن ينسب إليه الخروج عن الشرع، إذ هو مدع أنه داخل بما استنبط تحت مقتضى الأدلة، لكن تلك الدعوى غير صحيحة، لا في نفس الأمر، ولا بحسب الظاهر^(١). ومن أمثلة هذا النوع من البدع:

أ- التقرب إلى الله تعالى بتحريم الحلال: كالرهبانية، وترك الزواج مع وجود الداعي إليه وفقد المانع الشرعي.

ب- ما يقوم به الهنود من تعذيب أنفسهم بأنواع العذاب الشنيع، والتمثيل الفظيع على جهة استعجال الموت لنيل الدرجات العلا.

ج- تحكيم العقل، ورفض النصوص في دين الله، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ نَزَعْنَا فِي شَيْءٍ فَرْدُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (النساء: ٥٩)، وهناك أمثلة أخرى كثيرة ومتعددة، منها على سبيل المثال:

- صلاة بركوعين وسجود واحد.

- صلاة الصبح ثلاث ركعات.

- صوم الليل وإفطار النهار.

(١) الاعتصام، للإمام الشاطبي (١/ ١٧١).

- الطواف بغير البيت الحرام، كالأضحية والقبور.
ومن أمثلتها أيضاً: القول بالقدر، والتحسين والتفويض، والقول بإنكار خبر الواحد، وإنكار الإجماع.
ولعلنا مما سبق نلاحظ: أن البدعة الحقيقية عظيمة الوزر؛ لأن فيها مخالفة محضة، وخروجاً عن السنة.
٢- البدعة الإضافية:

البدعة الإضافية كما يقول الإمام الشاطبي على ضربين:

أ- أحدهما: يقرب من الحقيقية، حتى تكاد البدعة تعد حقيقة.

ب- والأخرى: يبعد عنها، حتى تكاد أن تُعدّ سنة محضة^(١).

فمثال الأول: أن يكون للمكلف طريقان في سلوكه للآخرة: أحدهما سهل ميسور، والآخر عسير صعب. وكلاهما يوصل إلى المطلوب على درجة واحدة، فيأخذ المتشدد بالطريق الصعب، الذي يشق عليه، ويدع الطريق السهل الميسور، ويقصد بذلك التشديد على النفس، كالذي يجد للطهارة ماءين: ساخن وبارد، والوقت شتاء، فيتحرّى البارد الشاق، ليستعمله ويدع الآخر، وهذا مخالف لدليل رفع الحرج الذي جاء الإسلام به، والذي قال الله تعالى فيه: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (الحج: ٧٨)، وكذلك الرجل بجانبه مسجد، فيدعه ويذهب إلى مسجد بعيد، وليس المسجد من المساجد الثلاثة التي تشدُّ الرحال إليها، وقد يستدل هؤلاء بأقوال للرسول ﷺ تدعو إلى احتمال المكاره في سبيل الله تبارك وتعالى^(٢).

وقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بحديث النبي ﷺ: «أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْنَحُ اللَّهُ بِهِ الْخَطِيَا وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟» قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ، وَكَثْرَةُ الْخَطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَذَلِكُمْ

(١) المرجع السابق (١/ ١٧٤).

(٢) البدعة والمصالح المرسلة، د: توفيق الواعي، (ص ١٨٠).

الرَّبَاطُ»^(١). وغير ذلك من الأحاديث المتعددة التي وردت في هذا الشأن^(٢).

وأما القسم الثاني: وهو ما يبعد من البدعة، حتى يكاد يعد سنة محضة، فهو أنه قد يكون أصل العمل مشروعاً، ولكنه يصير جارياً مجرى البدعة من باب سد الذرائع، كأن تلتزم النوافل التزام السنن الرواتب، إما دائماً، وإما في أوقات محدودة، وعلى وجه محدود، كأن تقام للنوافل جماعة في المساجد التي تقام فيها الفرائض، فيما عدا رمضان، أو تقام في المواضع التي تقام فيها السنن الرواتب، فذلك ابتداء^(٣).

والدليل عليه أنه لم يأت عن رسول الله ﷺ، ولا عن أصحابه، ولا عن التابعين لهم بإحسان، والتقييد في المطلقات التي لم يثبت بدليل الشرع تقييدها رأى في التشريع، فكيف إذا عارضه الدليل؟ وهو أمر الرسول ﷺ بإخفائها في قوله ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ». فاقصر في الإظهار على المكتوبات، وإن كان في مسجده ﷺ أو في المسجد الحرام أو في المسجد الأقصى. حتى قالوا: إن نافلة البيت أفضل منها في أحد هذه المساجد الثلاثة، كما اقتضاه ظاهر الحديث.

ووجه دخول الابتداء في هذا: أن كل ما واطب عليه رسول الله ﷺ من النوافل وأظهره في الجماعة يُعَدُّ سنة. فالعمل بالنافلة التي ليست بسنة على طريقة العمل بالسنة: إخراج للنافلة عن مكانها المخصوص بها شرعاً، ويلزم بعد ذلك اعتقاد العوام فيها، ومن لا علم عنده أنها سنة، وهذا فساد عظيم، كما لو اعتقد في الفرض أنه ليس بفرض، أو فيما ليس بفرض أنه فرض، ثم عمل على وفق اعتقاده، فإنه فاسد، ويدخل في باب إفساد الأحكام الشرعية. ومن هنا ظهر عذر السلف الصالح في تركهم سنناً قصداً، لئلا يعتقد الجاهل أنها من

(١) أخرجه مسلم (٢٥١)، والترمذي (٣١).

(٢) البدعة والمصالح المرسلة، د. توفيق الواعي، (ص ١٨٥).

(٣) المرجع السابق، (ص ١٨٠).

الفرائض: كالأضحية، وغيرها^(١).

بعض الأمثلة للبدعة الإضافية:

١- ما يسمى بصلاة الرغائب، وهي اثنتا عشرة ركعة من ليلة الجمعة الأولى من رجب، بكيفية مخصوصة. وقد قال العلماء: إنها بدعة منكرة قبيحة. وكذا صلاة شعبان، ووجه كونها بدعة إضافية أنها مشروعة من ناحية، وغير مشروعة من ناحية أخرى، فعند النظر إلى أصل الصلاة تجدها مشروعة، وإذا نظرت إلى ما عرض لها من التزام الوقت المخصوص والكيفية المخصوصة تجدها بدعة، فهي مشروعة باعتبار ذاتها، ومبتدعة من حيث ما عرض لها. وقد قال النووي في ذلك: صلاة رجب وشعبان - يقصد بذلك صلاة الرغائب - بدعتان قبيحتان مذمومتان، فالعلماء - إذا - ذموا صلاة الرغائب مع دخولها في عموم أوامر الصلاة؛ لأنها وإن شرعت باعتبار أصلها فهي غير مشروعة باعتبار ما عرض لها من التزام الوقت المخصوص والكيفية المخصوصة.

٢- الصلاة والسلام على الرسول بعد الأذان، مع رفع الصوت بهما، وجعلهما بمنزلة ألفاظ الأذان، فإن الصلاة والسلام مشروعان باعتبار ذاتهما، ولكنهما بدعة باعتبار ما عرض لهما من الكيفية، وهي الجهر، وجعلهما بمنزلة ألفاظ الأذان. وقد أشار إلى ذلك ابن حجر الهيتمي حين سئل عن الصلاة والسلام عقب الأذان بالكيفية المعروفة، فقال: «الأصل سنة، والكيفية بدعة» ومعناه أنه بدعة إضافية، فهو باعتبار ذاته مشروع، ولكن باعتبار الكيفية غير مشروع، مثل صلاة الرغائب.

ثم قال: أما البدعة في المصالح والمنافع الدنيوية المعاشية فلا حرج، ما دامت نافعة غير ضارة، ولا تؤدي إلى شر يعود على الناس، ولا ارتكاب محرم، أو هدم أصل من أصول الدين، فالله سبحانه يبيح لعباده أن يخترعوا لمصالح

(١) المرجع السابق، (ص ١٨٥).

دنياهم وأمور معاشهم ما شاؤوا^(١)، وقد قال تعالى: ﴿وَأَقْسَلُوا أَخْبَرَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَكُونَ﴾ (الحج: ٧٧)، ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (المائدة: ٢)، وقال ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ»^(٢)، فإن لم يحمل هذا الحديث على المصالح الكونية كان معناه أن يخترع كل ضال زنديق في دين الإسلام ما شاء، وفيزيد في ركعات الصلاة وسجاداتها، وينقص منها ما شاء، وغير ذلك، وهذا بعينه هو إفساد الدين، وإضلال للمسلمين^(٣).

وبناء على ما تقدم؛ ينطبق قول الإمام الشافعي بأن: (البدعة بدعتان: بدعة محمودة، وبدعة مذمومة. فما وافق السنة فهو محمود، وما خالف السنة فهو مذموم).

بل إن هذا الأمر الذي يستحدثه المستحدث في الأمور الدنيوية لمصلحة الناس، وليس لإضرارهم يعد من المباحات التي أباحها الله - عز وجل - لأن الله - سبحانه وتعالى - أباح لعباده أن يخترعوا لمصالح دنياهم وأمور حياتهم، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (المائدة: ٢)، ومن هذه الأمور التي استحدثت لمصالح الناس: الدواوين والوزارات والمدارس والمصالح، وكل ما يعود على المسلمين بفائدة على حياتهم الدنيوية^(٤).

(١) السنن والابتدعات، لابن حجر الهيتمي، (ص ١٧، ١٨).

(٢) أخرجه مسلم (١٠١٧).

(٣) السنن والابتدعات، لابن حجر الهيتمي، (ص ٢٠).

(٤) مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (٣١)، (ص ٢٣٨).

القسم الثاني: تقسيم البدعة باعتبار الاعتقاد:

وتنقسم البدع باعتبار الكفر والإيمان إلى قسمين: بدعة مكفرة، وبدعة غير مكفرة.

أ- البدع المكفرة: كبدعة الجاهلية التي نبه عليها القرآن، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِهِمْ فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى اللَّهِ﴾ (الأنعام: ١٣٦)، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِلَّذِينَ كُونُوا وَمُحَرَّمٌ عَلَيْنَا فَرْحًا وَأَرْوَجًا وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾ (الأنعام: ١٣٩)، وقوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَیْدَةٍ وَلَا سَائِجَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامِرٍ﴾ (المائدة: ١٠٣)، وكذلك بدعة المنافقين؛ حيث اتخذوا الدين ذريعة لحفظ النفس والمال.

ب- ومن البدع ما يعد من المعاصي التي ليست بكفر، أو يختلف فيها، هل هي كفر أم لا؟ كبدعة الخوارج والقدرية، والمرجئة، ومن أشبههم من الفرق الضالة.

ج- ومن البدع: ما هو متفق عليه بأنه معصية، ويتفق عليها أيضا أنها ليست بكفر، كبدعة التبتل والصيام قائما في الشمس، والخصاء بقصد قطع شهوة الجماع.

د- ومن البدع: ما هو مكروه، كما يقول الإمام مالك في الدعاء عشية عرفة، وذكر السلاطين في خطبة الجمعة - وذلك على ما قاله الإمام العز بن عبد السلام، فمعلوم أن هذه البدع ليست في رتبة واحدة، فلا يصح مع هذا أن يقال: إنها على حكم واحد، هو الكراهة فقط، أو التحريم فقط، مع العلم بأن المعاصي: منها صغائر، ومنها كبائر، ويعرف ذلك بكونها واقعة في الضروريات أو الحاجيات أو التكميليات، فإن كانت في الضروريات فهي أعظم الكبائر، وإن وقعت في التحسينيات فهي أدنى رتبة بلا إشكال، وإن وقعت في الحاجيات فمتوسطة بين الرتبتين.

وكذلك فإن الضروريات ليست على مرتبة واحدة، بل وجدت على مراتب مختلفة، فليست مرتبة النفس كمرتبة الدين، وليس تستصغر حرمة النفس في جنب حرمة الدين، ومرتبة العقل والمال ليس كمرتبة النفس، ألا ترى أن قتل النفس مبيح للقصاص؟ فالقتل بخلاف العقل والمال، وكذلك سائر ما بقي، وإذا نظرت في مرتبة النفس تباينت المراتب، فليس قطع العضو كالذبح، ولا الخدش كقطع العضو، وإذا كان كذلك فالبدع من جملة المعاصي، وقد ثبت التفاوت في المعاصي، فكذلك يتصور مثله في البدع، فمنها ما يقع في رتبة التحسينيات، وما يقع في رتبة الضروريات، ومنها ما يقع في الدين أو النفس أو النسل أو العقل أو المال^(١). وذلك كالأتي:

١ - فمثال وقوع البدع في الدين: ما اخترعه الكفار من تغيير ملة إبراهيم - عليه السلام - كما جاء في قوله تعالى: ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَهِيرَةٍ وَلَا سَائِرَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ ﴾ (المائدة: ١٠٣) وقد ورد عن المفسرين في هذه الآية الكريمة أقوال كثيرة، منها: عن سعيد بن السائب قال:

البحيرة: التي يُمنح درها للطواغيت، فلا يجلبها أحد من الناس.

والسائبة: كانوا يسيبونها لأهتهم، لا يحمل عليها شيء.

والوصيلة: الناقة البكر، تبكر بذكر في أول نتاج الإبل، ثم تثني بعد بأنثي، وكانوا يسيبونها لطواغيتهم إن وصلت إحداها بالأخرى، ليس بينهما ذكر.

والحام: فحل الإبل، يضرب الضراب المعدودة، فإذا قضى ضرابه دعوه للطواغيت، وقالوا: حمى ظهره، وأعفوه عن الحمل، فلم يحمل عليه شيء، وسموه الحامي.

وحاصل ما في هذه الآية الكريمة: تحريم ما أحله الله - عز وجل - بقصد التقرب إليه سبحانه، مع كونه حلالا، وليس بحكم الشريعة المتقدمة.

(١) الاعتصام للإمام الشاطبي (٣٧/٢ - ٣٩).

ولقد هم بعض الصحابة - رضوان الله عليهم - أن يجرموا على أنفسهم ما أحل الله ﷻ لهم، قاصدين بذلك الانقطاع عن الدنيا وأسبابها وشواغلها. والإقبال على الله - سبحانه وتعالى، فمنعهم الرسول ﷺ من ذلك، كما نهاهم الله - عز وجل - عنه أيضاً، كما جاء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْزَنُوا طَبِئَتْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (المائدة).

٢- ومثال ما يقع من البدع في النفس: ما ذكر مما يقع من بعض الفرق والنحل في الهند من تعذيبها أنفسها بأنواع العذاب الشنيع، والتمثيل الفظيع، والقتل بالأصناف التي تفرع منها القلوب، وتقشعر منها الجلود، كل ذلك على جهة استعجال الموت، لنيل الدرجات العلى - في زعمهم - والفوز بالنعيم الأكمل، بعد الخروج عن هذه الدار العاجلة، وهذا مبني على أصول لهم فاسدة، اتخذوها، وبنوا عليها أعمالهم^(١).

٣- ومثال ما يقع من البدع في النسل: ما ذكر من أنكحة الجاهلية التي كانت معهودة فيها، ومعمولا بها، ومتخذة فيها، وأصبحت كالدين والملة الجارية، التي لا عهد بها في شريعة إبراهيم - عليه السلام - ولا غيره، بل كانت من جملة ما اخترعوا، وهو أنواع؛ فقد جاء عن عائشة - رضي الله عنها - أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنواع:

الأول: منها نكاح الناس اليوم، يخطب الرجل إلى الرجل وليته أو ابنته، فيصدقها، ثم ينكحها.

الثاني: نكاح الاستبضاع، كان الرجل يقول لامرأته إذا طهرت من طمثها: اذهبي إلى فلان، فاستبضعي منه. ويعتزلها زوجها، ولا يسمها، فإذا تبين حملها أصابها زوجها إذا أحب، وإنما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد، فكان هذا النكاح يسمى نكاح الاستبضاع.

(١) الاعتصام للشاطبي (٢/ ٤٠).

الثالث: أن يجتمع الرهط دون العشرة من الرجال فيدخلون عليها، كلهم يصيبها، فإذا حملت ووضعت ومرت عليها ليال - بعد أن تضع حملها - أرسلت إليهم، فلم يستطع منهم رجل أن يمتنع، حتى يجتمعوا عندها، تقول: قد عرفتم الذي كان من أمركم، وقد ولدت، فهو ابنك يا فلان، فتسمى من أحبت باسمه، فيلحق به ولدها، فلا يستطيع أن يمتنع منه الرجل.

الرابع: أن يجتمع الناس الكثيرون، فيدخلون على المرأة، لا تمنع من جاءها، وهن البغايا، كن ينصبن على أبوابهن رايات تكون علماً، فمن أرادهن دخل عليهن، فإذا حملت إحداهن ووضعت حملها جُمعوا لها، ودعوا لها القافة، ثم ألحقوا ولدها بالذي يرون، فالتاط به، ودُعي ابنه، لا يمتنع من ذلك، وعندما بعث الله رسوله ﷺ بالحق هدم نكاح الجاهلية، إلا نكاح الناس اليوم^(١).

٤ - ومثال ما يقع من البدع في العقل: أن الشريعة الإسلامية بينت أن حكم الله على العباد لا يكون إلا بما شرع في دينه على السنة أنبيائه ورسله، ولذلك قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ تَبْعَثَ رَسُولًا ۝١٥﴾، وقال تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ مِنْ شَيْءٍ قُرْآنَهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾، وقال: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾، وغير ذلك من الآيات والأحاديث التي تأمرنا أن تكون المرجعية إلى كتاب الله وإلى سنة رسوله ﷺ، وليس على التأويل العقلي الباطل، ومن هؤلاء المبتدعة عندما نزل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾ فخرجت عن هذا الأصل فرقة زعمت أن العقل له مجال في التشريع، وأنه محسن ومقبح، فابتدعوا في دين الله ما ليس فيه.

فقد ورد عن الإمام علي - رضي الله عنه - أنه قال: شرب نفر من أهل الشام الخمر، وعليهم يزيد بن أبي سفيان، وعندما أراد أن يمنعهم، قالوا: هي لنا حلال. تأولوا هذه الآية ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾ قال: فكتب إلى عمر، فطلب عمر أن يبعثوا له قبل إفسادهم غيرهم، فلما جاؤوه استشار فيهم الناس، فأشار

(١) الاعتصام، للإمام الشاطبي (٢/٤٥، ٤٦).

بعضهم إلى ضرب أعناقهم لكذبهم على الله، وتشريعهم في دينه ما لم يأذن به الله، وأشار علي عليه السلام أن يستتيبهم، فإن تابوا جلدوا ثمانين جلدة، لشربهم الخمر، وإن لم يتوبوا ضربت أعناقهم، لكذبهم على الله، وتشريعهم في دينه ما لم يأذن به، فاستتابوا، فضربهم ثمانين جلدة^(١). فهؤلاء استحلوا بالتأويل ما حرم الله وبنص الكتاب، وشهد فهم علي عليه السلام وغيره من الصحابة، بأنهم شرعوا في دين الله، وهذه هي البدعة بعينها^(٢).

٥- ومثال ما يقع من البدع في المال: أن الكفار قالوا: «إنما البيع مثل الربا» فإنهم لما استحلوا العمل به احتجوا بقياس فاسد، فقالوا: إذا فسخ العشرة التي اشتري بها إلى شهر فهي خمسة عشر إلى شهرين، فهو كما لو باع بخمسة عشر إلى شهرين، فكذبهم الله تعالى، ورد عليهم. فقال: ﴿ذَلِكَ يَأْتُهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ (البقرة: ٢٧٥)، ليس البيع مثل الربا، فهذه بدعة محدثة، أخذوا بها مستندين إلى رأى فاسد، فكان من جملة المحدثات، كسائر ما أحدثوا في البيوع الجارية بينهم في هذه الأيام، المبنية على الخطر والغرر^(٣).

القسم الثالث: تقسيم البدعة إلى اعتقادية وقولية وفعلية :

١- البدعة في الاعتقادي:

الاعتقاد الفاسد على خلاف ما جاء به الرسول ﷺ وأمر به، كبدعة المجسمة والخوارج وكثير من فرق الشيعة.

٢- البدعة في القول:

وهي إذا كانت قولاً يخالف للسنة، كادعاء أصحاب الفرق الضالة وتأويلاتهم الباطلة في الإسلام، وتغييرهم لما ورد عن الرسول ﷺ.

٣- البدعة في العمل:

وهي كل فعل يخالف فعل الرسول ﷺ، أو صلاة تخالف صلاته، ويدخل فيها العمل الباطن، مثل النفاق، أو ما ينافي أخوة الإيمان والإسلام.

(١) المرجع السابق (٢/ ٤٧-٤٨).

(٢) مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (٣١)، (ص ٢٤٢).

(٣) نفس المرجع السابق، (ص ٢٤٤).

وبدعة الاعتقاد أخطر أنواع البدع، وأكثرها ضلالا ومروقا من الدين، وهي المتبادرة في السبق إلى الذهن، عند إطلاق اسم البدعة شرعا، فيقال: المبتدعة وأهل الأهواء والفتن^(١).

(١) البدعة، الدكتور: توفيق يوسف الواعي، (ص ٢٠٥).

المبحث الثالث

العلاقة بين البدعة والمعصية والعبادات

أولا : العلاقة بين البدعة والمعصية:

هل كل مخالفة للشرع تُسمى بدعة؟

يقول الدكتور محمد عبد الله دراز: (ليس كل مخالفة للشرع تسمى بدعة، إنما البدعة جعل هذه المخالفة دينًا، فمن أصرَّ على معصية حتى صبغها بصبغة الدين وأدخلها في حدود الشريعة؛ فقد ابتدع، كما أن كل من عمل عملاً يغيّر به الأوضاع الشرعية؛ كان مبتدعاً، ولو لم يكن هذا العمل في أصله محرماً ولا مكروهاً، كأن يعتمد إلى مباح فيجعله قربة، أو إلى قربة مندوبة فيجعلها واجبة، أو إلى أي عمل مشروع فيضعه في غير موضعه، أما الذي يعمل بالمعصية انقياداً لشهوته أو غضبه وهو غير مستحل لها؛ فهو عاصٍ غير مبتدع، حتى ولو فشت المعاصي والمنكرات في الناس وأصبحت عادة، فإنها لا تأخذ اسم البدع بمجرد هذا الاشتهار، إلا إذا اعتقد الناس مشروعيتها أو أفضى أمرهم إلى اعتقاد ذلك بأن يعمل بها من هم أهلٌ للاقتداء في الدين أو يسكتوا عن إنكارها وهم قادرون على الإنكار، فيظنها الجاهل جائزة ويدخل الداخلون في الإسلام وينشأ الناشئون فيه على رؤيتها بغير نكير، فيظنون أنها من الدين؛ فهناك من الممكن أن يطلق عليها اسم البدعة وتأخذ حكمها)^(١).

ثانياً: العلاقة بين البدعة والعبادات :

يقول الدكتور محمد عبد الله دراز: (معلوم أن التشريع الإسلامي لم يدع شأناً قط من شئون الإنسان في خاصة نفسه أو في علاقته بالخالق أو المخلوق إلا وضع له قانوناً ينظم له شئون حياته، وأعطاه حكماً معيناً يحكم به عليه أمراً أو نهياً أو تحجييراً، ومعلوم أنه حين أعطى لكل عمل حكماً شرعياً لم يجعل لأحد الخيرة في رفض هذا الحكم؛ سواء كان بالحل أو الحرمة، وسواء كان العمل

(١) الميزان بين السنة والبدعة، د/ محمد عبد الله دراز، (ص ٤٩).

دينيا أو دنيويا، وبعبارة أخرى، سواء كان هذا العمل من قسم العبادات كالصلاة أو الصيام، أم قسم العادات كالبيع والأنكحة والأطعمة والأشربة، فكلاهما قد حددت له الشريعة حدودا واسعة أو ضيقة لا يحل ولا يجوز لأحد تغييرها أو تبديلها، ولا شك أن كل تغيير أو تبديل يُستحدث في هذا القسم أو ذاك يكون داخلا في حقيقة الابتداع في الدين متى ثبت أنه تغيير لتلك الحدود. ولا يقصد بالتغيير مجرد المخالفة العملية، فقد ثبت مما تقدم أن هذا وحده لا يكفي لكي يسمى ابتداعا، وإنما لا بد أن يكون التغيير أو التبديل في التشريع بحيث يجعل غير المشروع مشروعاً، أو المشروع غير مشروع، أو التغيير في العمل مع اعتقاد مشروعيته، وارتكابه باسم الدين نفسه، ولا يسع أحد أن يخالف في تسميته بذلك^(١).

وفي ذلك يقول الإمام الشاطبي:

(فالأمور المشروعة تارة تكون عبادية وتارة عادية، فكلاهما مشروع من قبل الشارع فكما تقع المخالفة بالابتداع في أحدهما تقع في الآخر)، وضرب بعض الأمثلة على ذلك فيقول: (وضع المكوس على الناس حتى تصبح أمرا محتوما دائما أو في أوقات محددة على كفيات مضروبة؛ بحيث تضاهي المشروع كالزكاة)، على أن الشاطبي - رحمه الله - يُعَدُّ من البدع كل مخالفة يضعها الحاكم على الناس وضعا تضاهي به الأمور المشروعة بأن يلزمهم بها على وجه الاستمرار أو على وجه التوقيت بأوقات محدودة كالعبادات وغيرها من الأمور المشروعة^(٢).

وأخيرا: بيان أهمية منزلة علم السنة والبدعة من علوم الدين:

إذا كانت السنة هي الطريقة التي رسمها لنا النبي ﷺ لنسلكها في عقائدنا وفي أخلاقنا وفي أقوالنا وأعمالنا، وفي مصالح دنيانا وآخرتنا، وكانت البدعة هي

(١) المرجع السابق، (ص ٤٩، ٥٠).

(٢) الاعتصام للشاطبي (٢/ ٧٤، ٨٠).

إحداث طريقة مخالفة لها في نوع من هذه الأنواع مع جعلها ديناً بدل هذا الدين الذي شرعه لنا الله على لسان رسوله ﷺ؛ كان العلم بالسنة والبدعة له مكانة عظيمة بين العلوم الشرعية، بل هو علم الدين بجمليته، أصوله وفروعه، ظاهره وباطنه، وإن كان أكثر الخائضين في علم السنة والبدعة الآن لا يتجاوزون بهما دائرة ضيقة من الأعمال الفرعية الظاهرية العبادية، وإذا كانت الرسل إنما بعثت والكتب أنزلت لتهدم ما أحدثه الناس في أزمان الفترات من تغيير في عقائدهم أو عبادتهم أو معاملاتهم، ولترد الناس إلى الشريعة الأولى التي شرعها الله لآدم، ولتقيمهم على الهدى المستقيم الذي كانوا عليه قبل الاختلاف ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا﴾ (يونس: ١٩)، كان القائم ببيان حقيقة السنة وتطهيرها من شوائب البدعة في الاعتقاد أو في الأخلاق أو في العمل قائماً بمنصب الوراثة للرسل - عليهم السلام - في هداية العالمين، فإن كان إلى ذلك عاملاً ما استطاع بما يعلم وكان قدوة بفعله كما هو قدوة بقوله؛ كان قد أحرز الميراث كله وجمع الفضيلة كلها، قال تعالى مبيناً أهمية ذلك: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (نصفت: ٣٣).

تشديد المنهج الإسلامي على ذم البدع والتحذير من الابتداء:

أولاً: الأدلة من القرآن على ذم أهل البدع والتحذير من الابتداء:

لقد جاء في ذم البدع والتحذير من أهل الابتداء آيات كثيرة في كتاب الله، منها قول الله عز وجل: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّيْنُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (الأنعام)، قال العلماء: إن الصراط المستقيم هو سبيل الله الذي دعا إليه، وهو السنة، والسبيل: هي سبل أهل الاختلاف الخائضين عن الصراط القويم، وهم أهل البدع والأهواء، وليس المراد سبل المعاصي؛ لأن المعاصي من حيث هي معاصٍ لم يضعها أحد طريقاً تسلك دائماً على مضاهاة التشريع، وإنما هذا الوصف خاص بالبدع المحدثات. يدل على هذا ما رواه الإمام أحمد في مسنده، والنسائي، وابن المنذر، وغيرهم، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

ابن مسعود قال: خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطًّا ثُمَّ قَالَ: «هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ»، ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: «هَذِهِ سُبُلٌ - قَالَ يَزِيدُ: مُتَفَرِّقَةٌ - عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ». ثُمَّ قَرَأَ ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّيْنَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٣٨﴾﴾ (الأنعام) (١).

وكذلك استدل العلماء على ذم أهل البدع والتحذير من الابتداع بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿١٣٨﴾﴾ (الأنعام).

وقد جاء في تفسير هذه الآية حديث السيدة عائشة - رضي الله عنها - أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِعَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا هُمْ أَصْحَابُ الْبِدْعِ وَأَصْحَابُ الْأَهْوَاءِ، وَلَيْسَ لَهُمْ تَوْبَةٌ، أَنَا مِنْهُمْ بَرِيءٌ، وَهُمْ مِنِّي بَرَاءٌ» (٢).

وقال ابن عطية في تفسير هذه الآية: نعم أهل الأهواء والبدع والشذوذ في الفروع وغير ذلك.

وكذلك استدل العلماء على ذم البدع وأهل الابتداع بقوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَايِزٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْنَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١﴾﴾ (النحل)، فالسبيل هنا، قال العلماء: هو طريق الحق، وما سواه جائر عن الحق وبعيد عنه، وهي طرق البدع والضلالات من أهل الأهواء.

وكذلك جاء في القرآن ما يدل على ذم من ابتدع في دين الله في الجملة، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ تُخَفِّكُنَّ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴿٧﴾﴾ (آل عمران: ٧)، فهذه الآية من أعظم الشواهد على تحريم البدع والابتداع في دين الله، وكذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴿١﴾﴾ (آل

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١/٤٣٥، ٤٦٥).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الصغير (١/٣٣٨).

عمران: ١٠٦)، قال عبد الله بن عباس في تفسيره هذه الآية: تبيض وجوه أهل السنة، وتسود وجوه أهل البدعة.

ومن الآيات قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَايِزٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْنَكُمُ أَجْمَعِينَ﴾ (النحل)، قال العلماء: السبيل القصد: هو طريق الحق وما سواه جائز عن الحق، أي بعيد عنه، وهي طرق البدع والضلالات، وكفى بالجائر أن يُحذّر الله منه، فالسياق هنا يدل على التحذير والنهي والتحريم.

ثانياً: الأدلة من السنة النبوية على ذم البدع والتحذير من الابتداء في الدين:
وقد جاء من الأحاديث النبوية الكثير، على سبيل المثال:

١- ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه: «مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلِّهِ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَخَيْرُ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(١).

٢- ما أخرجه الإمام البخاري ومسلم، قال رسول الله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٢).

٣- وقوله ﷺ: «مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا»^(٣).

٤- وقوله ﷺ: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَالُونَ كَذَّابُونَ يَأْتُونَكُم مِّنَ الْأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَلِيَّائَهُمْ، لَا يُضِلُّونَكُمْ وَلَا يَفْتِنُونَكُمْ»^(٤).

٥- وقال ﷺ: «مَنْ أَحْيَا سُنَّةً مِنْ سُنَّتِي قَدْ أُمِيتَتْ بَعْدِي فَإِنَّ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلَ مَنْ عَمِلَ بِهَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ ابْتَدَعَ بِدْعَةً

(١) أخرجه مسلم (٨٦٧)، وأحمد (٣٧١/٣).

(٢) أخرجه البخاري (٧٣٤٩)، ومسلم (١٧١٨).

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٧٤)، وأبو داود (٤٦٠٩)، والترمذي (٢٦٧٤)، وأحمد (٣٩٧/٢).

(٤) أخرجه مسلم (٧).

ضَلَالَةٍ لَا تُرْضِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ آثَامٍ مَنْ عَمِلَ بِهَا لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَوْزَارِ النَّاسِ شَيْئًا»^(١).

٦- وقد أورد الإمام مسلم في صحيحه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ كان يقول في خطبته: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُخَذَّاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(٢).

٧- وأورد الإمام الترمذي وصححه، وأبو داود وغيرهما عن العرباض بن سارية قال: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْفَجْرَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَوَعظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ لَهَا الْأَعْيُنُ وَوَجَلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ. قُلْنَا- أَوْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَأَنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةٌ مُودَّعٌ فَأَوْصِنَا. قَالَ: «أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبِشِيًّا، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ يَرَى بِعِدَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُتْتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهْدِيِّينَ، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ. وَإِيَّاكُمْ وَمُخَذَّاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُخَذَّاتٍ بِدْعَةٌ، وَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^{(٣)(٤)}.

ثالثاً: موقف الصحابة والتابعين من أهل البدع والابتداع :

١- ما روي عن حذيفة بن اليمان أنه قال: «أخوف ما أخاف على الناس اثنتان: أن يؤثروا ما يرون على ما يعلمون، وأن يضلوا وهم لا يشعرون»، قال سفيان: ويقصد بذلك أصحاب البدع^(٥).

٢- وعن عبد الله بن مسعود ؓ أنه قال: «اتبعوا آثارنا ولا تبتدعوا؛ فقد كفيتم لأنكم ستجدون أقواما يزعمون أنهم يدعون إلى كتاب الله وقد نبذوه وراء ظهورهم، فعليكم بالعلم، وإياكم والتبدع والتنتعع والتعمق»^(٦).

٣- وقد جاء من كلام عمر بن عبد العزيز ؓ، والذي عني به وبحفظه

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٧٧)، وابن ماجه (٢٠٩)، وحسنه الألباني.

(٢) سبق تحريجه.

(٣) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وأحمد (١٢٦/٤)، وصححه الألباني.

(٤) الإبتداع في مضار الابتداع، الشيخ علي محفوظ، (ص ٩٦).

(٥، ٦) المرجع السابق، (ص ٩٧).

العلماء، أنه قال: «سن رسول الله ﷺ وولاية الأمر من بعده - يقصد الخلفاء الراشدون - سننا، الأخذ بها تصديق لكتاب الله واستكمالاً لطاعة الله وقوة على دين الله، ليس لأحد تغييرها ولا تبديلها ولا النظر في شيء خالفها، من عمل بها مهتد، ومن انتصر بها فهو منصور، ومن خالفها اتبع غير سبيل المؤمنين وولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيراً»^(١)، ولما بايعه الناس، صعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «أيها الناس، ليس بعد نبيكم نبي، ولا بعد كتابكم كتاب، ولا بعد سنتكم سنة، ولا بعد أمتكم أمة، ألا وإن الحلال ما أحله الله في كتابه على لسان نبيه، حلال إلى يوم القيامة، ألا وإن الحرام ما حرم الله في كتابه على لسان نبيه إلى يوم القيامة، ألا وإنني لست بمبتدع ولكني متبع، ألا وإنني لست بقاضي ولكني منفذ، ألا وإنني لست بخازن ولكني حيث أمرت، ألا وإنني لست بخيركم ولكني أثقلكم حملاً، ألا لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»، ثم نزل من على منبره^(٢).

٤ - وقد جاء عن الفضيل بن عياض - رحمه الله قال: اتبع طريق الهدى ولا يضر ك قلة السالكين، وإياك وطرق الضلالة، ولا تغتر بكثرة الهالكين^(٣).

رابعاً: التحذير من البدع وذم أهل الابتداع من ناحية النظر العقلي:

١ - ومما يدل على ذم البدع والتحذير من أهل الابتداع أن الشريعة الإسلامية جاءت كاملة لا تحتل الزيادة ولا النقصان؛ لأن الله تعالى قال في وصفها: ﴿أَتِمَمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (المائدة: ٣)، وقد تقدم حديث العزْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْفَجْرَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَوَعظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ لَهَا الْأَعْيُنُ وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ. قُلْنَا - أَوْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَأَنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةٌ مُودَّعٌ، فَأَوْصِنَا. قَالَ: «أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ كَانَ عَبْدٌ حَبِشِيًّا؛ فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ يَرَى بِغَدِي اخْتِلَافًا كَثِيرًا،

(٢، ١) المرجع السابق، (ص ٩٨).

(٣) المرجع السابق، (ص ٩٩).

فَعَلَيْنَاكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهْدِيِّينَ، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ، وَإِنَّا كُنَّا
وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِذَعَةٍ، وَإِنَّ كُلَّ بِذَعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(١).

وقد ثبت أن النبي ﷺ لم يمت حتى أتى بيان جميع ما يُحتاج إليه في أمر الدين والدنيا، وهذا لا خلاف عليه بين أهل السنة، فإذا كان كذلك، فكأن المبتدع يقول إن الشريعة لم تتم، وأنه بقي منها أشياء يجب أو يُستحب استدراكها؛ لأنه لو كان معتقداً لكمالها وتمامها من كل وجه؛ لم يبتدع ولم يستدرك عليها، وقال هذا ضال عن الصراط المستقيم.

٢- إن المبتدع معاند للشرع ومحارب له؛ لأن الشارع قد عين لمطالب العبد طرقاً خاصة على وجوه خاصة، وألزم الخلق بها من خلال الأمر والنهي، والوعد والوعيد، وأخبرنا بأن كل الخير فيها، وأن كل الشر في تركها، إلى غير ذلك؛ لأن الله يعلم طبيعة ما خلق، ونحن لا نعلم، وأنه إنما أرسل الرسول رحمة للعالمين والمبتدع إنما بفعله قد رد هذا كله فإنه يزعم أن هناك طرق أخرى ليس ما حصره الشارع بمحصور ولا ما عينه بمتعين، كأن الشارع يعلم ونحن أيضاً نعلم، بل يفهم من استدراكه الطرق على الشارع أنه علم ما لا يعلم الشارع، وهذا إن كان مقصوداً للمبتدع فهو كفر بالشريعة والشارع، وإن كان غير مقصود فهو ضلال مبين^(٢).

٣- أن المبتدع قد أنزل نفسه منزلة المضاهي للشرع؛ لأن الله تبارك وتعالى قد أنزل الشرائع وألزم الخلق الالتزام بما أنزل الله لأنه صار هو المتفرد بذلك لأنه حكم بين الخلق فيما كانوا فيه يختلفون، وإلا لو كان التشريع من مهمات الخلق لم يكن لتنزل الشرائع ولم يبق الخلاف بين الناس، ولا احتاج الناس إلى الرسل والأنبياء - عليهم السلام، وهذا الذي يبتدع في دين الله قد صير نفسه نظيراً

(١) سبق تخريجه.

(٢) الإبداع في مضار الابتداع، الشيخ علي محفوظ، (ص ٩٩).

ومضاهيا للمشرع، وهو الله - سبحانه وتعالى - وقد فتح للاختلاف باباً^(١).

٤- أن المبتدع عندما أقدم على البدعة، فإنما فعل ذلك اتباعاً لهواه؛ لأن العقل إذا لم يكن متبعاً للشرع، لم يبق له إلا الهوى والشهوة، وقد أجمع العلماء أن الضياع والانحراف يكمن في اتباع الهوى، وأنه ضلال مبين، وقد استدلوا على ذلك بقول الله - عز وجل: ﴿يَكَادُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ يَوْمَ تُنْفَخُ الْأَنْفُسُ إِلَى الْحِسَابِ ﴿٥٨﴾﴾ (ص)، فحصر الحكم في أمرين لا ثالث لهما عنده هو الحق والهوى وعزل العقل عندما يكون مجرداً؛ إذ لا يمكن أن يهتدي العقل إلى الحق إلا من خلال الشرع الذي ينزله الله عليه.

خامساً: المنهج الإسلامي يذم البدع ويحذر من المبتدعين بوجه عام:

وما تقدم يتبين لنا من الأدلة السابقة العقلية والنقلية أن الإسلام قد حذر من البدع والمبتدعين من وجوه متعددة:

أحدها: أن الأدلة قد جاءت مطلقة عامة على كثرتها، لم يقع فيها أي استثناء، ولم يأت فيها مما يقتضي أن منها ما هو هدى ولا جاء فيها: كل بدعة ضلالة إلا كذا وكذا ولا شيء من هذه المعاني. فلو كان هنالك محدثة تقتضي النظر الشرعي فيها أو أنها لاحقة بالأمور المشروعة لذكر ذلك في آية أو حديث لكن ذلك لم يوجد، فدل على أن تلك الأدلة بأسرها تدل حقيقة ظاهرها أن هذه الأدلة لا يتخلف عن مقتضاها فرد من الأفراد أو جماعة من الجماعات^(٢).

ثانيها: أن جمهور العلماء قد بينوا في الأصول العلمية: أن كل قاعدة كلية أو دليل شرعي كلي إذا تكررت في مواضع كثيرة وجاء بها شواهد على معان أصولية أو فرعية ولم يقترن بها تقييد ولا تخصيص مع تكررها وأعيد تكرارها،

(١) الاعتصام للشاطبي (١/٤٦-٥١).

(٢) مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (٣١)، (ص ٢٥١).

فذلك دليل على بقائها على مقتضى لفظها من العموم والشمول^(١).

وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ (الإسراء: ١٥)، وقوله: ﴿وَأَنَّ لِّئْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ (النجم)، وما أشبه ذلك، وهذا ما حدث بالنسبة للبدعة، إذ جاء في الأحاديث المتعددة والمتكررة في أوقات شتى وبحسب الأحوال المختلفة أن كل بدعة ضلالة وأن كل محدثة بدعة، وما كان نحو ذلك من العبارات الدالة على أن البدع مذمومة ولم يأت في آية ولا حديث تقييد ولا تخصيص ولا ما يفهم منه خلاف ظاهر الكلية فيها، فدل ذلك دلالة واضحة على أنها على عمومها وإطلاقها^(٢).

ثالثاً: إجماع السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن يليهم على ذمها كذلك، وتقييدها والمهروب منها وعن من اتصف بشيء منها أو من بعضها كذلك.

رابعاً: أن معتقد البدعة يقتضي ذلك بنفسه؛ لأنه من باب محاربة الشرع واطراح الشرع، وكل ما كان بهذه المثابة فمحال أن ينقسم إلى حسن وقبيح أو أن يكون منه ما يمدح أو ما يذم؛ لأنه لا يصح في معقول ولا منقول استحسان مشاقة الشارع.

ولو فرض أنه جاء في النقل استحسان بعض البدع أو استثناء بعضها عن الذم لم يتصور؛ لأن البدعة طريقة تضاهي الشريعة من غير أن تكون كذلك، ولو أن الشارع يستحسنها لكان ذلك دليلاً على مشروعيتها؛ إذ لو قال الشارع: «المحدثنة الفلانية حسنة»؛ لصارت مشروعة، ولما ثبت ذمها ثبت ذم صاحبها؛ لأنها ليست بمذمومة من حيث تصورهما فقط بل من حيث اتصف بها المتصف فهو إذا المذموم على الحقيقة والذم خاصة: التأثيم فالمبتدع مذموم آثم وذلك على الإطلاق والعموم^(٣).

(١، ٢) الاعتصام للشاطبي (١/ ١٤١، ١٤٢).

(٣) مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (٣١)، (ص ٢٥٢).

العلاقة بين البدعة والمصطلحات الفقهية

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: العلاقة بين البدعة والإبداع.

المبحث الثاني: العلاقة بين البدعة والاجتهاد.

المبحث الثالث: العلاقة بين البدعة والهيات المستحدثة في
العبادات.

المبحث الرابع: العلاقة بين البدعة والمصالح المرسلة.

المبحث الخامس: العلاقة بين البدعة والاستحسان العقلي.

المبحث الأول

العلاقة بين البدعة والإبداع

أصبح من الأمور الهامة في هذه الأيام أن تتضح العلاقة بين البدعة التي حرمها الإسلام وبين الإبداع الفكري والمادي الذي أمر به الإسلام في كل جوانب الحياة، وذلك لأن بعض الناس سواء من يُحسن الظن به أو من أساء الظن به قد انطلقوا جميعاً إلى الاتفاق على موقف خاطئ من رأي الإسلام في الإبداع، ومن العجيب أن كلا الفريقين من المتعصبين للإسلام، والمتعصبين ضده، قد انطلقوا في موقفهم هذا من تفسيرهم لحديث النبي ﷺ والذي يقول فيه: «مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَخَيْرُ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»^(١). فانطلاقاً من هذا الحديث ظن البعض تحريم الإسلام لكل إبداع، ولجميع المحدثات والمستجدات دونما تمييز بين إبداع يخالف ويناقض الكتاب والسنة، وهي البدعة في ثوابت الدين التي تخالف ما يجب فيه الاتباع ويحرم فيه الابتداء، وبين الإبداع المحمود في الفكر الإنساني والصناعات العمرانية، بل وفي الفضائل الدينية التي لا تقع في حيز المخالفة لأصدق الحديث (كتاب الله)، ولخير الهدي (هدي النبي ﷺ).

ولأن هذه القضية هي واحدة من القضايا الكبرى والمشكلة في العقل المسلم المعاصر؛ زاد الجدل حولها في هذه الأيام، واشتد الاستقطاب بسببها؛ فهي في حاجة إلى جلاء تبدأ خطواته من الأصول والجذور، وذلك من خلال الآتي:

أولاً: نجد اهتماماً شديداً من قبل علماء السلف والخلف في بحث العلاقة بين البدعة والإبداع، فنجد علماء السلف يعرفون الإبداع بأنه (إنشاء صنعة

جديدة بلا احتذاء وافتداء)، وهو ذات التعريف الذي نجده في معاجم اللغة العربية، فبدع الشيء يَبْدَعُه بَدْعًا وَابْتَدَعَه: أنشأه وبدأه، واخترعه لا على مثال سابق، فالإبداع: هو إنشاء الجديد واختراع غير المسبوق وصناعة ما لا مثال له؛ سواء كان ذلك في صناعة الفكر أم في الصناعات العملية للأشياء في جوانب الحياة المختلفة.

ولكن علماء المصطلح في حضارتنا يميزون في هذا الإبداع بين البدعة في الدين الذي اكتمل بالبلاغ القرآني وفي البيان النبوي لهذا البلاغ، وبين الإبداع والاختراع في الفكر الإنساني الذي لم يقل أحد بإغلاق أبواب الإبداع فيه، وذلك لأن الفكر ثمرة للوجود الإنساني الدائم والمتغير دائماً، والفكر صناعة إنسانية يأتي ثمره ونتيجة للتفكير، بينما الدين وحي إلهي وليس ثمره للتفكير، حتى إنه لا يسمى على الحقيقة فكراً؛ فإنه علم إلهي وليس فكراً إنسانياً، وهناك فارق كبير بين العلم الإلهي الذي هو سبب لوجود الموجودات، وبين الفكر الإنساني الذي هو مسبب عن هذه الموجودات ومتغير ومتطور بتغيرها وتطورها.

ثانياً: ميز علماء المصطلحات الفنية واللغوية بين الإبداع الفكري وبين البدعة في الدين عندما يعرفون هذه البدعة بأنها الحدث ما ابتدع في الدين بعد الإكمال^(١).

وإذا كان التجديد سنة من سنن الاجتماع الديني في النسق الفكري الإسلامي دائماً الفعل عبر الزمان والمكان لا تبديل لها ولا تحويل، وقد بين ذلك رسول الله ﷺ في حديثه الشريف الذي يقول فيه: «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُهَا دِينَهَا»^(٢)، وبناءً على ذلك لا يكون التجديد إلا من ثمرات الإبداع، وثمرات المقادير قلَّت أو كثرت من الإبداع، وإذا كان الاجتهاد فريضة إسلامية يتوقف عليها بقاء أصول الشريعة دائمة العطاء والإثارة لما يواكب المتغيرات والمستجدات والمحدثات عبر الزمان والمكان، فهذا الاجتهاد

(١) الإبداع الفكري والخصوصية الحضارية، د/ محمد عمارة، (ص ٥، ٦).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٢٩١)، وصححه الألباني.

الذي يختلف فيه إمام عن إمام، ومذهب عن مذهب، وعصر عن عصر، لا بد وأن يكون ثمرة من ثمرات الإبداع، وحاملاً لقدر من الإبداع.

ثالثاً: التمييز بين الإبداع في الفكر والصناعة، أي في العمران وعلومه الشرعية منها والمدنية، وبين البدعة في الدين، أي في ثوابته التي اكتملت بختم الوحي والنبوة، موقف واضح لا غموض فيه ولا خلاف عليه بين علماء الإسلام، بل إن أئمة المسلمين وفقهاءهم من كل المذاهب الإسلامية قد ميزوا في البدعة (البدعة الدينية) بين تلك التي خالفت الكتاب والسنة، فهي بدعة الضلالة التي نها عن إحداثها رسول الله ﷺ في الدين، وبين (بدعة الهدى) التي لا تخالف ما جاء به الكتاب والسنة، وإن لم يأت بها قرآن أو حديث، وفيها تدخل عمل الفضائل وأعمال الخيرات وأصناف المعروف التي يبدعها ويتدعها الإنسان، فتتحقق بها مقاصد دينية، رغم أنها لم ينص عليها البلاغ القرآني ولا السنة النبوية تحديداً، فهي إبداع يحقق المقاصد الدينية وليس اتباعاً لشريعة حددتها الشريعة الدينية، وفي هذا التمييز بين البدعة الضلالة، والبدعة المحمودة، يقول الإمام الشافعي رحمه الله في تعريف البدعة والتفريق بينها وبين الإبداع: إن البدعة هي ما أحدث وخالف الكتاب والسنة أو الإجماع أو أثراً، فهو البدعة الضارة، وما أحدث من الخير ولم يخالف شيئاً من ذلك فهو البدعة المحمودة، والتي أجازها الإسلام، فالبدعة التي هي ضلالة والتي هي في النار ليست هي الإبداع الجديد الذي لم يرد به وحي ولم تنطق به سنة، وإنما هي المخالفة لما جاء في الكتاب والسنة؛ وذلك لأن الوحي الإلهي والسنة النبوية المطهرة لم تحصر نصاً وتفصيلاً كل ما هو محمود، ومن ثم فابواب الإبداع والابتداع للأمور المحمودة كانت وستظل مفتوحة أبداً، والمنهي عنه من البدع هو المخالف لمبادئ وأصول الشريعة وأحكام الدين^(١).

ولم يكن الإمام الشافعي ولا غيره من أئمة الإسلام مبتدعاً لهذا التمييز في

(١) الإبداع الفكري والخصوصية الحضارية، د/ محمد عمارة، (ص ٩).

البدعة الدينية بين (البدعة الضالة، والبدعة المحمودة)، وإنما كان هذا منهاجا متعارفا عليه في اجتهادات الصحابة واستجابة الخلفاء الراشدين للمقاصد المشروعة بأعمال صالحة لا تخالف المنصوص والأحكام، وإن لم ترد في هذه النصوص والأحكام، ومما روى الأئمة في هذا المقام (بدعة) عمر بن الخطاب رضي الله عنه التي ابتدعها عندما جمع الناس على قيام رمضان، وذلك بأداء صلاة التراويح جماعة وبانتظام، وهو لم يفعله رسول الله ﷺ إذ كان يصليها أحيانا ويتركها أحيانا، ثم هو ﷺ لم يجمع الناس لها، فجاء عمر رضي الله عنه فجعلها شعيرة دائمة في ليالي رمضان، وجمع الناس عليها، بل وسأها (بدعة)، فقال: «نعمت البدعة هذه»^(١)، وقد روى الأئمة ذلك واستشهدوا به على وجود (بدعة هدي محمودة) مغايرة لبدعة الضلالة المذمومة، وعلى ضرورة التمييز بين البدعة والإبداع، حتى في الأمور الدينية، وقد وجدنا عز الدين بن الأثير (٥٥٥-٦٣٠هـ / ١١٦٠-١٢٣٣م) وهو يتحدث عن البدعة يقول: (البدعة بدعتان: بدعة هدي وبدعة ضلالة، فما كان في خلاف ما أمر الله به ورسوله ﷺ فهو في حيز الذم والإنكار، وما كان واقعا تحت عموم ما ندب الله إليه وحض عليه؛ فهو في حيز المدح، وما لم يكن له مثال موجود -وهو الإبداع والاختراع على غير مثال سابق- كنوع من الجود والسخاء وفعل المعروف، فهو من الأفعال المحمودة، ولا يجوز أن يكون ذلك في خلاف ما ورد الشرع به؛ لأن النبي ﷺ قد جعل له في ذلك ثوابا، فقال ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ»، وقال في ضدها: «وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ»^(٢)، وذلك إذا كان في خلاف ما أمر الله به ورسوله؛ وتأسيسا على هذا المنهج في الفقه والنظر أجرى العلماء

(١) المرجع السابق، (ص ١١، ١٢).

(٢) سبق تخريجه.

الأحكام الخمسة «الوجوب - والحرمة - والنذب - والكراهة - والإباحة» على كل إبداع وابتداع^(١).

أ- فواجب إبداع وابتداع العلوم التي لا تقوم فرائض الدين وواجبات خلافة الإنسان لله في عمران الأرض إلا بإبداعها وابتداعها شرعية كانت أو مدنية تلك العلوم.

ب- ومحرم ابتداع المحرمات المخالفة لأوامر الشرع ونواهيه ومندوب ومستحب إبداع ما يلزم لمندوبات ومستحبات الدين والدنيا.

ج- ومكروه إبداع وابتداع ما يؤدي إلى المكروه دينيا ودنيويا.

د- ومباح إبداع وابتداع كل ما يدخل في المباحات من أمور الدين والدنيا^(٢).

رابعا: وإذا كان الإبداع (حتى في الإطار الديني) مفتوحة أمامه الأبواب فيما لا يخالف مبادئ الدين وأحكام الشريعة، فمن باب أولى يكون الحال مع الإبداع في سياسات الدنيا وشؤون العمران، ومما يلفت النظر ويستدعي التأمل أن ذلك لم يكن موطن خلاف بين فقهاء الإسلام أو في مذاهب الإسلاميين، فحتى علماء (مدرسة الأثر) الذين تَحَرَّج الكثيرون منهم في استخدام الرأي والقياس والتأويل، وأشباهها من سبل النظر والبحث والاستنباط، رأيناهم يفتحون الباب للإبداع في السياسات، بل ويجعلون السياسات التي يبدعها العقل الإنساني جزءا من السياسة الشرعية حتى وإن لم يرد لها ذكر في الكتاب أو السنة، طالما أنها لا تخالف ما جاء فيهما من نصوص ومبادئ وأحكام، فحثوا على الإبداع (الموافق للشرع) ولم يكتفوا بما نطق به الشرع.

خامسا: ولقد عقب ابن القيم (٦٩١-٧٥١هـ / ١٢٩٢-١٣٥٠م) على

(١) الإبداع الفكري والخصوصية الحضارية، د/ محمد عمارة، (ص ٩).

(٢) انظر في ذلك: المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، مادة بدع. وكشف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، طبعة الهند، سنة ١٨٩١م.

أهمية هذه القضية وخطورة الآثار المترتبة على الخلاف فيها، فقال: «وهذا موضع مزية أقدام ومضلة أفهام، وهو مقام ضنك في معترك صعب، فرط فيه طائفة فعطلوا الحدود وضيعوا الحقوق وجرأوا أهل الفجور على الفساد، وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد، وسدوا على أنفسهم طرقاً صحيحة من الطرق التي يُعرف بها المحق من المبطل، وعطلوها مع علمهم وعلم الناس بها أنها أدلة حق؛ ظنا منهم منافاتها لقواعد الشرع. والذي أوجب لهم ذلك نوع تقصير في معرفة حقيقة الشريعة والتطبيق بين الواقع وبينها»، ثم قال: «إن الله قد أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط، وهو العدل الذي قامت به السموات والأرض، فإذا ظهرت أمارات الحق وقامت أدلة العدل وأسفر صبحه بأي طريق كان، فثم شرع الله ودينه ورضاه وأمره»^(١).

فالإبداع الإسلامي في السياسات ليس فقط مطلوباً، وإنما هو إذا تحقق به العدل والقسط جزء من الشريعة الكاملة وباب من أبوابها، حتى وإن لم ينزل به الوحي أو ينطق به الرسول.

وأخيراً مما تقدم يتبين لنا الآتي:

١- أن الموقف الإسلامي من الإبداع والابتداع اتفق علماء الأصول من السلف أن الأفعال الإنسانية منها ما هو محاكاة وتقليد واتباع، ومنها ما هو إبداع وتجديد، أي إنشاء واختراع لا على مثال سابق، وإذا كان هذا الإبداع مخالفاً لما أمر به الله - سبحانه وتعالى - أو رسوله، فتلك هي بدعة الضلالة المذمومة والمرفوضة إسلامياً.

٢- أما إذا كان الإبداع واقعا تحت عموم ما ندب الله إليه ودعا إليه رسول الله ﷺ فهو في حيز الممدوح، وكذلك إذا كان الإبداع فيما لا يخالف أمر الله ورسوله ﷺ فهو محمود، حتى وإن لم ينزل به وحي وإن لم يرد فيه حديث؛ لأنه إذا كانت عمارة الأرض هي من المقاصد العظمى وراء استخلاف الله للإنسان،

(١) إعلام الموقعين للإمام ابن القيم (٤/ ٣٧٢، ٣٧٣).

فإن الإبداع الإنساني في سائر ميادين العمران البشري داخل في السبيل والآليات التي لا بد منها لتحقيق مقاصد هذا الاستخلاف، وذلك بشرط ألا يخالف هذا الإبداع ديننا ثابتاً في البلاغ القرآني أو في البيان النبوي لهذا البلاغ^(١).

(١) الإبداع الفكري والخصوصية الحضارية، د/ محمد عمارة، (ص ١٦، ١٧).

المبحث الثاني

العلاقة بين البدعة والاجتهاد

يُقصد بالاجتهاد في اللغة: بذل الوسع والطاقة في طلب الشيء ليلبغ المجهود، ويصل إلى النهاية. وقد ظهر ذلك جيداً في حديث الصحابي معاذ بن جبل رضي الله عنه عندما أرسله النبي ﷺ إلى أهل اليمن وسأله عن كيفية حكمه بين الناس، وبعد أن أورد كتاب الله، ثم سنة نبيه ﷺ، ورد على لسانه (أجتهد رأيي)، أي: أبذل كل ما في وسعي في طلب الحق.

وفي الاصطلاح: يرى الأصوليون أن الاجتهاد هو: است فراغ الفقيه الجهد والوسع لتحصيل ظن بحكم أو علم به، كما يرى الإمام الغزالي؛ فقد بين أن طريق الوصول إلى تحصيل الحكم الشرعي يكون عن طريق (بذل الجهد) في إطار الواقعة إلى شبيه بها عن طريق (القياس) عليها أو اللجوء إلى مقصد من مقاصد الشريعة تدرج الواقعة تحته، أو إلى علة مشتركة مع حكم آخر^(١).

ويستعمل في مجال (الاجتهاد) غير القياس، مصطلح (الرأي)، ويقصد به الأصوليون: ما يقابل الأثر، والأثر: هو النص من الكتاب أو السنة، والرأي: هو الاجتهاد بالعقل على ضوء النص، وهو لا يختلف كثيراً عن الاجتهاد، وهو أعم من القياس والرأي معاً، ومن الرأي ما هو باطل كالحكم بالهوى وبدون علم كافٍ، ومنه ما هو مشتبّه فيه، ومنه ما هو صحيح^(٢).

والحاصل مما تقدم يتبين أن الرأي المذموم ما بني على الجهل واتباع الهوى من غير أن يرجع إليه، وإن كان في أصله محموداً؛ وذلك راجع إلى أصل شرعي، فالأول داخل تحت البدعة وتتنزل عليه أدلة الذم، والثاني خارج عنه ولا يكون بدعة أبداً^(٣).

فيتبين لنا بذلك الفرق بين الرأي الذي هو بدعة، وهو ما بني على الجهل

(١) موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر، تحت إشراف: د/ عبد الحليم عويس، (ص ١٢٩).

(٢) المرجع السابق، (ص ١٣٠، ١٣١).

(٣) الاعتصام، للإمام الشاطبي، (ص ٧٨، ٧٩).

واتباع الهوى من غير أصل يرجع إليه، أما ما رجع إلى أصل شرعي، فلا يدخل تحت البدعة ولا يلحقه الذم بحال، أصاب صاحبه أم أخطأ، بل إذا أصاب فله أجران، وإذا أخطأ فله أجر، ما دام كان صاحبه متحريراً للسنة، غير مقصّر في طلب الحق، آخذاً بوسائله، سالكا سبله ومسالكه المشروعة^(١).

وفي هذا الأمر يقول ابن تيمية: (فالمجتهد المستدل من إمام وحاكم وعالم وناظر ومفتٍ، وغير ذلك، إذا اجتهد واستدل، فاتقى الله ما استطاع كان هذا هو الذي كلفه الله إياه، وهو مطيع لله مستحق للثواب إذا اتقاه ما استطاع، ولا يعاقبه الله البتة - خلافاً للجهمية المجبرة - وهو مصيب، بمعنى: أنه مطيع لله، لكن قد يعلم الحق في نفس الأمر وقد لا يعلمه، خلافاً للقدرية والمعتزلة)^(٢).

ويقول أيضاً: (والخطأ المغفور في الاجتهاد هو في نوعي المسائل الخبرية والعملية؛ كمن اعتقد ثبوت شيء لدلالة آية أو حديث وكان لذلك ما يعارضه ويبين المراد ولم يعرفه)، ولا ريب أن المجتهد إذا أخطأ فيما يجوز فيه الاجتهاد يعفى عنه خطؤه ويثاب، لقول رسول الله ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»^(٣)؛ لذلك يعذر كثير من العلماء والعباد، بل والأمراء، فيما أحدثوه لنوع اجتهاد^(٤).

فإن كثيراً من مجتهد السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة ولم يعلموا أنه بدعة، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما لم يُرد منها، وإما لرأي رأوه، وفي المسألة نصوص لم تبلغهم.

وإذا كان الاجتهاد عذراً في العفو عن الخطأ البدعي، فإن هذا الخطأ لا ينقص من قدر المجتهد متى كان أهل القدم في الصلاح والتقوى، فإنه مع خطئه قد يكون صديقاً عظيماً، فليس من شرط الصديق أن يكون قوله كله

(١) دراسات حول الجماعة والجماعات، د/ عبد الحميد هندباوي، (ص ١٧٩).

(٢) مجموعة الفتاوى لابن تيمية (١٩/٢١٦، ٢١٧).

(٣) أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦).

(٤) أصول الحكم على المبتدعة عند ابن تيمية، د/ أحمد بن عبد العزيز الحليبي، (ص ٦٧).

صحيحاً، وعمله كله سنة^(١).

كما أن فعل أهل الفضل للبدعة ليس دليلاً على صحتها؛ وذلك لأن الصحة تُعرف من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، ويقول الإمام ابن تيمية كذلك: (إن كثيراً من الفقهاء وأئمة الفتوى كأبي حنيفة والشافعي والثوري وغيرهم، كانوا لا يؤثِّمون مجتهداً إذا أخطأ في المسائل الأصولية والفروعية، وذكر ذلك عنهم الإمام ابن حزم وغيره، وعلل هذا بأن أبا حنيفة والشافعي وغيرهما كانوا يقبلون شهادة أهل الأهواء، إلا الخطابية، ويصححون الصلاة خلفهم، والكافر لا تقبل شهادته على المسلمين، ولا يصلي خلفه، وأنهم قالوا: هذا هو القول المعروف عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة الدين، أنهم لا يكفُّرون ولا يفسِّقون ولا يؤثِّمون أحداً من المجتهدين المخطئين، لا في مسألة عملية ولا علمية، قالوا: والفرق بين مسائل الأصول والفروع إنما هو من أقوال أهل البدع، من أهل الكلام من المعتزلة والجهمية، ومن سلك سبيلهم.

فالمبتدع كما يقول الإمام الشاطبي: معاند للشرع ومشاقق له^(٢)، وأنه - أي المبتدع - قد نزل نفسه منزلة المضاهي للشارع؛ حيث شرع مع الشارع، وفتح للاختلاف باباً، وردَّ قصد الشارع في الانفراد بالتشريع^(٣). أما المجتهد المخطئ فهو كما بين ابن تيمية أنه من اجتهد واستدل وأفرغ وسعه فاتقى الله ما استطاع، إلا أنه قد جانبه الصواب لخطأ أو نسيان، كمن اعتقد ثبوت شيء لدلالة آية أو حديث، وكان لذلك ما يعارضه ويبين المراد ولم يعرفه، أو يكون مما خفي عليه بعد البحث والطلب، فيقول ابن تيمية عن ذلك: (ولا ريب أن الخطأ في دقيق العلم مغفور للأمة، وإن كان ذلك في المسائل العلمية، ولولا ذلك لهلك أكبر فضلاء هذه الأمة. وإذا كان الله يغفر لمن جهل تحريم الخمر لكونه نشأ بأرض

(١) المرجع السابق، (ص ٦٨، ٦٩).

(٢) الاعتصام، للشاطبي (١/ ٣٧).

(٣) المرجع السابق، (ص ٣٨).

جهل، مع كونه لم يطلب العلم، فالفاضل المجتهد في طلب العلم بحسب ما أدركه في زمانه ومكانه إذا كان مقصوده متابعة الرسول بحسب إمكانه هو أحق أن يتقبل الله حسناته، ويشبهه على اجتهاداته ولا يؤاخذ به خطأ، تحقيقاً لقول ربنا سبحانه وتعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (البقرة: ٢٨٦) (١)، وهذا العذر ليس مقصوراً على دقائق العلم وحدها، وفي هذا أيضاً يقول الإمام ابن تيمية: (فلما طال الزمان على كثير من الناس؛ خفي ما كان ظاهراً لهم، ودقَّ على كثير من الناس ما كان جلياً لهم؛ فكثر في المتأخرين مخالفة الكتاب والسنة ما لم يكن مثل هذا في السلف، وإن كانوا مع هذا مجتهدين معذورين، ويغفر لهم خطاياهم، ويشبههم على اجتهادهم).

الحد الفاصل بين خلاف المبتدعين وخلاف المجتهدين:

الحد الفاصل بين خلاف المبتدعين وخلاف المجتهدين بوجه عام هو الميزان الذي وضعه لنا القدوة الأعظم؛ حيث سُئل عن وصف الفرقة الناجية من هذه الأمة، فقال ﷺ: «ما أنا عليه وأصحابي» (٢)، وعندما ننظر في المعنى الذي يُقصد به موافقة النبي ﷺ والصحابة عليه، هل يمكن أن يكون المقصود الموافقة لهم في عين أفعالهم وأحكامهم التي استنبطوها؟ فلم نر ذلك ممكناً لأوجه عديدة:

أولاً: أن الميزان بذلك يصير ميزاناً قاصراً وناقصاً؛ لأنه لم تُخلق في عصرهم وفي زمانهم كل النوازل والمستجدات التي يُطلب مغفرة أحكامها، كل على حدة. ثانياً: أن الميزان به يكون رداً إلى الجهالة والاختلاف في الظاهر؛ لأن الحوادث التي وقعت على عهد الصحابة كانوا كثيراً ما يختلفون فيها رأياً وعملاً، حتى لقد يُلَوَّح للناظر أنهم فرق كثيرة لا فرقة واحدة، ولكننا عندما نعود إلى اختلافهم فيمختلفوا، وإلى اتفاقهم فيماتفقوا، وإلى طرق استنباطهم، كيف استنبطوا-

(١) مجموع الفتاوى، الإمام ابن تيمية (٢٠/١٦٥، ١٦٦).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٤١)، وحسنه الألباني.

عندما تأمل ذلك نجد أن لهم منهجا مسلوگا لا يحيدون عنه، وطريقا جامعا يلتقون فيه، ومبادئ مقررة وثابتة لا يتجاوزونها، فيتبين لنا بذلك معنى وحدة سبيلهم، ومعنى وجوب اتباعهم في كل زمان ومكان، وعرفنا أن الميزان الذي نزن به أنواع الخلاف ليس هو ما استنبطوه بالفعل فقط من الأحكام، وإنما هو بشكل رئيسي طريقهم في استخراج تلك الأحكام^(١).

فكل اختلاف لا يجاوز به طريقته، ولا تطرق فيه مبادئهم، فهو من الاختلاف المأذون فيه، وهو من اختلاف المجتهدين، وكل اختلاف خارج عن هذا الطريق، فهو من الاختلاف المطلوب رفعه، وهو من اختلاف الضالين في طرق البدعة والمبتدعين؛ لأنهم اتبعوا في ذلك أهواءهم وشهواتهم وعقولهم القاصرة، وذلك لأن القانون الكلي الذي يضبط طريق الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - أنهم كانوا إذا بدا لهم حكم حاكم الشرع لم يُشركوا معه أي حكم آخر، فضلا عن أن يؤثروا عليه حكم حاكم آخر من نظر العقل أو هوى الطبع، بل كان حكم الشرع عندهم هو السابق المقدم على حكم العقل والهوى^(٢).

ثالثا: أنهم كانوا إذا أرادوا أخذ الحكم من حاكم الشرع؛ وصلوا إليه من طريقه، وأتوه من بابه، وهو فهم العربي الذي هم أهله، وفهم مقاصد الشريعة التي أدركوها بسلامة فكرتهم، وطول صحبتهم للنبي ﷺ، ودقة ملاحظتهم لوجوه ترتيب الأحكام على أسبابها وتطبيقها على وقائعها، ولذلك كان الصحابة - رضوان الله عليهم - أولى الناس بمنصب الاجتهاد في تخريج الأحكام، وكانوا من أولى الأمر الذين كتب الله علينا طاعتهم، وطلب منا رد الأمر إلى استباطهم، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء: ٥٩)، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنَظِّطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (النساء: ٨٣)، ولم يوجب علينا المولى تبارك وتعالى طاعتهم، ورد

(١) الميزان بين البدعة والسنة، د/ محمد عبد الله دراز، (ص ٧٣).

(٢) المرجع السابق، (ص ٧٤، ٧٥).

الأمر إليهم؛ إلا لأنهم مُترجمون عن حكم الله ورسوله، ولأنهم يحسنون هذه الترجمة ويملكون أدواتها.

ومن كان هذا طريقه في استخراج الأحكام فهو - إن شاء الله - مهتد متبع للنبي ﷺ، وهو على طريق السنة، ومن سلك طريقاً آخر؛ فهو على طريق الشيطان، وعلى طريق المبتدعة، وإن اتفقت مصادفته للصواب عن غير قصد، فذلك يكون من تلبيس الشيطان^(١).

رابعاً: ويقول الإمام الشاطبي - رضي الله عنه - مبينا الحد الفاصل بين الاجتهاد والبدعة: (تقوم أهلية الاجتهاد على أربعة دعائم، يرجع جانب منها إلى تحديد مصدر التشريع، والجانب الآخر إلى طريقة الأخذ عن ذلك المصدر: فأما الجانب الأول: فإنه لما كان مصدر التشريع بإجماع فقهاء المسلمين هو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ أو ما يرجع إليهما؛ وجبت العناية بتجريد هذه الأصول عن الاختلاط بشيء قط، ووجب الحذر من أن يزاحمها أو يتقدم عليها شيء من تحسينات العقول أو ميول الطبائع، ولا يكون ذلك إلا بالتخلي عن رذيلة اتباع الظن أولاً، وكذلك التخلي عن رذيلة اتباع الهوى وميل النفوس ثانياً، فهاتان دعامتان.

أما الجانب الثاني: فإنه لما كان استنباط الأحكام لا سبيل إليه إلا بأداتين - معرفة لسان المتكلم، ومعرفة قصده في الخطاب، وكان لسان الكتاب والسنة عربياً، وكان قصدهما من التشريع إقامة مصالح المكلفين دنيوياً وأخروياً، وجب تحكيم هاتين الوسيلتين قبل الإقدام على هذا الشأن؛ وذلك بالرسوخ في علم القواعد والمقاصد الشرعيين، وهاتان دعامتان أخريان).

على العكس من ذلك تماماً، فإنك لن تجد بدعة ضلالة إلا كان منشؤها ترك دعامة من هذه الدعامات أو أكثر من هذه الدعائم الأربع، وحلول ضدها

(١) الميزان بين السنة والبدعة، د/ محمد عبد الله دراز، (ص ٨١، ٨٢).

محلها؛ فصارت أصول الابتداع، ومنشأها أربع: الأصل الأول: تحكيم العقل في الدين والأخذ فيه بالرأي المذموم. والأصل الثاني: اتباع الهوى الذي يُضل صاحبه عن سبيل الله. الأصل الثالث: الجهل بتصاريف اللغة وأساليبها. والأصل الرابع: الجهل بقواعد الشريعة ومقاصدها^(١).

وبناءً على ما تقدم ندرك أن الأصل في التفريق بين البدعة والاجتهاد الخطأ، وبين المبتدع والمجتهد المخطئ، وكما يقول الإمام ابن تيمية رحمه الله:

(إن العمدة في التفريق بين البدعة والاجتهاد الخطأ، وبين المبتدع والمجتهد المخطئ، أو العامل بالبدعة ممن قد يشارك أهل البدع في بعض بدعهم خطأ في النظر والاستدلال، فالعمدة في ذلك هو أن ينظر إلى منهج الاستدلال والنظر الذي يسلكه القائل بهذه البدعة أو المتلبس بها، فإن كان منهجه في النظر والاستدلال هو منهج أهل البدع والضلال، فوصف المبتدع حرئاً به، ووجوب اجتنابه والافتراق عنه خليك بناء، وإن كان منهجه في النظر والاستدلال هو منهج أهل السنة والجماعة خاصة، وإن كان موافقاً لهم في الغالب، ملازماً لجماعتهم، فليعلم أنه ما قصد إلى البدعة قصداً، بل إنما وقع فيها خطأ، فمثل هذا حقه العفو؛ وذلك لأن العصمة متفية عن العباد إلا من عصم الله من أنبيائه ورسله. والدليل على ذلك أن أهل السنة ما فتوا ينكر جمهورهم على بعض المنتسبين إليهم من جُلة العلماء بعض زلات لهم، دون أن يحكموا عليهم بالخروج عن دائرة أهل السنة والجماعة، ودون أن يخرجوهم إلى دائرة الفرق الضالة؛ وذلك نظراً لما عُرف عنهم من التزامهم المجمل بالكتاب والسنة، وهدى السلف الصالح - رضوان الله عليهم أجمعين - ولزوم طريقتهم ومنهجهم في النظر والاستدلال)^(٢).

(١) الاعتصام للشاطبي، (ص ٨٠).

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٠/ ٣٦٤، ٣٦٥).

المبحث الثالث

العلاقة بين البدعة

والهيئات المستحدثة في العبادات

بدايةً، نجد أن علماء الإسلام أجمعوا على أن ما جرى عليه العمل بعد العصر النبوي لا يخلو أن يكون من قبيل العادات أو من قبيل العبادات، فإن كان من قبيل العادات فهو ليس ببدعة ضلالة أصلاً، ما لم يدل دليل شرعي على قبحه، وإن كان من قبيل العبادات؛ فهو على ثلاث مراتب كما بين ذلك الإمام ابن تيمية - رحمه الله:

(إحداها: العمل الصالح المشروع الذي لا كراهة فيه، أيا كان منصوباً عليه جملة وتفصيلاً).

ثانياً: العمل الصالح من بعض وجوهه أو أكثرها؛ إما لحسن القصد أو لاشتئاله مع ذلك على أنواع من المشروع، أي ما كان منصوباً عليه جملة لا تفصيلاً، وقد أطلق الشاطبي على هذا القسم (البدعة الإضافية)، وسماها غيره (البدعة الحسنة)^(١).

ثالثاً: ما ليس فيه صلاح أصلاً؛ إما لكونه تركاً للعمل به مطلقاً، أو لكونه عملاً فاسداً محضاً، وهو ما لا يكون منصوباً عليه لا جملة ولا تفصيلاً، وقد أطلق الشاطبي على هذا القسم (البدعة الحقيقية)، وهي البدعة الضلالة باتفاق العلماء، وقد أطلق العلماء على هذا النوع مصطلح (الهيئات المستحدثة في العبادة)^(٢).

تعريف الهيئات المستحدثة في العبادة:

هي العمل المشروع في أصله، ولكن صاحبه تقييد زمني، أو مكاني، أو عددي، أو جاء على كيفية معينة، وهذه التقييدات لم يرد فيها دليل تفصيلي، أي: لم يرد فيها نصٌ مخصوص من الشرع، بل يستند إلى الأدلة الإجمالية من

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، للإمام ابن تيمية، (ص ٢٩٨).

(٢) الاعتصام، للإمام الشاطبي (١/٢٢٩).

الكتاب والسنة بصورة عامة .

وهذه الصورة لا تدخل في الخلاف أصلاً، فهي مشروعة، والدليل على ذلك أن العمل المشروع إذا أراد المكلف أن يقوم به لا ينفك عن زمان يحدث فيه، ومكان يقع فيه، وعدد معين على كيفية معينة، وهذا أمر لا خلاف فيه؛ فعندما يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَذَكِّرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾، ويقول: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾، ويقول: ﴿وَأَقْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾، فهذه أوامر إلهية وأدلة إجمالية، إذا أراد المسلم أن يطبقها فإن تطبيقه لها لا يخرج عن التقييدات المذكورة بحال من الأحوال.. ولكن يكون النزاع ويدخل الخلاف في صورة واحدة، هي التزام العمل المشروع بتقييداته المذكورة على الدوام.. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها:

١- الاجتماع على ذكر الله بصورة جماعية وهيئة معينة، والتزام ذلك.
٢- الجهر بالصلاة والسلام على النبي ﷺ بعد الأذان، والاستمرار على ذلك.

٣- إحياء ليلة القدر بصورة جماعية، والتزام ذلك كل عام.
٤- الاحتفالات الدينية: كالاحتفال بمولد النبي ﷺ، والاحتفال بحادثة الهجرة، وحادثة الإسراء والمعراج، وغيرها، والتزام ذلك كل عام.
ولقد كثر الكلام على هذه الهيئات المستحدثة في العبادة جوازا ومنعاً، وهل هي حسنة أو ممنوعة، وأصبحت مشار خلافاً بين العلماء والفقهاء، ويرجع السبب في ذلك إلى ظهور اتجاهين عند العلماء في هذه القضية:

١- اتجاه ينظر إلى الدليل الإجمالي فيجيز ذلك.
٢- اتجاه ينظر إلى الدليل التفصيلي - أي الخاص - فيحكم بالمنع.
ولذلك سميت بالبدعة الإضافية - أي بحسب ما تضاف إليه - ولهذا اختلف العلماء بعد ذلك في تعريف الهيئات المستحدثة في العبادة، وأصبح هناك تعريف للمانعين في الأصل، وتعريف آخر للذين يميزون ذلك:

أولاً: تعريف الهيئات المستحدثة في العبادة عند المجيزين ذلك:

وهذا التعريف للإمام الشافعي، فيقول: «المحدثات من الأمور ضربان.. أحدهما: ما أحدث يخالف كتاباً أو سنة أو أثراً أو إجماعاً فهذه البدعة الضلالة.. والثاني: ما أحدث من الخير وليس مخالفاً للكتاب ولا السنة ولا الإجماع؛ وهذه محدثة غير مذمومة.. وقد قال عمر بن الخطاب في قيام شهر رمضان: نِعَمَتِ البدعة هذه، يعني أنها مُحَدَّثَةٌ لم تكن، وإن كانت فليس فيها ردٌّ لما مضى». وقال أيضاً: «البدعة بدعتان: محمودة ومذمومة.. فما وافق السنة فهو محمود، وما خالف السنة فهو مذموم»^(١).

ثانياً: تعريف الهيئات المستحدثة في العبادة عند المانعين:

عرفها الشاطبي - رحمه الله تعالى - بقوله: «وأما البدعة الإضافية فهي التي لها شائبتان: إحداهما: أن لها من الأدلة متعلّقا، فلا تكون من تلك الجهة بدعة.. والأخرى: ليس لها متعلق إلا مثل ما للبدعة الحقيقية.. فلما كان العمل الذي له شائبتان لم يتخلّص لأحد الطرفين وضعنا له هذه التسمية، وهي (البدعة الإضافية).. أي أنها بالنسبة لإحدى الجهتين سنة؛ لأنها مستندة إلى دليل، وبالنسبة إلى الجهة الأخرى بدعة؛ لأنها مستندة إلى شبهة لا إلى دليل»^(٢).

وقد جاء في توضيح التعريف السابق ما يلي: أن هناك عملاً مشروعاً، ولكن قد التزم صاحبه التقييد الزماني أو العددي أو المكاني على كيفية ما؛ فالدليل من جهة الأصل قائم، ومن جهة هذه التقييدات أو الكيفيات لم يُقَمْ؛ فلهذا يُمنع منه سداً لذريعة الفساد، أي خشية أن يعتقد الناس أنه منه، أو أن فعله سنة، أو واجب إذا التزم به على الدوام.

وقد بين ذلك الإمام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - بقوله: «المرتبة الثانية: هي

(١) مناقب الشافعي للبيهقي (١/٤٦٩).

(٢) الاعتصام للشاطبي (١/٢٨٦).

العمل الصالح من بعض وجوهه أو أكثرها، إما لحسن القصد أو لاشتغاله على أنواع من المشروع، فهي كثيرة جدا في طرق المتأخرين المتسبين إلى علم وعبادة ومن العامة كذلك.. ثم أضاف قائلا: وهؤلاء خير ممن لا يعمل عملا صالحا مشروعاً ولا غير مشروع، أو أن يكون عمله من جنس المحرّم: كالكفر والكذب والخيانة والجهل^(١).

ثالثا: الحكم الشرعي في الهيئات المستحدثة في العبادة:
وقد اختلف الفقهاء في الحكم الشرعي في الهيئات المستحدثة في العبادة على اتجاهين:

الاتجاه الأول: أجازوا الهيئات المستحدثة في العبادة:
واشترطوا لذلك ضوابط وشروط، ومن هؤلاء على سبيل المثال: الإمام ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)^(٢)، والإمام العزبن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ)^(٣)، والإمام النووي (ت ٦٧٦هـ)^(٤)، والإمام ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)^(٥)، والإمام السيوطي (ت ٩١١هـ)^(٦).

وقد استدل هؤلاء على رأيهم الذي ذهبوا إليه بالمواقف الآتية:
الموقف الأول: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لبلال عند صلاة الفجر: «حدثني بأرجى عمل عملته في الإسلام، فإني سمعت دف نعليك بين يدي في الجنة»، قال: ما عملت عملا أرجى عندي من أني لم أتطهر طهورا (يقصد به الوضوء) في ساعة ليل أو نهار إلا صليت بذلك الطهور ما كتب لي أن أصلي^(٧).
وجه الدلالة: أن بلالا رضي الله عنه اجتهد في توقيت العبادة عن طريق الاستنباط،

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية، (ص ٢٩٩).

(٢) مساجلة علمية بين ابن عبد السلام وابن الصلاح، (ص ١٦ - ١٨).

(٣) قواعد الأحكام ٢/ ٢٠٤.

(٤) شرح صحيح مسلم ٦/ ١٥٥.

(٥) فتح الباري (٣/ ٤٥).

(٦) الحاوي للفتاوي، للإمام السيوطي (١/ ١٩٢).

(٧) أخرجه البخاري (١١٤٩).

والتزم بذلك، فصوبه النبي ﷺ. قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله: ويستفاد منه جواز الاجتهاد في توقيت العبادة؛ لأن بلالا توصل إلى ما ذكرنا بالاستنباط، فصوبه النبي ﷺ (١).

ومن هذا الباب حديث حُيَيْب رضي الله عنه عندما قال: «دعوني أصلي ركعتين» لما عرف أن قريشا ستصلبه، فكان هو أول من سَنَّ للمسلمين ركعتين عند القتل. ولكن: قد يقال: إن هاتين الركعتين قد أقرهما النبي ﷺ، والإقرار قِسْم من أقسام السنة النبوية، فما وجه الاستدلال على ذلك؟

ويجيب عن هذا الاعتراض بأن النبي ﷺ ما أقره على الركعتين فقط، بل أقره على الركعتين وعلى اجتهاده في توقيتها أيضا. ولولا ذلك لقال له: لم فعلتها قبل أن تعرف حكم الله فيها؟

الموقف الثاني: عن رفاعه بن رافع الزرقي رضي الله عنه قال: كنا نصلي وراء النبي ﷺ، فلما رفع رأسه من الركعة قال: «سمع الله لمن حمده»، فقال رجل وراءه: ربنا ولك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، فلما انصرف قال: «من المتكلم؟»، قال: أنا، قال: «رأيتُ بضعة وثلاثين ملكا يتندرونها أيهم يكتبها» (٢).

ووجه الدلالة: أن هذا الصحابي قد زاد في الاعتدال من الركوع ذكرا لم يؤثر عن النبي ﷺ وأقره النبي ﷺ بأعلى درجات الإقرار والرضا.

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى: «واستدل به على جواز إحداث ذكر في الصلاة غير مأثور، إذا كان هذا الذكر غير مخالف للمأثور، وعلى جواز رفع الصوت بالذكر ما لم يشوش على من معه».

الموقف الثالث: عن أنس رضي الله عنه قال: كان رجل من الأنصار يؤمهم في مسجد قباء، وكان كلما افتتح سورة يقرأ بها لهم في الصلاة مما يقرأ به، افتتح بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١) حتى يفرغ منها، ثم يقرأ سورة أخرى معها، وكان يصنع ذلك

(١) فتح الباري (٣/٢٧٦).

(٢) أخرجه البخاري (٧٩٩).

في كل ركعة، فكلّمه أصحابه فقالوا: إنك تفتتح بهذه السورة، ثم لا ترى أنها تُجَزُّئُكَ حتى تقرأ بأخرى، فإما أن تقرأ بها وإما أن تدعها وتقرأ بأخرى، فقال: ما أنا بتاركها، فلما أتاهم النبي ﷺ أخبروه الخبر، فقال: «يا فلان، ما يمنعك أن تفعل ما يأمرك به أصحابك، وما يحملك على لزوم هذه السورة في كل ركعة؟» فقال: إني أحبها، فقال: «حُبُّكَ إياها أدخلك الجنة»^(١).

وجه الدلالة في هذا الحديث: أن هذا الصحابي رضي الله عنه قد التزم قراءة سورة الإخلاص في كل ركعة. وهذا الالتزام قد حدث في الصلاة، ومع ذلك أقرّه الرسول ﷺ بأن بشره بالجنة.

وقال الحافظ ابن حجر فيه: وَدَلَّ تبشيره ﷺ له بالجنة على الرضا بفعله، فالحامل على الفعل المحبة وحدها. ومع هذا الإقرار من الرسول ﷺ وتبشيره له بالجنة، لم نجد أحدا من العلماء ولا من الصحابة قبلهم من يقول باستحباب ذلك، لأن ما واطب عليه الرسول ﷺ هو السنة، ولكن إقراره لمثل هذا يوضح سنته ﷺ في قبول ما كان مثل ذلك من أوجه الطاعات والعبادات ولا يعد مثله حدثا مذموما، لاسيما أنه لا يمس الهيئة التي حددها الشارع، فكل أمر محدد لا بد من الالتزام به^(٢).

الاتجاه الثاني: منعوا الهيئات المستحدثة في العبادة:

قال أصحاب هذا الاتجاه بأن الحكم الشرعي للهيئات المستحدثة في العبادة، هو المنع، ورفضوها تماما، وقالوا بحرمة هذه الهيئات التي لم تكن على عهد رسول الله ﷺ، واستدل المانعون بعدة أدلة، منها:

١ - استنادهم إلى قاعدة «سَدُّ الذَّرَائِعِ»، وهي من الأصول المختلف فيها، كما هو معلوم من كتب أصول الفقه. وقالوا: إن الدليل الشرعي إذا اقتضى أمرا

(١) فتح الباري (٢/ ٢٥٥).

(٢) مجلة الأهدية، العدد الرابع، سنة ١٤٢٠، مقال د/ عبد السميع محمد الأنيس، الهيئات المستحدثة في العبادة، (ص ١٩٠).

في الجملة فأتى به المكلف في الجملة، كان عمله صحيحاً.. ولكن إذا أتى به على كيفية مخصوصة، أو زمان مخصوص، ثم التزم ذلك من غير أن يدل الدليل عليه، كان هذا ممنوعاً.. لأنه صار كالراتبة يتكرر بتكرار الأسابيع والشهور والأعوام. وهذا يضاهي (أي: يشابه) الاجتماعات المشروعة، كالاتِّجاع على الصلوات وغيرها، فصار محدثاً.

ومعنى ذلك: أنه إذا ندب الشارع إلى ذكر الله، فالتزم بعض الناس الاجتماع في الذكر على لسان واحد، أو وقت مخصوص من غير ندب الشارع لهذا الالتزام بنص خاص؛ صار هذا العمل ممنوعاً، لأنه شأبة المشروع المرتب، فيُنهى عن هذا العمل سداً للذرائع^(١).

وللإجابة على هذا الاعتراض: «أن الالتزام المذكور عائد على قصد الملتزم، فإن كان ناشئاً عن اختيار ما يتلاءم مع نشاط الإنسان وأوقات فراغه بهدف تنظيمها، فهذا حسن لا خلاف فيه لأحد، وقد أيد ذلك الإمام الشاطبي عندما قال: «فإن ذلك التخصيص والعمل به إذا لم يكن بحكم الوفاق، أو بقصد يقصد مثله أهل العقل والفراغ والنشاط، كان تشريعاً زائداً»^(٢). وهذا يعني أن التخصيص المذكور والعمل به إذا كان بحكم الوفاق، أو بقصد يقصد مثله أهل العقل والفراغ والنشاط لا بأس به.

- وأما عن موضوع (المضاهاة) للأمور الشرعية المرتبة، كالاتِّجاع على الصلوات الخمس وغيرها، مما ندب الشارع وحث عليه؛ فغير حاصل فيما تقدم؛ لوجود التفرقة العلمية بذلك.. ويقصد بالتفرقة العلمية: أن يعتقد ملتزم هذه التقييدات عدم سنية هذا الالتزام، فضلاً عن وجوبه.. وإذا علمنا أن الأمور المرتبة دليلها تفصيلي، وما نحن فيه من الأمور - كالاتِّجاع على

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية، (ص ٣٠٧).

(٢) مجلة الأحمديّة، العدد الرابع، سنة ١٤٢٠، مقال د/ عبد السميع محمد الأنيس، الهيئات المستحدثة في العبادة، (ص ١٩١).

هيئة الاجتماع ونحوها- دليلها إجمالي، ارتفع الإيهام وزالت المخاوف التي يُخشى منها عند مصاحبة تلك التقييدات لأصل الفعل المشروع؛ لأن المنع ليس متجها إلى الفعل ذاته، بل إلى ما يقارنه من وصفٍ مُتَوَهَّم فسادِه^(١).

٢- ومن أدلة الاتجاه الثاني بعدم قبول ومنع الهيئات المستحدثة في العبادة، ما ورد عن النبي ﷺ في ذم عموم البدعة بكل صورها:

من ذلك ما ورد من حديث جابر بن عبد الله ؓ قال: كان رسول الله ﷺ إذا خطب يقول: «أما بعد: فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة»^(٢).

ومنها حديث العرياض بن سارية ؓ، أن رسول الله ﷺ قال: «.. وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»^(٣).

ومنها: حديث أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قال: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»^(٤).

وقد أجاب العلماء على هذا الاعتراض بقولهم:

أن قوله ﷺ: «كل بدعة ضلالة» وما شابهه في ذم عموم البدع والمحدثات، هو من جوامع الكلم لا يخرج عنه شيء، وهو كذلك أصل عظيم من أصول الدين.. فكل من أحدث شيئا ونسبه إلى الدين ولم يكن لهذا الشيء أصل شرعي يُرجع إليه فيه، فهو ضلالة، والدين منه براء، سواء كان من مسائل الاعتقاد أو من الأعمال والأقوال الظاهرة أو الباطنة. لكن هناك من المحدثات ما لا يخالف الدين، ولا يُحدث شعارا مغالفا فيه، ولا يُخرج عن إطاره، ويدور مع أصله الذي يدل عليه من النصوص من غير رد عليها؛ فهو مقبول، ولكن هذه الأحاديث التي وردت إنما تنطبق على من اعتقد أن التزامه بالفعل المشروع بتقييداته

(١) المرجع السابق، (ص ١٩١).

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي (٦/ ١٥٥).

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ١٢٦)، والترمذي (٢٧٧٦)، وقال: حديث حسن صحيح.

(٤) أخرجه البخاري (٢٦٩٧٧)، ومسلم (١٧١٨).

المذكورة قد ورد فيه نص خاص، ولم يقل بذلك أحد.

رابعاً: الضوابط التي اشترطها أصحاب الاتجاه الأول:

إن أصحاب الاتجاه الأول مع كونهم قالوا بالجواز، إلا أنهم أحاطوا هذا الجواز بضوابط تحفظ هذه الهيئات من تلاعب أهل الأهواء، وانحراف أهل الضلال، وهذه الضوابط كالآتي:

الضابط الأول: ألا يعتقد فاعل هذه الهيئات أن الالتزام بها سنة ثابتة عن النبي ﷺ، فضلاً عن الوجوب.. ويكفي في ذلك (حصول التفرقة العلمية) في الفعل، بأن هذا دليله إجمالي لا تفصيلي، وحصول هذه التفرقة كافٍ في رفع إطلاق البدعة عن هذا الالتزام.

وقد قال الإمام السبكي في ذلك: «والمطلوبُ فعُله على العموم يُفعل لما فيه من العموم، لا لكونه مطلوباً بالخصوص، وإلا كان بدعة»^(١).

وسئل الفقيه ابن حجر الهيتمي - رحمه الله تعالى: هل تُسنُّ الصلاة على النبي ﷺ بين تسليمات التراويح، أم هي بدعة يُنهى عنها؟ فأجاب: الصلاة في هذا المحل بخصوصه لم تُر فيها شيئاً في السنة، فهي بدعة يُنهى عنها من يأتي بها بقصد سنة في هذا المحل على الخصوص، دون من يأتي بها لا بهذا القصد^(٢).

ويؤيد ما تقدم: حكمُ الزيادة على الثلاث أو النقصان منها في غسل أعضاء الوضوء.. وقد جاء في الحديث الذي رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ يسأله عن الوضوء، فأراه الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال: «هكذا الوضوء، فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم»^(٣).

وقد قال الإمام الكاساني - رحمه الله تعالى: «إن هذا الوعيد المذكور في الحديث محمول على اعتقاد الفاعل دون نفس الفعل مع حسن القصد، فمن

(١) المرجع السابق.

(٢) الفتاوى الفقهية الكبرى، لابن حجر الهيتمي (١٨٦/١).

(٣) أخرجه أبو داود (١٣٥)، وقال الشيخ الألباني: حسن صحيح، دون قوله: «أو نقص» فإنه شاذ.

زاد على الثلاث معتقدا أن هذه الزيادة سنة ثابتة، أو نقص بأن لم يرَ الثلاث سنة فقد ابتدع، ومن ابتدع يلحقه الوعيد المذكور..»^(١).

والضابط الثاني: ألا يقترن الالتزام المذكور بمفاسد؛ سواء كانت محرمة أو مكروهة.

ويقول في ذلك الإمام ابن حجر الهيتمي: «...وحيث حصل محرم في ذلك الاجتماع لذكر أو صلاة لتراويح أو نحوها، أمور محرمة أو منهي عنها شرعا وجب على كل ذي قدرة النهي عن ذلك، وعلى غيره الامتناع عن حضور ذلك»^(٢).

والضابط الثالث: ألا تخالف تلك الهيئة المحدثه سنة ثابتة عن النبي ﷺ.. وذلك كتقديم الخطبة على الصلاة في العيدين.. كما فعلها مروان بن الحكم وأنكر عليه أبو سعيد الخدري رحمه الله.

الضابط الرابع: أن يكون هذا الالتزام ناشئا عن إرادة حسنة وقصد وجيه. وألا يعتقد أن الالتزام بها أفضل من عدم الالتزام، إلا إذا ورد نص صريح أو استند إلى استنباط صحيح.

ويؤيده فعل ذلك الصحابي الذي التزم قراءة سورة الإخلاص في كل ركعة، وعندما تبين للنبي ﷺ صحة قصده وسلامة إرادته أقره على فعله بأن بشره بالجنة.

الضابط الخامس: ألا يخرج هذا الالتزام عن إطار الجواز في أدنى حدوده، وحينئذ فالفعل والتترك سواء، ويقصد بالجواز هنا: أن صاحبه لا يُنسب إلى البدعة، كما قال العيني رحمه الله تعالى^(٣).. وإلا فيرجع إلى الدليل فقد يكون الدليل دالاً على الاستحباب فيعمل به.

الضابط السادس: ألا يكون هذا الالتزام سببا في إحداث شعار في الدين.

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للكاساني (١/ ٢٢).

(٢) الفتاوى الحديبية، للإمام ابن حجر الهيتمي، (ص ١٥١).

(٣) البناية في شرح الهداية، للإمام العيني (١/ ١٦٢).

الضابط السابع: وألا يكون فيه إيجاب ما ليس بواجب في الشرع وتحريم ما لم يحرم.

خامساً: الترجيح بين الاتجاهين السابقين واختيار الموافق للشرع:

بعد عرض أدلة الطرفين ومناقشتها نخلص إلى القول:

أولاً: إن المانعين لم ينظروا إلى ذات الفعل - وهو العمل المشروع، بل نظروا إلى ما يصاحبه من تقييدات زمانية أو مكانية أو عددية أو كيفية معينة، ثم التزام هذه التقييدات على الدوام، فمنعوا الجواز ابتداءً سداً للذرائع، ودفعاً للفساد المُتَوَهِّم عند مصاحبه للأمر المشروع، فيَتَوَهَّم اعتقاد سُنيّة ما ليس بسنة، أو اعتقاد الوجوب إذا التَزَمْتُ على الدوام.. فهم ينظرون إلى الواقعة من حيث هي خالية تماماً عما يتعلق بها من إجمال^(١).

ثانياً: وأما المجوزون فقد نظروا إلى ذات الفعل - وهو العمل المشروع - فأثبتوا الجواز بعد ضوابط وضعوها، خشية أن يُستغل جواز هذه التقييدات - والتي ثبت حسن قصد فاعلها - خارج الإطار الذي وضعت له، ودفعاً لما قد يتأتى من هذه التوسعة.

ثالثاً: أن استدلالهم بقاعدة «سد الذرائع» لا يعني بحال من الأحوال إلغاء الأمور من أصلها، وإنما هو سياج لحفظ المنقولات الشرعية.. وما الضوابط والقواعد التي أثبتتها المجوزون إلا سياج كهذا السياج، ولا يتعدى ما سبق، إلا أن يكون اجتهد محض، وكلا الفريقين مأجور على ما ذهب إليه ما دام القصد هو رضا الله، وحفظ دينه من العبث والأهواء.. وقد بين هذا الأمر الإمام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في معرض كلامه عن هذه الأمور: «.. لا ريب أن من فعلها مُتَأَوِّلاً مجتهداً أو مُقَلِّداً كان له أجر على حسن قصده، وعلى عمله من حيث ما فيه من المشروع.. وكان ما فيه من المبتدع.. وكذلك ما ذكر فيها من

(١) مجلة الأحمدية، العدد الرابع، سنة ١٤٢٠هـ / سنة ١٩٩٩م، ص ٢٠٠، مقال: الهيئات المستحدثة في العبادة، د/ عبد السميع محمد الأنيس.

الفوائد كلها إنما حصلت لما اشتملت عليه من المشروع في جنسه: كالصوم والذكر والقراءة والركوع والسجود.. وحسن القصد في عبادة الله وطاعته ودعائه.. وما اشتملت عليه من المكروه، انقضى موجهه بعفو الله تعالى لاجتهاد صاحبه أو تقليده^(١).

وقد قال - رحمه الله - في معرض كلامه عن الاحتفال بالمولد النبوي: «فتعظيم المولد واتخاذة موسماً قد يفعله بعض الناس ويكون له فيه أجر عظيم، لحسن قصده وتعظيمه لهدي النبي ﷺ».

ولهذا عندما قيل للإمام أحمد عن بعض الأمراء: إنه أنفق على مصحف ألف دينار ونحو ذلك، فقال: دعه، فهذا أفضل ما أنفق فيه الذهب، مع أن مذهب الإمام أحمد كراهة زخرفة المصاحف^(٢).. ثم قال الإمام أحمد: فتفتن حقيقة الدين، وانظر ما اشتملت عليه الأفعال من المصالح الشرعية والمفاسد، بحيث تعرف ما ينبغي من مراتب المعروف ومراتب المنكر، حتى تقدم أهمها عند المراجعة..^(٣).

وأخيراً نستطيع أن نخرج مما تقدم بالآتي:

أولاً: أن كل شيء داخل في إطار العادات فهو ليس ببدعة، ما لم يدل دليل شرعي على قبحه، وذلك نظراً لتطور الحياة وتغير وسائلها وأحوالها.

ثانياً: أما ما يتعلق بالعبادات ففيه تفصيل:

فما كان من أصول العبادات مما نص عليه الشارع جملة وتفصيلاً، وكان محدداً بتحديد ما، أو مقيداً بتقييد ما.. فإحداث شيء يخالف هذا التحديد يعدُّ بدعة شرعاً، ينهى عنها ويأثم صاحبها؛ لأن هذا المحدث قد صدر عن الهوى دون التقيد والرجوع إلى النصوص، مما ينتج عنه جرّ العاملين به إلى الابتعاد

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، للإمام ابن تيمية، (ص ٢٩٠).

(٢) المصدر السابق، (ص ٢٩٨).

(٣) مجلة الأحمدية، العدد الرابع، سنة ١٤٢٠، مقال د/ عبد السميع محمد الأنيس، (ص ٢٠٠-٢٠٢).

عن أحكام الشريعة، كعدد الصلوات مع تحديد الركعات فيها؛ لأن ذلك بتوقيف من الشرع.. فأحداث ما يخالف ذلك بدعة ضلالة يُنهى عنها، ويدخل في هذا الإطار كل البدع المخالفة للشريعة من حيث الإجمال والتفصيل.

ثالثاً: وأما إذا كان المحدث في وسائل العبادات لا في أصولها، وهو مع ذلك يحقق مصلحة ما، ولم يكن خارجاً عن النصوص الشرعية، بل هو مستوحى منها، ويقود الناس إلى التزام الشرع؛ فهو مقبول وجائز، ولكن بالشروط الآتية:

١- ألا يعتقد فاعله أن الالتزام به سنة ثابتة في هذا المكان المخصص، فضلاً عن اعتقاد الوجوب.

٢- ألا يكون في الالتزام به إيجاب ما ليس بواجب، أو تحريم ما ليس بمحرم.

٣- ألا يكون سبباً في إحداث شعار في الدين.

٤- ألا يقترن بمفاسد، سواء كانت محرمة أو مكروهة.

٥- أن يكون الالتزام ناشئاً عن إرادة حسنة وقصد وجيه، وألا يعتقد أن الالتزام به أفضل من عدمه، إلا إذا ورد نص صريح أو استند إلى استنباط صحيح.

٦- ألا تخالف الهيئة المستحدثة في العبادات سنة ثابتة عن النبي ﷺ.

٧- وألا يخرج عن إطار الجواز في أدنى حدوده، وإلا فيُرجع إلى الدليل، فقد يكون الدليل دالاً على الاستحباب فيعمل به.

فإذا توفرت هذه الضوابط فلا يُطلق على الالتزام لفظ البدعة، وغاية ما يقال عنه: أنه جائز، ويكون حكم هذا العمل من حيث الثواب والعقاب على حسب نية العامل.

المبحث الرابع

العلاقة بين البدعة والمصالح المرسلة

بداية وقبل أن نبين العلاقة بين البدعة والمصالح المرسلة، نود أن نعرف ما هي المصالح المرسلة في اللغة وعند علماء الاصطلاح، فنقول: المصلحة المرسلة في اللغة: كالمنفعة وزناً ومعنى، فهي مصدر بمعنى الصلاح، أو هي اسم للواحد من المصالح.

المصلحة المرسلة اصطلاحاً: هي: المحافظة على مقصود الشرع المنحصر في الضروريات الخمس كما قال الإمام الغزالي - رحمه الله. أو هي اعتبار المناسب الذي لا يشهد له أصل معين عند الشاطبي، أو هي أن يرى المجتهد أن هذا الفعل فيه منفعة راجحة، وليس في الشرع ما ينفيه وكذلك عند ابن تيمية، أو هي أن يناط لأمر باعتبار مناسب لم يدل الشرع على اعتباره ولا إلغائه، إلا أنه ملائم لتصرفات الشرع^(١).

ولكن هناك كثير من الناس تشبه عليه البدع بالمصالح المرسلة، ومنشأ هذا الاشتباه أن المصالح المرسلة يرجع معناها إلى اعتبار المناسب الذي لا يشهد له أصل معين، فليس له شاهد شرعي على الخصوص، فلما كان ههنا موضع اشتباه لأن البدع والمصالح المرسلة يجريان من واد واحد وهو أن كلا منهما لم يقم على خصوصه دليل شرعي؛ وجب التفريق بينهما. وقد عرفنا مما تقدم ما هي البدعة، وكذلك تعريف المصالح المرسلة، ونستطيع من خلال الأمثلة الآتية أن نبين العلاقة بين البدعة والمصالح المرسلة والفرق بينهما:

١ - كان القرآن على عهد النبي ﷺ مكتوباً مفرقاً في الجريد والألواح، ولم يكن مجموعاً في مصحف ولا في صحائف، فلما استشهد كثير من حفاظ القرآن في موقعة اليمامة على عهد الخليفة الأول؛ وخيف أن تأتي الملاحم على بقيتهم؛

(١) المستصفي للإمام أبي حامد الغزالي (١/٢٨٦)، والاعتصام، للشاطبي (٢/٩٥)، ومجموع الفتاوى للإمام ابن تيمية (١١/٣٤٢).

أشار عمر بن الخطاب رضي الله عنه على أبي بكر الصديق رضي الله عنه بجمع القرآن في صحائف؛ فأمر أبو بكر رضي الله عنه زيد بن ثابت رضي الله عنه فجمعه، بعد أن تهيئوا - رضي الله عنهم أجمعين - الإقدام على ذلك، وقالوا: كيف نفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ، ثم شرح الله صدورهم لما رأوا فيه الخير. وكأنهم رأوا أن النبي ﷺ وإن لم يأمر بهذا الجمع، لكنه لم ينه عنه، وأنه قد حدث في عهدهم من دواعي الجمع ما لم يكن من قبل، وأن الموانع التي كان يتخوف من حدوثها قد زالت، وقد رأى الصحابة أنهم أمام نازلة جديدة يلزم الحكم فيها؛ فاجتهدوا رأيهم فيها على ضوء القواعد الشرعية والمصالح المرعية، وكذلك ما حدث في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه عندما بلغه اختلاف أهل الشام وأهل العراق وتنازعهم في القراءة؛ أمر زيد بن ثابت مع ثلاثة من قريش أن يجمعوا هذه الصحف في مصحف واحد، على حرف واحد؛ لكي لا يحصل من قراءته اختلاف غالباً، وهكذا كان جمعه أولاً توسلاً إلى مصلحة شرعية، وهي حفظ الشريعة من الضياع، ثم كان توحيد حرفه ثانياً، فكان توسلاً إلى حفظ الشريعة من الاختلاف، وكلاهما من المقاصد الواجبة لرجوعها إلى مقصد ضروري وهو حفظ الدين، وقس على ذلك كتابة العلم والسنة في عصر التابعين^(١).

٢- كانت عقوبة شرب الخمر غير محدودة على زمن النبي ﷺ، بل كان الأمر فيها يجري مجرى التعزير بالضرب بالجريد والعصي، فلما كان عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه وكثر الشاربون فعل معهم ما كان يفعل في عهد النبي ﷺ؛ فجلدوهم أربعين، ثم كان عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه فجلدوهم كذلك، حتى إذا رأهم لا يتتهون واستخفوا العقوبة وصاروا أكثر عدداً مما كانوا؛ جمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه الصحابة فاستشارهم، فأشار عبد الرحمن بن عوف بأدنى الحدود - يعني حد القذف - وكذلك قال الإمام علي بن أبي طالب؛ مستنداً إلى أنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هذي، وإذا هذي افتري، فاتفقوا جميعاً على أن يكون حد

(١) الميزان بين السنة والبدعة، د/ محمد عبد الله دراز، (ص ١٣١).

الشارب هو حد القاذف؛ لأنه ذريعة إليه غالبا، والشرية كثيرا ما تقيم الأسباب مقام المسببات، مثل ما حرمت الخلوة بالأجنبية؛ لأنها ذريعة إلى المحرم، وحرمت القليل الذي لا يُسكر؛ لأنه يجر إلى الكثير المسكر، إلى غير ذلك من الأحكام، فهذا وجه جريان هذه المسألة على قاعدة المصالح المرسلة^(١).

٣- كذلك قضى الخلفاء الراشدون بأن الصانع ضامن لما بيده من أمتعة الناس إذا ادعى هلاكها أو ضياعها، مع أن الأصل في الضمان الأمانة، ولكنهم وجدوا أن الغالب في ضياع المتاع أو تلفه أن ذلك راجع إلى صنيع العامل أو إهماله، وليس إلى سبب سماوي، فلو لم يضمن الصانع لضاعت الأموال وانتشرت الخيانة والإهمال، ومع ذلك وجدوا أن الحاجة ماسة إلى الاستصناع، فلو لم يستصنعوا لتعطلت المصالح وحدث الخرج في الدين، فأبقوا الاستصناع على إباحته كما كان في زمن النبي ﷺ. وألزموا الضمان للصانع - مع احتمال أن يصادف صانعا بريئا، ولكن هذا احتمال نادر يُغفر الضرر فيه؛ ارتكابا لأخف الضررين، وتقديما لأعظم المصلحتين. وقد اتفق علماء الشريعة على أن المصلحة العامة عندهم مقدمة على المصلحة الخاصة، ومن شواهد ذلك أن النبي ﷺ نهى أن يبيع حاضر لباد، ونهى أن تتلقى الركبان حتى يهبطوا بالسلع إلى الأسواق^(٢)، وإلى غير ذلك.

٤- أجاز بعض الأئمة تعزيز المتهم قبل ثبوت جانيته توسلا إلى معرفة الحقيقة عند تعذر إقامة البينات عليها، مع أن الأصل في المتهم البراءة حتى تثبت الجناية، فتعزيزه بمجرد الاتهام تعذيب للبريء؛ إذ لا يجوز الإقدام على التعزيز إلا بقرائن تورث نوعا من الظن وكانت مصلحة استخلاص الأموال من السراق والغصاب لا يمكن تحصيلها عند قيام البينات إلا بهذه الوسيلة، اغتفر هذا الضرر الخاص المحتمل في سبيل المصلحة المرجوة، وذلك كما حدث

(١) الاعتصام للشاطبي (٢/٣٥٦، ٣٥٧).

(٢) أخرجه البخاري (٢١٤٩)، ومسلم (١٥٢١).

في مسألة تضمين الصناعات^(١).

٥- ذهب جمهور الأئمة إلى أنه لو تعاون جماعة على قتل واحد، ولم يُعرف القاتل منهم قُتلوا به. وقال مالك بقطع الأيدي في اليد الواحدة، وقطع الأيدي في النصاب الواحد. ووجه المصلحة الشرعية في ذلك أنهم لو لم يقتصص منهم لاتخذ المجرمون ذلك ذريعة إلى التعاون على القتل والعدوان والسرقة إذا علموا أنه لا حدَّ فيه، وبذلك تتهدد الدماء وتضيع الأموال، وتبطل قاعدة القصاص والحدود من أصلها.

٦- أجمع العلماء على أن الإمامة الكبرى لا تنعقد إلا لمن بلغ درجة الاجتهاد في الشريعة؛ ليكون قائماً مقام النبي ﷺ في أمر الدين والدنيا، ولكن العلماء فهموا أن الإجماع إنما كان على فرض عدم خلو الزمان من مجتهد، وأن حال الخلو لم يُنص عليها؛ فأجازوا فيها أن يتولى الإمامة من لم يبلغ رتبة الاجتهاد إذا كان من المعلوم أنه لو لم ينصب الإمام وترك الناس يعيشون في فوضى وقع الفساد والهرج في الأرض، وكان الضرر ما هو أعظم من فوات رتبة الاجتهاد^(٢).

وكذلك قالوا في تولية المفضول مع وجود الأفضل: إذا احتاج المسلمون في خلع الأول إلى إثارة الفتن واضطراب الأمور لم يجز خلع له لما فيه من تفويت المقصود الأهم من الإمامة طلباً لأمر كماله، هذا لو تحقق أن الأمور تعود بعد سكون الفتنة إلى نصابها ويتولاهما من هو أحق بها^(٣)، فكيف لو كان للمفضول شوكة يُنكل بها بالخارجين عليه ويُبقي الأمر في يده.

٧- اتفق الأصوليون على أنه لو ترس الكفار بجماعة من المسلمين بحيث لو كففت عنهم لغلب الكفار على ديار الإسلام، ولو رمينا الترس واندفعت المفسدة عن المسلمين بقتلهم وجب رمي الترس، مع كونه يلزم قتل مسلم لا جريمة له،

(١) الميزان بين البدعة والسنة، د/ محمد عبد الله دراز، (ص ١٣٥).

(٢) المرجع السابق، (ص ١٣٦).

(٣) المرجع السابق، (ص ١٣٧).

وقال العلماء: لأن هذه مفسدة جزئية يترتب عليها مصلحة كلية قطعية^(١). فهذه كلها وإن كانت نوازل جديدة لم يرد في الكتاب والسنة نص خاص بها، ولم تقدمها قضية خاصة تشبهها من نوعها فتقاس عليها، إلا أنها راجعة إلى جنس قريب من المصالح التي عهد من الشارع مراعاتها وإدارة أحكامه عليها. عند النظر فيما تقدم من الأمثلة يتبين ما بين البدع والمصالح المرسلة، لأن البدعة كما سبق هي: طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشريعة يقصد بالاستمرار عليها المبالغة في التبعّد لله تعالى، فهي ظاهرة في العبادات وعامة في التعبدات، ولا يُعقل لها معنى على التفصيل.

أما المصالح المرسلة، عامة النظر فيها إنما هو فيما عقل منها وجرى على المناسبات المعقولة التي إذا عرضت على العقول تلقنتها بالقبول، فلا علاقة لها بالعبادات ولا فيما جرى مجراها؛ لأن أهداف المصالح المرسلة يرجع إلى حفظ أمر ضروري أو رفع حرج لازم في الدين، فجمع المصحف حفظ للشريعة بحفظ أصلها، وكتابته سد لباب الاختلاف فيه، وتعزيز الشارب بحده ثمانين جلدة للمحافظة على العقل، وتضمين الصناعات لحفظ الصنعة والمال، وقتل الجماعة بالواحد لحفظ النفس والأطراف، والرضا بإمامة المفضول مع وجود الفاضل هو حفظ لكيان الأمة وعدم المخاطرة بالنفوس والأموال.

ومن ذلك تعرف أن البدع تخالف وتضاد المصالح المرسلة؛ لأن البدع تكون في الأمور العبادية، ومن شأنها أن تكون غير معقولة المعنى على التفضيل بخلاف المصالح المرسلة، فإنها إنما تكون في معقول المعنى على التفصيل وهي المعاملات^(٢).

وهناك فرق آخر، وهو أن البدع إنما تكون في المقاصد، بخلاف المصالح المرسلة فإنها تكون في الوسائل، ولهذا أرجعها بعضهم إلى قاعدة (ما لا يتم

(١) أصول الفقه لغير الحنفية، مسألة التترس، د/ عبد الغني عبد الخالق وزملاؤه، (ص ١٠٧).

(٢) الإبداع في مضار الابتداع، للشيخ علي محفوظ، (ص ٩٢).

الواجب إلا به فهو واجب)، ولذلك هما يفترقان من جهتين:
 الأولى: أن البدع تكون في الأمور العبادية، وشأن العبادات ألا تكون معقولة المعنى على التفصيل، أما بالنسبة للمصالح المرسلة فتكون في المعقول معناه إجمالاً وتفصيلاً.

الثانية: أن المصالح المرسلة هي من باب الوسائل المتجددة حسب متطلبات كل عصر، أما البدع فهي من باب المقاصد، وشتان ما بين الوسائل والمقاصد، فكيف مع هذا تشبه البدعة بالمصالح المرسلة؟ وكيف يُحتج بالمصالح المرسلة التي عمل بها الصحابة على جواز الابتداع في الدين، وقال العلماء: إن سبب اعتبار المصلحة المرسلة في المعاملات دون العبادات؛ لأن العبادات حق للمشرع وهو الله - سبحانه وتعالى، وهذا خاص لله - عز وجل - ولا مجال لأي من البشر أن ينازعه فيه، وذلك لأن العقول البشرية لا يمكن أن تهتدي وحدها لوجوه القربات إلى الله - عز وجل - وتهتدي للعبادات في الجملة، والشارع الحكيم لم يُكلّ شيئاً من العبادات إلى آراء العباد، فلم يبق إلا الوقوف عند ما حدده الله، والزيادة عليه بدعة، كما أن النقصان منه بدعة^(١).

والثالث: هو فرق آخر يتيينه الناظر في المسائل التي أخذ فيها السلف بهذا الضرب أو النوع من الاستدلال بالمصلحة، والمسائل التي ابتدعها المبتدعون بحجة أنها أمور مصلحة، وهي أن المصالح التي اعتبرها الأئمة ليس فيها شيء من باب التزيين والتحسين، بل لا تخرج عن قسمي الضروري والحاجي، ثم إن البذي هو من باب الحاجي ليس فيه زيادة تكليف، بل فيه تخفيف برفع الحرج، ورفع الحرج معلوم من الدين بالضرورة، والذي هو من قسم الضروري ليس فيه إثبات مقصد جديد لم يعلم قصد الشارع إليه، بل هو توسل إلى حفظ مقصد من تلك المقاصد الواجبة في الدين لا يمكن حفظه إلا بتلك الوسيلة، ومعلوم أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، أما المصالح

(١) الإبداع في مضار الابتداع، للشيخ علي محفوظ، (ص ٩٣).

التي يتعلل بها المبتدعة فإنها في الغالب من باب التحسينات كزخرفة المساجد والتثويب بالأذان وغيرها، ثم هي ليست من باب التخفيف ورفع الحرج، بل هي من باب التشديد بزيادة التكليف، وليست من الوسائل، بل هي من المقاصد؛ لأنها زيادة في العبادات^(١).

وفي هذا الموضوع يقول إمامنا الشيخ محمد الغزالي في كتابه (ليس من الإسلام)^(٢): إن اتساع الدائرة التي يعمل فيها العقل إلى جانب النص في فقه المعاملات جعل البعض يتبع المسلك نفسه في دائرة العبادات، وهذا خطأ مبين، فمبنى العبادات كما تقدم مبني على الاتباع المجرد، أما ما عداها فله شأن آخر، وما يجَدُّ فيها لا يصح أن يُسمى ابتداءً يُحمد أو يُعاب، ولأن المحافظة على الكليات الخمس قدر مشترك بين شرائع السماء وقوانين الأرض، والكليات الخمس هي: (الدين - النفس - العرض - العقل - المال)، والمحافظة عليها مبنية على أدلة كثيرة من القرآن والسنة.

خذ مثلاً، موضوع (حفظ القرآن كله في مصحف)، إن ذلك ولو لم يرد أمر به فهو من باب حفظ الشريعة وإقامة الدين، وكذلك تأليف الكتب في شرح العقيدة ورد شبه الملاحدة.

وهذا النوع من الأعمال التي تدفع إليها أهداف الإسلام العامة، بل التي يدفع إليها التفكير السليم والخصيف، ولو لم يقل بها الدين، وهو ما أسماه العلماء (بالمصالح المرسلّة) وهي مصالح وليدة تفكير حسن في معاش الناس ومعادهم، ويخطئ من يسمي هذه الأعمال بدعة حسنة أو بدعة واجبة؛ ظناً منه أن عدم وقوعها في عهد رسول الله ﷺ يجعلها في سلك المحدثات، وأن اقتضاء العقل لها واستبانة الخير فيها يبعدانها عن نطاق المحدثات المذمومة شرعاً؛ وذلك لأن هذا في الحقيقة ذهول عن معنى الابتداء المكروه وخلط بين

(١) الميزان بين السنة والبدعة، د/ محمد عبد الله دراز، (ص ١٣٠).

(٢) ليس من الإسلام، الشيخ محمد الغزالي، (ص ٨٢-٨٥).

ما شرع في العبادات وما شرع في المعاملات، إن البدع تقع في التبعيدات التي لا مجال للاجتهاد أو لإعمال الرأي فيها، أما المصالح المرسلة فميدانها المعاملات القائمة على التفكير ورعاية الصالح العام، وشتان بين الأمرين^(١).

والرابع: إن البدع التي اخترعها جهلة العباد وقصدوها لذاتها ليتقربوا بها إلى الله كما يزعمون، أما المصالح المرسلة فهي وسائل يُنشد بها المحافظة على ما يعقبها من حقوق عامة لجمهور الأمة. فليس إذن كل ما يستجد على مر الأيام يُسلك في باب البدع ويتوقع عليه العقاب.

والأمثلة الكثيرة للقاعدة الواحدة لا مدخل لها في باب البدع، وكذلك النظائر التي يربطها قانون معين أو يجمعها شبه قريب أو بعيد ما دامت القاعدة الضابطة أو المشابهة المشتركة قد اعتبرها الشارع أو أقر أصلها، ومن هذا القبيل الأعمال الدائرة على رعاية مصلحة أقرها الكتاب والسنة، وكذلك الأعمال المتغيرة أو المتفاوتة التي يشملها أمر عام ولم تحدد صورتها سنن ثابتة، كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (الحج: ٧٧)، ويقول ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْرِ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْرِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (المائدة: ٢)، ففعل الخير والتعاون على البر والتقوى أوامر لا حرج من استحداث صور شتى لإنفاذها في حياتنا اليومية، ومهما تجددت هذه الصور واتسعت فلا مكان للطعن فيها أو الاعتراض عليها، ويقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٤٤)، فأنواع القتال ووسائله وميادينه لا حصر لها، وضروب الابتكار التي تقع فيها لا صلة لها البتة بالابتداع الذميم، بل هي استجابة محضة للأمر الإلهي.

إلا أن النصوص العامة لا يحتج بها في اختلاق صور تصادم ما رسم له النبي ﷺ أساليب معينة، فإذا قال الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَبِيرًا﴾ (١١) وَسَيِّئُوا بِكُورٍ وَأَصِيلًا (١٢) (الأحزاب)، فإن الأمر بكثرة الذكر وإدامة التسبيح لا

(١) ليس من الإسلام، الشيخ محمد الغزالي، (ص ٨٤، ٨٥).

يُعطي أحدا من الناس حق إضافة ركعة إلى الصلاة أو تشريع أذان للصلاة العيد، أو تأليف ورد معين من الأدعية يُفرض على الأمة التزامه، أو ما شابه ذلك؛ لأن هذه العبادات قد صُبّت في قوالبها الأخيرة، ولن يُسمح لأي إنسان مهما علا شأنه أن يتزيد عليها بجديد.

ومن هنا نعلم أن الابتداع المحرم يعمل عمله المريب في دائرة التعبدات المحضة؛ حيث لا مجال لفكر أو اجتهاد. أما دائرة المعاملات المرنة التي لم يرسم الشارع لها حدودا بيّنة يجب اتباعها، فإن الابتكار في أسباب الخير والفلاح هو في حقيقته ضرب من العمل الداخل في القاعدة المعروفة (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)^(١).

(١) ليس من الإسلام، الشيخ محمد الغزالي، (ص ٨٤).

المبحث الخامس

العلاقة بين البدعة والاستحسان

أولاً: المقصود بالاستحسان :

لا يقصد بالاستحسان الفقهي أنه الحكم بما يستحسنه المجتهد ويميل إليه بهواه، وذلك لأن الأمة متفقة قبل ظهور المخالفين على امتناع حكم المجتهد في شرع الله بشهوته من غير دليل شرعي.

وليس معناه أيضاً أنه شيء ينقذ في نفس المجتهد وتضييق عباراته عنه لكونه متردداً فيه بين كونه دليلاً شرعياً محققاً وبين كونه توهاً باطلاً، فذلك لا خلاف في امتناع التمسك به.

وإنما يقصد بالاستحسان: أنه نوع من الاستدلال الشرعي الصحيح المأخوذ من دليل عام أو من قاعدة أو من قياس مطرد، ثم يوجد أمامه في بعض المواضع معارض قوي من قاعدة أخرى أو قياس آخر أو مصلحة مرسلّة عن القائل بها، فيعدل عن حكم الدليل الأول في ذلك الموضع، ويُعطى حكماً استثنائياً آخر؛ استحساناً أو عملاً بأحسن الدليلين وأقواهما في الموضع^(١).

مثال ذلك أن الدليل العام دل على حرمة الاطلاع على العورات، ولكن حالة الاحتياج إلى التداوي لو اتبع فيها الدليل العام لأدى إلى مفاسد وأضرار تنافي مقاصد الشارع، فأبيح فيها الاطلاع على العورات استثناءً وترخيصاً.

والإمام الشافعي وإن كان اشتهر عنه إنكار الاستحسان فإنما أنكره بمعناه البدعي، وهو استحسان الطبع والهوى من غير دليل، ولم ينكر هذا المعنى الشرعي وهو تخصيص أحد الدليلين الشرعيين بدليل آخر^(٢).

ثانياً: بعض الطرائق الاستحسانية المعمول بها عند الأئمة:

أ- فمنها على سبيل المثال: ترك تطبيق أدلة التحريم على الجزئيات التافهة

(١) نظرية المصلحة، د/ حسين حامد حسان، (ص ٥٩٨).

(٢) السياسة الشرعية والفقه الإسلامي، عبد الرحمن تاج، (ص ١٣١).

التي هي في حكم العدم؛ لأن خطرهما يؤدي إلى الحرج والمشقة، فقاعدة الربا مثلا تحرم مطلق الزيادة بين البديلين من الذهب أو الفضة، وتوجب أن يكون مثلاً بمثل سواءً بسواء، ومع ذلك أجاز العلماء تفاوت الوزن اليسير في المرافلة الكثيرة. وكذلك قاعدة الغرر في البيوع والإيجارات تحرم الجهالة في أحد العوضين، ومع ذلك استحسنت الأمة إباحة دخول الحمام من غير تقدير الأجرة ولا تحديد قدر الماء المستعمل، وكذلك مدة اللبث، أما الأجرة؛ فلأن العرف قدّر لها فلا حاجة إلى تقديرها، وأما الماء ومدة اللبث فالشرع إنما ينهى عن الغرر لما فيه من فتح باب المنازعات، ولا منازعة في الأمور اليسيرة^(١)، فلو حرم الغرر اليسير كان تضيقاً لأبواب المعاملات، وفتحاً لباب المنازعات فيما لا منازعة فيه، وهذا إبطال للمقصود الأصلي في تحريم الغرر وهو رفع المنازعات بين الناس^(٢).

ب- ومنها ترك مقتضى القياس الظاهر لوجود فارق خفي، كما في سؤر سباع الطير، فظاهر القياس عند الحنفية نجاسته؛ لأن محرم اللحم كسباع البهائم، لكنهم حكموا بطهارته استحساناً؛ لأن الطير يشرب بمنقاره وهو طائر، بخلاف البهائم، فإن سؤرها يُخالط لعابها، وهو نجس لمجاورة لحمها المحرم.

ج- ومنها كف أثر الدليل الراجح المقتضي لتحريم الفعل أو فساده ومعاملة هذا الفعل المحرم إذا وقع ونزل معاملة المأذون فيه؛ مراعاة لقول آخر بجوازه بناء على دليل يراه المحرم ضعيفاً، ولكن لا يقطع بخطئه، فصار وقوع الفعل على وفقه عذراً للفاعل وشبهة توجب اعتباره، وهذا هو ما يُسمى مراعاة خلاف العلماء، وهو كثير عند الإمام مالك، ومن أمثلته مسألة النكاح المختلف في فساده، فإنهم يعاملونه معاملة الصحيح عند الفسخ أو الموت، فيجعلون فسخه طلاقاً، ويوجبون الميراث فيه إذا وقع الموت قبل الفسخ.

(١) الميزان بين البدعة والسنة، د/ محمد عبد الله دراز، (ص ١٣٩).

(٢) المرجع السابق، (ص ١٤٠).

ومسألة الوضوء بقاء يسير وقعت فيه نجاسة ولكن لم تُغيره، إذا صلى به فإنه يُعيد في الوقت ولا يعيد أبداً على الرأي الآخر الذي يقول: إن الماء طاهر في نفسه مطهر لغيره. ومسألة ذات الولين يزوجها كل منهما بغير علم صاحبه، ويدخل بها الزوج الثاني غير عالم بتقدم عقد غيره، فإنها تكون للثاني مع أن عقده باطل إذا لوحظ أنه تزوج ذات زوج، ولكنه روعي ما عنده من الشبهة بالعقد الصحيح المستوفي للشروط في الظاهر. وقد قضى بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومعاوية بن أبي سفيان والحسن - رضي الله عنهم جميعاً. وقد ثبت في السنة أن النبي ﷺ قال في المرأة التي تتزوج بغير إذن وليها: «نكاحها باطل»^(١). فإن دخل بها فلها المهر بما أصاب منها، فلم يعتبره زناً مع تأكيده لبطلانه، بل أوجب فيه المهر كالصحيح^(٢).

ومن جملة ما تقدم، يتبين لنا أن الاستحسان هو النظر في لوازم الأدلة وتتبع مآلاتها، أي أقصاها، فلو أدت في بعض الجزئيات إلى عكس المصلحة التي قصدها الشارع حُجز الدليل عنها واستثنت تحصيلاً للمصلحة المقصودة في الشرع^(٣).

ثالثاً: الرد على من أباح لنفسه التزام البدع بحجة أن الإسلام أجاز الاستحسان:

وقد رد الإمام الشاطبي رحمته الله على من أراد التزام البدع بقول فاعلها: (هذه بدعة حسنة) والاستحسان لغة عدّ الشيء حسناً، ثم يقول: الاستحسان عند القائلين به لا يصلح حجة للمبتدع، وذلك لأن العلماء اختلفوا في الاستحسان، فمنهم من أثبت حجتيه واعتبره أصلاً من أصول الأحكام، وهم (علماء الأحناف)، ومن العلماء من لم يوافقهم على ذلك.

وبين ذلك ويوضحه الإمام المحقق الشاطبي، فيقول: وأما الاستحسان

(١) أخرجه أبو داود (٢٠٨٣)، وصححه الألباني.

(٢) الموافقات للإمام الشاطبي (١١٨/٤).

(٣) الاعتصام للشاطبي (١٣٨/٢).

فلأهل البدع أيضا تعلق به. والمستحسن إما العقل أو الشرع، أما الشرع فاستحسانه واستقباحه قد فرغ منها؛ لأن الأدلة اقتضت ذلك فلا فائدة لتسميته استحسانا. فلم يبق إلا العقل هو المستحسن، فإن كان بدليل فلا فائدة لهذه التسمية لرجوعه إلى الأدلة لا إلى غيرها، وإن كان بغير دليل فذلك هو البدعة التي تستحسن.

وقد استدلل المثبتون له بثلاثة أدلة من (الكتاب، والسنة، والإجماع):

١ - استشهادهم من القرآن والرد عليه:

استدلوا على ما ذهبوا إليه بقول الله تعالى: ﴿وَأَتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (الزمر: ٥٥)، وقوله تعالى: ﴿فَبَيِّنْ لَهُمْ مَا يَتْلُونَ الْقَوْلَ فَتَيَّبُوا أَحْسَنَهُ﴾ (الزمر: ١٧-١٨)، ووجه الدلالة أن الأحسن هو ما تستحسنه عقولهم، وقد رد عليهم العلماء بقولهم: إن المقصود بأحسن ما أنزل إلينا هو الأدلة الشرعية، وخصوصا القرآن؛ لأن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿اللَّهُ زَلَّ أَحْسَنَ لِلْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَبِهًا مَثَانِي﴾ (الزمر: ٢٣)، وجاء في صحيح الإمام مسلم أن النبي ﷺ قال في خطبته: «أما بعد، فإن أحسن الحديث كتاب الله»، فيفتقر أصحاب الدليل أن يبينوا أن ميل الطباع أو أهواء النفوس مما أنزل الله إلينا فضلا عن أن يكون من أحسنه، وقوله ﴿الَّذِينَ يَسْمَعُونَ الْقَوْلَ فَتَيَّبُوا أَحْسَنَهُ﴾ يحتاج إلى بيان أن ميل النفوس يُسمى قولا، وحيث ينظر إلى كونه أحسن القول كما تقدم، وهذا كله فاسد، ثم إن كثيرا من العلماء يعارضون هذا الاستحسان ويقولون: إنه ليس بحجة وإنما الحجة الأدلة الشرعية المتلقاة عن الشرع من خلال القرآن والسنة.

٢ - وكذلك استدلوا على ما ذهبوا إليه بحديث النبي ﷺ «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن»، والمقصود بذلك ما رآه بعقولهم، وإلا لو كان حسنه بالدليل الشرعي لم يكن من جنس ما يروونه، إذ لا مجال للعقول في التشريع على ما زعموا، فلم يكن للحديث فائدة، فدل على أن المراد ما رآه برأيهم.

وقد رد عليهم كثير من العلماء، فقالوا:

أ- إن ظاهر الحديث يدل على أن ما رآه المسلمون حسنا فهو حسن، والأمة لا تجتمع على باطل، فاجتماعهم على حسن شيء يدل على حسنه شرعا؛ لأن الإجماع يتضمن دليلا شرعيا، والحديث فيه إشارة إلى إجماع المسلمين، والإجماع حجة، ولا يكون إلا عن دليل، فكان الحسن بالدليل الشرعي وليس بالاستحسان.

ب- وقالوا أيضا في ردهم عليهم: إنه خبر واحد في مسألة قطعية، فلا يُسند إليه، أي أن الذي يستدل بهذا الحديث يريد أن يثبت بالحديث المذكور أن الاستحسان حجة من حجج الدين، فلا بد أن يأتي ذلك بدليل قطعي، ودليله المذكور آحاد، وإن سلم من الطعن فلا يُفيد إلا ظنا، أن الاستحسان حجة، وليس مدعاة، بل مدعاة القطع بأنه حجة ودليله لا ينتج عنه مدعاة.

ج- أنه إذا لم يرد به أهل الإجماع وأريد بعضهم يلزم عليه استحسان العوام، وهو باطل إجماعا، ولا يُقال إن المراد أهل الاجتهاد؛ لأننا نقول هذا ترك للظاهر فبطل الاستدلال، ثم إنه لا فائدة في اشتراط الاجتهاد، وذلك لأن المستحسن بالغرض لا ينحصر في الأدلة، فأى حاجة إلى اشتراط الاجتهاد.

٣- وكذلك استدلوا على ما ذهبوا إليه أن الأمة قد اجتمعت على استحسان بعض الأمور، ومع هذا لا تُسلم أن استحسانهم لذلك هو الدليل على صحته، بل الدليل على ما دل على استحسانهم له، وهو جريان ذلك في زمن النبي ﷺ مع علمه به وتقديره لهم عليه، أو في زمن الصحابة من غير نكير، أي إن كانت هذه العادة ثابتة في زمنه ﷺ، فقد ثبت الحكم بالسنة لا بالاستحسان، وإن كانت في عصر الصحابة من غير إنكار منهم، فقد ثبت الحكم بالإجماع لا بالاستحسان، إذا فالحاصل أن تعلق المبتدعة بمثل هذه الأمور تعلق بما لا يغنيهم ولا ينفعهم مطلقا.

وقد بين الإمام النسفي ضعف حجة من يستدلون على ارتكاب البدع بأنه نوع من الاستحسان، فقال في كتابه (متن المنار): «والاستحسان يكون بالأثر

والإجماع والضرورة والقياس الخفي كالسلم والاستصناع وتطهير الأواني وطهارة سؤر سباع الطير، ثم قال في شرحه:

الاستحسان لغة: وجود الشيء حسنا، يُقال: استحسنته؛ أي اعتقدته حسنا واستقبحتَه؛ أي اعتقدته قبيحا.

وشرعا: هو اسم للدليل يعارض القياس الجلي، فكأنهم سموه بهذا الاسم لاستحسانهم ترك القياس بدليل آخر فوقه، وذلك كما يكون في الأمثلة الآتية: أولا: الاستحسان بالنص: كما في السَّلم، فإن القياس يأبى جوازه؛ لأن المعقود عليه معدوم عند العقد، وإنما تركوه بالنص، وهو قوله ﷺ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَبِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»^(١).

وكذلك الإجارة، فإنها بيع المنفعة وهي معدومة، فكان القياس عدم جوازها، وإنما أجازوها اعتمادا على النص، وهو قوله ﷺ: «أَعْطُوا الْأَجِيرَ حَقَّهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرَقُهُ»^(٢)، وكذلك بقاء الصوم مع الأكل ناسيا، إذ القياس يقتضي فساده؛ لأن الشيء لا يبقى مع فوات ركنه، وإنما أبقوه بقوله ﷺ: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطَعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ»^(٣)، والنص فوق الرأي (القياس) فاستحسنوا تركه به.

ثانيا: الاستحسان بالإجماع، كما في الاستصناع فيما فيه تعامل، فإن القياس يأبى جوازه؛ لأنه بيع يعمل به وهو معدوم الحال، والقياس الظاهر ألا يجوز بيع الشيء إلا بعد تعيينه عين حقيقة، وإنما تركوه بالإجماع وهو تعامل اتفقت عليه الأمة من غير نكير، والإجماع دليل فوق الرأي؛ فاستحسنوا تركه.

ثالثا: الاستحسان من أجل الضرورة، كما في طهارة الحياض والآبار والأواني بعدما تنجست؛ فإن القياس يأبى طهارتها؛ لأن الدلو ينجس بملاقاة الماء، فلا يزال يعود وهو نجس، ولأن نزع بعض الماء لا يؤثر في طهارة الباقي،

(١) أخرجه البخاري (٢٢٤٠)، ومسلم (١٦٠٤).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٤٤٣)، وصححه الألباني.

(٣) أخرجه البخاري (١٩٣٣)، ومسلم (١١٥٥)، واللفظ له.

وكذا خروج بعضه عن الحوض، وكذلك الماء ينجس بملاقاة الأنية النجسة، والنجس لا يفيد الطهارة، فاستحسنوا ترك العمل بموجب القياس للضرورة، فإن الحرج مدفوع بالنص، وفي موضع الضرورة يتحقق معنى الحرج لو أخذ بالقياس.

رابعاً: الاستحسان بالقياس الخفي، وقد يكون قياساً خفياً، كما في سؤر سباع الطير كالصقر والحدأة والغراب؛ فإنه في القياس نجس؛ لأنه سؤر ما هو سبع مطلق، فكان كسؤر سباع البهائم كالذئب والضبع والنمر، وهذا معنى ظاهر الأثر؛ لأنها يستويان في حرمة الأكل؛ فيستويان في نجاسة السؤر، وفي الاستحسان هو طاهر؛ لأن السبع ليس بنجس العين، بدليل جواز الانتفاع به شرعاً كالاصطياد والبيع وتجارة وجواز الانتفاع بجلده وعظمه، ولو كان نجس العين لما جاز كالتخزير. وسؤر سباع البهائم إنما كان نجساً باعتبار حرمة الأكل؛ لأنها تشرب بلسانها، وهو رطب من لعابها، ولعابها يتولد من لحمها، وهذا لا يوجد في سباع الطير؛ لأنها تأخذ الماء بمنقارها ثم تبتلعه، ومنقارها عظم، وعظم الميتة طاهر، فعظم الحي أولى؛ فصار هذا الاستحسان، وإن كان باطناً أقوى من القياس، وإن كان ظاهراً.

أسباب ظهور البدع في المجتمع الإسلامي

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الجهل بصفات وسمات الشريعة الإسلامية والجهل
بوسائل فهمها.

المبحث الثاني: متابعة الهوى في استنباط الأحكام الشرعية
والميل إلى ما تشتهي النفس.

المبحث الثالث: تحكيم العقل في الدين والأخذ بالرأى المذموم.

المبحث الرابع: عدم الرسوخ في علم اللغة العربية.

المبحث الأول الجهل بصفات الشريعة الإسلامية ووسائل فهمها

أجمع العلماء على أن أسباب البدعة وبواعثها كثيرة ومتعددة يصعب حصرها؛ لأنها تتجدد وتتغير حسب الأحوال والأزمان والأمكنة والأشخاص وأحكام الدين، وفروعه كثيرة، والانحراف عنها واتباع سبل الشيطان في كل حكم متعدد الوجوه، وكل خروج إلى وسيلة من وسائل الباطل لا بد له من باعث، ومع ذلك فمن الممكن حصر هذه الأسباب والدواعي في الآتي^(١):

أولاً: الجهل بصفات الشريعة الإسلامية ووسائل فهمها:

١ - بداية، علينا أن نعلم أن الله عندما أنزل الشريعة الإسلامية على رسوله ﷺ جعلها تبياناً لكل شيء يحتاج إليه الخلق في حياتهم الدنيا، وكذلك في حياتهم الآخروية، وكذلك تعبداتهم التي كلفوا بها من قبل الله - عز وجل، ولم يمت النبي ﷺ حتى كمل هذا الدين، فقال الله عز وجل: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (المائدة: ٣)، فكل من زعم أنه بقي في الدين شيء لم يكمل فقد كذب بقوله: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، فلا يجوز أن يقال: إننا وجدنا من النوازل والوقائع المتجددة ما لم يكن في الكتاب ولا في السنة نص عليه ولا عموم ينتظمه، ولا يجوز أن يقال: إن هناك من المسائل الاجتهادية التي لا نص فيها من كتاب ولا سنة فأين الكلام فيها؟

وهنا رد علماء الشريعة الإسلامية بقولهم: إن الله - عز وجل - عندما قال: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ لم يقصد المولى - تبارك وتعالى - الجزئيات أو الوسائل المتجددة والمتغيرة في كل زمن وعصر، ولكن المراد هو كليات الشريعة وثوابتها، فلم يبق للدين قاعدة يُحتاج إليها في الضروريات والحاجيات والتكميليات إلا وقد بينت ووضحت تمام البيان والوضوح، ولم يتبق إلى تنزيل

(١) اعتمدت بصورة كبيرة في إيراد أسباب ظهور البدع على كتاب (الاعتصام) للإمام الشاطبي.

هذه الجزئيات والوسائل على تلك الكليات، وهذا موكول إلى نظر المجتهد، وذلك لأن قاعدة الاجتهاد أيضا ثابتة في القرآن والسنة، فلا بد من إعمالها ولا يمكن تجاهلها. ولو كان المراد بالكمال هنا هو تحصيل الجزئيات لكان ذلك سببا في عجز الشريعة، ولم تكن قادرة على تلبية متغيرات الأزمنة والعصور المختلفة، ولكن المراد هنا هو الكمال بحسب ما يُحتاج إليه من القواعد والثوابت الكلية التي يجرى عليها ما لا نهاية له من النوازل المتغيرة والمتجددة. ثم نقول بعد ذلك: إن النظر في كمالها بحسب خصوص الجزئيات يؤدي إلى الإشكال والالتباس، وإلا فهو الذي أدى إلى إيراد هذا السؤال؛ إذ لو نظر السائل إلى الحالة التي وضعت عليها الشريعة وهي الحالة الكلية لم يورد سؤاله؛ لأنها موضوعة على الأبدية والاستمرارية إلى يوم القيامة، وأما الجزئية فموضوعة على النهاية المؤدية إلى الحصر في التفصيل. وعند ذلك قد يتوهم أنها لم تكمل فيكون خلافا لقوله تعالى: ﴿أَلَيْوَمَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَوَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَفَتْحًا لِّلْمُسْلِمِينَ﴾ (النحل)، ولا شك أن كلام الله هو الصادق وما خالفه فهو المخالف. فظاهر ذلك أن الآية على عمومها وإطلاقها، وأن النوازل التي لا عهد بها لا تؤثر في صحة هذا الكمال؛ لأنها إما محتاج إليها، وإما غير محتاج إليها. فإن كانت محتاجا إليها فهي مسائل الاجتهاد الجارية على الأصول الشرعية، فأحكامها قد تقدمت ولم يبق إلا نظر المجتهد إلى أي دليل يستند خاصة، وإن كانت غير محتاج إليها فهي البدع المحدثات؛ إذ لو كان محتاجا إليها لما سكوت عنها في الشرع لكنها مسكوت عنها بالفرض ولا دليل عليها فيه كما تقدم، وعلى كل تقدير قد كمل الدين كما أورد الله في كتابه^(١).

٢- والجانب الآخر، هو أن الله - سبحانه وتعالى - عندما أنزل القرآن، أنزله مبرا عن الاختلاف والتضاد؛ ليحصل فيه كمال التدبر والاعتبار فقال سبحانه

(١) الميزان بين السنة والبدعة، د/ محمد عبد الله دراز، (ص ١٥١).

وتعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء)، فدللت الآية على أنه بريء من الاختلاف؛ فهو يصدق بعضه بعضاً، ويعضد بعضه بعضاً من جهة اللفظ والمعنى:

فأما جهة اللفظ فإن الفصاحة فيه متواترة مطردة بخلاف كلام الخلائق؛ فإنك ترى ما فيه من الاختلاف، أما كتاب الله فيأتي بالفصل من الكلام الجزل الفصيح، فلا مثيل له عند البشر.

وأما جهة المعنى: فإن معاني القرآن على كثرتها، أو على تكرارها، بحسب مقتضيات الأحوال على حفظ وبلوغ غاية في إيصالها إلى غايتها من غير إخلال بشيء منها ولا تضاد ولا تعارض على وجه لا سبيل إلى البشر أن يدانوه أو يقتربوا منه؛ ولذلك لما سمعه أهل البلاغة الأولى والفصاحة الأصيلة - وهم العرب - لم يعارضوه ولم يغيروا في وجه إعجازه بشيء مما نفى الله تعالى عنه، وهم كانوا أحرص الناس على الاعتراض فيه والخط من شأنه، ثم لما أسلموا وعاینوا معانيه وتفكروا في غرائبه لم يزداهم البحث إلا بصيرة في أنه لا اختلاف فيه ولا تعارض.

وقد صح أن سهل بن حنيف قال يوم صفين وحكم الحكمين: يا أيها الناس اهتموا رأيكم، فلقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ يوم أبي جندل ولو نستطيع أن نرد على رسول الله ﷺ لرددناه، وأيم الله ما وضعنا سيوفنا من على عواتقنا منذ أسلمنا لأمر يفظعنا إلا أسهلنا بنا أمر نعرفه.. الحديث^(١).

ووجه الشاهد من هذا الحديث أمران:

قوله: اهتموا الرأي، فإن معارضة الظواهر في غالب الأمر رأي غير مبني على أصل يرجع إليه.

وقوله في الحديث - وهو النكتة في الباب: والله ما وضعنا سيوفنا إلى آخره.. فإن معناه: أن كل ما ورد عليهم في شرع الله مما يصادم الرأي فإنه حق يتبين

(١) أخرجه البخاري (٣١٨١).

على التدرج، حتى يظهر فساد ذلك الرأي، وأنه كان شبهة عرضت، وإشكالا ينبغي ألا يلتفت إليه، بل يتهم أولا ويعتمد على ما جاء في الشرع، فإنه إن لم يتبين اليوم تبين غدا، ولو فرض أنه لا يتبين أبدا فلا حرج؛ فإنه متمسك بالعروة الوثقى^(١).

ويؤيد ما تقدم، ما جاء في صحيح الإمام البخاري، عن عمر - رضي الله عنه - قال: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ، فكدت أساوره في الصلاة، فصبرت حتى سلم فلبسته بردائه فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ فقال: أقرأنيها رسول الله ﷺ. فقلت: كذبت فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت. فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم يقرئها. فقال رسول الله ﷺ: «أرسله، اقرأ يا هشام» فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ. فقال رسول الله ﷺ: «كذلك أنزلت» ثم قال: «اقرأ يا عمر» فقرأت القراءة التي أقرأني. فقال: «كذلك أنزلت. إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه»^(٢).

وهذه المسألة إنما هي إشكال وقع لبعض الصحابة - رضي الله عنهم - في بعض الشرع، وقد بين لهم جوابه النبي ﷺ. ولم يكن ذلك دليلا على أن فيه اختلافا؛ فإن الاختلاف بين المكلفين في بعض معانيه أو مسائله لا يستلزم أن يكون فيه نفسه اختلاف. فقد اختلفت الأمم في النبوات، ولم يكن ذلك دليلا على وقوع الاختلاف في نفس النبوات، واختلفت الأمم في مسائل كثيرة من علوم التوحيد، ولم يكن اختلافهم دليلا على وقوع الاختلاف فيما اختلفوا فيه. فكذلك ما نحن بصدد، وإذا ثبت هذا صح منه أن القرآن في نفسه لا اختلاف

(١) الميزان بين السنة والبدعة، د/ محمد عبد الله دراز، (ص ١٥٣-١٥٤).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤١٩).

ولا تعارض فيه.

ثم نبني على ما تقدم معنى آخر في غاية الأهمية: وهو أنه لما تبين تنزهه عن الاختلاف صح أن يكون حكما بين جميع المختلفين؛ لأنه إنما يقرر معنى هو الحق، والحق لا يختلف في نفسه؛ فكل اختلاف صدر من مكلف فالقرآن هو المهيمن عليه قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ﴾ (المائدة: ٤٨)، وأعم من هذا كله: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ﴾ (البقرة: ٢١٣)، ثم قال: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾، ثم يقول تبارك وتعالى: ﴿فَإِن تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (النساء).

فهذه الآيات وما أشبهها صريحة في الرد إلى كتاب الله تعالى وإلى سنة نبيه ﷺ؛ وذلك لأن السنة بيان الكتاب، وهو دليل على أن الحق فيه واضح، وأن البيان فيه شافٍ لا شيء بعده يقوم مقامه. وهكذا فعل الصحابة - رضي الله عنهم - لأنهم كانوا إذا اختلفوا في المسألة ردوها إلى الكتاب والسنة. وقضاياهم شاهدة بهذا المعنى، لا يجهلها من زاول الفقه^(١).

وبناءً على ما تقدم، فعلى الناظر في الشريعة، بحسب هذه المقدمة، أمران: أحدهما: أن ينظر إليها بعين الكمال لا بعين النقصان، ويعتبرها اعتبارا كلياً في العبادات والعادات، ولا يخرج عنها مطلقاً؛ لأن الخروج عنها تيهٌ وضلالٌ ورميٌ في عمية الجهل. كيف وقد ثبت كمالها وتماها؟ فالزائد والناقص في جهتها هو المبتدع بإطلاق والمنحرف عن الجادة إلى مهاوي الطرق.

ثانيهما: أن يوقن الناظر بأنه لا تضاد بين آيات القرآن، ولا بين الأخبار النبوية، ولا بين أحدهما مع الآخر، بل الجميع جارٍ على منهج واحد، ومنظم

(١) الميزان بين السنة والبدعة، د/ محمد عبد الله دراز، (ص ١٥٥).

إلى معنى واحد وواضح.

فإذا ظهر لبادي الرأي وجه اختلاف فواجب عليه أن يعتقد انتفاء الاختلاف؛ لأن الله قد شهد له أن لا اختلاف فيه. فليقف وقوف المضطر السائل عن وجه الجمع أو المسلم من غير اعتراض، إن كان الموضع مما يتعلق به حكم عملي؛ فإن تعلق به حكم عملي؛ اجتهد والتمس المخرج حتى يقف على الحق واليقين أو يبقى باحثاً حتى الموت، فإذا اتضح له المغزى وتبينت له الواضحة فلا بد له من أن يجعلها حاكمة في كل ما يعرض له من النظر فيها ويضعها نصب عينيه في كل مطلب ديني، كما فعل من تقدمنا ممن أثنى الله عليهم ورسوله من الصحابة والتابعين. وهذا مما أغفله وتعمد نسيانه أصحاب البدع؛ فدخل عليهم بسبب الاستلزام على الشرع، ووقعوا في كثير من البدع التي حرمها الإسلام، وخالفوا بذلك شريعة الإسلام الكاملة والتامة.

ثانياً: الجهل بوسائل فهم الشريعة الإسلامية من مصادرها:

يقول فضيلة الشيخ محمد الغزالي: أما عن سبب الجهل بمصادر الأحكام قبل الكلام عن مداخل الخلل الناشئة عن هذا السبب بشقيه، لا بد وأن نقرر ما يأتي^(١):

أ- أن مصادر أحكام الشريعة -كما هو معلوم- هي كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ، وما ألحق بهما من الإجماع والقياس.

ب- أن الأصل العام لجميع هذه المصادر والذي يحكم على سائرهما هو كتاب الله تعالى، وتليه السنة، ثم الإجماع، فالقياس.

ج- أن القياس لا يرجع إليه في أحكام العبادات؛ لأن من أركانه أن يكون الحكم في الأصل معلولاً بمعنى يوجد في غيره، والعبادة مبنية على التعبد المحض والابتلاء الخالص.

أما مداخل الخلل الناشئة عن السبب الأول بشقيه فترجع إلى أمور أربعة:

(١) ليس من الإسلام، الشيخ محمد الغزالي، (ص ١٠٦-١٠٨).

١- الجهل بأساليب اللغة العربية.

٢- الجهل بالسنة النبوية.

٣- الجهل بمرتبة القياس.

٤- الجهل بمحل القياس.

أ- أما الجهل بأساليب اللغة العربية، فقد نشأ عنه أن فهمت بعض النصوص على غير وجهها؛ مما كان سبباً في إحداث ما لم يعرفه الأولون، ومن ذلك:

١- ما يزعمه البعض من أن المحرم من الخنزير لحمه دون شحمه؛ أخذنا من أن القرآن حرم اللحم فقط، وهو ابتداء نشأ من الجهل بأن كلمة (اللحم) في اللغة العربية تطلق على الشحم دون العكس.

٢- قول بعض المتكلمين: أن الله (جنباً) أخذنا من قوله تعالى: ﴿لَنْ تَقُولَ قَوْلًا﴾ بِحَسْرَةٍ عَلَى مَا قَرَّرْتُ فِي حَيْثُ اللَّهُ ﴿(الزمر: ٥٦)﴾، وهو ابتداء نشأ من الجهل بأن العرب لا تعرف (الجنب) في مثل هذا التركيب بمعنى العضو المعروف، ولكنها حين تقول: هذا يصغر في جنب ذاك، تريد: بالإضافة إليه ذلك. لأنه لا يتصور وقوع التفريط في (جنب الله) بمعنى العضو المعروف؛ الأمر الذي يوجب التأويل في المراد من الجنب بأن يكون المراد به الجانب. وفي هذا يقول الإمام الرازي في تفسيره: (الجنب سمي جنباً؛ لأنه جانب من جوانب الشيء، والشيء الذي يكون من جوانب الشيء وتوابعه يكون كأنه جانب من جوانبه، فلما حصلت هذه المشابهة بين الجنب الذي هو العضو، وبين ما يكون لازماً للشيء تابعاً له، فإنه يصحح لا جرم من إطلاق الجنب على الحق والأمر بالطاعة.

٣- قول بعض الناس: إن حديث «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثلما يقول» ثم صلوا علي»^(١) يطلب الصلاة على النبي ﷺ من المؤذن عقب الأذان، ولم يطلب منه أن تكون بغير كيفية الأذان - وهي الجهر - فدل على مشروعيتها بالكيفية

(١) أخرجه مسلم (١١/٣٨٤)، وأبو طه (٥٢٣)، والترمذي (٣٦١٤).

المعروفة، ووجهوا دلالة الحديث على طلبها من المؤذن بأن الخطاب في قوله ﷺ: «صلوا علي» لجميع المسلمين، والمؤذن داخل فيها، أو بأن قوله ﷺ: «إذا سمعتم» يتناول المؤذن؛ لأنه يسمع نفسه.

فهذه جملة من الأمثلة يتضح من خلالها كيف يقع الابتداء من جهة الجهل باللغة العربية مفردات وأساليب.

وقد أجمع الأولون من السلف والخلف على أن معرفة ما يتوقف عليه فهم الكتاب والسنة من خصائص اللغة العربية شرط أساسي في جواز الاجتهاد ومعالجة النصوص الشرعية والاقتراب منها.

ب- أما الجهل بالسنة، فهو يشمل:

١- الجهل بالأحاديث الصحيحة.

٢- الجهل بمكانة السنة من التشريع.

وقد يترتب على الأول إهدار الأحكام التي صحت بها أحاديث، كما يترتب على الثاني إهدار الأحاديث الصحيحة وعدم الأخذ بها، فتحل مكانها بدع لا يشهد لها أصل من تشريع.

وقد نبه على ذلك حديث النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَتَزَعُهُ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَالًا فَاسْتُلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»^(١)، وجاء هذا المعنى في حديث آخر: «مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنِّي أَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣).

(٢) أخرجه مسلم (٨٠/٥٠).

ج- وأما الجهل بمرتبة القياس في مصادر التشريع وهي التأخر عن السنة، فقد ترتب عليه أن قاس قوم مع وجود سنة ثابتة وأبوا أن يرجعوا إليها فوقعوا في البدعة. والمتبع لآراء الفقهاء يجد كثيرا من الأمثلة لهذا النوع، وأقربها ما يقوله البعض من قياس المؤذن على المستمع في الصلاة على النبي ﷺ عقب الأذان مع وجود السنة التركية التي هي مقدمة -بالطبع- على القياس. هذا بالإضافة إلى أن حديث «إذا سمعتم المؤذن» يدل بأسلوبه على اختصاص المستمعين بالصلاة عقب الأذان.

د- أما الجهل بمحل القياس في التشريع، فقد نشأ عنه أيضا أن قاس أناس من متأخري الفقهاء في العبادات، وأثبتوا في الدين ما لم تروه سنة، ولا نقل به عمل، مع توافر الحاجة إلى عمله وعدم المانع منه.

ومن ذلك بدعة إسقاط الصلاة قياسا على فدية الصوم التي ورد بها نص، ولم يقفوا عند هذا الحكم بالجواز، بل توسعوا فشرعوا لها من الخيل ما يجعلها صورا لا روح فيها ولا أثر لها.

والابتداع هنا هو من أغرب أنواع الابتداع، ويجدر بنا أن نُسَمِّي موضوعه (البدعة المركبة)، فهو ابتداع لأصل الحكم، ثم احتيال لإسقاط تكاليف الحكم المبتدع، ثم اعتبار الأمرين - البدعة والاحتيال في إسقاطها - من الدين، وأنها يُسْقَطَانِ الفرض، ويُخْرِجَانِ من عهدة التكليف، وترتب عليهما ثواب الله الذي أعده للذين آمنوا وعملوا الصالحات.

المبحث الثاني متابعة الهوى في استنباط الأحكام الشرعية والميل إلى ما تشتهيه النفس

تحكيم الهوى في الدين والأخذ فيه بما يميل إليه القلب ويستحسنه الطبع وتشتهيه النفس بغير إذن يبين من الشرع، سبب كبير لظهور البدع والفرق بين أحكام العقل وأحكام الهوى. إذ تلك يثمرها التفكير والبحث طلباً للوقوف على حقيقة علمية أو مصلحة عملية، وهذه يلدها الوجدان والشعور بالمحبة للشيء والميل إليه؛ طلباً لما فيه من لذة مُجَلَّب، أو بالكراهية له والانقباض عنه هرباً مما فيه من ألم يستدفع.

على أنه ليس كل وجدان يسمى هوى، وإنما يُسمى بذلك على الحقيقة وجدان يميل بالنفس عن فطرتها السليمة، ويضع قيادتها في يد الأغراض والشهوات الدنيا؛ فتَهْوِي بها نازلة عن مطالبها القدسية إلى طلب الحظوظ العاجلة من سعة المال وعلو الجاه والمحابة للنفس والأهل والحظوة عند الأمراء.

أ- الفرق بين أحكام العقل وأحكام الهوى:

الفرق بينهما هو أن الهوى مذموم كله وأحكامه مردودة جملة وتفصيلاً؛ ولذلك لم يرد في القرآن ذكره إلا قريناً للذم والتحذير، قال الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ ۖ﴾ (عمد)، وقال تعالى أيضاً: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ (القصص: ٥٠)، وقال الله تعالى: ﴿يَنْدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (ص: ٢٦)، وقال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ لَطَمَ ۖ وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ۖ﴾ (٣٨) ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ۖ﴾ (٣٩) ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ۖ﴾ (٤٠) ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ۖ﴾ (٤١) (النازعات).

أما الأحكام العقلية، فإنها منقسمة كما تقدم إلى الصواب المحمود والخطأ، لأن سبيلها هو الفكر الذي يُحْطَى تارة ويُصِيب تارة، وقد علمنا أن خطأ الفكر

لا يكون إلا حين يخرج عن حدوده ويَقْفُ ما ليس له به علم، فيأخذه ببيادي الرأي ويستمسك فيه بأسباب الظن، ولذلك لم يرد في القرآن ذكر العقل بصريح اسمه في معرض الذم قط، وإنما ورد الذم الأكيد والتحذير الشديد من اتباع الظن خاصة، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يَتْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ (يونس: ٣٦).

على أن انقسام الأحكام العقلية إلى الصواب والخطأ إنما يكون حيث يستقل العقل في حكمه وينفصل فيه عن داعية الهوى، ولكن الواقع الغالب هو أن العقل متى بُعد عن قيادة الشرع لا تلبث أن تتخطفه شياطين الأهواء والتزغات، فتتخذ مطية إلى مآربها من حيث يشعر أو لا يشعر.

فإذا اجتمع في حكم من الأحكام كونه اتباعا للظن في نفسه واتباعا للهوى في بواعثه، قد اجتمع فيه الأصلان الأصيلان في ابتداء الضلالات كما بين الله في وصف أهل الضلالة الكبرى، فإن الله لم يذم طريقتهم بشيء أبلغ من كونها اتباعا للظن والهوى، حيث يقول تبارك وتعالى: ﴿لَنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى﴾ (النجم)، فيقول الله: ﴿لَنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ فهذا هو الأصل الأول، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾، فهذا هو الأصل الثاني. على العكس تماما نجد قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى﴾، فقد بين الله - تبارك وتعالى - أن للهدى سبيلا واحداً وهو الشرع السماوي، وأن اتباع الظن واتباع الهوى ليسا من الهدى بسبيل، بل هما العدوان للذان جاءت هداية الشرائع لمحاربتهما والحلول محلها.

ب- مواضع اتباع الهوى لارتكاب البدعة:

- ١- موضع لم يجد فيه دليلا شرعيا يقضي من خلاله في مسأله بنفي أو إثبات.
- ٢- موضع وجد فيه دليلا ظنيا في سنده؛ بحيث يمكن له الطعن في روايته.
- ٣- موضع وجد فيه دليلا ظنيا في دلالة؛ بحيث يكون محتملا لوجهين أو لوجوه من التأويل.

٤- موضع وجد فيه أدلة متعارضة أو آراء مختلفة بين العلماء.

ففي كل ذلك يتسع المجال أمامه للتخير والاختيار، فإذا خلى بين نفسه وهوها في ساعة الحكم أو الرد أو التأويل أو الترجيح؛ سبق له ما هو أوفق بطبعه وأقرب إلى غرضه في المسألة، وكانت الأدلة الشرعية لو رُوعيت هنالك فإنما تراعى من حيث هي قناطر ومعايير إلى تلك النزاعات والأغراض، ولكن لا بد من وقفة أمام هذه المواضع الأربعة من مواضع اتباع الهوى لارتكاب البدعة^(١):

أولاً: تحكيم الطبع والهوى في الموضع الذي يُفقد فيه دليل الشرع :

ويماثل ذلك فيما تقدم تحكيم الرأي المحض في المسائل المسكوت عنها، بل هذا أشد من ذلك؛ لأن إعمال الرأي والفكر واجتهاد النظر في إقامة العدل مأمور به في الدين على الجملة، أما تحكيم الميول والرغبات والأهواء فإنه منهي عنه بإطلاق، وغير مأذون فيه بأي وجه من الوجوه؛ لأن الاعتماد عليه يكون سبباً في إحداث أصل ثالث في الدين يخالف للكتاب والسنة، وهو ليس فيها ولا راجعاً إليهما، بل كأنه ادعاء للوحي بعد انقطاع الوحي، وما هو إلا وحي الشيطان بعد تمام وحي الرحمن.

ومن العجيب أن تجد بعض المسلمين ممن يتسبون إلى التصوف ويزعمون أنهم خاصة الله وأهل صفوته والناظرون بنوره، فعلامة كون الشيء حقاً عندهم ميل القلوب إليه وانسراح الصدور له. والصوفية الحقيقيون بريئون من هذه الدعوى، وربما استندوا في تأصيل هذه البدع إلى بعض شبه في الكتاب والسنة، فكان لا بد من عرضها والكشف عن وجه الصواب في معناها.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿فَبَيِّنْ عِبَادَ ٱلَّذِينَ يَسْتَعِزُّونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ (الزمر: ١٧-١٨)، وقول النبي ﷺ في الحديث الذي يرويه الإمام مسلم: «الْبِرُّ حُسْنُ الخَلْقِ، وَٱلْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ»^(٢)،

(١) الميزان بين البدعة والسنة، د/ محمد عبد الله دراز، (ص ١٠٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٥٣) عن النواص بن سمعان الأنصاري.

وفيه أيضا: «الْبِرُّ مَا سَكَنْتَ إِلَيْهِ النَّفْسُ وَاطْمَأَنَّ إِلَيْهِ الْقَلْبُ، وَالْإِثْمُ مَا لَمْ تَسْكُنْ إِلَيْهِ النَّفْسُ وَلَمْ يَطْمَئِنَّ إِلَيْهِ الْقَلْبُ، وَإِنْ أَفْتَاكَ الْمُفْتُونَ»^(١)، وفي الحديث الذي أورده الإمام الترمذي وابن حبان والبيهقي وغيرهم، قال رسول الله ﷺ: «دَعُ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ؛ فَإِنَّ الصَّدَقَ طُمَأْنِينَةٌ، وَإِنَّ الْكَذِبَ رِيبةٌ»^(٢).

واستدلوا على ما ذهبوا إليه أيضا بقول عبيد الله بن مسعود - رضي الله عنه: (فَمَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ، وَمَا رَأَوْا سَيِّئًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئٌ)، قالوا: فظهر من هذه الأدلة صحة الرجوع في أحكام الشريعة إلى ما يقع بالقلب ويهجس بالنفس، ويستحسن في الرأي، وأن ما اطمأنت إليه النفس فالإقدام عليه صحيح، وما توقفت أو ترددت فيه النفس فالإقدام عليه محذور، والرد على هذه الشبهة من عدة أوجه:

أولا: أننا لا بد وأن نعلم أن النبي ﷺ لم يترك لنا من أصول أدلة الأحكام غير كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، ولم يأذن لنا في العمل بشيء وراءهما، ولو كان فعل ذلك لكان نقضا للأمر باتباعهما، إذا لا شيء من أفعال المكلفين إلا وفي الكتاب أو في السنة بيان حكمه، إما بالنص، وإما بالمعنى والدلالة، وقد رأينا أن الله في كتابه العزيز يأمر العلماء عند التنازع والاختلاف يرجعون إلى كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، فيقول: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ بِإِلَهِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ بَيِّنٌ وَاحٍ لَكُمْ وَكَذَلِكَ أَمَرَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْجَاهِلَ بِسْؤَالِ الْعَالَمِ، إِذْ يَقُولُ فِي قُرْآنِهِ: ﴿فَتَنَلَّوْا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل، ١٧)، وكذلك في أصل الإيمان وزرع الإيمان في القلوب، نجد الله تبارك وتعالى يأمر الناس بالرجوع إلى أدلته التي يمكن نصبها لهم في الأنفس والآفاق، ولم يأمر هؤلاء بالصدور عن عواطفهم وما تفتي به قلوبهم وتمليه عليهم ميوهم.

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٤/ ١٩٤).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٥١٨) عن أبي الحوراء السعدي.

ثانياً: وكذلك وجدنا منهج الصحابة في استنباط الأحكام في الوقائع التي كانت تمر بهم لم نر أحدا منهم يقول إني أحكم في هذه الواقعة بكذا؛ لأنه يميل إليه طبعي ويوافق هواي؛ لأن ذلك من عمل الجاهلية، وإنما كانت استدلالهم على ما يمر بهم من وقائع وأحداث من الكتاب والسنة.

فقد روى أبو داود عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما، قال: (كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتركون أشياء تقدراً، فبعث الله تعالى نبيه ﷺ، وأنزل كتابه، وأحل حلاله، وحرم حرامه، فما أحل فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو) ^(١) أي معفو عنه ولا حساب عليه.

وروى أبو داود والترمذي أن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال: **إِنَّ مِنَ الطَّعَامِ طَعَامًا أَتَخَرَّجُ مِنْهُ. فَقَالَ لَهُ ﷺ: «لَا يَخْتَلِجَنَّ فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ ضَارَعَتْ فِيهِ النَّضْرَانِيَّةُ»** ^(٢).

وروى الشيخان أن أبا موسى الأشعري أتى بدجاجة، فتحنى رجل من القوم فقال: ما شأنك؟ قال: إني رأيتها تأكل شيئاً قذرت، فحلفت ألا أكله. فقال له أبو موسى: إذن فكل، فلما رأيت رسول الله ﷺ يأكله ^(٣). وأمره أن يكفر عن يمينه.

ومع ذلك يجب ألا يخفى على أحد أن المحذور في هذه المسائل كلها إنما هو ترك تناول المباح تحرجاً، وليس تحريماً له؛ لأن هذا هو تحكيم الطبع في الأحكام الشرعية، أما ترك شيء من المباح لعدم اشتهاؤه من غير تحريم له فلا حرج فيه. إلا أن من حقيقة المباح التخيير فيه بين الفعل والترك؛ وذلك لأن التعويل على إلف الطبع أو نفوره في الإقدام عليه أو الإحجام عنه معقول شرعاً، ولذلك امتنع النبي ﷺ من أكل الضبع، وقال: **«حلال، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي**

(١) أخرجه أبو داود (٣٨٠٠).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٧٨٤)، والترمذي (١٥٦٥).

(٣) أخرجه البخاري (٦٧٢١).

فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ» (١).

ولو جعل الحكم في الشريعة إلى مجرد الاستحسان لما أمكن انضباط الأحكام؛ لأن الناس تختلف أهواؤهم وأغراضهم اختلافاً بيناً، وإذا لرجع أمرهم إلى الفوضى والضلal التي ما جاءت الشريعة الإسلامية إلا إنقاذهم منها، إذ ما من استحسان إلا ويمكن للخصم معارضته باستحسان ضده، بل يمكن تقرير هذه العارضة في أصل الاستحسان جملة، فنقول: إن قلوبنا تميل إلى بطلانه وأنه ليس بحجة، وإنما الحجة في الأدلة التي اعتمدها الشرع.

وجملة القول: أن الحكم في الدين بميل النفوس واستحسان الطباع واتباع الهوى، مضاد للشريعة قطعياً، ولا يمكن أن تكون من الأصول المعتمدة لاستنباط الأحكام الشرعية.

ثالثاً: أما استدلالهم ببعض الآيات والأحاديث على ما ذهبوا إليه، فإن غاية ما دلت عليه هذه الآيات مدح اتباع الأحسن والأرجح، ويمكن أن يعتمد شريطة أن يكون الحكم بالحسن والأحسنة ناشئاً من النظر في أدلة الشرع ومقاصده، فمن أين لهم أنه استحسان الطبع والهوى مجرداً عن الاستناد إلى دليل شرعي مع قيام الأدلة على أنه لا يقبل في الشرع شيء مخالف للأدلة، كما جاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَلًا قُلْ إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لَكُمْ أَنَّهُ عَلَى اللَّهِ قَتْلُكُمْ﴾ (٦٦) ﴿يونس﴾، فهو بين في أن ما لم يرد فيه إذن من الله فهو افتراء على الله.

رابعاً: وأما استدلالهم على ما ذهبوا إليه بكلام الصحابي عبد الله بن مسعود، فلا حجة لهم فيه قط؛ لأنه لم يقل ما رآه المسلم، وإنما قال: ما رآه المسلمون، فناط الاستحسان بجماعة المسلمين، فإننا إذا نظرنا إلى عموم لفظه فهو متناول لكل إجماع حجة، وإذا نظرنا إلى سياقه، فهو خاص بإجماع الصحابة - رضي الله عنهم؛ لأن لفظه كما رواه الإمام أحمد عن عبد الله بن مسعود قال: (إن الله نظرَ

(١) أخرجه البخاري (٥٣٩١)، ومسلم (١٩٤٥).

فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ ﷺ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَاصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ، فَابْتَعَتْهُ بِرِسَالَتِهِ. ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَجَعَلَهُمْ وَزَرَاءَ نَبِيِّهِ، يُقَاتِلُونَ عَلَى دِينِهِ. فَمَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ، وَمَا رَأَوْا سَيِّئًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئٌ^(١).

وعلى التقديرين فقد اعتمده العلماء ولم ينكروه؛ لأننا نعلم أن الأمة، وخاصة الصحابة رضوان الله عليهم، لا يرون حسنا في الدين إلا ما قالت الأدلة الشرعية باستحسانه، ولا يصح بحال أن يكون المراد بعض المسلمين أيا كانوا، وإلا لزم أن يكون استحسان العوام حجة أيضا، ولم يقل بذلك أحد على الإطلاق، وللزم أن الشيء الواحد حسن وقبيح معا عند الله إذا اختلفت أهواء الناس فيه؛ لأن من المستحيل أن تجتمع أهواء الناس على أمر واحد^(٢).

خامسا: وقد حقق الإمام الشاطبي جواب هذا الإشكال تحقيقا بليغا وقرر فيه قاعدة أصولية نافعة في مواضع كثيرة، وهي: (أن كل مسألة شرعية لا بد فيها من نظرين: نظر في دليل الحكم وأصل تشريعه، ونظر في تطبيقه وتحقيق مناطه. ومعنى آخر أنه لا بد في كل مسألة من مقدمتين، إحداهما وهي الصغرى يثبت بها الفعل الذي يتعلق به الحكم، والأخرى وهي الكبرى، يثبت بها الحكم المتعلق بذلك الفعل، كما نقول هذا بيع، والبيع حلال، أو هذا ربا، والربا حرام. فأما دليل الحكم وهو مضمون الكبرى، فلا يكون إلا من الكتاب والسنة، أو ما يرجع إليهما، ولا يعتبر في ذلك طمأنينة النفس ولا ميل القلب إلا من جهة اعتقاد صحة نقل الدليل وصحة دلالاته.

وأما مناط الحكم، وهو مضمون الصغرى، فقد يتكفل الشرع بتحديدته بدليل شرعي، وقد يكل تحقيقه إلى المكلف لكي يثبت به دليل عقلي أو عرفي أو بأي وجه اتفق له ووقع في قلبه مثال ما تكفل الشارع ببيانه أنه لما أوجب الزكاة على

(١) أخرجه أحمد (١/ ٣٧٩)، وقال الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح، وهو موقوف على ابن مسعود.

(٢) الميزان بين السنة والبدعة، د/ محمد عبد الله دراز، (ص ١٠٨).

الأغنياء لم يترك حدا لغني حتى قدره بالنصاب المعلوم، وكذلك لما أحل الطيبات وحرم الخبائث لم يترك للأهواء والطبائع تحديد الطيب من الخبيث، بل تولى بيان أصول كل منهما، ومثال ما وكل تحقيقه إلى المكلف أنه حرّم كل ضار، ولم يفصل أفرادها؛ إذ رُبَّ شيء ينفع واحدا ويضر آخر، وأباح من المحرمات كل ما ألجأ إليه الاضرار، فرخص لمن أصابته مخمصة أن يأكل الميتة ولحم الخنزير، ولم يحدد قدر المخمصة بجوع ساعات أو أيام، بل مناطها بما يجده المرء في نفسه من الاضطرار الحقيقي، حيث يخشى التلف والهلاك، وكل إنسان على نفسه بصيرة، وكذلك حرم الصلاة والصيام لكل حائض في أيام الحيض دون أيام الاستحاضة، ولم يحدد عدد أيام الحيض، بل ترك تقديرها لكل حائض بحسب عاداتها وبحسب تمييزها لحيضها من استحاضتها، وإلى غير ذلك من الأمثلة، فالمترك للعقل والطبع والعرف والتجربة في هذه المسائل ونحوها ليس هو دليل الحكم، بل هو مناطه وكيفية وقوعه^(١)؛ ولذلك لا يشترط للناظر فيه أن يكون عالما، فضلا عن أن يبلغ درجة الاجتهاد.

وإذا تقرر هذا، فمسألة التشابهات من هذا القبيل، إذ جعل الشارع مناط الحكم بالكف هو ما يختلج في صدر المرء نفسه من الريبة والشبهة، أما دليل هذا الحكم فيها فهو النص الشرعي، وهو قوله ﷺ في الحديث الذي رواه الإمام البخاري: «الْحَلَالُ بَيِّنٌ وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ، فَمَنْ تَرَكَ مَا شُبَّهَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ كَانَ لَمْ اسْتَبَانَ أَتَرَكَ، وَمَنْ اجْتَرَأَ عَلَى مَا يَشْكُ فِيهِ مِنَ الْإِثْمِ أَوْشَكَ أَنْ يُوَاقِعَ مَا اسْتَبَانَ، وَالْمَعَاصِي جَمَى إِلَهُ، مَنْ يَرْتَعْ حَوْلَ الْحَمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ»^(٢). فاستفتاء المرء قلبه في هذه التشابهات ليس اتباعا لاستحسانه هو في الحقيقة، وإنما هو اتباع لما استحسسه الشارع وكان مرتبطا بهذه القاعدة السابقة والتي وضعها الإمام الشاطبي.

(١) الميزان بين البدعة والسنة، د/ محمد عبد الله دراز، ص ١١٠، نقلا عن الإمام الشاطبي من كتاب: الاعتصام (٢/ ٤٥٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٥١) عن النعمان بن بشير.

ثانياً: تحكيم الهوى في رد الأحاديث الصحيحة:

ومن مواضع اتباع الهوى لارتكاب البدعة تحكيم الهوى في رد الأحاديث الصحيحة، ومن أسباب وجود هذه البدعة عند أهلها أنهم سمعوا أن أخبار الأحاد ليست بحجة قطعية في الدين، فأخذوا هذه القضية على علاقتها، ولم يرجعوا إلى أهل الذكر يسألونهم عن حدودها، بل جعلوا يتحللون من قيود تلك الأخبار والأحاديث ويضعون أهواءهم في مكانها، فترى أحدهم إذا سمع الحديث عرض مضمونه على ذوقه وهواه واستحسانه، فما وافقه كان عنده مقبولا، وما خالفه كان مردودا على راويه كما يزعم، بحجة أنه رواية آحاد، يجوز على كل منهم الخطأ والكذب، ولا يتورع عن اتهام أحد، حتى الصحابي نفيه بمجرد هذا الاحتمال.

ولو أن كل ذي هوى طوعت له نفسه أن يتخلص من طائفة من الأحاديث بمثل هذه الحجة؛ لأنت الأهواء المختلفة على أكثر السنة، أو عليها جملة، حتى لا يبقى بين أيديهم أصل معترف به غير القرآن وحده.

وكذلك كثير من هؤلاء المبتدعة لا يعتمدون في الدين حكما جاء من غير صريح القرآن، وهكذا يتحقق فيهم ما جاء عن النبي ﷺ حين يقول: «أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبَعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ خِلَافٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ»^(١).

وهذه ضلالة تجر إلى ضلالات كثيرة، وذلك لأن السنة النبوية هي بيان وشرح توضيحي لكتاب الله، وهي رسم الخطط العملية التفصيلية التي يكون بها تنفيذ قواعده، فمن ترك الأخذ بها تعذر عليه العمل بالكتاب نفسه؛ إذ يُصبح أكثره نصوصا مجملة لا يمكن الاحتجاج بها، وهناك مثالان من قواعد الإسلام، إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة:

المثال الأول (الصلاة): فإننا لا نجد نصا صريحا يحصي عدد الصلوات

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٤)، وصححه الألباني.

المفروضة في كل يوم وليلة، ويحدد ميقات كل منهما تحديدا لا لبس فيه، ولم نجد نصا يحدد عدد الركعات في كل صلاة، وكم قياما وجلوسا وركوعا وسجودا في كل ركعة، ثم بم تبدأ الصلاة وبم تنتهم، وكيف تترتب أركانها... إلى غير ذلك من أحكامها.

المثال الثاني (الزكاة): هل ترى في الكتاب بيان بأنواع المال التي تجب فيها الزكاة، ومقدار النصاب من كل نوع، ومقدار الواجب منه، ووقت أدائه؟ كلا، بلا لا تجد بيان ذلك كله بطريقة صريحة مضبوطة إلا في السنة.

ونقول لهؤلاء الذين لا يعتمدون دليلا في مسألة شرعية إلا القرآن: إن كان هؤلاء يصلون كما يصلي المسلمون، ويزكون كما يزكي المسلمون، أو على الأقل إن كانوا يؤمنون بأن الصلاة والزكاة هكذا فرضت نقول لهم: على أي نص من نصوص القرآن اعتمدوا في هذه التفاصيل؟ أم أنهم يدعون أن صفة الصلاة والزكاة قد ترك تحديدها أيضا لأهواء النفوس وأذواق المبتدعين؛ لأنه إن فعل ذلك قد يخرج من عداد المسلمين؛ لأنه يكون مكذبا بما هو من ضروريات الإسلام.

ومن صور رد الأحاديث الصحيحة عند أصحاب البدعة:

أولا: أنهم يقولون: إن تمام الثقة لا يكون إلا بالأحاديث المتواترة، ولا يجوز العمل إلا بالأحاديث والأخبار إلا بما حصلت في نقله تلك الثقة التامة التي تبلغ مبلغ ألحزم بصدوره عن قائله؛ لأن الأخذ بما دون ذلك يُعد اتباعا للظن المنهني عنه شرعا.

وقد رد العلماء على هذه الشبهة من ناحيتين:

الناحية الأولى: الشرع: عند الوقوف أمام النصوص التي تُهي فيها عن اتباع الظن، نجد أن الشرع نهى عن اتباع الظن في موضعين: موضع أمرنا بالبحث عن حقيقته ويسهل الوصول إلى الحق واليقين فيه؛ لقيام براهينه الواضحة، وظهور أعلامه اللامحة، كأخذ الجهلاء بظنونهم في العقائد بعد نزول الشريعة،

ومثل اجتهاد المقيم بمكة في تعيين القبلة مع قدرته على الوصول إلى عينها بالمشاهدة، وشاهد هذا الموضع مقابله الظن بالحق في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ (يونس: ٣٦)، فلم يقل الله تبارك وتعالى: إن الظن لا يغني شيئا بإطلاق.

وموضع آخر، لم نؤمر بالبحث عنه ويتعذر الوصول إلى اليقين فيه، كالأمور المغيبة التي كثر فيها الحزر والتخمين، وكبواطن الناس ودخائلهم التي لا تقوم عليها بينة سوى الريب والهواجس التي يكثر فيها اتهام الأبرياء بسببها، وهذا وذلك مما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (الإسراء)، وقوله تعالى: ﴿أَجَبْتُمْوهَا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ (الحجرات: ١٢)، وغير ذلك من الأمور التي طالبنا الشارع بالبحث عنها، وقامت الأمارات الشرعية عليها، وتعذر الوصول إلى اليقين فيها؛ فلا جناح على من يأخذ فيها بغالب الظن، بل بقواعد الشريعة متظاهرة على وجوب الأخذ، فقد أوجبت العمل بشهادات العدول وأخبارهم مع جواز كذبهم، وأوجبت العمل بأحكام القضاء والمحكمين مع احتمال خطئهم، وأوجبت توفية المكيال والميزان بالقسط مع أنه لا يؤمن التطفيف فيهما، ولو بمقدار حبة إلا على ضرب من الظن قويا أو ضعيفا، إلى غير ذلك، على أن هذه كلها وإن كانت ظنونا في جزئية من الوسائل، فهي في الحقيقة راجعة إلى اتباع اليقين في مقاصدها الكلية القطعية من العبادات والمعاملات بقدر الطاقة، وقد قال الله تبارك وتعالى في ذلك: ﴿لَا يَكْفُرُ اللَّهُ تَنَسَّاءً إِلَّا وَسَعَهَا﴾ (البقرة: ٢٨٦).

الناحية الثانية: العقل: اتفق الناس على اختلاف أزمانهم على أنه لا يقدم عاقلا على عمل قط حتى يأتيه فيه اليقين، فلا يركب البحر حتى يوقن بأنه قد كتبت له السلامة منه، ولا يتزوج لطلب الولد إلا إذا أيقن أنه سيولد له، ولا يتناول دواء إلا إذا علم قطعا أن فيه شفاءه، ولا يبني دارا إلا إذا علم أنه سيسكنها، ولا يمارس صناعة ولا يتاجر في تجارة إلا إذا علم وأيقن بربح تجارته

ورواج صناعته، ولا يتحرك حركة بناء على إخبار أحد مهما بعدت عنه التهمة والريبة وعرف بالصدق في حديث إلا إذا أيد خبره خلق كثير يستحيل توافقهم على الكذب، كيف والإنسان في كل ما يعرض له من شئون الحياة لا بد له من اختبار جانب واحد، إما جانب الإقدام على الفعل أو جانب الإحجام عنه، فعلى أي شيء يبنى هذا الاختيار كلما دعاه داعي الإقدام أو داعي الإحجام، أيتلبث في كل مرة حتى يبيئه اليقين الكامل بصحة هذا الداعي؟ إذا لتعطلت مصالح، ووقعت مفاصد لا تحصى؛ لأنه قليلا ما يجد برهان هذا اليقين. فلا مناص له إذا من الترجيح في كل موضع بما في وسعه من يقين إن وجده أو ظن قوي أو ضعيف إن فقد، وبدون ذلك لا يستقيم نظام هذه الحياة.

فكذلك يجب على من فقد النص الشرعي من طريق قطعي الثبوت أن يلتزمه من طريق يغلب على ظنه ثبوته، فمتى ظفر به؛ وجب عليه حتما أن يعمل به مع كونه ظنيا غير يقيني؛ لأن العمل يكفي فيه الترجيح بأدنى مرجح، أما العقيدة فلا بد فيها من وسائل اليقين الذي لا ريب معه. هذا هو مقتضى الفطرة السليمة، كما هو مقتضى الشريعة الحكيمة.

وبعد أن تبين وجوب العمل بالنصوص الظنية وحرمة ردها اتباعا للهوى لمجرد كونها ظنية، لا نقول بوجوب العمل بها وحرمة ردها على كل حال حتى لو عارضت قطعيا أو ظنيا أرجح منها، فهذا ليس بمقبول؛ لأن الله أمرنا باتباع الأحسن، ومدح الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، فكيف يأمرنا باتباع الباطل أو المرجوح؟! وذلك مما لا خلاف بين الأئمة من لدن الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وهذه السيدة عائشة - رضي الله عنها - قد ردت على عبد الله بن عمر من الحديث ما وجدت فيه خلافا لصريح الكتاب وقالت له: (إن السمع يُخطئ)، وكذلك مالك بن أنس قد رد أحاديث الحج نيابة عن الغير، والصوم نيابة عن الغير، مع صحة سندها، ومع كونه هو أحد رواتها؛ لأنه رأى فيها مخالفة للقواعد القطعية عنده، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (النجم)،

وقوله تعالى: ﴿كُلُّ أَمْرٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ (الطور)، وقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾ (فصلت: ٤٦)، وكذلك قول النبي ﷺ لابنته فاطمة: «يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ، سَلِّينِي بِمَا شِئْتِ لَا أَغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا»، وإلى غير ذلك. وإنما ينكر علماء الإسلام على أن يتولى هذه الصناعة من ليس من أهلها من أصحاب البدع والأهواء، فيرد الحديث بغير قاطع ولا راجح، بل يقضي بظن عقله وشهوة نفسه وهواه على كل ما خالف ظنه وشهوته قائلًا: إنه من الموضوعات.

ثالثا: تحكيم الهوى في تأويل النصوص الشرعية :

ومن مواضع اتباع الهوى لارتكاب البدعة تحكيم الهوى في تأويل النصوص الشرعية، وقد اتفق العلماء على أن منشأ الشبهة في هذا النوع أمران: الأمر الأول: هو أن الناظر في عامة النصوص إذا نظر إلى حرفية كل نص منها معزولا عن القرائن المحيطة به وعن النصوص الأخرى التي تعين على فهم المقصود منه وأخذ في طرق الوجوه التي يمكن أن يتحملها ذلك النص في اللغة، وجده محتملا لوجوه متضاربة من المعاني، فهذا أول مداخل الهوى على المبتدع في التأويل، وذلك لأنه متى لم يجد النص قاطعا في واحد من هذه الاحتمالات أخذ في اختيار ما يخلو في ذوقه، وبذلك يمكن انقياد الأدلة في يده إلى أي وجه أراحه هو منها.

ونكاد نقول: إن عامة النصوص الشرعية هي على هذا المنوال، وإن الذي يفتح باب الاحتمال في دلالة النص لا يسهل عليه إغلاق هذا الباب أمام شيء منها؛ وذلك لأن النصوص واردة بلسان العرب، وعلى مناهجهم، وأنت قلما تجد في العربية نصا يكون بمفرده مؤديا لمعنى واحد يقطع بأنه هو المقصود الذي لا يحتمل غيره؛ لأن من عادة العرب أنها تكفي بظهور المعنى من أماراته وقرائنه المتصلة والمنفصلة، ولا تبالي بعد ذلك بما في جوهر النص من وجوه الاحتمال البعيدة، فكذاك يجب أن يسلك الناظر في نصوص الكتاب

والسنة بحمل كل نص على المعنى الذي تعطيه مجموعة تلك النصوص والقرائن، وبذلك تنسد أبواب التأويلات البعيدة التي يدخل منها الهوى لإحداث المبتدعات في الدين.

وفي هذا المعنى يقول الإمام الشاطبي في المقدمة الثالثة من كتاب الموافقات^(١):
(إن الأدلة السمعية لا تفيد القطع بأحاديها، بل اجتماعها، وذلك أنها إما من الأخبار أو من المتواترات، فإن كانت من أخبار الأحاد فعدم إفادتها القطعية ظاهر، وإن كانت متواترة إفادتها القطعية موقوفة على مقدمات جميعها أو غالبها ظني، والوقوف على الظني لا بد أن يكون ظنيا فإنها تتوقف على نقل اللغات وآراء النحو وعدم الاشتراك وعدم المجاز والنقل الشرعي أو العادي والإضمار والتخصيص للعموم والتقييد للمطلق وعدم الناسخ والتقديم والتأخير والمعارض العقلي. فإذا أخذنا كل آية على حدها أو كل حديث على انفراده مع قيام هذه الاحتمالات فيها؛ لم يحصل لنا القطع بحكم شرعي البتة، حتى وجوب الصلاة وحرمة قتل النفس، وحجية الإجماع والقياس وخبر الواحد وغير ذلك؛ إذ ما من نص ظاهر إلا ويمكن صرفه عن ظاهره.

من هنا ذهب بعض الأصوليين إلى أن كون الإجماع حجة ظني لا قطعي، إذ لم يجد في آحاد الأدلة بانفرادها القطع، فخالف بذلك من قبله ومن بعده من الأمة وعدل آخرون^(٢) عن الاستدلال على المسائل القطعية بأدلة لفظية إلى الاستدلال عليها بأدلة عقلية أو عرفية، ولو أنهم نظروا إلى هذه الأدلة السمعية نظرة استقرار وجمع، فرأوا ظواهرها متضافرة على معنى واحد، وحصل لهم من مجموع تلك الدلالات الظنية دلالة قطعية على المراد منها؛ لأن للاجتماع ما ليس للافتراق، وكذلك أفاد التواتر القطع، مع أنه مركب من أخبار، كل واحد منها لا يفيد إلا ظنا، وهذا شبيه بالتواتر المعنوي؛ لأننا إذا نظرنا إلى أدلة فرضية الصلاة لوجدنا أنه جاء فيها قول الله تبارك وتعالى: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾

(١) الموافقات للإمام الشاطبي (١٣٦/٤).

(٢) الميزان بين البدعة والسنة، د/ محمد عبد الله دراز، (ص ١٢٢).

على وجوه متعددة، وجاء مدح المتصفين بإقامتها، وذم التاركين لها، وفرضها على المكلفين قياماً وعوداً وعلى جنوبهم. وكذلك النفس البشرية، إذا نظرنا إلى أنه ورد النهي عن قتلها وجعل قتلها من كبائر الذنوب، ووجب سد رمق المضطر بأكل حلال أو حرام، ووجبت الزكاة والمواساة والقيام على من لا يقدر على إصلاح نفسه، ووجب القصاص من القاتل، وأقيم الحكام والقضاة والأمراء لذلك، ورتبت الأجناد لقتال من أراد قتل النفس... إلى غير ذلك.

ومن خلال ما تقدم نعلم تحريم القتل، وأن هذا أمر قطعي، (وكذلك اتفقت الأمة، بل سائر الملل، على أن الشريعة وضعت للمحافظة على الضروريات الخمس وهي: الدين والنفس والنسل والمال والعقل)، وعلمها عند الأمة كالضروري، ولم يثبت لنا ذلك بدليل معين ولا شهد لنا أصل معين يمتاز برجوعها إليه، بل علمت ملاءمتها للشريعة بمجموع من أدلة لا تنحصر في باب واحد، ولو استندت إلى شيء معين لوجب عادة تعيينه، وأن يرجع أهل الإجماع إليه، وهي ليست كذلك؛ لأن كل واحد منها بانفراده ظني، ولأنه كما لا يتعين في التواتر المعنوي أو غيره أن يكون المفيد للعلم خبراً واحداً دون سائر الأخبار. كذلك لا يتعين هنا استواء جميع الأدلة في إفادة الظن على فرض الانفراد، وإن كان الظن يختلف باختلاف أحوال الناقلين وأحوال دلالات المنقولات وأحوال الناظرين في قوة الإدراك وضعفه وكثرة البحث وقلته إلى غير ذلك^(١).

الأمر الثاني: أن النصوص الشرعية قسماً (محكمات ومتشابهات): فالمحكمات هي الواضحات، ويقصد بها الأدلة الظاهرة في المقصود بغير إشكال. والمتشابهات هي الجملات أو المشكلات، ويقصد بها الأدلة المحتملة للمقصود وغيره، أو الموهمة لخلاف المقصود، فأما المحكمات فهن أم الكتاب، أي جمهور أدلته، وأما المتشابهات فإنها قليلة في جنب المحكمات، فمن كان مطلبه الأول هو اتباع أدلة الشرع اتباعاً محضاً، فبسط إليها يد الافتقار وألقى

(١) الموافقات للشاطبي، المسألة الثالثة من كتاب الاجتهاد (٤/ ١١٨).

إليها الزمام والانقياد، وآخر هواه فجعله تابعا لها غير متبوع، فإنه حين يجد معظم الأدلة واضحة في معنى لا تتردد في أن ذلك المعنى هو مقصود الشارع، وأن ما شذ عنه يجب رده إليه.

فالمحكّمات عند الباحث عن الأدلة هي الأصل الذي ترد إليه المتشابهات، وهذا هو مقتضى النظر السليم، وأما من غلب عليه الهوى فإنه لما كانت المتشابهات هي أسهل الأدلة انقيادا لهواه، يسارع إلى الأخذ بظاهرها الموهم، أو بأخذ وجهها الموافق لغرضه، فإذا تم له ذلك صارت حجة في يده يتذرع بها وإلى تأويل الواضحات، فلا يزال بها يصرفها عن ظاهرها حتى تنقاد له أيضا، فينزّلها على وفق المتشابهات؛ زاعما أنه أخذ فيها بدليل شرعي على الجملة، رغم أنه منقاد لشهوة أضلته عن الصواب وزينت له سوء عمله فرآه حسنا^(١).

رابعا: تحكيم الهوى في الترجيح بين الأدلة المختلفة بين العلماء:

ومن مواضع اتباع الهوى لارتكاب البدعة تحكيم الهوى في الترجيح بين الأدلة المختلفة بين العلماء. والفتنة بهذا النوع منتشرة عند كثير من المتصدين للفتيا قديما وحديثا، وهم في ذلك فريقان:

أحدهما: يرجح بالتشيع والعصبية المذهبية، فيتعصب لمذهب إمامه حتى في الزلات، ويتهاذى في نصرته على العلات، وفي ذلك مخالفة للشريعة أولا، ثم مخالفة لمتبوعه ثانيا، إما أنه مخالف للشريعة؛ لأن الشريعة لم تجعل لأحد من البشر سلطانا بإطلاق، بل جعلت الحكم كله لله، وما أوجبت طاعة النبي ﷺ إلا لكونه مخبرا عن الله، ولا وجب اتباع العالم إلا لكونه مبلغا لما فهمه عن رسول الله ﷺ.

غير أنه لما قامت دلالة المعجزة على عصمة النبي ﷺ في إخباره عن ربه، فقد وجبت له الطاعة مطلقا في أمور الدين؛ لأنه من أطاعه فقد أطاع الله، وليس

(١) نفس المرجع السابق، (ص ١٥٥).

كذلك آحاد العلماء، إذ لا دليل على عصمتهم من الخطأ والزلل، بل الدليل قائم على وقوع ذلك منهم في بعض الأمور، ولذلك لم تكن الطاعة لهم بإطلاق، بل وجب عند تنازعهم أن يرّد الحكم إلى الله وإلى رسول الله ﷺ، فمن تبن خطؤه منهم حرمت متابعتة؛ لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق^(١).

وأما أن ذلك مخالفة للأئمة أنفسهم؛ فلأنه ما من إمام منهم إلا ويصرح أو يعرض بأنه لا يجوز اتباعه في أمر ثبت خلافه عن رسول الله ﷺ؛ لأن اتباعهم في تلك الحال تبديل لهذه الوصية (وترى فريقاً منهم) لأنه لا يتقيد في فتواه بمذهب إمامه، ولكنه يدور فيها مع هواه حيث وجده، فإذا سألهم مسائل عما يعنيه أمره عن مسألة له فيها حاجة إلى الرفق والتخفيف؛ أخذوا يبحثون عن أقوال العلماء في تلك المسألة حتى يجدوا القول الموافق للمسائل فيفتوه به، وهذا لا يجوز شرعاً؛ لأن تتبع رخص المذاهب أمر أنكره الأئمة وحظروه ومنعوه على الإطلاق؛ لأن ذلك يؤدي إلى الانحلال من ربة التكليف والخروج إلى داعية الهوى والبدعة المحرمة.

وإنما الواجب في مسألة اختلاف العلماء، كما قال الإمام الطبري وغيره من العلماء، أن يبحث عن أدلة مذاهبهم فيأخذ بأرجحها، هذا إن كان من أهل العلم المتبصرين والقادرين على فهم مواقع الأدلة والمتأهلين للترجيح بينها بالمرجحات المعتبرة في تحقيق المناط وغيره، وأما إن كان من عامة الناس أو كالعامي؛ فواجبه أن يبحث عن أحوال الأئمة أنفسهم من حيث شهرتهم بالعلم والأمانة والتصحية لكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ فيتبع أعلمهم، وأفضلهم، وأكثرهم خشية لله^(٢).

(١) الميزان بين البدعة والسنة، د/ محمد عبد الله دراز، (ص ١٢٣).

(٢) نفس المرجع السابق، (ص ١٢٣).

المبحث الثالث

تحكيم العقل في الدين، والأخذ بالرأي المذموم
ولحسن الظن بالعقل في الشرعيات

إن الله جعل للعقول حداً تنتهي في الإدراك إليه، ولم يجعل لها سبيلاً إلى إدراك كل شيء، ومن الأشياء ما لا يصل العقل إلى إدراكه بحال، ومنها ما يصل إلى ظاهر منه دون اكتشاف حقيقته، وهي مع هذا القصور الذاتي لا تكاد تنفق في فهم الحقائق التي جعل لها إمكان إدراكها، فإن قوى الإدراك ووسائله تختلف عند النظر اختلافاً كبيراً، ولهذا كان لا بد للعقول أن تعود إلى كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ في كثير من الأمور التي لا تستطيع إدراكها، وبناءً على هذا الأصل بعث الله رسله لتبين ما يُرضي خالقهم ويضمن سعادتهم، ويجعل لهم حظاً وافراً من خيرَي الدنيا والآخرة.

وعلى هذا نقول: إن تحكيم العقل في الدين والأخذ فيه بالرأي المذموم (ونقول المذموم؛ إذ ليس كل رأي في الدين مذموماً) وذلك لأن تدخل العقل في تأصيل العقائد وتشريع الأحكام على ثلاثة أضرب:

- ١- فهو تارة يتدخل في مسألة لا نص فيها من كتاب ولا سنة.
- ٢- والمسألة التي فيها نص لا يخلو أن يكون نظر العقل فيها بتأويل النص حتى يوافق معقوله إن أمكن، أو بالطعن في روايته إن لم يجد لها تأويلاً معقولاً.
- ٣- وأما النوع الثالث فلا خلاف في ذمه؛ لأنه في أقصى مراتب الخطر والمذمة، وأن أي مسلم يحمل اسم الإسلام لا يجرؤ أن يقترب من حدوده إن كان بعقل ما يقول؛ لأنه كفر بواح.

أما النوعان الأولان، فإن العقل إن دخل فيها لا يدخل باسم الحاكم المتعصب لحكم الشرع أو المهيمن عليه، وإنما يدخل باسم الباحث المنقب عن حكم الشرع أو الكاشف له، غير أنه في ذلك قد يكون على قصد، وقد يكون على غلوز فهو إذاً ليس مذموماً أبداً ولا محموداً أبداً، بل يتقسم في كلا الضربين إلى المحمود والمذموم.

أ- ففي النوع الأول، وهو ما لا نص فيه من قبل الشارع، إن دخل العقل مسترشداً بنصوص الشرع ومقاصده متخذاً منها غرارا يطبع على مثاله وإماما يسير على نهجه، فذلك هو الرأي المحمود الذي أخذ به الصحابة والأئمة من بعدهم؛ حتى قال أبو بكر الصديق - رضي الله عنه: (أقول في الكلالة برأيي، فإن كان صواباً فمن عند الله، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان...) وإن دخل العقل في المسألة التي لا نص فيها مجتهداً رأيه المحض غير مستند إلى أصل من كتاب ولا سنة، فهذا هو الرأي المذموم، هذا التشريع الموضوع ونسبته إلى الدين هو عين الابتداع.

ومن هنا أنكر العلماء على من أفتى بعض السلاطين عن كفارة الوقاع في نهار رمضان بأن عليه صوم شهرين متتابعين مستنداً في فتياه (إلى أن المقصود من تشريع الكفارة الزجر والردع) والتكفير بالعتق لا يصلح رادعاً لمثلته؛ لأنه يملك رقاباً كثيرة، فيسهل عليه انتهاك حرمة الشهر مرة أخرى لسهولة الكفارة عنده. فهذا معنى مناسب بحسب رؤية العقل، ولكن الشارع لم يعتبر في تشريع الكفارات على الأغنياء شيئاً غير الذي اعتبره على الفقراء، بل الكل عنده سواء، ولذلك لم يقل أحد من الأئمة قط بوجوب تقديم الصيام على العتق بالنسبة للغني ولا غيره، بل هم قائل بالتخير في الخصال الثلاث، وقائل بوجوب تقديم العتق على الصيام وعلى الإطعام، ولا ثالث، والقول بغير ذلك مردود بإجماع المسلمين.

ب- والقول بالنوع الثاني، وهو تأويل النصوص (إن كان ظاهر النص) مما تنكره بديهة العقول لوروده بما يصادم اليقينيّات الضرورية، فالتأويل هنا محمود، بل يقول بعض العلماء بأنه واجب ولا مفر منه متى ثبتت صحة النص، ولا يُعدّ ذلك تحكماً في نصوص الشارع، بل هو نزول على حكم الشارع نفسه، وذلك لأن الله الذي كرم الإنسان بالعلم والعقل وأمره بالمحافظة على عقله مما يذهب أو يُغييه ودعاه إليه مقيماً أصول دعوته كلها على أساس قضية العقل

وندبه في غير موضع إلى النظر والتعقل والتفكر والتدبر لم يكن ليأمره بالغناء عقله جملة عند تلقي خطابه الذي لا يُتلقى إلا بالعقل، ولم يكن ليكرهه على الإيمان بما هو ضد صريح هذا العقل، وقد بين الله ذلك في قوله: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ (البقرة: ٢٥٦)، ولا بد في هذا القسم من قيام قرينة مانعة من إرادة ظاهر اللفظ، وكفى بالاستحالة العقلية قرينة، ولا بد أيضا من وجود شواهد تُبين المعنى المقصود من عبارة الشارع حتى يكون العقل عند تأويله ناظرا لها على سبيل المثال .

قول النبي ﷺ: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان»^(١)، لو أخذ هذا الحديث على ظاهره كان معناه أن أحدا من الأئمة لا يقع في نسيان ولا خطأ، مع أن العقل والحس شاهدان بوقوعهما، فكان لا بد من التأويل، إما أن يكون المراد رفع إثمهما أو المؤاخذه عليهما، كما قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَغْطَيْنَا﴾ (البقرة: ٢٨٦)، وإما بغير ذلك، وإن كان ظاهر النص مما يوقف فيه نظر العقول لوروده في باب الأخبار الاعتقادية بما يُخالف السنن الكونية المألوفة والعوائد الجارية المستمرة، أو لوروده في باب الأوامر التشريعية بما لا تعقل حكمته مثل (غسل الإناء بالتراب إذا ولغ فيه الكلب) أو بما يخالف في بادي الرأي التحسينات المصلحية (كغمس الذباب إذا وقع في الشراب) فإن المسارعة في إنكار الظاهر في هذا القسم والتزام تأويله تنزيلا له على خلاف مألوف العقل أو الطعن في سنده إن كان آحادا بغير سبب سوى عدم وجود ما يؤيده من التجارب العادية أو ما يقتضيه من الأغراض المصلحية. نقول: إن المسارعة إلى مثل هذه الظواهر بالتزام تأويلها أو ردها ليست من الرأي المحمود في شيء، بل هي بدعة الضرب الأول، وسوء الأدب مع الشرع فيها أبين منه في تلك.

ثالثا: أما إعمال الرأي هنا فهو في مسألة منصوبة يتخذ فيها حكما على ضد

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٥) وصححه الألباني .

ما هو في الظاهر مقول الشرع ومقصوده من غير ضرورة ملجئة ولا قرينة مانعة أو معينة، فهو تقدم بالعقل بين يدي الشرع، وإيثار لحكم العقل على حكم الشرع، وهذا لو كان مقصودا للباحث لالتحق بمرتبة الكفر الصراح، ولكنها عادة التدخل بالعقل في كل شيء مع الثقة بأحكامه وعدم اتهامه بالقصور هي التي تورد صاحبها هذه الموارد من حيث لا يشعر.

ولكن هل صحيح أن يد العقل البشري مبسطة كل البسط يتناول بها الحكم في كافة الأشياء، أم أن لها مجالا محدودا أو دائرة معينة لا يتعداها؟ ثم هل كل أحكام العقل فيما يتعاطى الحكم فيه لها هذه المنزلة من الوثوق والاعتداد حتى في هذا الضرب الذي نحن بصددده؟

ومن أجل الرد على ما تقدم نقول:

أولاً: أن كل امرئ لو خلا ونفسه وأخذ يفتش حدود معلوماته ومجهولاته لوجد لا محالة من وراء علمه أسراراً كثيرة لا يعلمها جملة ولا تفصيلاً، ولو أحاط بها علماً لما مسه السوء، ولبقي في الحياة والنعيم خالداً أبداً، ثم هو واجد علماً بما يعلمه ناقصاً في تعقل كنه الأشياء وصفاتها وأحوالها، وأنه إنما يعلمها من وجه دون وجه، وعلى حال دون حال.

تلك حقيقة يعترف بها كل عاقل في دخيلة نفسه، ويقرر ذلك الطبيعيون من العلماء والإلهيون منهم على السواء.

ثانياً: كذلك لو بحث الإنسان في طريق وصول المعلومات إلى العقل لوجدها على ثلاثة أنواع:

أ- نوع يدركه العقل بنفسه.

ب- نوع يدركه بواسطة من نفسه.

ج- نوع لا يدركه بنفسه ولا بواسطة من نفسه، وإنما يدركه بواسطة من خارج، وهي الأخبار ممن يعلمه.

فالأول وهو ما يُسمى بالضروريات، والثاني ما يُسمى بالنظريات، والثالث

ما يسمى بالمغيبات، وأنه لو لم يكن هناك برهان على قصور العقل البشري، وتحديد مجال تصرفه سوى وجود هذا النوع الثالث لكفى برهاناً مبيناً، ومن العجب أن الإنسان كلما تبهر في العلوم والمعارف تتبين له هذه الحقيقة المدهشة، وهي أن هذا النوع الثالث هو أوسع الأنواع، وأن فيه تنطوي أكثر حقائق الكون وعوالمه، ويليه النوع الثاني وهو النظريات ثم الضروريات، فهي أقل القليل. ونعود فنقول: إن هذه حقيقة يقرها الطبيعيون والعلماء والإلهيون، فهم على سواء.

وفي هذا الشأن، وفي ذلك الموضوع، يقول الشيخ محمد الغزالي في كتابه (ليس من الإسلام) (١):

وأما عن السبب الثالث للابتداع، وهو تحسين الظن بالعقل في الشرعيات، فإن الله جعل للعقول حداً تنتهي في الإدراك إليه، ولم يجعل لها سبيلاً إلى إدراك كل شيء، ومن الأشياء ما لا يصل العقل إليه بحال، ومنها ما يصل إلى ظاهر منه دون اكتناه حقيقته، وهي مع هذا القصور الذاتي لا تكاد تتفق في فهم الحقائق التي جعل لها إمكان إدراكها، فإن قوى الإدراك ووسائله تختلف عند النظر اختلافًا كبيراً؛ ولهذا كان لا بد فيما لا سبيل للعقول إلى إدراكه، وفيما تختلف فيه الأنظار من الرجوع إلى مخبر صادق يضطر العقل أمام معجزته إلى تصديقه، وليس ذلك سوى رسول الله ﷺ المؤيد من الله العليم بكل شيء، الخبير بما خلق، وعلى هذا الأصل بعث الله رسله لتبين للناس ما يرضي خالقهم ويضمن سعادتهم ويجعل لهم حظاً وافراً في خيري الدنيا والآخرة.

ولكن يوجد من الناس من شذ عن هذا الأصل ورفعوا العقل عن مستواه الذي حدده الله، بل جعلوه حجة الله على عباده، وحكموه فيما لا يدركه مما أنزل الله؛ فرجعوا في التشريع إليه وأنكروا في النقل كل ما لم يعهده في إدراكه، ثم توسعوا في ذلك وجعلوه أصلاً في التشريع الإلهي، واستباحوا بعقولهم فيه

(١) ليس من الإسلام، الشيخ محمد الغزالي، (ص ١١٠).

ما لم يأذن به الله وما نعلم أنه يرضي الله.

ولقد أعانهم على الابتداع في العبادات أنهم نظروا فيما أدركه العلماء من أسرار التشريع وحكمته، وزعموا أن هذه الأسرار هي المقصودة لله في تشريع الحكم، وأنها هي الداعية إليه، فشرعوا عبادات أخرى تحصيلًا لمثل هذه الأسرار التي عهدت في بعض تشريع الله، وقد وقع كثير من الابتداع بهذا الطريق.

فبحكم العقل القاصر رُدَّ كثير من الأمور الغيبية التي صحت بها الأحاديث كالصراط والميزان وحشر الأجساد، والنعيم والعذاب الجسمي، ورؤية الباري... وما إلى ذلك مما لم يدركه العقل، ولا ينهض على إدراكه.

وبحكم العقل القاصر ترك العمل بكثير من الأحكام الشرعية؛ جرياً وراء غيرها؛ لأنها أقوى (في نظر المبتدعة) في تحصيل الغرض المقصود من التكليف. وبحكم العقل القاصر زيدت عبادات وكيفيات ما كان يعرفها أشد الناس حرصاً على التقرب من الله.

هذا وكما يترتب الابتداع على عدم إدراك العقل أو على ظن أن الأسرار مسوغات للتشريع، وداعية إليه، يترتب أيضاً على إرادة دفع منكر أو مخالفة لشرع ثابت فتحدث بدعة يشتغل الناس بها عن مقارفة المنكر، بزعم أن البدعة -بمشروعية أصلها- أولى من ارتكاب المنكر الصريح، ومن ذلك قراءة القرآن بصوت مرتفع في المسجد، وقراءة الأدعية أمام الجنائز دفعا (كما يقولون) لتحدث الناس بكلام الدنيا في المسجد والجنائز.

ومن هذا الباب أيضاً، الابتداع بقصد الحصول على زيادة في المثوبة عند الله، ويظن أن الطريق لهذا الثواب المنشود تحميل النفس مشقة من جنس ما يُتعبد به عباده، وهذا الضرب من الابتداع يأتي على نوعين:

النوع الأول: إلحاق غير مشروع بالمشروع، لأنه يزيد في المقصود من التشريع، ومن أمثلة ذلك:

أ- التعبد بترك السحور؛ لأنه يضاعف قهر النفس المقصود من مشروعية

الصيام.

ب- التعبد بتحريم الزينة المباحة التي لم يجرمها الله؛ لأنه يزيد في الحكمة المقصودة من تحريم الذهب والحريز.

ج- اختيار أشد الأمرين على النفس عند تعارض الروايات، مع أن المأثور عن النبي ﷺ أنه ما خيّر بين أمرين إلا اختار أيسرهما.

د- حمل أفعال النبي ﷺ على التعبد الذي يجب فيه التأسي، مع أن كثيرا منها عادي لا تعبد فيه، ولا يطلب فيه التأسي.

النوع الثاني: اختيار عبادات شاقة لم يأمر بها الشارع؛ كدوام الصيام والقيام والتبتل وترك الزوج والمطالبة بالتزام السنن والآداب كالتزام الواجبات.

وقد حذرنا رسول الله ﷺ عن كل هذه الأمور، فقال ﷺ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَنْتَزَهُونَ عَنِ الشَّيْءِ أَصْنَعُهُ، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْلَمُهُمْ بِاللهِ وَأَشَدُّهُمْ لَهُ خَشْيَةً»^(١)، وقوله ﷺ: «وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ...»^(٢)، وقوله ﷺ: «لَا تُشَدُّوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَيُشَدِّدَ اللهُ عَلَيْكُمْ»^(٣)، كما ردّ النبي ﷺ على ابن عمر والرهط الذين تقالوا عبادته وأرادوا مشاق الطاعات، وقد غفل قوم عن هذه التحذيرات واخترعوا لأنفسهم عبادات وكيفيات في العبادات والتزامات خاصة، وعبدوا الله بها وعلموها أتباعهم على أنها دين قوي، وجهلوا أن التقرب من الله إنما يكون بالتزام تشريع الله وأحكامه، وأن وسائل التقرب إليه محصورة فيما شرعه الله وبلغه عنه رسوله الأمين ﷺ، فوقعوا بذلك في البدعة والمخالفة، وحُرموا من ثواب العمل، وكانوا من الآثمين.

(١) أخرجه البخاري (٦١٠١).

(٢) أخرجه البخاري (٣٩).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٩٠٤)، وأبو يعلى في مسنده (٣٦٥/٦)، (٣٦٩٤)، وحسنه حسين سليم أسد.

المبحث الرابع عدم الرسوخ في علم اللغة العربية

بداية، لا نقصد بالرسوخ: الإحاطة التامة بلغة العرب، وحفظ مفرداتها وجمع غريبها، فذلك ليس من شرائط الاجتهاد في الشريعة قطعاً. أما أنه ليس شرطاً في أهلية الاجتهاد، فلأن أئمة اللغة (كالخليل، وسيبويه، والكسائي والفراء) وغيرهم كان يذهب عنهم كثير من غريب اللغات، بل العرب أنفسهم كان يخفى عليهم شيء من ذلك.

ويقول عبد الله بن عباس: ما كنت أدري ما ﴿فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (فاطر: ١)، حتى أتاني أعربيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فَطَرْتُهَا أي أنا ابتدأت حَفَرُهَا.

وعن عمر أنه سئل على المنبر عن قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذُهُمْ عَلَى تَحَوُّفٍ﴾ (النحل: ٤٧)، فأخبره رجل من هذيل أن التخويف عندهم هو النقص.

وعن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ جاءه رجل فقال: يا رسول الله أَيْدَالِكُ^(١) الرَّجُلُ امْرَأَتُهُ؟ قال: «نعم إذا كان مُلْفَجَاً»، فقال أبو بكر: يا رسول الله، ما قلت؟ وما قال؟ فقال ﷺ: «قال: أيباطل الرجل امرأته، فقلت: نعم إذا كان فقيراً»^(٢)، فقال أبو بكر: ما رأيت أفصح منك يا رسول الله.

وفي ذلك يقول الإمام الشافعي في رسالته الموضوعة في أصول الفقه: ولسان العرب أوسع الألسنة مذهبا وأكثرها ألفاظا، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجودا فيها من لا يعرفه. قال: والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه، لا نعلم رجلا جمع السنن فلم يذهب منها عليه شيء. فإذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن، وإذا فرق علم كل واحد منهم ذهب عليه الشيء

(١) أي: يباطل. انظر: لسان العرب، مادة: ذلك (٤/ ٢٩٢).

(٢) المقاصد الحسنة، للسخاوي (١/ ٧٣).

منها ثم ما كان ذهب عليه منها موجودا عند غيره^(١).

وأما أن حفظ متن اللغة ليس كافيا في تحصيل رتبة الاجتهاد، فلأن استنباط الأحكام من النصوص كان يتوقف على معرفة مفردات اللغة وتصريفها واشتقاقها، كما يتوقف على معرفة طرائق العرب في تركيب هذه المفردات ومعرفة أساليبها في محاوراتها ومخاطباتها، وأنها (كما قال الشافعي): قد تتكلم بالعام تريد به الخاص، أو تريد به العام في وجه والخاص في وجه، وقد تتكلم بالظاهر تريد به غير ظاهره، تستغني فيه باللمحة والإشارة عن صريح اللفظ وتبين بأول كلامها عن آخره، وبآخره عن أوله، إلى غير ذلك من التصرفات التي يعرفها من زاول كلامها.

فالقرآن والسنة بما أنهما عرييان لا يمكن فهمهما إلا على هذا المنهج العربي، مثال ذلك قول الله عز وجل: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَنَّىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعْنَا أَهْلَهَا﴾ (الكهف: ٧٧)، فهذا من العام المراد به الخاص، لأنهما لم يستطعنا جميع أهل القرية، وكذلك قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ (آل عمران: ١٧٣)، فالمراد بالناس في كل منهما الخصوص وليس العموم.

ولا شك أن حاجة المستنبط إلى معرفة هذه المناهج والأساليب أشد من حاجته إلى معرفة تلك الأوضاع المفردة، فإن الحكم الذي يريد استنباطه إنما هو مقصود التركيب، ومرمى الأسلوب، على أنه إذا كانت معاجم اللغة قد كفتنا اليوم مهمة المعاني الإفرادية فلن تكفيها هذه المعاجم ولا كتب القواعد كلها في معرفة الأغراض التركيبية للأساليب.

إذا فالواجب على من أراد استنباط شيء من نصوص الكتاب والسنة أن يكون قد زاول بنفسه أساليب العرب حتى رسخت فيه ملكة الفهم المستقل لمناط كلامها، وحتى صار فهمه لكلام العرب كافيا، ثم لا يكون حسن ظنه بنفسه في ذلك كافيا حتى يشهد له علماء العربية بهذه الأهلية.

(١) الرسالة للإمام الشافعي، (ص ٦٤)، ط. الأهرام.

فمن اعتمد على فهمه في الشريعة مستقلاً قبل أن يستكمل هذه المرتبة، فقد تكلف ما لا يحسنه وانتحل ما ليس من نحلته، ودخل عليه الخطأ من حيث يظن الإصابة، وكان غير معذور في خطئه ذلك، بل كانت موافقته للصواب إن وافقه غير محمود؛ لأن من لم يستكمل شرائط الاستنباط حرم عليه الاستنباط، كما أن الأعمى الذي لا يحسن النظر في الأدلة، يجرم عليه الترجيح بين آراء العلماء.

ومن هذا الباب دخلت أنواع من البدع في أصول الشريعة وفروعها، فمن أمثلة ذلك في الفروع: أن بعضهم أخذ من قوله تعالى: ﴿فَاتَّكِمُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنْ النِّسَاءِ مِمَّا قَدْ تَرَكَتْ وَرَثَتُكُمْ﴾ (النساء: ٣)، أنه يجوز للرجل تسع من الحلائل؛ لأن أربعاً إلى ثلاث إلى اثنين تسع، وهو جهل بمعنى فعال ومفعول في لسان العرب.

وبعضهم قال: إن المحرم من الخنزير لحمه لا شحمه؛ لأن الله إنما حرم لحم الخنزير، ولم يدر أن العرب تطلق اللحم على الشحم، وإن كانت لا تطلق الشحم على اللحم، وزعم آخر أن يمين الإيلاء لا تنعقد إلا بلفظ الجلالة؛ ظناً أن الإيلاء مشتق من اسم الله.

ومن ذلك زعم بعض الجهلاء أن مذهب الدهرية ثابت في الحديث الصحيح الذي رواه الإمام مسلم، وهو قول رسول الله ﷺ: «لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ»^(١)، وما درى أن المعنى: أنكم إذا سببتم الدهر عند نزول المصائب بكم، فقد سببتم الفاعل الحقيقي وهو الله؛ لأنه هو الذي أصابكم وليس الدهر.

فإذا انضم إلى الجهل باللغة قصد تحريف الكلم عن مواضعه، كانت البدعة أوغل في مفارقة الدين، ومن هذا النوع، بدعة الباطنية، هؤلاء الذين أولوا نصوص الكتاب كلها، فجعلوها لمعانٍ لا تعرفها العرب البتة، وانحلوا بذلك من عقدة التكاليف نظراً وعملاً - والعياذ بالله.

(١) أخرجه مسلم (٢٢٤٦).

هذا وقد عرفت أن ترك السنة لا يستدعي فعل بدعة، إلا أن ترك السنة على اعتقاد أن خير الدين في تركها، فيكون من قبل السنة، ومثل ذلك كمن يترك الصلاة في جماعة بدعوى أن صلاته في حال انفراده أجمع للقلب وأدعى للخشوع، وهذا من أكبر مداخل الشيطان.

اهتمام علماء السلف باللغة العربية وجعلها شرطاً أساسياً لفهم القرآن والسنة:
يقول ابن عبد البر القرطبي: (عما يُستعانُ به على فهم الحديث، ما ذكرناه من العون على كتاب الله - عز وجل، وهو العلم بلسان العرب، ومواقع كلامها، وسعة لغتها وأشعارها، ومجازها وعموم لفظ مخاطبتها وخصوصه، وسائر مذاهبها لمن قدر، فهو شيء لا يُستغنى عنه، وكان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يكتب إلى الآفاق أن يتعلموا السنة والفرائض واللحن - يعني النحو - كما يُتعلَّم القرآن) (١).

ويقول الإمام ابن تيمية: (ولابد في تفسير القرآن والحديث من أن يعرف ما يدل على مراد الله ورسوله من الألفاظ وكيف يفهم كلامه. فمعرفة العربية التي خوطبنا بها مما يعين على أن نفقه مراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني؛ فإن عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب، فإنهم صاروا يحملون كلام الله ورسوله على ما يدعون أنه دال عليه، ولا يكون الأمر كذلك) (٢).

ويقول الإمام الشاطبي رحمه الله: (المقصود هنا أن القرآن نزل بلسان العرب على الجملة. فطلب فهمه إنما يكون من هذا الطريق؛ خاصة لأن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (يوسف: ٢)، وقال تعالى: ﴿لِكَاتِبِ اللَّيْلِ يُنْجِذُكَ إِلَيْهِ﴾ (النحل)، إلى غير ذلك مما يدل على أنه عربي وبلسان العرب، لا أنه أعجمي ولا بلسان العجم. فمن أراد أن يفهم

(١) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر القرطبي (١٣٢/٢).

(٢) الفتاوى، للإمام ابن تيمية (١١٦/٧).

هذا فلا بد أن يفهمه، فمن جهة لسان العرب يفهم، ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة^(١).

وأخيراً، عندما غفل المبتدعة عن هذه الحقيقة أخذوا يفسرون الألفاظ الشرعية المتعلقة بأصول الدين بالاعتقاد على مطلق اللغة فقط، دون النظر إلى مقاصد الشريعة، فضلوا ضلالاً بعيداً، وفتحوا عليهم أبواب الشياطين، وانحرفوا انحرفاً كبيراً عن طريق أهل السنة والجماعة^(٢).

ويقول صاحب كتاب (الحجة البالغة)، الإمام الشيخ أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي^(٣)، وهو يتحدث عن أسباب انتشار البدعة بين المسلمين في العصور المختلفة: (ومن أسباب الانحراف والتهاون وانتشار البدع وحقيقته أن يخلف بعد الحوارين خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات، لا يهتمون بإشاعة الدين تعلماً وتعليماً وعملاً، ولا يأمرّون بالمعروف ولا ينهون عن المنكر؛ فينعتقد عما قريب رسوم خلاف الدين، وتكون رغبة الطبائع خلاف رغبة الشرائع، فيجيء خلف آخرون يزدون في التهاون حتى يُنسى معظم العلم والتهاون من سادة القوم وكبرائهم، أضربهم وأكثر إفساداً. وبهذا السبب ضاعت ملة نوح وإبراهيم - عليهما السلام، وقد كان هذا التهاون والانحراف له صور عديدة انتقلت إلى أمة النبي محمد ﷺ، ومنها:

أولاً: عدم تحمل الرواية عن صاحب الملة والعمل به، وهو قوله ﷺ: «أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شُبْعَانُ عَلَى أَرِيكَتَيْهِ يَقُولُ عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ، وَإِنْ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ كَمَا حَرَّمَ اللَّهُ»^(٤)، وقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ النَّاسِ وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ. حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا

(١) الموافقات للشاطبي (٢/ ٦٤).

(٢) منهج التلقي والاستدلال، / أحمد عبد الرحمن الصويات، (ص ٤٨-٥٠).

(٣) حجة الله البالغة، للإمام أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي، (ص ١١٨)، طبعة دار التراث.

(٤) سبق تحريجه.

جَهَالًا، فَسُئِلُوا فَأَتَتْهُمَا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»^(١).

ثانيا: ومنها الأغراض الفاسدة الحاملة على التأويل الباطل كطلب مرضاة الملوك في اتباعهم الهوى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنْ الْكِتَابِ وَنَشَرُوهُ بِهِنْمَةٍ قَلِيلًا أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ﴾ (البقرة: ١٧٤)، ومنها شيوع المنكرات وترك علمائهم النهي عنها؛ وهو قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ (مرد)، وقوله ﷺ: «لما وقعت بنو إسرائيل في المعاصي، نهتهم علماءهم، فلم ينتهوا، فجالسوه في مجالسهم، وأكلوهم وشاربوهم، فضرب الله قلوب بعضهم ببعض، ولعنهم على لسان داود وعيسى ابن مريم، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون»^(٢).

ثالثا: ومن أسباب الانحراف وارتكاب البدع، التزام التشدد، وحقيقته اختيار عبادات شاقة لم يأمر بها الشارع، كدوام الصيام والقيام والتبتل وترك الزوج، وأن يلتزم السنن والآداب كالتزام الواجبات، وهو حديث نهى النبي ﷺ من خلاله عبد الله بن عمر وعثمان بن مظعون عندما قصدا من العبادات الشاقة، وهو قوله ﷺ: «وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ..»، فإذا صار هذا المتعمق أو المتشدد معلّم قوم ورئيسهم ظنوا أن هذا أمر الشرع ورضاه، وهذا داء رهبان اليهود والنصارى^(٣).

رابعا: ومن أسباب الانحراف وارتكاب البدع، الاستحسان، وحقيقته أن يرى رجل الشارع يضرب لكل حكمة مظنة مناسبة، ويراه بعقد التشريع، فيختلس بعض ما ذكرنا من أسرار التشريع، فيشرع للناس حسبا عقل من المصلحة، كما أن اليهود رأوا أن الشارع إنما أمر بالحدود زجرا عن المعاصي للإصلاح، ورأوا أن الرجم يورث اختلافا وتقاتلا، بحيث يكون في ذلك أشد الفساد، واستحسنوا تحميم الوجه والجلد، فبين النبي ﷺ أنه تحريف ونبذ لحكم

(١) أخرجه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٠٤٧)، وأحمد (٣٩١/١)، وضعفه الألباني.

(٣) المرجع السابق، (ص ١١٩، ١٢٠).

الله المنصوص في التوراة بأرائهم:

وفي ذلك يقول ابن سيرين: **أَوَّلُ مَنْ قَاسَ إِبْلِيسُ، وَمَا عُبِدَتِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ إِلَّا بِالْمَقَاسِ.**

وعن الحسن بن علي عليه السلام، أَنَّهُ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ ﴿خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ **(٣٢)** قَالَ: قَاسَ إِبْلِيسُ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ قَاسَ.

وقال الشعبي: **وَاللَّهِ لَئِنْ أَخَذْتُمْ بِالْمَقَاسِ لَتَحَرُّمَنَّ الْحَلَالَ وَلَتُحِلَّنَّ الْحَرَامَ.** ويقول معاذ بن جبل: **يُفْتَحُ الْقُرْآنُ عَلَى النَّاسِ حَتَّى تَقْرَأَهُ الْمَرْأَةُ وَالصَّبِيُّ وَالرَّجُلُ، فَيَقُولُ الرَّجُلُ: قَدْ قَرَأْتُ الْقُرْآنَ فَلَمْ أَتَّبِعْ، وَاللَّهُ لَا قَوْمَ بِهِ فِيهِمْ لَعَلِّي أَتَّبِعُ، فَيَقُومُ بِهِ فِيهِمْ فَلَا يَتَّبِعُ، فَيَقُولُ: قَدْ قَرَأْتُ الْقُرْآنَ فَلَمْ أَتَّبِعْ، وَقَدْ قُمْتُ بِهِ فِيهِمْ فَلَمْ أَتَّبِعْ لَا خَاطِرَ فِي بَيْتِي مَسْجِدًا لَعَلِّي أَتَّبِعُ، فَيَخْطُرُ فِي بَيْتِهِ مَسْجِدًا فَلَا يَتَّبِعُ، فَيَقُولُ: قَدْ قَرَأْتُ الْقُرْآنَ فَلَمْ أَتَّبِعْ، وَقُمْتُ بِهِ فِيهِمْ فَلَمْ أَتَّبِعْ، وَقَدْ اخْطَرْتُ فِي بَيْتِي مَسْجِدًا فَلَمْ أَتَّبِعْ، وَاللَّهُ لَا يَتَّبِعُهُمْ بِحَدِيثٍ لَا يَجِدُونَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَمْ يَسْمَعُوهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ لَعَلِّي أَتَّبِعُ، قَالَ مُعَاذُ: فَإِيَّاكُمْ وَمَا جَاءَ بِهِ؛ فَإِنَّ مَا جَاءَ بِهِ ضَلَالَةٌ.**

وكذلك قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: **يَهْدِمُ الْإِسْلَامَ: زَلَّةُ الْعَالِمِ، وَجِدَالُ الْمَنَافِقِ بِالْكِتَابِ، وَحُكْمُ الْأَئِمَّةِ الْمُضِلِّينَ.**

والمراد بهذا كله ما ليس استنباطا من كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ.

خامسا: ومن أسباب الانحراف وارتكاب البدع، تقليد غير المعصوم، ويقصد به غير النبي ﷺ الذي ثبتت عصمته، وحقيقته أن يجتهد واحد من علماء الأمة في مسألة فيظن متبعوه أنه على الإصابة قطعاً أو غالباً؛ فيردوا به حديثاً صحيحاً، وهذا التقليد غير ما اتفقت عليه الأمة المرحومة، فإنهم اتفقوا على جواز التقليد للمجتهدين، مع العلم بأن المجتهد يُحْطَى وَيَصِيبُ، ومع الاستشراف لنص النبي ﷺ في المسألة، والعزم على أنه إذا ظهر حديث خلاف ما قلده فيه ترك التقليد واتباع الحديث، قال رسول الله ﷺ في قوله تعالى: ﴿اتَّخِذُوا أَجَارَهُمْ وَرَبُّكُنْهُمْ أَزْكَا بَا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (التوبة: ٣١)، إِنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَعْبُدُونَهُمْ، وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا أَحَلُّوا لَهُمْ شَيْئًا اسْتَحْلَوْهُ، وَإِذَا حَرَّمُوا عَلَيْهِمْ شَيْئًا حَرَّمُوهُ.

المنهج الإسلامي في تلقي النصوص والاستدلال بها

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: منهج أهل السنة في النظر والاستدلال.

المبحث الثاني: منهج أهل البدع والأهواء في النظر
والاستدلال.

المبحث الأول

منهج أهل السنة في النظر والاستدلال

بداية، لا بد وأن نعلم أن المنهج الشرعي للاستدلال يعتمد على كتاب الله تعالى وسنة النبي ﷺ، وإجماع السلف الصالح - رضي الله عنهم. واختلف العلماء في القياس، ورجح الجمهور اعتباره مصدراً من مصادر الاستدلال، إذا استوفى شروطه العلمية الصحيحة.

يعتمد المنهج العلمي للاستدلال عند أهل السنة والجماعة على كتاب الله تعالى، وسنة نبيه محمد ﷺ، وإجماع السلف الصالح - رضي الله عنهم. قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ٨٦﴾ (النساء). وقال الله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ (الشورى: ١٠). وقال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (الحشر: ٧)، وقال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ١٣٥﴾ (النساء).

فالاعتماد على المصادر الثلاثة المعصومة، وهي الكتاب والسنة والإجماع، هو أساس دين الإسلام، وقد اتفق على ذلك فقهاء الإسلام، ويرتكز هذا المنهج على الأصول التالية:

الأصل الأول: تعظيم النصوص الشرعية والانقياد لها:

لا بد لكل مسلم أن يعلم أن أصل دين الإسلام الذي ارتضاه الله تعالى لعباده المؤمنين الاستسلام والخضوع والانقياد، قال الله تعالى: ﴿وَأَنِيبُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ٥١﴾ (الزمر). وحقيقة الاستسلام: تعظيم أمر الله - سبحانه وتعالى - ونهيه، والوقوف عند حدود ما أنزله على نبيه محمد ﷺ، قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعِظِمِ اللَّهَ فَبِإِذْنِهِ يُفْعَلْ ١٣٠﴾ (الحج). فكل ما أمر به الشارع أو نهى عنه، فحقه التعظيم

والإجلال والامثال، وهذا هو طريق الفلاح والفوز في الدنيا والآخرة.
قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ٥١﴾ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ٥٢﴾ (النور).

منهج السلف الصالح في تعظيم النصوص:

ضرب لنا السلف الصالح - رضي الله عنهم - أروع الأمثلة في الالتزام بأوامر النبي ﷺ، والوقوف عند حدوده بدون زيادة أو نقصان، وقد ظهر دلائل ذلك في عدة أمور منها:

أولاً: تعظيم كلام النبي ﷺ، وإليك بعض الأمثلة:

١ - عن أبي قتادة - رضي الله عنه - قال: كنا عند عمران بن حصين في رهط منا، وفينا بشير بن كعب، فحدثنا عمران يومئذ فقال: قال رسول الله ﷺ: «الحياء خير كله» أو قال: «الحياء كله خير»، قال بشير: إننا لنجد في بعض الكتب أو الحكمة: أن منه سكينه ووقاراً لله، ومنه ضعف. قال: فغضب عمران حتى احمرت عيناه، وقال: لا أراي أحدثك عن رسول الله ﷺ وتعارض فيه؟ قال: فأعاد عمران الحديث. قال: فأعاد بشير. فغضب عمران. قال: فهازلنا نقول فيه: إنه منا يا أبا نجيد، إنه لا بأس به^(١). يعني: أنه ليس متهماً بالنفاق. وهكذا كان الحرص من الصحابة على كلام النبي ﷺ.

٢ - وعن عبد الله بن عمر قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَمْنَعُوا نِسَاءَكُمْ الْمَسَاجِدَ إِذَا اسْتَأْذَنَكُمْ إِلَيْهَا». قَالَ: فَقَالَ بِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: وَاللَّهِ لَنَمْنَعُهُنَّ. قَالَ: فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ، فَسَبَّهُ سَبًّا شَيْئًا مَا سَمِعْتُهُ سَبَّهُ مِثْلَهُ قَطُّ، وَقَالَ: أَخْبِرْكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَقُولُ وَاللَّهِ لَنَمْنَعُهُنَّ^(٢).

٣ - وعن عبد الله بن مغل - رضي الله عنه: أنه رأى رجلاً من أصحابه

(١) أخرجه مسلم (٦٠/٣٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٠١٧).

يُخَذَف. فقال له: لا تُخَذَف، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ - أَوْ قَالَ يَنْهَى عَنْ - الخذف؛ فإنه لا يُصْطَادُ بِهِ الصَّيْدُ، وَلَا يَنْكَأُ بِهِ الْعَدُو، وَلَكِنَّهُ يَكْسِرُ السِّنَّ وَيَفْقَأُ الْعَيْنَ، ثُمَّ رَأَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ يَخَذَف. فقال له: أَخْبِرْكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ أَوْ يَنْهَى عَنِ الْخَذَفِ، ثُمَّ أَرَاكَ تَخَذَفُ، لَا أَكَلِمَكَ كَذَا وَكَذَا..^(١).

٤- عَنْ قَبِيصَةَ الشَّامِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ عِبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ خَرَجَ مَعَ رَجُلٍ إِلَى أَرْضِ الرُّومِ، فَنَظَرَ إِلَى النَّاسِ وَهُمْ يَتْبَاعُونَ كَسْرَةَ الذَّهَبِ بِالدَّنَانِيرِ، وَكَسْرَةَ الْفِضَّةِ بِالدَّرَاهِمِ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ تَأْكُلُونَ الرِّبَا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَبَايَعُوا الذَّهَبَ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، لَا زِيَادَةَ بَيْنَهُمَا وَلَا نَظْرَةً». فَقَالَ رَجُلٌ: لَا أَرَى الرِّبَا يَكُونُ فِي هَذَا إِلَّا مَا كَانَ مِنْ نَظْرَةٍ! فَقَالَ عِبَادَةُ: أَحَدَّثَكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَحَدَّثَنِي عَنْ رَأْيِكَ؟ لَشَنْ أُخْرِجَنِي اللَّهُ لَا أَسَاكِنُكَ بِأَرْضٍ لَكَ عَلَيَّ فِيهَا إِمْرَةٌ، فَلَمَّا قَفَلَ لَحِقَ بِالْمَدِينَةِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: مَا أَقْدَمَكَ يَا أَبَا الْوَلِيدِ؟ فَقَصَّ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَقَالَ: ارْجِعْ إِلَى أَرْضِكَ وَبِلَدِكَ لَا إِمْرَةٌ لَكَ عَلَيْكَ، فَقَبَّحَ اللَّهُ أَرْضاً لَسْتُ فِيهَا وَأَمْثَالُكَ^(٢).

٥- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: تَمَنَّعَ النَّبِيُّ ﷺ - يَقْصِدُ مَتْعَةَ الْحَجِّ - فَقَالَ عُروَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: نَهَى أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ عَنِ الْمَتْعَةِ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا يَقُولُ عُرْيَةُ؟ قَالَ: يَقُولُ: نَهَى أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ عَنِ الْمَتْعَةِ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَرَأَيْتُمْ سَيَهْلِكُونَ! أَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، وَيَقُولُ نَهَى أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ^(٣).

٦- وَقَالَ رَجُلٌ لِلزَّهْرِيِّ: يَا أَبَا بَكْرٍ: حَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ مَنَا مِنْ لَطَمِ الْخُدُودِ، وَلَيْسَ مَنَا مَنْ لَمْ يُوقِرْ كَبِيرَنَا»، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا الْحَدِيثَ؟ فَأُطْرَقَ الزَّهْرِيُّ سَاعَةً، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «مَنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْعِلْمَ، وَعَلَى الرَّسُولِ ﷺ الْبَلَاغُ، وَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ»^(٤).

(١) أخرجه مسلم (١٩٥٤).

(٢) أخرجه ابن بطّة في الإبانة (٣/١).

(٣) أخرجه أحمد (٣٣٧/١)، وصححه أحمد شاكر في تحقيقه للمسنّد.

(٤) أخرجه البخاري معلقاً فوق حديث (٧٥٣٠).

ثانياً: الثبوت من فعل السنة:

من أجل ذلك كله كان السلف الصالح - رضي الله عنهم - في أشد ما يكون الثبوت والتحري والتوقي في فعل السنة، فلا يفعلون شيئاً إلا بعلم، ولا يحكمون آراءهم، ولا يستحسنون بعقولهم عبادة لم تكن من هدي النبي ﷺ، فها هو ذا رجل يعطس إلى جنب عبد الله بن عمر، فيقول: الحمد لله، والسلام على رسول الله ﷺ، فقال له عبد الله بن عمر: «وأنا أقول: الحمد لله والسلام على رسول الله، وليس هكذا علمنا رسول الله ﷺ، علمنا أن نقول: الحمد لله على كل حال»^(١).

وعن ابن جريج، عن عامر بن صعب، أن طاوساً أخبره أنه سأل ابن عباس عن الركعتين بعد العصر فنهاه عنهما. قال طاوس: فقلت: ما أدعهما. فقال ابن عباس: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ» (الأحزاب: ٣٦).

ونظير هذا أن سعيد بن المسيب رأى رجلاً يُصلي بعد طلوع الفجر أكثر من ركعتين، يُكثر فيهما الركوع والسجود، فنهاه، فقال: يا أبا محمد، يعذبني الله على الصلاة؟! فقال: «لا.. ولكن يُعذبك على خلاف السنة»^(٢).

وقال رجل للإمام مالك: يا أبا عبد الله من أين أحرم؟ قال: من ذي الحليفة، من حيث أحرم رسول الله ﷺ، فقال: إني أريد أن أحرم من المسجد. فقال: لا تفعل، قال: فإني أريد أن أحرم من المسجد من عند القبر، قال: لا تفعل فإني أخشى عليك الفتنة، فقال: وأي فتنة هذه؟! إنها هي أميال أزيدها، قال: وأي فتنة أعظم من أن ترى أنك سبقت إلى فضيلة قصر عنها رسول الله ﷺ؟! إني سمعت الله يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٣) (النور).

(١) أخرجه الترمذي (٢٧٣٨)، وحسنه الألباني.

(٢) أخرجه الإمام الشافعي في الرسالة، (ص ٤٤٣).

ونلاحظ أن هذه الأمثلة للمخالفين عن السنة كانت من منطلق الاحتياط أو الزيادة في الطاعة، ومع ذلك فقد أكد الأئمة على تعظيم النصوص والوقوف عند حدودها، وهم في ذلك على قاعدة عظيمة في تجديد الاتباع، ذكرها سعيد بن جبير، وهي قوله: قد أحسن من انتهى إلى ما قد سمع^(١). وقال سفيان الثوري: إن استطعت ألا تحك رأسك إلا بأثر فافعل^(٢).

ولهذا قال الإمام البخاري: وكانت الأئمة بعد النبي ﷺ يستشيرون الأئمة من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها، فإذا وضح الكتاب أو السنة لم يتعدوه إلى غيره اقتداء بالنبي ﷺ^(٣).

وللإمام أحمد بن حنبل قصة لطيفة في هذا الباب، نقلها عنه شيخ الإسلام ابن تيمية، قال فيها: (كان أحمد بن حنبل يستحب المتعة - متعة الحج - ويأمر بها حتى يستحب هو وغيره من الأئمة - أئمة أهل الحديث - لمن أحرم مفردا أو قارنا أن يفسح ذلك إلى العمرة ويصير متمتعاً؛ لأن الأحاديث الصحيحة جاءت بذلك، حتى قال سلمة بن شبيب للإمام أحمد: يا أبا عبد الله، قويت قلوب الرافضة لما أفتيت أهل خراسان بالمتعة، فقال: يا سلمة، كان يبلغني عنك أنك أحق وكنت أدفع عنك والآن فقد ثبت عندي أنك أحق، عندي أحد عشر حديثاً صحاحاً عن النبي ﷺ أتركها لقولك؟)^(٤).

ولهذا قال ابن القيم: (وقد كان السلف يشدد عليهم معارضة النصوص بآراء الرجال، ولا يقرون ذلك)^(٥).

ومن الأمثلة التي يحسن ذكرها في هذا الباب: أن الإمام عبد الله بن الزبير الحميدي قال: (روى الشافعي يوماً حديثاً، فقلت: أتأخذ به؟ فقال: رأيتني

(١) أخرجه مسلم (٢٢٠).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (١٤٢/١).

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٣٩/١٣).

(٤) منهاج السنة النبوية للإمام ابن تيمية (٤/١٥١، ١٥٢).

(٥) مختصر الصواعق المرسلة، (ص ١٣٩).

خرجت من كنيسة أو على زنار حتى إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً لا أقول به؟^(١).

ونظير هذا أن محمد بن إسحاق بن خزيمة قال: قلت لأحمد بن نصر، وقد حدث بخبر عن النبي ﷺ: أتأخذ به؟ فقال ابن خزيمة: (أترى على وسطي زنار؟ لا تقل لخبر النبي ﷺ أتأخذ به؟ وقل: أصحيح هو ذا؟ فإذا صح الخبر عن النبي ﷺ قلت به، شئت أو أبيت)^(٢)، وأمثلة هذا الباب كثيرة جداً.

وبهذا يتبين أن الكتاب والسنة هما أصل الاستدلال، وهما المعيار الذي توزن به الآراء والاجتهادات، ولا يستقيم إيمان المرء إلا بتعظيمهما وامثال ما دلا عليه من القول والفعل والاعتقاد.

ويُلخّص الطحاوي منهج أهل السنة بقوله: «ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام، فمن رام علم ما حظر عنه علمه، ولم يقنع بالتسليم فهمه، حجه مرامه عن خالص التوحيد، وصافي المعرفة، وصحيح الإيذان»^(٣).

قال البرهاني: «إذا رأيت الرجل يطعن على الآثار، أو يرد الآثار، أو يريد غير الآثار: فاتهمه على الإسلام، ولا تشك أنه صاحب هوى مبتدع»^(٤).

وقال الإمام ابن تيمية: «وكان من أعظم ما أنعم الله به عليهم - يعني أهل السنة - اعتصامهم بالكتاب والسنة، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان: أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن برأيه ولا ذوقه، ولا معقوله ولا قياسه، ولا وجده، فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعية والآيات البينات: أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق، وأن القرآن

(١) حلية الأولياء (١٠٦/٩)، ومناقب الشافعي للإمام البيهقي (٤٧٤/١).

(٢) ذم الكلام وأهله (١٧٨/٢).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية، للإمام الطحاوي، (ص ٢١٩-٢٢١).

(٤) مجموع الفتاوى للإمام ابن تيمية (٢٨/١٣).

يهدي للتي هي أقوم»^(١).

ويقول أيضاً: «فمن بنى الكلام في العلم - الأصول والفروع - على الكتاب والسنة والآثار الماثورة عن السابقين، فقد أصاب طريق النبوة، وكذلك من بنى الإرادة والعبادة والعمل والسمع المتعلق بأصول الأعمال وفروعها من الأحوال القلبية والأعمال البدنية على الإيثار والسنة والهدي الذي كان عليه محمد ﷺ وأصحابه فقد أصاب طريقة النبوة، وهذه طريقة أئمة الهدى..»^(٢).

الأصل الثاني: الاعتماد على السنة الصحيحة:

بداية نجد أن الله - سبحانه وتعالى - أمرنا بطاعة نبيه محمد ﷺ في آيات كثيرة، على سبيل المثال، قول الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (الحشر: ٧)، وقوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ (النساء: ٨٠). وقد ثبت أن رسول الله ﷺ قال: «إني أوتيت القرآن ومثله معه»^(٣)، فكل ما ثبت عن رسول الله ﷺ فهو حق وصدق لا ريب فيه، قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (النجم).

وقد أجمع جمهور العلماء من السلف والخلف أن سنة النبي ﷺ هي المبنية والموضحة لكتاب الله عز وجل، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل)، وقال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أَهْلَ الْآلِيبِ الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۖ رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْهِكُمْ مَا بَيَّنَّ اللَّهُ مِيسِرَ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ (الطلاق: ١٠-١١)، وامتن الله تعالى على المؤمنين ببعثة محمد ﷺ فقال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِسَابَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ لَيْلٍ ضَلُّوا مُبِينًا﴾ (آل عمران)، وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي

(١) المرجع السابق (١٠/٣٦٣).

(٢) المرجع السابق (١٠/٣٦٥).

(٣) أخرجه أحمد (٨/٦).

بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿١﴾ (الجمعة).

وقد ذم رسول الله ﷺ أقواماً يتركون ما جاء في سنته، فقال: «ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني وهو متكئ على أريكته، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرّمناه، وإن ما حرّم رسول الله كما حرّم الله ﷻ» (١).

ومن بدائع مواقف الصحابة- رضي الله عنهم: أن عمران بن حصين كان جالساً ومعه أصحابه، فقال رجلٌ من القوم: لا تحدثونا إلا بالقرآن، فقال له: اذنه، فدنا، فقال: أرأيت لو وكّلت أنت وأصحابك إلى القرآن، أكنت تجد فيه صلاة الظهر أربعاً، وصلاة العصر أربعاً، والمغرب ثلاثاً، تقرأ في اثنتين؟! أرأيت لو وكّلت أنت وأصحابك إلى القرآن، أكنت تجد الطواف بالبيت سبعاً، والطواف بالصفاء والمروة؟! ثم قال: أي قوم، خذوا عنا، فإنكم والله إلا تفعلوا لتضلّ» (٢).

عن عبد الله بن مسعود قال: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَائِسَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ وَالْمَتَمَصَّاتِ وَالْمَقْلُجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمَعْبُورَاتِ خَلَقَ اللَّهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهَا أُمُّ يَغْقُوبَ، فَجَاءَتْ فَقَالَتْ: إِنَّهُ بَلَغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ لَعَنْتَ كَيْتَ وَكَيْتَ، فَقَالَ: وَمَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ وَمَنْ هُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ فَقَالَتْ: لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ اللَّوْحَيْنِ فَمَا وَجَدْتُ فِيهِ مَا تَقُولُ، قَالَ: لَيْسَ كُنْتُ قَرَأْتِيهِ لَقَدْ وَجَدْتِيهِ أَمَا قَرَأْتَ ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (الحشر: ٧)؟ قَالَتْ: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّهُ قَدْ نَهَى عَنْهُ، قَالَتْ: فَإِنِّي أَرَى أَهْلَكَ يَفْعَلُونَهُ، قَالَ: فَادْهَبِي فَانْظُرِي، فَذَهَبَتْ فَتَنْظَرَتْ فَلَمْ تَرِ مِنْ حَاجَتِهَا شَيْئًا، فَقَالَ: لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ مَا جَامَعْتَهَا» (٣).

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٠٥)، والترمذي (٢٦٦٣).

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في الكفاية (ص ١٥).

(٣) أخرجه البخاري (٤٨٨٦)، ومسلم (٢١٢٥).

ولهذا قال ابن تيمية: «البيان التام هو ما بينه الرسول؛ فإنه أعلم الخلق بالحق، وأنصح الخلق للخلق، وأفصح الخلق في بيان الحق، فما بينه من أسماء الله وصفاته وعلوه ورؤيته، هو الغاية في هذا الباب»^(١).

ثم يقول أيضاً: «الثواب على ما جاء به الرسول، والنصرة لمن نصره، والسعادة لمن اتبعه، وصلوات الله وملائكته على المؤمنين به، والمعلمين للناس دينه، والحق يدور معه حيثما دار، وأعلم الخلق بالحق وأتبعهم له: أعلمهم بسنته وأتبعهم له، وكل قول خالف قوله فهو إما دين منسوخ، وإما دين مبدل لم يُشرع قط»^(٢).

ويسبب هذه المنزلة العظيمة لسنة النبي ﷺ اهتمام بها أهل السنة اهتماماً عظيماً، علماً وعملاً، وحرصوا على حفظها ونقلها، وقاموا بتحقيقها وتنقيحها، وتميز صدقها من كذبها، خاصة بعد ظهور الفتن وانتشار المبتدعة وانتشار الكذب. ولهذا قال عبد الله بن عباس - رضي الله عنه: «إنّا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بأذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول؛ لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف»^(٣).

وقال التابعي الجليل محمد بن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»^(٤).

وقال الإمام مالك بن أنس: «إن هذا العلم هو لحمك ودمك وعنه تسأل يوم القيامة، فانظر عمّن تأخذه»^(٥).

ويشرح الإمام ابن تيمية الداعي لتنقيح السنة النبوية فيقول: «وبيننا وبين

(١) منهاج السنة النبوية للإمام ابن تيمية (٣/٣٥٢).

(٢) المرجع السابق (٥/٢٣٣).

(٣) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١٢-١٣).

(٤) المرجع السابق (١/١٥).

(٥) المحدث الفاضل (ص ٤١٦).

الرسول مثنون من السنين، ونحن نعلم بالضرورة أنّ فيما ينقل الناس عنه وعن غيره صدقاً وكذباً، وقد روي عنه أنه قال: «سيُكذب عليّ»، فإن كان هذا الحديث صدقاً، فلا بد أن يكذب عليه، وإن كان كذباً فقد كذب، وإن كان كذلك لم يجوز لأحد أن يحتج في مسألة فرعية بحديث حتى يُبين ما به يثبت. وقد رسم أئمة الحديث منهجاً علمياً متميزاً في ضبط أصول الرواية وتقعيد قواعدها، فحفظوها بفضل الله تعالى من العبث والتزييف، فهم المرجع الذي يُرجع إليه في معرفة الصحيح من الضعيف.

يقول ابن تيمية: «المنقولات فيها كثير من الصدق وكثير من الكذب، والمرجع في التمييز بين هذا وهذا إلى أهل علم الحديث، كما نرجع إلى النحاة في الفرق بين نحو العرب ونحو غير العرب، ونرجع إلى علماء اللغة فيما هو من اللغة وما ليس من اللغة، وكذلك علماء الشعر والطب وغير ذلك، فلكل علم رجالٌ يعرفون به، والعلماء بالحديث أجَلُّ هؤلاء قدراً، وأعظمهم صدقاً، وأعلامهم منزلة، وأكثرهم ديناً، وهم من أعظم الناس صدقاً وأمانة وعِلماً وخبرة فيما يذكرونه من الجرح والتعديل، مثل: مالك وشعبة وسفيان، وغيرهم من العلماء»^(١).

من أجل ذلك كله: يتبين أن الاستدلال العلمي الصحيح يعتمد على الأحاديث الصحيحة والحسنة غالباً، وأمّا الأحاديث الموضوعة والضعيفة فلا يجوز الاعتماد عليها في الاستدلال، ويجب الحذر منها.

ولهذا قال عبد الله بن المبارك: «في صحيح الحديث شغل عن سقيمه»^(٢). وقال يحيى بن سعيد القطان: «لا تنظروا إلى الحديث، ولكن انظروا إلى الإسناد، فإن صح الإسناد، وإلا فلا تغتروا بالحديث إذا لم يصح الإسناد»^(٣).

(١) منهاج السنة النبوية للإمام ابن تيمية (٧/ ٦١).

(٢) المرجع السابق (٧/ ٣٤، ٣٥).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٥٩).

وقال ابن تيمية: «فالواجب أن يفرق بين الحديث الصحيح والحديث الكذب، فإن السنة هي الحق دون الباطل، وهي الأحاديث الصحيحة دون الموضوعة، فهذا أصل عظيم لأهل الإسلام عموماً ولمن يدعي السنة خصوصاً»^(١).

ثم يقول: «الاستدلال بها لا تُعلم صحته لا يجوز بالاتفاق، فإنه قول بلا علم، وهو حرام بالكتاب والسنة والإجماع»^(٢).

وفي هذا يقول الشوكاني: «إن الأحكام الشرعية متساوية الأقدام، لا فرق بينهما، فلا يحل إذاعة شيء منها إلا بما يقوم به الحجة، وإلا كان من القول على الله ما لم يقل، وفيه من العقوبة ما هو معروف»^(٣).

الحكم الشرعي في الاستدلال بالأحاديث الضعيفة:

يزعم بعض الناس أنه يجوز الاستدلال بالأحاديث الضعيفة مطلقاً، واستدلوا بأقوال بعض أهل العلم في هذا الباب، ولا شك أن هذا خطأ من جهتين:
أولاً: أن هذا ليس على إطلاقه عند الأئمة الراسخين، بل إنه مقيد بفضائل الأعمال فقط.

ثانياً: أن الأئمة الذين أجازوا العمل بالأحاديث الضعيفة وضعوا لذلك شروط دقيقة، وهي:

- ١- أن يكون الضعف فيه غير شديد، بأن لا يكون راويه كذاباً أو متهما بالكذب أو بالوضع أو فاحش الغلط.
- ٢- أن يندرج هذا الحديث تحت أصل عام صحيح، حيث لم يتم على المنع فيه دليل أخص من ذلك العموم، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل البتة.
- ٣- أن لا يشتهر العمل بذلك لثلاث يعمل المرء بحديث ضعيف، فيشرع ما

(١) مجموع الفتاوى للإمام ابن تيمية (٣/ ٣٨٠).

(٢) منهاج السنة النبوية (٧/ ١٦٧-١٦٨).

(٣) منهج التلقي والاستدلال بين أهل السنة والمبتدعة، /أحمد عبد الرحمن الصويات، (ص ٤٠-٤٥).

ليس بشرع أو يراه الجاهل فيظن أنه سنة صحيحة.

٤- أن يعتقد العامل به كون ذلك الحديث ضعيفاً^(١).

الأصل الثالث: الوعي بفهم النصوص:

إن الوعي بفهم النصوص الشرعية يعتبر أساساً لصحة الاستدلال، ولا يستطيع المرء أن يعرف مراد الله - عز وجل - ومراد رسوله إلا عندما يستقيم فهمه لدلائل الكتاب والسنة. وقد ظهر وانتشر كثير من البدع والضلالات بسبب سوء فهم النصوص، وعدم الوعي بحقيقتها ومرادها.

وقد وجدنا كيف أن عمر بن الخطاب عندما أرسل رسالته إلى أبي موسى الأشعري، رضي الله عنهما، يقول له: (ثم الفهم الفهم فيما أدلى عليك مما ليس في قرآن وسنة، ثم قايِس الأمور عند ذلك، واعرف الأمثال، ثم اعمد فيما ترى إلى أحبهما إلى الله وأشبهها في الحق)^(٢).

ويقول الإمام ابن تيمية: (صحة الفهم وحسن القصد من أعظم نعم الله التي أنعم بها على عبده، بل ما أعطي عبد عطاءً بعد الإسلام أفضل ولا أجل منهما، بل هما ساقا الإسلام وقيامه عليهما، وبهما يأمن العبد طريق المغضوب عليهم الذين فسد قصدهم، وطريق الضالين الذين فسدت فهمهم، ويصير من المنعم عليهم الذين حسنت فهمهم وقصودهم. وهم أهل الصراط المستقيم الذين أمرنا أن نسأل الله أن يهدينا صراطهم في كل صلاة. وصحة الفهم نور يقذفه الله في قلب العبد يميز به الصحيح والفساد، والحق والباطل، والهدى والضلال، والغي والرشاد، ويمده حسن القصد وتحري الحق وتقوى الرب في السر والعلانية، ويقطع مادته اتباع الهوى وإيثار الدنيا، وطلب محمداً الخلق وترك التقوى)^(٣).

(١) ذكر هذه الشروط الإمام ابن حجر في تبين العجب بما ورد في فضل رجب، (ص ٦، ٧)، وكذلك في

كتاب الاعتصام للإمام الشاطبي (١/ ٢٨٧-٢٩٩).

(٢) إعلام الموقعين للإمام ابن القيم (١/ ١٣٠).

(٣) المرجع السابق (١/ ٨٧).

ويقول ابن القيم في موضع آخر: فالفهم عن الله ورسوله عنوان الصديقية ومنشور الولاية النبوية، وفيه تفاوتت مراتب العلماء؛ حتى عد ألف بواحد. فانظر إلى فهم ابن عباس وقد سأله عمر ومن حضر من أهل بدر وغيرهم عن سورة إذا جاء نصر الله والفتح، وما خص به ابن عباس من فهمه منها أنها نعي الله سبحانه نبيه إلى نفسه وإعلامه بحضور أجله، وموافقة عمر له على ذلك وخفائه عن غيرهما من الصحابة، وابن عباس إذ ذاك أحدثهم سنا، وأين تجد في هذه السورة الإعلام بأجله لولا الفهم الخاص. ويدق هذا حتى يصل إلى مراتب تتقاصر عنها أفهام أكثر الناس، فيحتاج مع النص إلى غيره ولا يقع الاستغناء بالنصوص في حقه. وأما في حق صاحب الفهم فلا يحتاج مع النصوص إلى غيرها^(١).

الأصول العلمية التي تعين على فهم النصوص الشرعية ودراستها:

ولقد حرص علماء الإسلام من السلف والخلف على وضع أصول علمية يجب الاعتماد عليها في فهم النصوص الشرعية ودراستها، ومن هذه الأصول:

أولاً: الاعتماد على منهج الصحابة - رضي الله عنهم - عند فهم النصوص: للصحابة - رضي الله عنهم - منزلة جليلة، فقد شرفهم الله تعالى، وأعلى منزلتهم، ورفع أقدارهم ودرجاتهم، ووصفهم بالعدالة من فوق سبع سموات، فقال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْ السَّابِقِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ (التوبة: ١٠٠). وقال الله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا مِنْ سَيِّمَاتِهِمْ فِي سُبُحِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مِثْلُهُمْ فِي التَّوْبَةِ وَمِثْلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَرِجٍ أَخْرَجَ مِنْهُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَكَفَرُوا فَأَمَرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَّقُوا وَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمُ الْكُفَّارُ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ۝﴾ (الفتح). قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «من كان منكم متأسياً فليتأس بأصحاب محمد ﷺ، فإنهم كانوا أبرّ هذه الأمة قلوباً، وأعمقها

(١) التفسير القيم للإمام ابن القيم، ص ٤١، نقلا عن كتاب: منهج التلقي والاستدلال بين أهل السنة والجماعة، / أحمد عبد الرحمن البويان، (ص ٤٤، ٤٥).

علماً، وأقلها تكلفاً، وأقومها هدياً، وأحسنها حالاً، قوماً اختارهم الله تعالى لصحبة نبيه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم»^(١).

من أجل هذا وغيره لا بد لنا أن نعلم أن فهم دلائل الكتاب والسنة إنما يؤخذ من الصحابة - رضي الله عنهم؛ ففيهم تكلم الرسول ﷺ، وعليهم نزل الكتاب، فهم أعلم الناس بمراد الله تعالى ومراد رسوله ﷺ، خاصة بعد أن كثرت البدع، وقل العلم، وفسدت الفهوم، وهُجرت السنة.

وقد صح عن رسول الله ﷺ قوله: «إنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة»^(٢).

قال ابن تيمية: «يحتاج المسلمون في العقيدة إلى شيئين: أحدهما: معرفة ما أراد الله ورسوله باللفاظ الكتاب والسنة، بأن يعرفوا لغة القرآن التي نزل بها، وما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر علماء المسلمين في معاني تلك الألفاظ؛ فإن الرسول لما خاطبهم بالكتاب والسنة عرّفهم ما أراد بتلك الألفاظ، وكانت معرفة الصحابة لمعاني القرآن أكمل من حفظهم لحروفه، وقد بلغوا تلك المعاني إلى التابعين أعظم مما بلغوا حروفه»^(٣).

ويقول الإمام ابن تيمية أيضاً: «.. فمن فسر القرآن والحديث وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين؛ فهو مفسر على الله، ملحد في آيات الله، محرف للكلم عن مواضعه، وفي ذلك فتح لباب الزندقة والإلحاد وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام»^(٤).

وقال ابن تيمية أيضاً: «.. ومن خالف قولهم وفسر القرآن بخلاف

(١) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (٩٤٧/٢).

(٢) أخرجه أحمد (١٢٦-١٢٧).

(٣) الفتاوى للإمام ابن تيمية (٣٥٣/١٧).

(٤) التفسير الكبير لابن تيمية (٢٢٩/٢).

تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعاً»^(١).

ويقول ابن رجب الحنبلي: «.. فالعلم النافع من هذه العلوم كلها: ضبط نصوص الكتاب والسنة وفهم معانيها، والتقيد في ذلك بالمأثور عن الصحابة والتابعين وتابعيهم، في معاني القرآن والحديث، وفيما ورد عنهم من الكلام في مسائل الحلال والحرام، والزهد والرقائق، والمعارف وغير ذلك. والاجتهاد على تمييز صحيحه من سقيمه أولاً. ثم الاجتهاد على الوقوف على معانيه وتفهمه ثانياً. وفي ذلك كفاية لمن عقل، وشغل لمن بالعلم النافع عني واشتغل»^(٢).

ويقول الإمام الشاطبي: «.. ولهذا فإن السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن يليهم كانوا أعراف الناس بالقرآن ويعلمونه وما أودع فيه»^(٣).
ثانياً: معرفة اللغة العربية:

أجمع جمهور الفقهاء على أن من أراد أن يفهم دلائل الكتاب والسنة على الوجه الصحيح لابد من معرفة لغة العرب التي نزل بها القرآن الكريم، والتي خاطب بها رسول الله ﷺ أصحابه. ولهذا تواتر اعتناء علماء الأمة وأئمتها بلغة القرآن حتى يوضع خطاب الشارع في موضعه اللائق به شرعاً.

ويؤكد هذا المعنى، الإمام الشافعي: «.. وإنما بدأت بها وصفت من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره، لأنه لا يعلم من إيضاح جمع علم الكتاب أحدٌ جهل سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه وتفرقها. ومن علمه انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها»^(٤).

ويقول ابن عبد البر القرطبي: «ومما يستعان به على فهم الحديث ما ذكرناه من العون على كتاب - الله عز وجل: وهو العلم بلسان العرب ومواقع

(١) (٢، ١) فضل علم السلف على الخلف، (ص ١٥٠).

(٣) الموافقات للإمام الشاطبي (٢/ ٧٩).

(٤) الرسالة للإمام الشافعي، (ص ٥٠).

كلامها، وسعة لغتها، وأشعارها، ومجازها، وعموم لفظ مخاطبتها وخصوصه، وسائر مذاهبها لمن قدر، فهو شيء لا يُستغنى عنه، وكان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يكتب إلى الآفاق: أن يتعلموا السنّة والفرائض واللعن - يعني النحو - كما يتعلم القرآن.

وفي ذلك الشأن أيضا، يقول الإمام ابن تيمية: «ولابد في تفسير القرآن والحديث من أن يعرف ما يدل على مراد الله ورسوله من الألفاظ، وكيف يفهم كلامه، فمعرفة العربية التي خوطبنا بها تُمّا يُعين على أن نفقه مراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني، فإن عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب، فإنهم صاروا يحملون كلام الله ورسوله على ما يدعون أنه دال عليه، ولا يكون الأمر كذلك...»^(١).

كذلك يؤكد هذا المعنى الإمام الشاطبي في كتابه (الموافقات) بقوله: «المقصود هنا: أن القرآن نزل بلسان العرب على الجملة، فطلب فهمه إنما يكون في هذا الطريق خاصة؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (يوسف: ٢). وقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (الشعراء). وقال: ﴿لِسَانُ الَّذِي يُلْحِذُونَ آلِيهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ (النحل). إلى غير ذلك مما يدل على أنه عربي وبلسان العرب، لا أنه أعجمي ولا بلسان العجم، فمن أراد فهمه، فمن جهة لسان العرب يفهم، ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة»^(٢).

ومن هنا يتبين لنا مسألة جدية بالعناية، وهي أن دلائل الشرع تخصص اللغة وتقيدها وتوضحها، قال ابن تيمية: «والاسم إذا بين النبي ﷺ حد مسماه لم يلزم أن يكون قد نقله عن اللغة أو زاد فيه، بل المقصود أنه عرف مراده بتعريفه هو ﷺ كيفما كان الأمر؛ فإن هذا هو المقصود»، ولهذا فإن توضيح الشارع لمصطلحاته وألفاظه مقدم على أي بيان؛ «فالنبي ﷺ قد بين المراد بهذه

(١) الفتاوى للإمام ابن تيمية (١١٦/٧).

(٢) الموافقات للإمام الشاطبي (٦٤/٢).

الألفاظ بيانا لا يحتاج معه إلى الاستدلال على ذلك بالاشتقاق وشواهد استعمال العرب ونحو ذلك، فلهذا يجب الرجوع في مسميات هذه الأسماء إلى بيان الله ورسوله فإنه شاف كاف^(١).

«ولما غفل بعض المبتدعة عن هذه الحقيقة؛ فأخذوا يفسرون الألفاظ الشرعية المتعلقة بأصول الدين بالاعتماد على مطلق اللغة فقط دون النظر إلى مقاصد الشارع، على سبيل المثال: فرقة المرجئة؛ جعلوا لفظ الإيمان في مجرد التصديق فقط دون الاعتبار بمراد الشارع.. وهكذا فكان مدخلا كبيرا من مداخل الشيطان إلى قلوب وعقول هؤلاء المبتدعة^(٢)».

ثالثاً: جمع النصوص الواردة في الباب الواحد :

تمثل النصوص الشرعية وحدة واحدة يكمل بعضها بعضاً، فلا تتضح المسألة حتى تستوفي جميع النصوص الواردة فيها، فالنصوص الثابتة تأتلف ولا تختلف؛ فكلها خرجت من مشكاة واحدة، فلا يمكن أن يرد التناقض أو الاختلاف بينها، فقد وصف الله كتابه العزيز بقوله : ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (فصلت).

وإذا تقرر هذا : فإنه لا يجوز أن يؤخذ نص ويترك نص آخر في الباب نفسه، فهذا سيؤدي إلى تقطيع النصوص وبترها، قال الله تعالى : ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ (البقرة : ٨٥).

وفي هذا المعنى يقول الإمام أحمد بن حنبل : «الحديث إذا لم تُجمع طرقه؛ لم تفهمه، والحديث يُفسر بعضه بعضاً». ويقول الإمام ابن تيمية : «إذا ميّز العالم بين ما قاله الرسول ﷺ وما لم يقله، فإنه يحتاج أن يفهم مراده ويفقه ما قاله، ويجمع بين الأحاديث ويضم كل شكل إلى شكله، فيجمع بين ما جمع الله بينه ورسوله، ويُفَرِّق بين ما فرق الله بينه ورسوله؛ فهذا هو العلم الذي ينتفع به

(١) الفتاوى للإمام ابن تيمية (١٩/٢٣٦).

(٢) المرجع السابق (٧/٢٨٩).

المسلمون، ويجب تلقيه وقبوله، وبه ساد أئمة المسلمين كالأربعة وغيرهم - رضي الله عنهم أجمعين»^(١).

ويقول الإمام الشاطبي: «ومدار الغلط في هذا الفصل إنما هو على حرف واحد: وهو الجهل بمقاصد الشرع، وعدم ضم أطرافه بعضها لبعض، فإن مأخذ الأدلة عند الأئمة الراسخين إنما هو على أن تؤخذ الشريعة كالصورة الواحدة بحسب ما ثبت من كلياتها وجزئياتها المرتبة عليها، وعامتها المرتب على خاصتها، ومطلقها المحمول على مقيدها، ومحملها المفسر بيّنها، إلى ما سوى ذلك من مناحيها، فإذا حصل للناظر من جملتها حكم من الأحكام فذلك الذي نظمت به حين استنبطت..»^(٢).

ثم يذكر القاعدة الإجمالية فيقول: «فشأن الراسخين: تصور الشريعة صورة واحدة، يخدم بعضها بعضاً كأعضاء الإنسان إذا صورت صورة مثمرة».

وبعد هذا التقرير العلمي للإمام الشاطبي يتبين: أنه لا بد من جمع النصوص الواردة في الباب الواحد، ووضع كل نص في موضعه. ولكن أحياناً قد يظهر التعارض في ذهن الدارس لهذه النصوص، ولهذا وضع أئمة الأصول قواعد علمية لدرء التعارض ظاهرياً، وهي:

١- الجمع بين النصوص بطريقة من طرق الجمع المعتد بها عند علماء الأصول، مثل:

- أ- ردّ العام إلى الخاص.
- ب- ردّ المطلق إلى المقيد.
- ج- ردّ المجمل إلى المبين والمفصّل.
- د- ردّ المتشابه إلى المحكم.
- هـ- معرفة الناسخ والمنسوخ .. وغير ذلك من الطرق .

(١) الفتاوى للإمام ابن تيمية (٢٧/٣١٦-٣١٧).

(٢) المرجع السابق (٢٧/٣١٨).

٢- الترجيح بين النصوص بطريقة من طرق الترجيح التي ذكرها علماء الأصول، ويلجأ إلى هذه الحالة عند تعذر الجمع بينها.

٣- وإذا لم يستطع الدارس الجمع أو الترجيح فإنه يتوقف حتى يتبين له الأمر.

الأصل الرابع: الوعي بمقاصد التشريع الإسلامي:

إن من عظم فضل الله ورحمته على هذه الأمة أن شرع جميع الأحكام لمقاصد وغايات عظيمة مبنية كلها على مصالح العباد في دنياهم وأخرهم، فقال الله تعالى: ﴿تَأْتِيَا النَّاسَ قَدْ جَاءَ تَكُم مَوْعِدَةٌ مِّن رَّبِّكُم وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي أَصْدُورِهِمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ (يونس).

قال الإمام ابن تيمية: «الشرعية مبناهما على تحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان، ومعرفة خير الخيرين وشر الشرين، حتى يقدم عند التزاحم خير الخيرين ويدفع شر الشرين».

ويقول الإمام ابن القيم في (إعلام الموقعين): «إن الشرعية مبناهما وأساسها على الحُكْم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدلٌ كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشرعية، وإن أدخلت فيها بالتأويل، فالشرعية عدل الله بين عباده، ورحمته بين خلقه، وظله في أرضه، وحكمته الدالة عليه، وعلى صدق رسوله أتم دلالة وأصدقها».

ولا بد لنا أن نعلم أن معرفة مقاصد التشريع وغايات الأحكام تعين المجتهد في تصور الأحكام تصوراً كاملاً، وتحفظه من الوقوع في أسر المسائل الجزئية والنصوص المبتورة؛ ومن ثم يستطيع تقدير المصالح والموازنة بينها، وتقديم ما يجب تقديمه، والاجتهاد في التوازن، ووضع الأمور في مواضعها اللائقة بها شرعاً وعقلاً؛ ولهذا فصل العلماء في دراسة الضروريات والحاجيات

والتحسينيات، ووضعوا القواعد الفقهية المستمدة من الأدلة الشرعية لمعرفة مقاصد الشريعة، فكان منها قواعد لرفع الحرج ودفع الضرر، وقواعد لسد الذرائع، وقواعد لبيان المصالح المرسلة. وغير ذلك من المنارات التي تعين المجتهد ودارس الشريعة الإسلامية في تنزيل النصوص منازلها، وأخذها بمقاصدها مهما اختلفت الأزمان والأحوال والأماكن، ولكي يعصم الاجتهاد من الزيغ والانحراف.

ومن هؤلاء العلماء على سبيل المثال الإمام الشاطبي - رحمه الله - فإن له جهوداً مشكورة ومحمودة في بسط وتوضيح مسائله وفروعه في كتاب (الموافقات) بأجزائه الأربعة، وكذلك الإمام العز بن عبد السلام - رحمه الله - من خلال كتابه (قواعد الأحكام في مصالح الأنام) وهما من الكتب الهامة والضرورية لكل طالب علم.

ومما تقدم يتبين لنا أهمية دراسة مقاصد التشريع الإسلامي؛ لأنه يُعتبر من الأولويات المهمة التي ينبغي أن يهتم بها العلماء وطلاب العلم؛ لأن دراسة مقاصد الشريعة من الأمور التي تعمل على ضبط العقلية الإسلامية واتزانها، وتساعد على توسيع الأفق وتعميق النظر في الوقائع والأحداث المتجددة، وتغلق باباً، بل أبواباً على أصحاب الأهواء والبدع في العصر الحديث.

المبحث الثاني معالم منهج أهل الأهواء والبدع في النظر والاستدلال

أهل البدع والأهواء قد تنوعت وكثرت طرقهم المتعرجة على جانبي الصراط المستقيم، وتعددت مسالكهم تعدد الظلمات؛ فتارة يردون النصوص الثابتة التي تخالف مذاهبهم الواهية، وتارة يفترون نصوصاً ما أنزل الله بها من سلطان إفكا وزورا، وربما استغنوا بالقرآن عن السنة بزعمهم، ثم يعودون فيؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض، تحريفاً لألفاظ النصوص الشرعية تارة، وتحريفاً للمعنى تارات أخرى، وأكثر من هذا تحريفهم للأدلة عن مواضعها، وتحويلهم لها عن وجه دلالتها، فهم متبعون للمتشابهات، معرضون عن المحكمات، مقلدون لأئمتهم الضالين، وقادحون في الصحابة المهتدين، ومبتدعون لأصول جديدة في التلقي والاستدلال، يعتمد بعضهم على الكشف والإلهام، ويعتمد البعض الآخر على الخرافات والأوهام، يحددون الحق بعدما تبين معاندة واستكباراً.

والمقصود أن أهل البدع تميزوا على اختلاف فرقهم - برد النصوص الشرعية الثابتة في الكتاب والسنة التي تخالف أهواءهم ولم ينضبطوا بأصول منهج السلف في تقرير مسائل الاعتقاد والاستدلال عليها، وانفردوا بابتداع أصول جديدة للاستدلال والتلقي، كانت في أولها شبرا، كما يقول ابن تيمية: «فالبدع تكون في أولها شبراً ثم تكثر في الأتباع حتى تصبح أذرعاً وأميالاً وفراسخ»^(١).

وسنحاول إظهار أهم معالم منهج النظر والاستدلال عند أهل البدع والأهواء المفارقين لأهل السنة والجماعة من خلال الآتي:

أولاً: اضطراب أصول النظر والاستدلال عند أهل البدع والأهواء:

لا يستقيم أهل البدع والأهواء على منهج معين عند النظر والاستدلال

(١) المبتدعة وموقف أهل السنة والجماعة منهم، د/ محمد يسري، (ص ١١٧-١٢٠).

لاستنباط الأحكام، ولا تنبسط لهم قاعدة؛ فهم مضطربون، متناقضون، يقبلون في موضع ما يردونه في موضع آخر، ويخالفون ما استقر من أصول وما اتفق عليه من قواعد، فقد احتجوا بالمتشابه على أنه محكم، وردوا المحكم إلى المتشابه، وقدموا المنسوخ على الناسخ، وحملوا المقيد على المطلق، والخاص على العام، والمبين على المجمل، وقاسوا الغائب على الشاهد بغير جامع، واستدلوا بأول الآية دون آخرها، وبآخرها دون أولها، واحتجوا بالأدلة الظنية دون ما يعارضها من أدلة قطعية، وردوا الروايات الصحيحة الثابتة بروايات واهية قد عُلِمَ ضعفها، وضربوا القرآن بعرضه ببعض، وأخذوا ببعض القرآن دون البعض، وأعرضوا عن التفسير المأثور، وأهملوا البحث عن أسباب النزول، ولم يعولوا على فهم لغة العرب، واعتمدوا على تأويلات فاسدة وأقيسة ظاهرة البطلان، وأطلقوا لعقولهم وأهوائهم العنان فيها، يُفسرون، ويُشرعون، ويقبلون ويردون بلا ضابط معلوم ومقبول في شرع أو عقل أو لغة.

وفي هذا يقول الإمام ابن تيمية: «أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس، يريد بذلك ألا يحكم بما يدل عليه العام والمطلق قبل النظر فيما يخصه ويقيده، ولا يعمل بالقياس قبل النظر في دلالة النصوص هل تدفعه، فإن أكثر خطأ الناس تمسكهم بما يظنون من دلالة اللفظ والقياس. فالأمور الظنية لا يعمل بها حتى يبحث عن المعارض بحثاً يطمئن القلب إليه، وإلا أخطأ من لم يفعل ذلك. وهذا هو الواقع في المتمسكين بالظواهر والأقيسة؛ ولهذا جعل الاحتجاج بالظواهر مع الإعراض عن تفسير النبي وأصحابه طريق أهل البدع، وله في ذلك مصنف كبير، وكذلك التمسك بالأقيسة مع الإعراض عن النصوص والآثار طريق أهل البدع. ولهذا كان كل قول ابتدعه هؤلاء قولا فاسداً، وإنما الصواب من أقوالهم ما وافقوا فيه السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان»^(١).

(١) مجموع فتاوى الإمام ابن تيمية (٧/ ٣٩٢).

«وأما السلف والأئمة من الخلف فكانوا في ذلك على مستوى عالٍ من العدل والاستقامة وموافقة المعقول الصريح والمنقول الصحيح بحال آخر. فالعصمة وإن كانت شاملة لجماعتهم فأحاديثهم مع ذلك لا يجترئون في مخالفة النصوص المشهورة والمعقولات المعروفة، بخلاف ما يجترئ عليه هؤلاء المسفسطون والمبتدعون وكانوا يستعملون القياس العقلي على النحو الذي ورد به القرآن الكريم»^(١).

«وأهل البدع والأهواء، وإن انحرفوا جميعا في منهج استدلالهم وطريقة تعاملهم مع نصوص الوحي، إلا أنهم لم يسلكوا منهجا واحدا، ولم يصدروا عن طريقة واحدة، بل تفرقت بهم السبل، وسلكوا مناهج شتى، ولكن من الممكن تقسيم مناهج أهل الأهواء والبدع في التلقي والاستدلال إلى ثلاثة مناهج رئيسية هي»^(٢):

أولاً: المنهج الحرفي: وهو منهج الذين يفسرون النصوص تفسيراً حرفياً، ولا يعولون على فقه النص، وأسس الاستنباط منه، وأبرز الذين اشتهر عنهم ذلك هم: الخوارج، لا سيما المتقدمون منهم.

ثانياً: المنهج التأويلي: وهو منهج الذين يؤولون نصوص الوحي تأويلاً يخرج بها عن حقيقة معناها وما جاءت به، ويخالف بذلك التفسير المأثور عن أئمة السلف وعلماء الدين واللغة، وهم الذين يلوون أعناق النصوص لتسلم لهم أصولهم الفاسدة التي ابتدعوها بمنأى عن نصوص الوحي المعصوم، وقد اشتهر هذا المنهج عند الجهمية والمعتزلة، ثم أهل الكلام من متأخري الأشاعرة والماتريدية، وكثير من الصوفية والشيعة.

ثالثاً: المنهج الباطني الإشاري: وهو منهج الذين يقولون أن للنصوص معاني باطنة تخالف معانيها الظاهرة المفهومة لدى السامعين، وهذه المعاني

(١) بيان تلبس الجهمية لابن تيمية (١/٣٢٦).

(٢) المبتدعة وموقف أهل السنة والجماعة منهم، د/ محمد يسري، (ص ١١٨).

الباطنة توافق أصولهم الفاسدة، وأكثر من اشتهر عنهم هذا المنهج هم الرافضة، والباطنية والفلاسفة، وكثير من الصوفية^(١).

ثانياً: ابتداء أصول جديدة للتلقي والاستدلال:

من المعلوم أن أحكام ووسائل فهم العقيدة الإسلامية والتوحيد توقيفية في الجملة، المرجع فيها إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ بفهم سلف الأمة مع اعتبار إجماع العلماء والأئمة.

أما أهل البدع والأهواء لم يعرضوا فحسب عن الاستدلال بالأدلة الشرعية على مسائل العقيدة والتوحيد، بل تفرقت بهم السبل في مصادر التلقي والاستدلال، حتى ابتدعوا مصادر جديدة لا أساس لها ولا اعتبار. ومن هذه المصادر التي اخترعوها:

- ١- الأحلام والرؤى والمنامات.
- ٢- الأوهام والكشف والذوق والوجد والخرافات.
- ٣- إحياء الشياطين والهواتف والمعاريج والإسراءات.
- ٤- الحكايات والسواهي من الروايات والأكاذيب والموضوعات والإسرائيليات.
- ٥- عقائد الضالين والمغضوب عليهم والمجوس والصابئة وكثير من كلام الفلاسفة.

ثم إنهم سمّوا هذه الأصول الفاسدة بأصول الدين وأصول التوحيد ونحو ذلك، واعتمدوا عليها في تأصيل أصول بدعية كانت مرجعاً لهم في تقرير مسائل العقيدة والتوحيد، وما وافق هذه الأصول من نصوص الكتاب والسنة قبلوه واحتجوا به، وما خالفها ردوه أو أولوه ليتوافق مع مذهبهم، وإن خالفوا بذلك إجماع سلف الأمة.

وفي هذا يقول الإمام ابن تيمية: «الكتاب والسنة والإجماع هم الأصول.

(١) مناهج أهل البدع والأهواء وأصولهم، د/ ناصر العقل، (ص ١٧، ١٨).

والتوابت التي يعتمد عليها في استنباط الأحكام لأهل السنة والجماعة، ولكن أهل البدع والأهواء يعتمدون على المنامات والإسرائيليات والحكايات، وذلك أن الحق الذي لا باطل فيه هو الذي جاءت به الرسل عن الله، وذلك في حقنا ويُعرف بالكتاب والسنة والإجماع، وأما ما لم نجئ به الرسل عن الله أو جاءت به ولكن ليس لنا طريق موصلة إلى العلم به ففيه الحق والباطل، ولهذا كانت الحجة الواجبة الاتباع للكتاب والسنة والإجماع، فإن هذا هو الحق الذي لا باطل فيه، وواجب الاتباع، ولا يجوز تركه بحال تمام الوجوب، ولا يجوز ترك شيء مما دلت عليه هذه الأصول، وليس لأحد الخروج عن شيء مما دلت عليه^(١).

ولعل من أهم أسباب هذا الخلط والضلال الذي وقع فيه أهل الأهواء والبدع في نهج التلقي أنهم اعتقدوا أن النصوص التي جاءت بالأحكام لا تفي بقضايا الاعتقاد، ولا تحيط بمسائله، بل منهم من يصرح بأن النصوص لا تفي بعشر معشار الشريعة، ومنهم من عد ذلك من لوازم مذهبه.

وفي هذا يقول الإمام ابن تيمية: «هذا القول قاله طائفة من أهل الكلام والرأي وكثير من أهل الأهواء والبدع، وهذا خطأ كبير، بل الصواب الذي عليه جمهور أئمة المسلمين أن النصوص وافية بجميع أحكام أفعال العباد. ومنهم من يقول إنها وافية بجميع ذلك. وإنما أنكر ذلك من أنكره لأنه لم يفهم معاني النصوص العامة التي هي أقوال الله ورسوله وشمولها لأحكام أفعال العباد»^(٢).

وقال ابن القيم: «كيف يظن أن شريعته ﷺ الكاملة التي ما طرق العالم شريعة أكمل منها ناقصة تحتاج إلى سياسة خارجة عنها تكملها، أو إلى قياس أو حقيقة أو معقول خارج عنها؟ ومن ظن ذلك فهو كمن ظن أن بالناس حاجة إلى رسول آخر بعده؛ وسبب هذا كله خفاء ما جاء به على من ظن ذلك، وقلة نصيبه من الفهم الذي وفق الله أصحاب نبيه الذين اكتفوا بما جاء به

(١) مجموع الفتاوى للإمام ابن تيمية (٥/١٩).

(٢) المرجع السابق (٢٨٠/١٩).

واستغنوا به عما سواه، وفتحوا به القلوب والبلاد، وقالوا: هذا عهد نبينا إلينا وهو عهدنا إليكم).

وقد كان عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- يمنع من الحديث عن رسول الله ﷺ خشية أن يشتغل الناس به عن القرآن. فكيف لو رأى اشتغال الناس بآرائهم وزيد أفكارهم وزيادة أذهانهم عن القرآن والحديث؟ وقد قال الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَاتُنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةٌ وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (٥١) (العنكبوت)، وقال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ (٨٩) (النحل)، وقال تعالى: ﴿يَتْلَاهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَ تَكْمُلُ مَوْعِظَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءً لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ (٧) (يونس).

وعندما حرم أهل الأهواء والبدع أنفسهم من الاعتصام بالوحي؛ استحوذ عليهم الشيطان، فألقاهم في غيابة الضلال والتهيه، فصدروا مصادر شتى، ووردوا مشارب عدة، يظنون أن في ذلك عوضاً لهم عن الوحي، وشتان بين علم انبعث من مشكاة القرآن واستقى من معين السنة والأثر، وعلم صدر من الطرق والأصول المبتدعة التي لا تستند إلى خبر أو نظر، فكل ما أحدث في دين الله مردود، وكل من انحرف عن سبيله فلن يبلغ الهدف المنشود.

فبعض أهل الصوفية يجعلون من الرؤى والمنامات مصدراً من مصادر تلقي العقيدة، فيقبلون ويعرضون بسببها، ويزعمون أن هذه الرؤى نوع وحي وإلهام من الله، فيها يفسرون بعض آيات القرآن الكريم، ويميزون بين صحيح السنة وضعيفها، ويعرفون الراجح والمرجوح في الأحكام الفقهية^(١).

وهناك صنف آخر من هؤلاء الناس قال عنهم الإمام الشاطبي: «وأضعف هؤلاء احتجاجاً قوم استندوا في أخذ الأعمال إلى المنامات وقبلوا وأعرضوا بسببها، فيقولون: رأينا فلاناً الرجل الصالح، فقال لنا: اتركوا كذا، واعملوا كذا، وربما قال بعضهم: رأيت النبي ﷺ في النوم، فقال لي كذا وأمرني بكذا،

(١) المصادر العامة للتلقي عن الصوفية، أ/ صادق سليم صادق، (ص ٣٠٩).

فيعمل بها ويترك بها معرضاً عن الحدود الموضوعية في الشريعة^(١).

وذهب بعضهم إلى الاعتماد على ما يسمونه بالكشف والإلهام، ويقصدون بالكشف: الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الخفية الحقيقية وجوداً أو شهوداً، وهو مصدر من مصادر التلقي عند كثير من الصوفية والشيعة وغيرهم.

ومن مصادر التلقي عندهم كذلك، ما يسمونه بالذوق، والذوق عند الصوفية عبارة عن: «نور عرفاني يقذفه الحق بتجليه في قلوب أوليائه، يفرقون به بين الحق والباطل من غير أن ينقلوا من كتاب أو غيره، قال ابن عربي، وهو من كبار الصوفية: والذوق أول التجليات الإلهية»^(٢).

وقال أيضاً: «جميع علومنا من علوم الذوق لا من علم بلا ذوق، فإن علوم الذوق لا تكون إلا عن تجلٍ إلهي، والعلم قد يحصل لنا بنقل المخبر الصادق وبالنظر الصحيح»^(٣).

وفي الرد على هؤلاء يقول الإمام ابن القيم: «ومن صور كيد الشيطان أنه يحسن إلى أرباب التخلي والزهد والريضة العمل بهاجسهم وخاطرهم دون تحكيم أمر الشارع، ويقولون: القلب إذا كان محفوظاً مع الله كانت هواجسه وخواطره معصومة من الخطأ. وهذا من أبلغ كيد العدو فيهم؛ فإن الخواطر والهواجس ثلاثة أنواع: رحمانية وشيطانية ونفسانية، فلو بلغ العبد من الزهد والعبادة ما بلغ فمعه شيطانه ونفسه لا يفارقانه إلى الموت، والشيطان يجري منه مجرى الدم، والعصمة إنما هي للرسول - صلوات الله وسلامه عليهم - الذين هم وسائط بين الله - عز وجل - وبين خلقه في تبليغ أمره ونهيه ووعدته ووعدته ومن عداهم يصيب ويخطئ وكلامه ليس بحجة على الخلق. وقد كان عمر بن

(١) الاعتصام، للإمام الشاطبي (١/ ٢٦٠).

(٢) إحياء علوم الدين، للإمام أبي حامد الغزالي (٣/ ١٧).

(٣) اليواقيت والجواهر للشعراني (٢/ ٨٤).

الخطاب- رضي الله عنه- يقول الشيء فيرده عليه من هو دونه، وعندما يتبين له الخطأ فيرجع عنه وكان يعرض هو اجسه وخواطره على الكتاب والسنة ولا يلتفت إليها ولا يحكم بها إذا كانت مخالفة لها^(١).

وخلاصة القول فيما تقدم أن أهل البدع والأهواء قد ابتدعوا مصادر للتلقي والاستدلال، عنها يصدرون، وإليها يرجعون ويحتكمون، ثم يردون أو يؤولون ما لا يوافق أصولهم المبتدعة من مُحكمات نصوص الشرع، فتكون هذه الأدلة الساقطة وتلك المصادر الزائفة أحب إلى قلوبهم وأعظم في نفوسهم من نصوص الوحي المعصوم، ولا شك أن هذا من القول على الله بغير علم الذي جاء الشرع بتحريمه وعده من أكبر الكبائر وأشدّها تحريماً؛ لأنه أصل الشرك والكفر، وأساس الابتداع والافتراق والانحراف عن هدي الشرع الإسلامي.

يقول الإمام ابن القيم رحمه الله: «وأما القول على الله بلا علم، فهو أشد هذه المحرمات تحريماً وأعظمها إثماً، ولهذا ذكر في المرتبة الرابعة من المحرمات التي اتفقت عليها الشرائع والأديان ولا تباح بحال بل لا تكون إلا محرمة وليست كالميتة والدم ولحم الخنزير الذي يباح في حال دون حال؛ فإن المحرمات نوعان: محرم لذاته لا يباح بحال. ومحرم تحريماً عارضاً في وقت دون وقت، قال الله تعالى في المحرم لذاته: ﴿قَدْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ﴾، ثم انتقل منه إلى ما هو أعظم منه فقال: ﴿وَالْأَيْمَ وَالْبَيْعَ يَغْيِرَ الْحَقَّ وَأَنْ تَشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُزَلِّ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف)، فهذا أعظم المحرمات عند الله وأشدّها إثماً؛ فإنه يتضمن الكذب على الله، ونسبته إلى ما لا يليق به، وتغيير دينه وتبديله، ونفي ما أثبتته، وإثبات ما نفاه، وتحقيق ما أبطله، وإبطال ما حققه، وعداوة من والاه، وموالاته من عاداه، وحب ما أبغضه، وبغض ما أحبه، ووصفه بما لا يليق به في ذاته وصفاته وأقواله وأفعاله، فليس في أجناس المحرمات أعظم عند الله منه ولا أشدّ إثماً وهو أصل الشرك والكفر، وعليه أسست البدع والضلالات..

(١) إغاثة اللهفان للإمام ابن القيم (١/١٢٢، ١٢٣).

فكل بدعة مضلة في الدين أساسها القول على الله بلا علم، ولهذا اشتد نكير السلف والأئمة لها، وصاحوا بأهلها من أقطار الأرض، وحذروا فتنهم أشد التحذير، وبالفغا في ذلك ما لم يبالغوا مثله في إنكار الفواحش والظلم والعدوان؛ إذ إن مضرة البدع وهدمها للدين ومنافاتها له أشد^(١).

ثالثاً: الاعتماد على الضعيف والواهي من الروايات :

بداية، لا بد لنا أن نعلم أن أهل البدع والأهواء لا يهتمون بالتمييز بين الصحيح والضعيف من الأحاديث والآثار، بل إن كثيراً منهم يكون اعتمادهم على أحاديث وآثار واهية وشديدة الضعف، بل في أوقات كثيرة يعتمدون على أحاديث موضوعة ومكذوبة على رسول الله ﷺ.

وفي هذا الشأن يقول الإمام ابن تيمية رحمته الله: «وأما أهل البدع والأهواء فيعتمدون على نقل لا يعرف له قائل أصلاً، لا ثقة ولا معتمد، وأهون شيء عندهم الكذب المختلق، وأعلم من فيهم لا يرجع فيما ينقله إلى عمدة، بل إلى سماعات عن الجاهلين والكذابين وروايات عن أهل الإفك المبين»^(٢).

وقد بين علماء السلف أهمية هذا الأمر منهم:

أولاً: الإمام الشاطبي، فيقول في معرض حديثه عن أصول منهج أهل البدع والأهواء في الاستدلال: «فمنها: اعتمادهم على الأحاديث الواهية الضعيفة، والمكذوب فيها على رسول الله ﷺ، والتي لا يقبلها أهل صناعة الحديث في البناء عليها»^(٣). وهذا مخالف لمنهج أهل السنة الذين لا يحتجون إلا بما ثبت وصح نقله عن رسول الله ﷺ، ولا يجيزون الاحتجاج بالضعيف المردود.

ثانياً: الإمام ابن تيمية، فيقول: «إن الأحاديث الضعيفة والموضوعة المكذوبة على النبي ﷺ لا يجوز الاحتجاج بها، بل ولا تجوز روايتها أصلاً إلا

(١) مدارج السالكين للإمام ابن القيم (١/٣٧٢).

(٢) مجموعة الفتاوى للإمام ابن تيمية (٢٧/٤٧٩).

(٣) الاعتصام، للإمام الشاطبي (١/٢٢٤).

ليان حالها، وإنما ينبغي الإعراض عنها، لأن العقيدة لا تثبت بالأحاديث الضعيفة، والأخبار الضعيفة والمكذوبة، وبناء الاعتقاد عليها، وبخاصة فيما يتعلق بمباحث الألوهية والصفات وغيرها^(١).

ويقول أيضا: «فَالْوَاجِبُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ وَالْحَدِيثِ الْكَذِبِ؛ فَإِنَّ السُّنَّةَ هِيَ الْحَقُّ دُونَ الْبَاطِلِ؛ وَهِيَ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ دُونَ الْمَوْضُوعَةِ، فَهَذَا «أَصْلُ عَظِيمٌ» لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ عُمُومًا وَلِمَنْ يَدَّعِي الْعَمَلَ بِالسُّنَّةِ خُصُوصًا»^(٢).

ثالثا: ومن هؤلاء ابن قدامة المقدسي رحمته الله: «وأما الأحاديث الموضوعة التي وضعتها الزنادقة ليلبسوا بها على أهل الإسلام، أو الأحاديث الضعيفة - إما لضعف روايتها أو جهالتهم أو لعلة فيها - فلا يجوز أن يقال بها ولا اعتقاد ما فيها، بل وجودها كعدمها»^(٣).

رابعا: ومن هؤلاء أيضا الإمام الشوكاني يقول: «إن الأحكام الشرعية متساوية الأقدام لا فرق بينها، فلا يحل إذاعة شيء منها إلا بما يقوم به الحجة، وإلا كان من التقول على الله بما لم يقل، وفيه من العقوبة ما هو معروف». فأى حديث ثبت أنه ضعيف وإيه أو موضوع، فلا يجوز بأي حال من الأحوال الاعتماد عليه في تقرير الأحكام الشرعية سواء في أصول الدين أو فروعه، وإلا كان من التقول على الله والكذب عليه وعلى رسول الله ﷺ. وينقسم أهل البدع والأهواء في استدلالهم بالأحاديث إلى قسمين:

الفريق الأول: وهم الذين يتعمدون الكذب على النبي ﷺ ويزورون في أحاديثه، ويضعون من الروايات ما يوافق معتقداتهم ويؤيد مذاهبهم الباطلة، ومن هذه الفرق التي اشتهرت بالكذب: الرافضة. ولهذا قال الإمام الشافعي:

(١) الوصية الكبرى للإمام ابن تيمية، (ص ٧٠) بتصرف.

(٢) المتبذعة وموقف أهل السنة والجماعة منهم، (ص ١٣٨، ١٣٩).

(٣) المرجع السابق (ص ١٤٠).

«لم أر من أهل الأهواء أشهد بالزور من الرافضة»^(١).

وقال الإمام ابن تيمية: «وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف، والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب»^(٢).

الفريق الثاني: هم الذين لا يكذبون، ولكنهم يروون الأحاديث الضعيفة أو الموضوعية، إما مع علمهم بذلك أو جهلا منهم، فهم لا يعتنون بدراسة ما ينقلونه من الروايات وتحرير صحيحها من ضعيفها، والوقوف على ما هو مقبول منها ويصلح للاحتجاج به، وما هو مردود ولا يعتمد عليه، وهذا التساهل والتفريط أوقعهم في كثير من الانحرافات والضلالات والتناقض، وجرّ على المسلمين بلاءً وشرّاً كثيراً، وفتح عليهم أبواباً عديدة من أبواب الشياطين.

قال الإمام ابن تيمية في ذلك: «ومن المعلوم أن المعظمين للفلسفة والكلام المعتقدين لمضمونها هم أبعد الناس عن معرفة الحديث، وأبعد عن اتباعه من هؤلاء، وهذا أمر محسوس، بل إذا كشفت أحوالهم وجدتهم من أجهل الناس بأقواله - عليه السلام - وأحواله وبواطن أموره وظواهرها، حتى أنك لتجد كثيراً من العامة أعلم بذلك منهم، ولتجدنهم لا يميزون بين ما قاله رسول الله ﷺ وما لم يقله، بل قد لا يفرقون بين حديث متواتر عنه وحديث مكذوب موضوع عليه»^(٣).

وهذا دائماً حال أهل البدع والأهواء على مدار العصور والأزمنة، يتركون الأحاديث الصحيحة والمعتمدة في كتب السنة الصحاح، ويذهبون بعيداً إلى الأحاديث الضعيفة والموضوعية ليشبعوا بها ما في نفوسهم المريضة.

رابعاً: التأثير بمنهج وثقافات غير المسلمين:

من الأسباب التي زادت في انحرافات أهل البدع والأهواء عن الطريق

(١) مجموع الفتاوى للإمام ابن تيمية (١٧/ ٤٤٥).

(٢) المرجع السابق (٤/ ٩٥، ٩٦).

(٣) المبتدعة وموقف أهل السنة والجماعة منهم، د/ محمد يسري، (ص ١٤١).

الصحيح، تأثرهم بالثقافات الدخيلة على المنهج الإسلامي، مثل ثقافات اليهود والنصارى والفرس والإغريق وغيرهم.

فبعد اتساع الدولة الإسلامية ودخول كثير من أهل الديانات والملل في الإسلام، بدأت الأفكار والآراء الغربية تتسرب إلى عقول بعض المسلمين من خلال احتكاكهم مع أهل الديانات الأخرى عن طريق الاتصال الشخصي تارة، أو عن طريق المناقشات والمناظرات تارة أخرى، بل إن بعضاً ممن دخلوا الإسلام ظاهرياً كانوا يضمرون في قلوبهم الحقد على الإسلام وأهله، فدخلوا في الإسلام ظاهراً، وهم يريدون إفساده وبث المعتقدات الفاسدة فيه، وتأجيج نيران الفتنة والاختلاف والتفرق بين أهله، كما أن كثيراً ممن دخلوا الإسلام من أهل الديانات الأخرى بقي متأثراً بما كان عليه من أفكار ومعتقدات، وعنهم أخذ أهل البدع والأهواء.

وعلى سبيل المثال، ثبت الكثير من المراجع أن القدرية قد أخذوا قولهم في القدر عن النصرانية، وكذلك أثرت النصرانية في التصوف، وخاصة في القول بوحدة الوجود والحلول والاتحاد والعشق الإلهي.

قال الإمام الأوزاعي: «أول من نطق في القَدَر: رجل من أهل العراق يقال له (سوسن)، كان نصرانياً فأسلم ثم تنصّر، فأخذ عنه معبد الجهني وأخذ غيلان عن معبد».

أما عقيدة التشبيه التي ظهرت عند الشيعة وغيرهم، فمصدرها يهودي، ويقول في ذلك الشهرستاني عن المشبهة: «وزادوا في الأخبار أكاذيب وضعوها ونسبوا إلى النبي - عليه الصلاة والسلام، وأكثرها مقتبسة من اليهود، فإن التشبيه فيهم طباع، حتى قالوا: اشتكت عيناه فعادته الملائكة، وبكى على طوفان نوح حتى رمدت عيناه..»^(١)، سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً.

(١) الملل والنحل، للشهرستاني (١/٩٥، ٩٦).

ويقول الإمام ابن القيم عن متأخري الرافضة: «ضموا إلى بدعة الرفض التجهم والقدر، فتغلظ أمرهم، وظهر منهم حينئذ القرامطة والباطنية، واشتهرت الزندقة الغليظة والنفاق الأعظم في أمرائهم وعلماهم وعامتهم، وأخذوا من دين المجوس والصابئة والمشركين ما خلطوه في الإسلام، وهم أعظم الطوائف نفورا عن سنة النبي ﷺ وحديثه وآثار أصحابه لمضادة ذلك لبدعتهم»^(١).

وكان من أعظم الأشياء إفسادا في الدين، دخول الفلسفة اليونانية إلى ثقافة المسلمين وتأثر كثير من المتكلمين بمناهج الفلاسفة، ومحاولة الترويح لمذاهبهم مع خلطها بعلوم الشرع، وقد حدث ذلك في عصر المأمون، عُرِّبَت كتب الفلسفة اليونانية وغيرها من كتب العقائد الوثنية، فاطلع عليها طائفة من المسلمين، وانخدعوا بمقرراتها ومنهجها في البحث، فاتخذوا منها ميزانا للحقائق الشرعية، وما بلغهم من نصوص الكتاب والسنة أولوه ليوافق تلك المقررات الفلسفية؛ مما نتج عنه بلاء عظيم وانحراف خطير^(٢).

ويقول الإمام ابن الجوزي: «طالعت المعتزلة - مثل أبي هذيل العلاف والنظام ومعمر والجاحظ - كتب الفلاسفة في زمن المأمون، واستخرجوا منها ما خلطوه بأوضاع الشرع مثل لفظ الجوهر والعرض والزمان والمكان والكون، وأول مسألة أظهرها القول بخلق القرآن، وحينئذ سمي هذا الفصل «فصل علم الكلام»، وتلت هذه مسائل الصفات»^(٣).

ثم يقول: «إن إبليس لما تمكن من الأغبياء فورطهم في التقليد وساقهم سوق البهائم، ثم رأى خلقا فيهم نوع ذكاء وفطنة فاستغواهم على قدر تمكنه منهم؛ فمنهم من قبح عنده الجمود على التقليد وأمره بالنظر، ثم استغوى كلا

(١) الصواعق المرسلة لابن القيم (٤/١٤٠٦).

(٢) البدع في العقائد، د/ أحمد سعد حمدان (ص ٦٤)، نقلا عن كتاب المبتدعة وموقف أهل السنة والجماعة منهم، د/ محمد يسري، (ص ١٧٢).

(٣) تلييس إبليس لابن الجوزي (١/١١٨).

من هؤلاء بفن؛ فمنهم من أراه. أن الوقوف مع ظواهر الشرائع عجز، فساقهم إلى مذهب الفلاسفة، ولم يزل هؤلاء حتى أخرجهم عن الإسلام»^(١).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «ثم إنه لما عربت الكتب اليونانية في حدود المائة الثانية وقبل ذلك وبعد ذلك، وأخذها أهل الكلام وتصرفوا فيها من أنواع الباطل في الأمور الإلهية ما ضل به كثير منهم، وحصل بسبب تعريبها أنواع من الفساد والاضطراب بالإضافة إلى ما حصل من التقصير والتفريط في معرفة ما جاءت به الرسل من الكتاب والحكمة، حتى صار ما مدح من الكتاب والسنة من مسمى الحكمة يظن كثير من الناس أنه حكمة هذه الأمة أو نحوها من الأمم السابقة كالهند ونحوهم»^(٢).

خامساً: تعظيم دور العقل ودعوى التعارض بين العقل والنقل:

إن أهل البدع والأهواء كثيراً ما أتوا من قبل تحكيمهم للعقل في تقرير مسائل العقيدة في ردهم للنصوص الصحيحة أو تأويلها بدعوى تناقضها مع البراهين العقلية، وقد أدى ذلك إلى الانحراف في جملة من المسائل العقائدية والوصول فيها إلى نتائج مخالفة للنصوص الصحيحة، الأمر الذي أدى بدوره إلى وقوع الاختلاف والتفرق الذي لا عصمة منه إلا باتباع الكتاب والسنة.

وقد أدى هذا المنهج المنحرف كذلك إلى رد الأحاديث الصحيحة والطعن في روايتها وإن كانوا من الصحابة أو التابعين - رحمهم الله - أو من اتفق أئمة المحدثين على عدالتهم، وعندما ترك أهل الأهواء والبدع الاعتصام بنصوص الوحي واحتكموا إلى عقولهم القاصرة، انحرفوا عن الصراط المستقيم، وتفرقت بهم السبل، وتعدت بعدد عقولهم التي تفاوتت تفاوتاً كبيراً، ومعلوم أن العقل لا يستقل بإدراك جميع الأمور، وأنه لا دور له في تقرير المسائل الغيبية، وإنما يكون الوحي هو المرجع في ذلك؛ لأن تحكيم العقل في ذلك يُعد

(١) المرجع السابق (١/ ١٠٢).

(٢) بيان تلبس الجهمية لابن تيمية (١/ ٣٢٣).

إقحاماً له في أمور لا طاقة له به^(١).

وأهل البدع يدعون إمكانية حدوث التعارض بين العقل الصريح والنقل الصحيح، ويضيفون إلى هذا الأصل الباطل أصلاً آخر أشد بطلاناً وهو: وجوب تقديم العقل على النقل عند حدوث هذا التعارض المزعوم.

والذي عليه أهل السنة أن العقل الصريح دائماً يوافق النقل الصحيح، ولا يمكن أن يعارضه قط، ولكن قد تقصر عقول الناس عن معرفة تفصيل ما جاء به النبي ﷺ، ولذلك قد تتوهم هذه العقول القاصرة حدوث نوع تعارض بين العقل والنقل وهو غير واقع في الحقيقة، وعند توهم هذا التعارض فلا بد من تقديم القطعي منهما على الظني^(٢).

وأما أهل البدع والأهواء فيقولون: «إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية، أو السمع والعقل، أو النقل والعقل، أو الظواهر النقلية والقواطع العقلية، أو نحو ذلك من العبارات، فإما أن يجمع بينهما، وهو محال؛ لأنه جمع بين النقيضين، وإما أن يردها جميعاً، وإما أن يقدم السمع وهو محال؛ لأن العقل أصل النقل، فلو قدمناه عليه كان ذلك قدحا في العقل الذي هو أصل النقل، والقدح في أصل الشيء قدح فيه، فكان تقديم النقل قدحا في النقل والعقل جميعاً، فوجب تقديم العقل ثم النقل إما أن يتأول وإما أن يفوض، وأما إذا تعارضتا تعارض الضدين امتنع الجمع بينهما ولم يمتنع ارتفاعهما»^(٣).

وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - بطلان مذهبهم بيانا شافيا كافيا في كتابه (درء تعارض العقل والنقل) ورد مذهبهم ونقضه من وجوه عدة وكثيرة، كما أوضح ضعيف استدلالهم فيقول: «أن يعارض دليلهم بنظر ما قالوه، فيقال إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل؛ لأن الجمع بين

(١) المتبعة وموقف أهل السنة والجماعة منهم، د/ محمد يسري، (ص ١٦٥-١٦٦).

(٢) المرجع السابق، (ص ١٦٧).

(٣) درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية (٤/١).

المدلولين جمع بين تقيضين ورفعهما رفع للتقيضين وتقديم العقل ممتنع، لأن العقل دل على صحة السمع ووجوب قبول ما أخبر به الرسول ﷺ. فلو أبطلنا النقل لكننا أبطلنا دلالة العقل، وإذا أبطلنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارضا للنقل؛ لأن ما ليس بدليل لا يصلح لمعارضته شيء من الأشياء، فكان تقديم العقل موجبا عدم تقديمه فلا يجوز تقديمه، وهذا بين واضح؛ فإن العقل هو الذي دل على صدق السمع وصحته وأن خبره مطابق لمخبره، فإن جاز أن تكون هذه الدلالة باطلة لبطلان النقل لزم أن لا يكون العقل دليلا صحيحا، وإذا لم يكن دليلا صحيحا لم يجوز أن يتبع بحال، فضلا عن أن يقدم، فصار تقديم العقل على النقل قدحا في العقل بانتفاء لوازمه ومدلوله، وإذا كان تقديمه على النقل يستلزم القدح فيه والقدح فيه يمنع دلالاته والقدح في دلالاته يقدح في معارضته كان تقديمه عند المعارضة مبطلا للمعارضة، فامتنع تقديمه على النقل وهو المطلوب» (١).

ويواصل الإمام ابن تيمية تفنيد مزاعمهم فيقول: «إن قولهم إن العقل أصل للنقل إما أن يراد به: أنه أصل في ثبوته في نفس الأمر أو أصل في علمنا بصحته، والأول لا يقوله عاقل؛ فإن ما هو ثابت في نفس الأمر بالسمع أو بغيره هو ثابت؛ سواء علمناه بالعقل أو بغير العقل ثبوته أو لم نعلم ثبوته لا بعقل ولا بغيره؛ إذ عدم العلم ليس علما بالعدم، وعدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها في نفسها، فثبوت الرسالة في نفسها وثبوت صدق الرسول وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر ليس موقوفا على وجودنا، فضلا عن أن يكون موقوفا على عقولنا أو على الأدلة التي نعلمها بعقولنا. وهذا كما أن وجود الرب تعالى وما يستحقه من الأسماء والصفات ثابت في نفس الأمر؛ سواء علمناه أو لم نعلمه، فتبين بذلك أن العقل ليس أصلا لثبوت الشرع في نفسه ولا معطيا له

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية (١/ ٨٧).

صفة لم تكن له ولا مفيدا له صفة كمال»^(١).

ثم يقول الإمام ابن تيمية - رحمه الله: «من المعلوم أنه ليس كل ما يعرف بالعقل يكون أصلا للسمع ودليلا على صحته؛ فإن المعارف العقلية أكثر من أن تحصر، والعلم بصحة السمع غايته أن يتوقف على ما به يُعرف صدق الرسول ﷺ، وليس كل العلوم العقلية يعلم بها صدق الرسول ﷺ، بل ذلك يعلم بما يعلم به أن الله تعالى أرسله؛ مثل إثبات الصانع وتصديقه للرسول بالآيات وأمثال ذلك».

ولكن في الحقيقة فإن أهل الأهواء والبدع لم تقيم عندهم هذه الشبهة إلا بسبب فساد عقولهم والتباس الحق بالباطل عندهم، واتباعهم للمتشابه ومخالفتهم للرسول ﷺ، وكتمانهم للحق، وتكذيبهم به. ولذلك يقول الإمام ابن القيم - رحمه الله: «إن الله - سبحانه وتعالى - اقتضت حكمته وعدله أن يفسد على العبد عقله الذي خالف به رسله، ولم يجعله منقاداً لهم، مسلماً لما جاؤوا به، مذعناً له، بحيث يكون مع الرسول كمملوكه المنقاد من جميع الوجوه للمالك المتصرف فيه، ليس له معه تصرف بوجه من الوجوه».

فأول ما أفسد سبحانه عقل شيخهم القديم إبليس، حيث لم ينقد به لأمره، وعارض النص بالعقل، وذكر وجه المعارضة، فأفسد عليه غاية الإفساد، حتى آل الأمر إلى أن صار إمام المبتلين، وقدوة الملحدين، وشيخ الكفار والمنافقين.

ثم يقول ابن القيم: «ثم تأمل كيف أفسد عقول من أعرض عن رسله وعارض ما أرسلوا به، فآل بهم فساد تلك العقول إلى ما قصه الله عنهم في كتابه.. وأفسد عقول أهل الكتابين بكفرهم بالرسول، حتى آل أمرهم إلى مقالات الفلاسفة، التي قدموها على ما جاءت به الرسل، حتى قالوا ما أضحكوا به كافة العقلاء»، «وكلما كان الرجل بعيداً عن هدي الرسول ﷺ

(١) المرجع السابق (١/ ٩٠).

وتعاليمه كان عقله أقل وأفسد، فأكمل الناس عقولاً أحرصهم وأشدهم اتباعاً للرسول، وأفسدتهم عقولاً المعرض عنهم وعمّا جاؤوا به، ولهذا كان أهل السنة والحديث أعقل الأمة وأكثرهم بعداً عن البدع^(١).

سادساً: إهمال ورد النصوص المخالفة لمذهبهم والاستدلال بما يوافق هواهم:

وقد اتفق العلماء على أن من أهم أسباب انحراف أهل البدع والأهواء أنهم يميلون الأدلة الشرعية المعتمدة ولا يجعلونها مرجعهم الذي عليه يعتمدون والركن الوثيق الذي إليه يلجأون، فهم يعرضون عن الأدلة الشرعية، إما لجهلهم بها، وعدم تعظيمهم لها تارة، وإما لعدم إلمامهم بأصول التلقي والاستدلال وقواعد النظر والاستنباط تارة أخرى، مما أوجأهم إلى القول في الدين بمحض الرأي والهوى، فضلوا وأضلوا.

ويؤكد على هذا المعنى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فيقول: «إن أصحاب الرأي أعداء للسنن، أعيتهم الأحاديث أن يعوها، وتفلت منهم أن يحفظوها، فقالوا في الدين برأيهم، فضلوا وأضلوا»^(٢).

ويقول ابن حجر في التعليق على هذا الأثر: «إنه أراد من قال بالرأي مع وجود النص من الحديث لإغفاله التنقيب عليه، فهذا يُلام، وأولى منه باللوم من عرف النص وعمل بما عارضه من الرأي، وتكلف لرده بالتأويل»^(٣).

وعلى هذا المعنى أيضاً يؤكد الإمام ابن تيمية - رضي الله عنه - فيقول في معرض حديثه عن بعض هؤلاء المبتدعة: «ومعلوم أن أئمة الجهمية النفاة والمعتزلة وأمثالهم من أبعد الناس عن العلم بمعاني القرآن والأخبار وأقوال السلف، وتجد أئمتهم من أبعد الناس عن الاستدلال بالكتاب والسنة، وإنما عمدتهم في الشرعيات على ما يظنونهم إجماعاً، مع كثرة خطئهم فيما يظنونهم

(١) الصواعق المرسلة، للإمام ابن القيم (٣/ ٨٦١-٨٦٤)، نقلاً عن كتاب: المبتدعة وموقف أهل السنة والجماعة منهم (ص ١٦٨-١٦٩).

(٢) أخرجه الدارقطني (١٢)، والبيهقي في المدخل ٢١٣، وابن حزم في الإحكام (٦/ ٢١٣).

(٣) فتح الباري، لابن حجر (١٣/ ٢٨٩).

إجماعاً وليس بإجماع، وعمدتهم في أصول الدين على ما يظنونهم عقليات وهي جهليات لا سيما مثل الرازي وأمثاله الذين يمنعون أن يستدل في هذه المسائل بالكتاب والسنة^(١).

ثم إن من أهل البدع من أصل أصولاً وقواعد جعلوا عليها اعتمادهم، وإليها احتكامهم، ونظروا في الأدلة الشرعية من وراء ذلك، فما وجدوه موافقاً لمذهبهم قبلوه، وما رأوه مخالفاً لهم ردوه، وتكلفوا لرده سبلاً، وأشهر طرقهم في ذلك أن يؤولوا نصوص الكتاب والسنة بما يوافق مذاهبهم أو يدعوا ضعف الأحاديث التي تخالف مقالاتهم، وفي هذا الشأن يقول الإمام ابن تيمية: «وكثير منهم إنما ينظر من تفسير القرآن والحديث فيما يقوله موافقوه على المذهب، فيتأول تأويلاتهم، فالنصوص التي توافقهم يحتجون بها والتي تخالفهم يتأولونها، وكثير منهم لم يكن عمدتهم في نفس الأمر اتباع نص أصلاً».

فمسلك أهل البدع في رد النصوص أو تأويلها إذا ما خالفت مذاهبهم إنما يدل على أنهم لا يعظمون نصوص الوحي، ويأتمون بالدليل الشرعي، وهذا حال كل من في قلبه زيع واتباع الهوى والظن.

يقول الإمام ابن حزم: «لم أجد من أرق ديناً ممن يوثق رواية إذا وافقت هواه، ويوهنها إذا خالفت هواه! فما يتمسك فاعل هذا من الدين إلا بالتلاعب»^(٢).

ويصف الإمام ابن تيمية حال هؤلاء وموقفهم من النصوص الصحيحة فيقول: «ومعلوم أنك لا تجد أحداً ممن يرد نصوص الكتاب والسنة بقوله إلا وهو يبغض ما خالف قوله، ويود أن تلك الآية لم تكن نزلت، وأن ذلك الحديث لم يرد، ولو أمكنه كشط ذلك من المصحف لفعله».

(١) درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية (٢٩/٧).

(٢) المحلى، لابن حزم (٦/٢٢).

مما تقدم يتبين لنا جليا أن أهل البدع لا يعظمون النصوص الشرعية ولا يعتمدون عليها في بناء معتقداتهم، ولا يستدلون بها إلا إذا رأوا فيها ما يوافق مذهبهم، أما ما جاء منها على خلاف مذهبهم فيصرفونه بالتأويل أو الطعن في الإسناد أو غير ذلك.

وفي مقابل هذا الرد للنصوص كان الاعتماد على أصولهم البدعية وأقوال أئمتهم المنحرفة. ويقول الإمام ابن تيمية: «إن السلف كان اعتصامهم بالقرآن والإيمان، فلما حدث في الأمة ما حدث من التفرق والاختلاف صار أهل التفرق والاختلاف شيعة، صار هؤلاء عمدتهم في الباطن ليست على القرآن والإيمان، ولكن على أصول ابتدعها شيوخهم، عليها يعتمدون في التوحيد والصفات والقدر والإيمان بالرسول وغير ذلك، ثم ما ظنوا أنه يوافقها من القرآن احتجوا به وما خالفها تأولوه؛ فلهذا تجدهم إذا احتجوا بالقرآن والحديث لم يعتنوا بتحرير دلالتهما، ولم يستقصوا ما في القرآن من ذلك المعنى؛ إذ كان اعتمادهم في نفس الأمر على غير ذلك»^(١).

وقال أيضا: «وأهل البدع سلكوا طريقا آخر ابتدعوها، اعتمدوا عليها، ولا يذكرون الحديث، بل ولا القرآن في أصولهم إلا للاعتضاد وليس للاعتقاد»^(٢). وقال ابن القيم في بيان أصل هذا المذهب: «وإنما عظمت الشبهة بذلك بأن أقواما لهم نوع ذكاء يتميزون به في أنواع من العلوم، ولم تكن لهم خبرة بالأمر الإلهية كخبرتهم بتلك العلوم، فخاضوا فيها بعقولهم، وظنوا أنهم يبرزون فيها كما برزوا في تلك العلوم، وظن المقلدون لهم ذلك أيضا، فركب من ظنهم وظن مقلدهم اعتقادها والدعوة إليها وإساءة الظن بمن خالفها. ثم إنهم رأوا النصوص واقفة في طريقها، فقاموا لها وقعدوا، وجدوا في دفعها واجتهدوا؛ فتارة سطوا عليها بالتأويل، وتارة نسبوا من تكلم بها إلى قصد التخيل،

(١) منهاج السنة النبوية، للإمام ابن تيمية (٣٧/٧).

(٢) المرجع السابق (٣٩/٧).

ووقفوا بجهدهم في الصدور منها والأعجاز، وقالوا: لا مقام لك عندنا ولا عبور لك علينا، وإن كان لا بد فعلى سبيل المجاز، وتارة قالوا: هذه أخبار آحاد والمسألة من المسائل العلمية، وإن كان قرآنا أو خبرا متواترا قالوا: تلك أدلة لفظية معزولة عن إفادة العلم واليقين وغايتها إفادة الظن والتخمين، وإن أعجزهم ذلك أو طال عليهم طريقه لجأوا إلى القانون المجتث لقواعد الإيمان الكفيل بالإلحاد والكذب والبهتان الذي جعلوه أصلا لتقديم آرائهم الباطلة على السنة والقرآن، وقالوا قد تعارض العقل والنقل، ولا سبيل إلى الجمع، وتقديم النقل قدح في العقل، فتعين تقديم العقل بهذا البرهان^(١)، والمقصود أنك إذا حققت الأمر على هؤلاء المعارضين لم يكن عندهم إلا رجوع إلى تقليد أسلافهم الماضين، والذين هم أيضا انحرفوا عن طريق الحق.

ويقول الإمام الشاطبي في بيان فساد مذهبهم: «سمي أهل البدع أهل الأهواء؛ لأنهم اتبعوا أهواءهم، فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها والتعويل عليها حتى يصدروا عنها، بل قدموا أهواءهم واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظورا فيها من وراء ذلك»^(٢).

وقال ابن القيم أيضا ملخصا مذهبهم في رد النصوص: «فلماذا جأؤوا إلى الكتاب والسنة قرروا نفي دلالتها بوجوه: أحدها: أن النصوص أدلة لفظية لا تفيد علما ولا يقينا. والثاني: أن أخبار الآحاد لا تفيد العلم وهذه المسائل علمية. والثالث: أن العقل إذا عارض النقل وجب تقديم العقل عليه. والرابع: استعمال التأويلات وأنواع الاستعارات والمجازات في نصوص الصفات. وقد أوصاهم سلفهم بكلمتين يتداولونها آخر عن أول، قالوا: إذا احتج عليكم أهل الحديث بالقرآن فغالطوهم بالتأويل، وإذا احتجوا بالأخبار فقابلوها بالتكذيب».

(١) الصواعق المرسلة، لابن القيم (٣/ ١٨٣-١٨٤).

(٢) الاعتصام للشاطبي (١/ ١٧٦).

ونظير هؤلاء زنادقة العصر الحديث من اليساريين والعلمانيين وأشباههم والذين بلغت جرأتهم في رد النصوص والاعتراض عليها حدا عظيما، وقد زعم بعضهم أن الدين تراث مقدس، ولكنه ليس صالحا لهذا الزمان؛ ولهذا طالبوا بفصله عن جميع شؤون الحياة بكل جوانبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإعلامية ونحوها^(١).

والأمثلة على ذلك كثيرة جدا تنضح بها كتب أهل البدع، وتنطق بها ألسنتهم، وتبدو من أفواههم، وما تخفي صدورهم أكبر. وبناء على ما سبق، يتبين لنا ويتضح أن مراحل أهل البدع والأهواء في رد النصوص يمكن تلخيصها إجمالاً فيما يلي:

١- المرحلة الأولى: رد بعض السنة والطعن في روايتها بمن فيهم الصحابة، وهذا منهج الجهمية والمعتزلة، ثم عملت به الرافضة من بعدهم تجاه سائر الصحابة.

٢- المرحلة الثانية: اعتماد القول بالتأويل، وذلك حين عجزوا عن إظهار التكذيب وخافوا الولاية من أن ينكلوا بهم ويحاسبوهم على هذا الانحراف عن الطريق المستقيم.

٣- المرحلة الثالثة: الجمع بين رد خبر الأحاد والتأويل عند متأخري الأشاعرة، كالجويني والغزالي والرازي.

٤- المرحلة الرابعة: الجمع بين الرد والتأويل والطعن في الرواة والأئمة العدول ليقى منهج أهل الكلام سالما ولو على حساب السنة، كما فعل الكوثري ومدرسته.

٥- المرحلة الخامسة: الرد والإعراض الكامل والرفض المعلن لمناهج السلف، وهذا مذهب أخلاف المتكلمين من العصرانيين الذين يزعمون الحاجة إلى وضع مناهج جديدة لتلقي الدين وتقريره وتجديده أمثال العلمانيين

(١) منهج التلقي والاستدلال بين أهل السنة والمبتدعة، / أحمد الصويان، (ص ٦٦).

في العصر الحديث^(١).

سابعاً: ترك الاحتجاج بأحاديث الآحاد:

«يرى كثير من العلماء أن أول من رد أحاديث الآحاد جملة في العقائد والأحكام هم الخوارج، ثم تبعهم المعتزلة، بحجة أنها أحاديث ظنية الثبوت، ولا تفيد العلم اليقيني، ثم جاء من بعدهم بعض المتكلمين، كبعض الأشاعرة والماتريدية، فرفضوا الاحتجاج بأخبار الآحاد في العقائد، وإن اعتمدوها في الأحكام والفروع، ثم انتشر هذا المذهب المنحرف انتشاراً واسعاً، لا سيما عند المتأخرين، حتى ظنه بعضهم مذهب الأئمة الأربعة وجمهور العلماء»^(٢).

وبسبب هذا المسلك المنحرف رُدت عقائد كثيرة جداً ثابتة عن النبي ﷺ في أحاديث متفق على صحتها؛ حتى استغل هذا المذهب قوم من الجهلة وأهل الأهواء والزنادقة في رد كثير من النصوص الشرعية المحكمة؛ بحجة أنها لم ترد وروداً قطعياً، بل إن بعضهم رد الأحاديث المتواترة القطعية؛ بحجة أن تواترها لم يثبت عنده، حتى أصبح هذا المذهب الضال سلباً لكل زنديق عابث، ومخرجاً لكل ضال مفتر في رد كل حديث صحيح جاء مخالفاً لأصولهم البدعية أو لعقولهم وأهوائهم السقيمة^(٣).

ويوضح هذا الأمر شيخ الإسلام ابن تيمية، فيقول في معرض حديثه عن منهج أهل البدع: «لا يعتمدون على ما جاء به الرسول، ولا يتلقون الهدى منه، ولكن ما وافقهم منه قبلوه وجعلوه حجة لا عمدة، وما خالفهم تأولوه كالذين يحرفون الكلم عن مواضعه أو فوضوه كالذين لا يعلمون الكتاب إلا أمانى. وهؤلاء قد لا يعرفون ما جاء به الرسول ﷺ، إما عجزاً وإما تفريطاً، فإنه يحتاج إلى مقدمتين أن الرسول قال كذا وأنه أراد به كذا:

أما الأولى فعامتهم لا يرتابون في أنه جاء بالقرآن، وأن من غلاة أهل البدع من

(١) مناهج أهل الأهواء والافتراق والبدع، د/ ناصر العقل، (ص ٣٦، ٣٧).

(٢) المتدعة وموقف أهل السنة والجماعة منهم، د/ محمد يسري، (ص ١٤٥).

(٣) منهج التلقي والاستدلال بين أهل السنة والبدعة، أ/ أحمد الصويان (ص ٨٦-٨٧).

يرتاب في بعضه. لكن الأحاديث عامة أهل البدع جهال بها، وهم يظنون أن هذه رواها آحاد يجوزون عليهم الكذب والخطأ ولا يعرفون من كثرة طرقها وصفات رجالها والأسباب الموجبة للتصديق بها ما يعلمه أهل العلم بالحديث؛ فإن هؤلاء يقطعون قطعاً يقينا بعامة المتون الصحيحة التي في الصحيحين»^(١).

ويقول ابن القيم في بيان منهج أهل البدع في رد النصوص: «وجاء أفضل متأخريهم فنصب على حصون الوحي أربعة مجانيق:
الأول: أنها أدلة لفظية لا تفيد اليقين.

الثاني: أنها مجازات واستعارات لا حقيقة لها.

الثالث: أن العقل عارضها فيجب تقديمه عليها.

الرابع: أنها أخبار آحاد وهذه المسائل علمية، فلا يجوز تبليغ النصوص النبوية أو إظهارها وإشاعتها. وقد يشترطون في أماكن يقفونها أن لا يقرأ فيها أحاديث الصفات. وكان بعض متأخريهم وهو أفضلهم عندهم يكلف بإعدام كتب السنة المصنفة في الصفات وكتماها وإخفائها».

ومعلوم أن مذهب أهل البدع في رد أحاديث الآحاد يخالف إجماع علماء الصحابة والتابعين من أهل السنة في الاحتجاج بخبر الواحد طالما ثبتت صحته وتلقاه علماء الأمة من أئمة الحديث بالقبول دون تفريق بين ما يفيد العمل وما يفيد الاعتقاد.

وبين ابن عبد البر مذهب الأئمة والعلماء من أهل السنة قائلًا: «وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات ويعادي ويوالي عليها ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده على ذلك جماعة أهل السنة»^(٢).

وقال الإمام النووي: «وأما خبر الواحد فهو ما لم يوجد فيه شروط المتواتر؛ سواء كان الراوي له واحداً أو أكثر واختلف في حكمه؛ فالذي عليه جماهير

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٧/٤٤٤).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٨/١).

المسلمين من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول أن خبر الواحد الثقة حجة من حجج الشرع يلزم العمل بها ويفيد الظن ولا يفيد العلم، وأن وجوب العمل به عرفناه بالشرع لا بالعقل. وذهبت القدرية والرافضة وبعض أهل الظاهر إلى أنه لا يجب العمل به، ثم منهم من يقول منع العمل به دليل العقل، ومنهم من يقول: منع دليل الشرع^(١).

وقال الإمام ابن تيمية تأكيداً لهذا الحكم: «ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له أو عملاً به أنه يوجب العلم»^(٢).

وقال الإمام ابن القيم كذلك تأكيداً لهذا الحكم، وموضحاً أن عدم الاحتجاج بأحاديث الآحاد في العقائد يعدّ منهجاً مبتدعاً، وأن التفريق بين العقائد والأحكام في الأخذ بخبر الواحد بدعة كلية مركبة لا عهد للسلف بها، فيقول: «وهذا التفريق باطل بإجماع الأمة؛ فإنها لم تنزل تحتج بهذه الأحاديث في الخبريات العلمية كما تحتج بها في الطلبات العملية.. ولم ينزل الصحابة والتابعون وأهل الحديث والسنة يحتجون بهذه الأخبار - أي أخبار الآحاد - في مسائل الصفات والقدر والأسماء والأحكام، ولم ينقل عن أحد منهم البتة أنه جوّز الاحتجاج بها في مسائل الأحكام دون الإخبار عن الله وعن أسمائه وصفاته، فأين سلف المفرقين بين البابين؟»^(٣).

وقال ابن أبي العز الحنفي: «وخبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول عملاً به وتصديقاً له يفيد العلم اليقيني عند جماهير الأمة، وهو أحد قسمي المتواتر، ولم يكن بين سلف الأمة في ذلك نزاع»^(٤).

وقد رد مذهب أهل البدع المنحرف أئمة أهل العلم في القديم والحديث،

(١) صحيح الإمام مسلم بشرح النووي (١/١٣١).

(٢) مجموع الفتاوى للإمام ابن تيمية (١٣/٣٥١).

(٣) مختصر الصواعق المرسلّة، لابن قيم الجوزية (٢/٤١٢).

(٤) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي (١/٥٠١).

ومن أولهم الإمام الشافعي في كتابيه (الرسالة والأم) وقد تبعه الإمام البخاري، حتى إنه أفرد كتابا مستقلا في صحيحه سماه كتاب (أخبار الآحاد)، ذكر فيه عددا من الأحاديث التي تدل على وجوب العمل بحديث الآحاد في العقائد والأحكام على حد سواء، على أن كثيرا من أحاديث الآحاد يشهد لها ظواهر آيات القرآن، وقد أخرج ابن أبي حاتم في كتاب (الرد على الجهمية) بسند صحيح عن سلام بن أبي مطيع، وهو شيخ شيوخ البخاري، أنه ذكر المبتدعة فقال: ويلهم، ماذا ينكرون من هذه الأحاديث؟ فوالله ما في هذا الحديث إلا وفي القرآن مثله، وقد تتابعت جهود العلماء قديما وحديثا، في تفصيل هذه المسألة وبيان وجه الحق فيها، والرد على أهل البدع، وبيان مخالفته للصواب على سبيل المثال:

١- كتاب (حديث الآحاد حجة بنفسه في العقائد والأحكام) للشيخ الألباني - رحمه الله.

٢- كتاب (أصل الدين) للدكتور/ عمر سليمان الأشقر.

٣- كتاب (رد شبهات الإلحاد عن أحاديث الآحاد)، أ/ عبد العزيز بن راشد.

٤- كتاب (أخبار الآحاد في الحديث النبوي)، للشيخ/ عبد الله بن جبرين^(١).

(١) المبتدعة وموقف أهل السنة والجماعة منهم، د/ محمد يسري، (ص ١٤٧-١٥٠).

الفصل الخامس

المنهج الإسلامي في التعامل مع أهل البدع والأهواء

الأصول والضوابط التي وضعها الإسلام
للتعامل مع أهل البدع والأهواء

الاصول والضوابط التي وضعها الإسلام للتعامل مع أهل البدع والأهواء

في بداية هذا المبحث نجد شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية رحمه الله استطاع أن يضع أصولاً للتعامل مع أهل البدع والأهواء، ونجد أن هذه الأصول قد جاءت وفق منهج السلف من أئمة العلم والهدى، وأنهم قد أجمعوا عليها جميعاً، ومتبعاً لهم في الأحكام، ومتصفاً بما كانوا يتحلون به من خلال التعامل مع هؤلاء المخالفين.

وقد بين منهج السلف الذي اتبعه في هذا الشأن فقال: «وأئمة السنة والجماعة وأهل العلم والإيمان فيهم العلم والعدل والرحمة، فيعملون الحق الذي يكونون به موافقين للسنة، سالمين من البدعة، ويعدلون على من خرج عنها وظلمهم كما قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتُوبًا قَوْمِيكَ لِلّٰهِ شُهَدَاءُ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلٰٓيَ ءَلَا تَعْدِلُوْا اَعْدِلُوْا هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوٰى﴾ (المائدة: ٨)، ويرحمون الخلق، فيريدون لهم الخير والهدى والعلم، لا يقصدون الشر لهم ابتداءً، بل إذا عاقبوههم وبينوا خطأهم وجهلهم وظلمهم كان قصدهم بذلك بيان الحق ورحمة الخلق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا»^(١).

وقد اعتمد في ذلك الدليل الشرعي في بيان مفارقة السنة للبدعة والحكم عليها وعلى أصحابها حسب درجتها، متوخين في ذلك الدقة المتناهية؛ حذراً من الوقوع في الخطأ والزلل، ولا سيما ما يتصل بالتضليل أو التفسير أو التكفير، ومتحرين العدل في إنصاف المخالفين وإثبات ما عندهم من حق أو باطل، وما لهم من محامد أو مذام، دون أن تدفعهم الغيرة على السنة والكرهية للبدعة إلى الوقوع في الظلم أو الحيف في الحقوق، قاصدين الرحمة بالمخالفين والإحسان إليهم، باذلين في سبيل بيان الحق والهداية إليه كل ما يملكون من

(١) أصول الحكم على المبتدعة عند ابن تيمية، د/ أحمد بن عبد العزيز الحليبي (ص ٦٥، ٦٧).

جهد ووقت، أو ما يلائم من حكمة وموعظة حسنة وجدال بالتي هي أحسن. هذا هو المنهج القويم الذي وصفه علماء السلف والتابعين، وعلى رأسهم الإمام الشيخ ابن تيمية، للتعامل مع أهل البدع والمبتدعين وأصحاب الهوى، ووضعوا لذلك أصولاً وقواعد هامة، ومن هذه الأصول:

الأصل الأول: عدم تأييم المجتهد إذا أخطأ في مسائل أصولية أو فرعية:

وكان أول من وضع هذه القاعدة، الإمام ابن تيمية ونسبها إلى علماء السلف وأئمة الفتوى، كأبي حنيفة والشافعي والثوري وداود بن علي وغيرهم، وقال: إنهم كانوا لا يؤثمون مجتهداً أخطأ في المسائل الأصولية والفروعية، وذكر ذلك عنهم ابن حزم وغيره، وعلل هذا بأن أبا حنيفة والشافعي وغيرهما كانوا يقبلون شهادة أهل الأهواء، إلا الخطائية، ويصححون الصلاة خلفهم^(١)، والكافر لا تُقبل شهادته على المسلمين، ولا يُصلى خلفه، وأنهم قالوا: هذا هو القول المعروف عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة الدين، أنهم لا يكفرون ولا يفسقون ولا يؤثمون أحداً من المجتهدين المخطئين، لا في مسألة عملية ولا علمية.

ويين - رحمه الله - بطلان رأي من قال: (إن مسائل الأصول هي العلمية الاعتقادية، التي يُطلب فيها العلم والاعتقاد فقط، ومسائل الفروع هي العملية التي يُطلب فيها العمل - من جهة الحكم - لأن المسائل العملية فيها ما يكفر جاحده، مثل وجوب الصلوات الخمس، والزكاة، وصوم شهر رمضان، وتحريم الزنا والربا والظلم والفواحش، وفي المسائل العلمية، ما لا يائث المتنازعون فيه، كتنازع الصحابة: هل رأى محمد ربه؟ أو كتنازعهم في بعض النصوص: هل قاله النبي ﷺ أم لا؟ وما أراد بمعناه؟ وكتنازعهم في بعض الكلمات، هل هي من القرآن أم لا؟ وكتنازعهم في بعض معاني القرآن والسنة: هل أراد الله ورسوله كذا وكذا؟ وكتنازع الناس في دقيق الكلام، كمسألة

(١) كتاب الأم، للإمام الشافعي (٢٠٥/٦).

الجوهر الفرد، وتماثل الأجسام، وبقاء الأعراض، ونحو ذلك، فليس في هذا تكفير ولا تفسيق^(١).

وأوضح الشيخ بطلان جعل العقائد هي الأصول، والعبادات والمعاملات هي الفروع، فقال: (الحق أن الجليل من كل واحد من الصنفين مسائل أصول، والدقيق مسائل فروع، فالعلم بوجوب الواجبات، كمباني الإسلام الخمسة، وتحريم المحرمات الظاهرة المتواترة، كالعلم بأن الله على كل شيء قدير، وبكل شيء عليم، وأنه سميع بصير، وأن القرآن كلام الله، ونحو ذلك من القضايا الظاهرة المتواترة، ولهذا من جحد تلك الأحكام العملية المجمع عليها كفر.. وقد يكون الإقرار بالأحكام العملية أوجب من الإقرار بالقضايا القولية، بل هذا هو الغالب، فإن القضايا القولية يكفي فيها الإقرار بالجملة: وهو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت، والإيمان بالقدر خيره وشره.. وأما الأعمال الواجبة، فلا بد من معرفتها على التفصيل، لأن العمل بها لا يمكن إلا بعد معرفتها مفصلة، ولهذا تُقَرُّ الأمة من يفصلها على الإطلاق وهم الفقهاء)^(٢).

ويعلل - رحمه الله - عدم تأييم المجتهد إذا أخطأ في مسائل أصولية أو فرعية بقوله: (ليس كل من اجتهد واستدل يتمكن من معرفة الحق، ولا يستحق الوعيد إلا من ترك مأموراً أو فعل محظوراً، وهذا قول الفقهاء والأئمة، وهو القول المعروف عن سلف الأمة، وقول جمهور المسلمين)^(٣).

لكنه - رحمه الله - يُفَرِّق بين خطأين: خطأ مؤاخذ عليه، وخطأ مغفور له، فيقول: (من كان خطؤه لتفريطه فيما يجب عليه من اتباع القرآن والإيمان مثلاً، أو لتعديه حدود الله، بسلوك السبيل التي تُبَيِّح عنها، أو لاتباع هواه بغير هدى

(١) منهاج السنة للإمام ابن تيمية (٣/ ٢١).

(٢) مجموع الفتاوى للإمام ابن تيمية (٦/ ٥٦، ٥٧).

(٣) منهاج السنة للإمام ابن تيمية (٣/ ٢٤).

من الله، فهو الظالم لنفسه، وهو من أهل الوعيد.

بخلاف المجتهد في طاعة الله ورسوله باطنًا وظاهرًا، الذي يطلب الحق باجتهاده كما أمره الله ورسوله، فهذا مغفور له خطؤه، كما قال تعالى: ﴿إِن يَأْمُرُكَ إِلَىٰ مَا تُكْفِرُ بِهِ فَلَا تَفْرِقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْ رُّسُلِهِۦ وَقَالَ إِنَّمَا مَنَعَ النَّاسَ مِنَ الْمَغْشَاءِ وَكَفَرُوا بِرُسُلِهِۦ لَئِن لَّمْ يَمْنَعِ اللَّهُ النَّاسَ لَفَشَقُوكَ النَّاسَ وَأَخْلَسُوا وَلَئِن لَّمْ تَمْنَعِ اللَّهُ النَّاسَ لَفَفَسَدُوا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٨٥-٢٨٦).

وإذا كان خطأ المجتهد من علماء المسلمين مغفورًا له، فإنه لا يجوز تكفير أحد منهم بمجرد الخطأ، بل ولا يُفسق ولا يُؤثم. وفي هذا يقول الإمام ابن تيمية: (إن علماء المسلمين المتكلمين في الدنيا باجتهادهم، لا يجوز تكفير أحدهم بمجرد خطأ أخطأه في كلامه.. فإن تسليط الجهال على تكفير علماء المسلمين من أعظم المنكرات، وقد اتفق أهل السنة والجماعة على أن علماء المسلمين لا يجوز تكفيرهم بمجرد الخطأ المحض، بل كل أحد يؤخذ من قوله ويُترك إلا رسول الله ﷺ؛ لأنه هو المعصوم)^(١).

بل يرى الإمام ابن تيمية أن (دفع التكفير عن علماء المسلمين وإن أخطأوا، هو من أحق الأغراض الشرعية...)^(٢).

على أنه ينبغي أن يعلم أن رفع الإثم عن العالم المجتهد إذا أخطأ، لا يعني الإغضاء عن البدعة التي أخطأ فيها، فقد بين - رحمه الله - أن إثمها يزول للاجتهاد أو غيره، إلا أنه يجب بيان حالها، وعدم الاقتداء بمن استحلها، وأن لا يقصر أحد في طلب العلم المبيّن لحقيقتها؛ ذلك أن الإثم مزال عن المجتهد، لا عن وجه المخالفة من المبتدع.

وتأكيدًا لما سبق، فإن الإمام ابن تيمية يقرر أن مسلك أهل السنة، عدم تكفير المجتهد المخطئ في المسائل العملية أو المسائل الاعتقادية، فيقول: (إن

(١) المرجع السابق (٣/ ٦٣).

(٢) أصول الحكم على المبتدعة، د/ أحمد بن عبد العزيز الحليبي، (ص ٧٣، ٧٤).

المتأول الذي قصده متابعة الرسول ﷺ لا يكفر ولا يفسق إذا اجتهد فأخطأ، وهذا مشهور عند الناس في المسائل العملية، وأما مسائل العقائد فكثير من الناس كفروا المخطئين فيها، وهذا القول لا يُعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا يُعرف عن أحد من أئمة المسلمين، وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع، الذين يتدعون بدعة، ويكفرون من خالفهم؛ لذلك كان من عيوب أهل البدع، تكفير بعضهم بعضاً، ومن محادح أهل العلم أنهم يُحطّئون ولا يكفرون^(١).

الأصل الثاني: عدم إقرار المبتدع على بدعته:

يرى كثير من علماء الإسلام، ومنهم شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية، أن المجتهد المبتدع لا يُقر على إظهار البدعة والدعوة إليها، متى تبينت مخالفتها للكتاب والسنة، بل لا يجوز متابعته فيها، (نعم، قد يكون متأولاً في هذا الشرع، أي الذي ابتدعه، فيُغفر له لأجل تأويله، إذا كان مجتهداً الاجتهاد الذي يُعفى معه عن المخطئ، ويُتاب أيضاً على اجتهاده، لكن لا يجوز اتباعه في ذلك، كما لا يجوز اتباع سائر من قال أو عمل عملاً قد علم الصواب في خلافه، وإن كان القائل أو الفاعل مأجوراً أو معذوراً، وقد قال الله وتعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَلْبَابَهُمْ ذُرُبَةً إِلَىٰ رَبِّكَ يَٰ بَنِي آدَمَ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^(٢).

(التوبة)، قال عدي بن حاتم للنبي ﷺ: يا رسول الله، ما عبدوهم. قال: «ما عبدوهم، ولكن أحلوا لهم الحرام فأطاعوهم، وحرموا عليهم الحلال فأطاعوهم»^(٣) فمن أطاع أحداً في دين لم يأذن به الله، في تحليل أو تحريم أو استحباب أو إيجاب، فقد لحقه من هذا الذم نصيب).

ويؤكد - رحمه الله - أنه لا يكون معذوراً من اتبع مخالفاً لأمر الله

(١) المرجع السابق، (ص ٧٤، ٧٥).

(٢) سبق تخرجه.

ورسوله ﷺ مما هو ظاهر بيّن، فيقول: (والذي يصدر عنه أمثال هذه الأمور - المخالفة - إن كان معذورًا بقصور في اجتهاده، أو غيبة في عقله، فليس من اتبعه بمعذور، مع وضوح الحق والسبيل، وإن كانت سيئته مغفورة، لما اقترن بها من حسن قصد، وعمل صالح، فيجب بيان المحمود والمذموم، لئلا يكون لبسًا للحق والباطل).

وبيّن - رحمه الله - متى تجب المتابعة في الأمور الشرعية، ومتى تمتنع، وأحوال المجتهدين معها، فقال: (إن الأمور الشرعية تُعطى حقها من الكتاب والسنة، فما جاء به الكتاب والسنة من الخبر والأمر والنهي وجب اتباعه، ولم يُلتفت إلى من خالفه كائنًا من كان، ولم يجوز اتباع أحد في خلاف ذلك كائنًا من كان، كما دل عليه الكتاب والسنة وإجماع الأمة، من اتباع الرسول وطاعته... لأن كل أحد من الناس قد يؤخذ من كلامه وأفعاله ويُترك إلا رسول الله ﷺ، وما من الأئمة إلا من له أقوال وأفعال - تبيّن مخالفتها للكتاب والسنة - فهو لا يتبع عليها، مع أنه في نفس الوقت لا يُذم عليها) (١).

أما الذي لا يسلم إليه حاله فهو آتي المحرمات وتارك الواجبات، من غير تأويل سائغ أو عذر مشروع، فإنه يجب الإنكار عليه بحسب ما جاءت به الشريعة، من اليد واللسان والقلب، ويلحق به كل من أظهر مقالة تُخالف الكتاب والسنة، فإنها من المنكر الذي أمر الله بالنهي عنه في قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْعُرْفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران). أما من اشتبه أمره فيتوقف معه، فإن للإمام أن يخطئ في العفو، خير من أن يخطئ في العقوبة) (٢).

وإذا كان الاجتهاد يغفر للعالم خطاه، فإن هذا يقتضي التأدب معه، ومراعاة حقه عند إنكار ما أظهره من بدعة وبيان مخالفته للسنة، وفي هذا يقول الإمام

(١) مجموع فتاوى الإمام ابن تيمية (١٠ / ٣٨٣).

(٢) المرجع السابق (١٠ / ٣٨٥).

ابن تيمية: (وإن كان المخطئ المجتهد مغفوراً له خطؤه، وهو مأجور على اجتهاده، فبيان القول والعمل الذي دل عليه الكتاب والسنة واجب، وإن كان في ذلك مخالفة لقوله وعمله، ومن علم منه الاجتهاد السائغ، فلا يجوز أن يُذكر على وجه الذم والتأنيب له، فإن الله غفر له خطأه، بل يجب لما فيه من الإيمان والتقوى موالاته ومحبته، والقيام بما أوجب الله له من حقوقه، من ثناء ودعاء وغير ذلك)^(١).

الأصل الثالث: عدم معاداة أهل البدع إلا إذا كانت البدعة مشتهرة ومغلظة عند أهل العلم بالكتاب والسنة :

في هذا الأصل، يبين الإمام ابن تيمية أن (البدعة التي يعد بها الرجل من أهل الأهواء، ما اشتهر عند أهل العلم مخالفتها للكتاب والسنة، كبدعة الخوارج والروافض والقدرية والمرجئة).. وغلظت أقوال أصحابها فيها حتى أخرجتهم من عداد أهل السنة.

وفي هذا يقول عند عرضه لأقوال هؤلاء انتهاءً ببدعة المرجئة: (أما المرجئة فليسوا من هذه البدع المغلظة، بل قد دخل في قولهم طوائف من أهل الفقه والعبادة، وما كانوا يعدون إلا من أهل السنة، حتى تغلظ أمرهم بما زادوه من الأقوال المغلظة)، ويلحق بهؤلاء، بل هم أشد بدعة (الحجاج إلى القبور، والمتخذون لها أوثاناً ومساجد وأعياداً، فهؤلاء لم يكن على عهد الصحابة والتابعين وتابعيهم منهم طائفة تُعرف، ولا كان في الإسلام قبر ولا مشهد يُحج إليه، بل هذا إنما ظهر بعد القرون الثلاثة الأولى. والبدعة كلما كانت أظهر مخالفة للرسول ﷺ يتأخر ظهورها، وإنما يحدث أولاً ما كان أخفى مخالفة للكتاب والسنة، كبدعة الخوارج)، وهكذا فإن غلظ البدعة ليس مقصوراً على بدع القرون الأولى، فإن بدع الشرك ظهرت بعد ذلك، وهي أشد وأغلظ.

ويرى شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية أن الذين يعدون من أهل الأهواء

والبدع، هم من اتصف بهذه الصفات:

أ- أنهم يجعلون ما ابتدعوه، قولاً يفارقون به جماعة المسلمين، ويوالون عليه ويعادون عليه.

ب- أنهم ينازعون أهل السنة والجماعة فيما تواترت به السنة.

وبهذا يتميز أهل السنة عن أهل البدعة، فإن الذين وقعوا في البدعة (إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولاً يفارقون به جماعة المسلمين، يوالون عليه ويعادون، كان من نوع الخطأ، والله - سبحانه وتعالى - يقفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك، ولهذا وقع في مثل هذا كثير من سلف الأمة وأئمتها، لهم مقالات قالوها باجتهاد، وهي تخالف ما ثبت في الكتاب والسنة، بخلاف من والى مُوَاقِفَهُ، وعادى مُخَالَفَهُ، وقرق بين جماعة المسلمين، وكفر وفسق مُخَالَفَهُ دون مُوَاقِفَهُ في مسائل الآراء والاجتهادات، واستحل قتال مخالفه دون موافقه، فهؤلاء من أهل التفرق والاختلافات).

وكذلك فإن أئمة المسلمين متفقون على تبديع مَنْ خالف في الأمور المعلومة بالاضطرار، عند أهل العلم بسنة رسول الله ﷺ كالأحاديث المتواترة عندهم في شفاعته وحوضه، وخروج أهل الكبائر من النار، والأحاديث المتواترة عندهم في الصفات والقَلَر والعلو والرؤية، وغير ذلك من الأصول التي اتفق عليها أهل العلم بسنته، كما تواترت عندهم عنه، بخلاف من نازع في مسائل الاجتهاد، التي لم تبلغ هذا المبلغ في تواتر السنن عنه، كالتنازع بينهم في الحكم بشاهد ويمين، وفي القَسَامَةِ والقُرْعَةِ وغير ذلك.

فمن كانت بدعته غليظة، ظاهرة المخالفة للسنة عند أهل العلم، وجبت عداوته بقدر بدعته، بل يرى الإمام ابن تيمية عقوبة مَنْ والاه، وناصره حتى يفيق من غيه ويعود إلى طريق الحق المستقيم.

أما ما كان دون ذلك من المسائل التي وقع فيها خلاف، فإنه لا يستوجب الفرقة والمعاداة، والحكم على المخالف من أهل البدعة والهوى، فقد ذكر ابن تيمية

أن من مسائل الاعتقاد التي وقع فيها خلاف بين أهل السنة والاتباع، مسألة رؤية الكفار ربهم في الآخرة، فجمهور أهل السنة يرون أن الكفار محجوبون عنها على الإطلاق، ومن العلماء من يرى أنه يراه من أظهر التوحيد من منافقي هذه الأمة والكفار، في عَرَصات يوم القيامة، ثم يحتجب عنهم عقوبة لهم.

لكن أمام هذه المسألة، وغيرها من مثيلاتها، نحب مراعاة الآداب التالية:

أولاً: (أن من سكت عن الكلام في هذه المسألة، ولم يدع إلى شيء، فإنه لا يحل هجره، وإن كان يعتقد أحد الطرفين، فإن البدع التي هي أعظم منها، لا يُهجر فيها إلا الداعية إلى بدعته دون الساكت، فهذه أولى.

ثانياً: أنه لا ينبغي لأهل العلم أن يجعلوا هذه المسألة محنة وشعاراً، يفضلون بها بين إخوانهم وأضدادهم، فإن مثل هذا مما يكرهه الله ورسوله ﷺ.

ثالثاً: وكذلك لا يفتخون فيها عوام المسلمين، الذين هم في عافية وسلام عن الفتن، ولكن إذا سئل الرجل عنها، أو رأى من هو أهل لتعريفه ذلك، ألقى إليه مما عنده من العلم ما يرجو النفع به، بخلاف الإيمان بأن المؤمنين يرون ربهم في الآخرة، فإن الإيمان بذلك فرض واجب، لما قد تواتر فيها عن النبي ﷺ، وصحابته وسلف الأمة).

الأصل الرابع: لا يجوز تكفير أو تفسيق مرتكب البدعة إلا بعد معرفة حاله، وإقامة الحجة عليه:

ينبه الإمام ابن تيمية إلى عظم مسألتَي التكفير والتفسيق عمومًا، فقال: (اعلم أن مسائل التكفير والتفسيق هي من مسائل الأسماء والأحكام، التي تتعلق بها الوعد والوعيد في الدار الآخرة، وتتعلق بها الموالاة والمعاداة، والقتل والعصمة، وغير ذلك في الدار الدنيا، فإن الله - سبحانه - أوجب الجنة للمؤمنين، وحرّم الجنة على الكافرين).

ولعظم المسألتين وخطرهما، فإن إطلاق الكفر أو القسق على أحد لا يكون إلا بموجب قطعي، ولا سيما الكفر فإنه يكون (بمثل تكذيب الرسول ﷺ فيما

أخبر به، أو الامتناع عن متابعتة مع العلم بصدقه، مثل كفر فرعون واليهود ونحوهم)، ويتعلق بما يتعلق به الإيمان، وكلاهما متعلق بالكتاب والسنة، وهما متضادان، فلا إيمان مع تكذيب الرسول ومعاداته، ولا كفر مع تصديقه وطاعته، وحكمه لا يتبين إلا عن طريق الشرع.

فليس لأحد أن يكفر أحداً بهواه، لأن التكفير حق لله تعالى، والذين يكفرون بهوهم هم المبتدعة، كالروافض الذين كفروا أبا بكر، وعمر - رضي الله عنهما - والخوارج الحارورية الذين كفروا علياً - رضي الله عنه - وقاتلوا الناس على الدين (حتى يرجعوا عما ثبت بالكتاب والسنة وإجماع الصحابة، إلى ما ابتدعه هؤلاء بتأويلهم الباطل وفهمهم الفاسد للقرآن.. ومع هذا، فقد صرح علي - رضي الله عنه - بأنهم مؤمنون، ليسوا كفاراً ولا منافقين، وهذا بخلاف ما كان يقوله بعض الناس، كأبي إسحاق الإسفراييني ومن اتبعه، يقولون: لا تكفر إلا من يكفرنا، فإن الكفر ليس حقاً لهم، بل هو حق لله، وليس للإنسان أن يكذب على من يكذب عليه، ولا يفعل الفاحشة بأهل من فعل الفاحشة بأهله).

ويصرح في موضع آخر بأن هذا المسلك هو مسلك أهل العلم والسنة، فيقول: (فهذا كان أهل العلم والسنة لا يكفرون من خالفهم، وإن كان ذلك المخالف يكفرهم، لأن الكفر حكم شرعي، فليس للإنسان أن يعاقب بمثله، كمن كذب عليك، وزنى بأهلك، ليس لك أن تكذب عليه، ولا تزني بأهله، لأن الكذب والزنا حرام لحق الله تعالى، وكذلك التكفير حق لله، فلا يكفر إلا من كفره الله ورسوله).

كما أن أهل السنة لا يكفرون أحداً من أهل القبلة بالذنوب والمعصية، وإنما ذلك من فعل الخوارج الذين يكفرون بمطلق الذنوب، وفي هذا يقول - رحمه الله: (من شأن أهل البدع أنهم يتدعون أقوالاً يجعلونها واجبة في الدين، بل يجعلونها من الإيمان الذي لا بد منه، ويكفرون من خالفهم فيها ويستحلون دمه،

كفعل الخوارج والجهمية والرافضة والمعتزلة وغيرهم.. وأهل السنة لا يبتدعون قولاً، ولا يكفرون من اجتهد فأخطأ، وإن كان مخالفاً لهم، مكفراً لهم، مستحلاً لدمائهم، كما لم تكفر الصحابة الخوارج مع تكفيرهم لعثمان وعلي - رضي الله عنهما - ومن والاهما، واستحلالهم لدماء المسلمين المخالفين لهم^(١).

ويعلل ابن تيمية منع إطلاق الكفر على المُعَيَّن، أن له شروطاً وموانع تقتضي انتفاء العذر، كالجهل بالحكم وثبوت الحكم بالعلم، (فلا يلزم إذا كان القول كفراً أن يكفر كل من قاله مع الجهل والتأويل، فإن ثبوت الكفر في حق الشخص المعين كثبوت الوعيد في الآخرة في حقه.. وإذا لم يكونوا في نفس الأمر كفاراً، لم يكونوا منافقين، فيكونون من المؤمنين)؛ وذلك أن الكفر حكم شرعي، لا يُحكم به على أحد بمجرد الخطأ والغلط، بل لابد من إقامة الدليل والبرهان على المحكوم عليه، وفي هذا الشأن يقول - رحمه الله: (ليس لأحد أن يكفر أحداً من المسلمين وإن أخطأ وغلط، حتى تُقام عليه الحجة، وتبين له المحجة، ومن ثبت إسلامه بيقين لم يزُل ذلك عنه بالشك، بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة).

وقد حذر الإمام ابن تيمية من تكفير أو تفسيق أو نسبة معصية إلى مجتهد معين، أخطأ فيما يسوغ الاجتهاد فيه من المسائل العقديّة والعملية، فيقول: (إني من أعظم الناس نهيًا عن أن يُنسب معين إلى تكفير وتفسيق ومعصية، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية، التي من خالفها كان كافراً تارة، وفاسقاً أخرى، وعاصياً أخرى، وإني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها، وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية، وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل، ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا معصية).

ويُفرّق الشيخ بين التكفير العام والتكفير المعين، فهو يرى (أن التكفير العام

(١) منهاج السنة للإمام ابن تيمية (٢٣/٣).

كالوعيد العام، يجب القول بإطلاقه وعمومه)، وفق الموجب، بغض النظر عن حال مُتَلَبِّسِه، أما الكفر المعين فلا يُحْكَمُ به على أحد إلا إذا توافرت فيه شروط الكفر، وانتفت عنه موانعه، دون تفريق بين المسائل العقدية والعملية.. وتقريراً لهذا المعنى يقول - رحمه الله:

(وحقيقة الأمر في ذلك، أن القول قد يكون كفرًا، فيُطْلَقُ القول بتكفير صاحبه، ويقال: من قال كذا فهو كافر، لكن الشخص المعين الذي قاله لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها، وهذا كما في نصوص الوعيد، فإن الله - سبحانه وتعالى - يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ (النساء)، فهذا ونحوه من نصوص الوعيد، لكن الشخص المعين لا يُحْكَمُ عليه بالوعيد، فلا يشهد لمعين من أهل القبلة أنه من أهل النار، لجواز ألا يلحقه الوعيد لفوات شرط أو ثبوت مانع، فقد لا يكون التحريم بلغه، وقد يتوب من فعل المحرم، وقد تكون له حسنات عظيمة تمحو عقوبة ذلك المحرم، وقد يُبْتَلَى بمصائب تكفر عنه، وقد يشفع فيه شفيع مطاع، وهذه الأقوال التي يكفر قائلها، قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق، وقد تكون عنده ولم تثبت عنده، أو لم يتمكن من فهمها، وقد يكون قد عرضت له شبهات يعذر الله بها، فمن كان من المؤمنين مجتهدًا في طلب الحق وأخطأ، فإن الله يغفر له خطأه، كائنًا ما كان، سواء كان في المسائل النظرية أو العملية، هذا الذي عليه أصحاب النبي ﷺ وجماهير أئمة المسلمين^(١).

(١) أصول الحكم على المبتدعة، د/ أحمد بن عبد العزيز الحليبي، (ص ٨٥).

الأصل الخامس: الحرص على تأليف القلوب واجتماع كلمة المسلمين:

يُجمع علماء الأمة على أن تأليف القلوب، واجتماع كلمة المسلمين، وإصلاح ذات البين، من القواعد العظيمة، التي هي من جماع الدين. واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ (آل عمران: ١٠٣)، ويقول الله أيضا: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ (الأنفال: ١)، وقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَدَأَ مَا جَاءَهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (آل عمران). وأمثال ذلك من النصوص التي تأمر بالجماعة والائتلاف، وتنهى عن الفرقة والاختلاف.. وأهل هذا الأصل هم أهل الجماعة، كما أن الخارجين عنه هم أهل الفرقة.

ويجب أن يكون معلوما أن الخلاف في المسائل الفرعية العقيدية والعملية، جرى بين الصحابة والتابعين من سلف الأمة، مع محافظتهم على هذه القاعدة، وأن العاصم من ذلك كان في رد النزاع إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وابتغاء الحق وحده، فيقول مقررًا مسلكهم - رضي الله عنهم: (وقد كان العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، إذا تنازعوا في الأمر اتبعوا أمر الله تعالى في قوله: ﴿فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (النساء). وكانوا يتناظرون في المسألة مناظرة مشاورة ومناصحة، وربما اختلف قولهم في المسألة العلمية والعملية، مع بقاء الألفة والعصمة وأخوة الدين.. على العكس تماما من خالف الكتاب المستبين والسنة المستفيضة، أو ما أجمع عليه سلف الأمة، خلافا لا يُعذر فيه، فهذا يعامل بما يُعامل به أهل البدع والأهواء.

فهذه عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - قد خالفت ابن عباس وغيره من الصحابة، في أن محمدا ﷺ رأى ربه، وقالت: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى الْفِرْيَةَ»^(١)، وجهور الأمة على قول ابن عباس - رضي

(١) أخرجه مسلم (٢٨٧/١٧٧)، والترمذي (٣٠٦٨).

الله عنهما - مع أنهم لا يُبدعون المانعين الذين وافقوا أم المؤمنين - رضي الله عنها. وكذلك أنكرت أن يكون الأموات يسمعون دعاء الحي، ف قيل لها: إن النبي ﷺ قال: «ما أنتم بأسمع لما أقول منهم»، فقالت: إنما قال: «إنهم ليعلمون الآن أن ما قلت لهم حق»^(١).. ومع هذا فلا ريب أن الموتى يسمعون خفق النعال، كما ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ما من رجل يمر بقبر الرجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه، إلا ردّ الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام»^(٢)، وصح ذلك عن النبي ﷺ، إلى غير ذلك من الأحاديث.. وأم المؤمنين تأولت، والله يرضى عنها.

وكذلك معاوية - رضي الله عنه - نقل عنه في أمر المعراج أنه قال: (إنما كان بروحه)، والناس على خلاف معاوية - رضي الله عنه. ومثل هذا كثير).

وأما الاختلاف في الأحكام فأكثر من أن ينضبط، ولو كان كل ما اختلف مسلمان في شيء تهاجرا، لم يبق بين المسلمين عصمة ولا أخوة، ولقد كان أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - سيدا المسلمين، يتنازعان في أشياء لا يقصدان إلا الخير.. وقد قال النبي ﷺ لأصحابه يوم بني قريظة: «لا يُصلين أحد العصر إلا في بني قريظة»، فأدركتهم صلاة العصر في الطريق، فقال قوم: لا نصلي إلا في بني قريظة، وفاتتهم صلاة العصر. وقال قوم: لم يُرد منا تأخير الصلاة، فصلوا في الطريق، فلم يعب النبي ﷺ واحدا من الفريقين^(٣).

ويؤكد المنهج الإسلامي على مراعاة الأخوة والموالاتة بين المسلمين، بحيث لا يؤثر عليها ما يقع من خلاف بسبب دواعٍ اجتهدانية، مبيّنا أن العاصم من ذلك تقديم حق الله على حق النفس. وفي هذا يقول الإمام ابن تيمية: (جعل الله عباده المؤمنين بعضهم أولياء بعض، وجعلهم إخوة، وجعلهم متناصرين متراحمين متعاطفين، وأمرهم سبحانه بالائتلاف، ونهاهم

(١) أخرجه مسلم (٢٨٧٣).

(٢) إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي (٤/ ٤٧٥).

(٣) أخرجه البخاري (٩٦٤)، ومسلم (١٧٧٠).

عن الافتراق والاختلاف، فقال تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ (آل عمران: ١٠٣)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا أَلَسْتُم مِّنْهُمْ فِي شَيْءٍ لَّمَّا أَمَرَهُمْ لِيَّ اللَّهُ﴾ (الأنعام: ١٥٩)، فكيف يجوز مع هذا لأمة محمد ﷺ أن تفرق وتختلف حتى يوالي الرجل طائفة، ويعادي طائفة أخرى بالظن والهوى بلا برهان من الله تعالى، وقد برأ الله نبيه ﷺ من كان هكذا. لأن هذا فعل أهل البدع كالخوارج الذين فارقوا جماعة المسلمين، واستحلوا دماء من خالفهم.. وأما أهل السنة والجماعة فهم معتصمون بحبل الله، وأقل ما في ذلك أن يفضل الرجل من يوافقه على هواه، وإن كان غيره أتقى لله منه، وإنما الواجب أن يقدم من قدمه الله ورسوله، ويؤخر من أخره الله ورسوله، ويجب ما أحبه الله ورسوله، ويبغض ما أبغضه الله ورسوله، وينهى عما نهى الله عنه ورسوله، وأن يرضى بما رضي الله به ورسوله، وأن يكون المسلمون يدًا واحدة.

ولعل أظهر ما يقوِّي وشيعة الأخوة بين المسلمين، ويحفظ تماسك جماعتهم، العمل بأحكام الولاء والبراء التي شرعها الله في كتابه، دون التفات إلى مناهج أخرى أو تعصّب لطوائف، وذلك أن (الولاية ضد العداوة، وأصل الولاية المحبة والقرب، وأصل العداوة البغض والبعد)، وهما أوثق عُرى الإيمان كما أخبر الرسول ﷺ: «أوثق عُرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله»^(١).. ومن خلال هذا الحديث الشريف، يظهر أحكام الولاء والبراء، ولأن يكونان ويعطيان. ويبين هذا الحديث أيضا أن الحمد والذم والحب والبغض والموالة والمعاداة، فإنما تكون بالأشياء التي أنزل الله بها سلطانه، وسلطانه كتابه، فمن كان مؤمنًا وجبت موالاته من أي جنس كان، ومن كان كافرًا وجبت معاداته من أي صنف كان، قال الله تعالى: ﴿لَّمَّا وَرِثَكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ ذَاكِرُونَ ﴿٥٥﴾ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴿٥٦﴾﴾ (المائدة)، فمن كان فيه إيمان وفيه فجور، أعطي من

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤١ / ١١)، عن البراء بن عازب.

الموالة بحسب إيمانه، ومن البغض بحسب فجوره، ولا يخرج من الإيمان بالكلية بمجرد الذنوب والمعاصي^(١).

كما لا يتنافى وجود الشر والمعصية والبدعة في شخص، مع استحقاقه للموالة والإكرام بقدر ما فيه من خير وطاعة وسنة، وفي هذا يقول الشيخ: (وإذا اجتمع في الرجل الواحد خير وشر وفجور، وطاعة ومعصية، وسنة وبدعة، استحق من الموالة والثواب بقدر ما فيه من الخير، واستحق من المعادة والعقاب بحسب ما فيه من الشر، فيجتمع في الشخص الواحد موجبات الإكرام والإهانة، فيجتمع له هذا وهذا)^(٢).

وعملًا بمبدأ الولاء والبراء، فإن شيخ الإسلام ابن تيمية يقرر: (أن الواجب على المسلم إذا صار في مدينة من مدائن المسلمين أن يصلي معهم الجمعة والجماعة، ويوالي المؤمنين، ولا يعاديهم، وإن رأى بعضهم ضالاً أو غاوياً وأمكن أن يهديه ويرشده فعل ذلك، وإلا فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها، وإذا كان قادراً على أن يؤتي في إمامة المسلمين الأفضل ولأه، وإن قدر أن يمنع من يظهر البدع والفجور منعه)^(٣).

ومما تقدم، يتبين لنا أن الإمام ابن تيمية لا يرى الوقوع في البدعة عن شبهة أو تأول مبطلاً لحقوق المسلم، ومنها الموالة، التي من معانيها المحبة والنصرة والحماية، بل هي ثابتة للمسلم المبتدع بقدر ما عنده من إيمان، فيحب بقدر ما فيه من صلاح، وينصر على من ظلمه، وإن كان فيه سوء. وفي هذا يقول - رحمه الله: (ومعلوم أن شر الكفار المرتدين والخوارج، أعظم من شر الظالم المسلم، وأما إذا لم يكونوا يظلمون المسلمين، والمقاتل لهم يريد أن يظلمهم، فهذا عدوان منه فلا يعاون على عدوان)^(٤)، مصداق قول الرسول ﷺ:

(١) مجموع الفتاوى للإمام ابن تيمية (٢٨/٢٢٨).

(٢) المرجع السابق (٢٨/٢٠٩).

(٣) المرجع السابق (٢٨/٢٨٦).

(٤) منهاج السنة، للإمام ابن تيمية (٣/١٥٨).

«المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يُسلمه»^(١).

الأصل السادس: الالتزام بالعدل عند الحكم على أصحاب البدع والمبتدعين:
من خلال هذه القاعدة يتبين لنا أن منهج أهل السنة والجماعة في الثناء والذم، قائم على أسس قوية وراسخة، وهي الكتاب والسنة والإجماع، واستطاع شيخ الإسلام ابن تيمية أن يبين ذلك ويوضحه، فقال: (وأهل السنة والجماعة يقولون ما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع، وهو أن المؤمن يستحق وعد الله وفضله والثواب على حسناته، ويستحق العقاب على سيئاته، وأن الشخص الواحد يجتمع فيه ما يثاب عليه وما يعاقب عليه، وما يحمّد عليه وما يذم، وما يجب منه وما ييغض منه)^(٢).

وبيّن - رحمه الله - أن هذا هو المنهج الصواب، فقال: (والصواب أن يُحمّد من حال كل قوم ما حمده الله ورسوله، كما جاء به الكتاب والسنة، ويذم من حال كل قوم ما ذمه الله ورسوله، كما جاء به الكتاب والسنة)، ووضح الشيخ أن هذا المنهج يضاده منهج أهل البدع، الذين لا يعذرون من أخطأ مجتهداً، فيذمونّه متغافلين عن حسناته ومحامده، فقال: (ومن جعل كل مجتهد في طاعة، أخطأ في بعض الأمور، مذموماً معيياً ممقوتاً، فهو مخطئ ضال مبتدع)^(٣).

وقد أظهر شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية مسلك أهل السنة والجماعة، في ثنائه وذمه للرجال والطوائف والكتب، وبيانه لقريبهم من الحق وبعدهم عنه، متبعاً في ذلك سبيل الأمة الوسط، القائم على العدل والإنصاف، وإعطاء كل ذي حق حقه، من غير مdahنة في باطل، ولا غمط في حق. ومن الأمثلة على إنصاف المنهج الإسلامي في الحكم، وبيّن هذا المنهج الوسطي المعتدل ابن تيمية:

أولاً: ذكره بعض محامد أهل البدع والأهواء، وبيانه أن أهل السنة يتبعون معهم العدل والإنصاف، يقول - رحمه الله: (والرافضة فيهم من هو متعبد

(١) أخرجه البخاري (٢٤٤٢)، ومسلم (٢٥٦٤).

(٢) مجموع الفتاوى للإمام ابن تيمية (١٦/١١).

(٣) أصول الحكم على المبتدعة عند شيخ الإسلام ابن تيمية، (ص ١١٠).

متورع زاهد، لكن ليسوا في ذلك مثل غيرهم من أهل الأهواء، فالمعتزلة أعقل منهم وأعلم وأدين، والكذب والفجور فيهم أقل منه في الرافضة، والزيدية من الشيعة خير منهم، وأقرب إلى الصدق والعدل والعلم، وليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعبد من الخوارج، ومع هذا فأهل السنة يستعملون معهم العدل والإنصاف ولا يظلمونهم، فإن الظلم حرام مطلقاً، بل أهل السنة لكل طائفة من هؤلاء، خير من بعضهم لبعض، بل هم للرافضة خير وأعدل من بعض الرافضة لبعض، وهذا مما يعترفون هم به، ويقولون: أنتم تنصفوننا ما لا ينصف بعضنا بعضاً، وهذا لأن الأصل الذي اشتركوا فيه أصل فاسد، مبني على جهل وظلم، وهم مشتركون في ظلم سائر المسلمين، فصاروا بمنزلة قطاع الطريق المشتركين في ظلم الناس، ولا ريب أن المسلم العالم العادل أعدل عليهم وعلى بعضهم من بعض^(١).

ثانياً: ثم يبين الإمام ابن تيمية منهج أهل السنة والجماعة عند الحكم على فرق الصوفية وأهل التصوف، بما يظهر الإنصاف والعدل، وأنه لم يتبع عند الحكم التعميم، ولكنه خصص في الحكم بحسب ما يوجد في كل طائفة من حق أو باطل، فيقول: (فطائفة ذمت الصوفية والتصوف، وقالوا: إنهم مبتدعون خارجون عن السنة، ونُقل ذلك عن طائفة من الأئمة، وتبعهم على ذلك طوائف من أهل الفقه والكلام، وطائفة غلت فيهم، وادعوا أنهم أفضل الخلق وأكملهم بعد الأنبياء، وكلا طرفي هذه الأمور ذميم، والصواب أنهم مجتهدون في طاعة الله، كما اجتهد غيرهم من أهل طاعة الله، ففيهم السابق المقرب بحسب اجتهاده، وفيهم المقتصد الذي هو من أهل اليمين، وفي كل من الصنفين من قد يجتهد فيخطئ، وفيهم من يذنب فيتوب أو لا يتوب، ومن المنتسبين إليهم من هو ظالم لنفسه، عاص لربه، وقد انتسب إليهم طوائف من أهل البدع والزندقة، ولكن عند المحققين من أهل التصوف ليسوا منهم،

(١) المرجع السابق، (ص ١١٢، ١١٣).

كالحلاج مثلاً، فإن أكثر مشايخ الطريق أنكروه وأخرجوه من الطريق، مثل الجنيد بن محمد سيد الطائفة وغيره، كما ذكر ذلك الشيخ أبو عبد الرحمن السلمي في طبقات الصوفية، وذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد^(١).

ثالثاً: وتأكيذاً على منهج أهل السنة والجماعة في اتباع العدل والإنصاف في قبول قول المخالفين وآثارهم ورواياتهم وردّها، وذلك تصديقاً لقول معاذ بن جبل - رضي الله عنه: (اقبلوا الحق من كل من جاء به، وإن كان كافراً - أو قال فاجراً - واحذروا زيغة الحكيم. قالوا: كيف تعلم أن الكافر يقول الحق؟ فقال لهم: على الحق نور)^(٢)، وهو ما عبّر عنه ابن تيمية بقوله: (والله قد أمرنا ألا نقول إلا الحق، وألا نقول عليه إلا بعلم، وأمرنا بالعدل والقسط، فلا يجوز لنا إذا قال يهودي أو نصراني، فضلاً عن الرافضي، قولاً فيه حق أن نتركه أو نرده كله، بل لا نرد إلا ما فيه من الباطل دون ما فيه من الحق)^(٣).

ويوضح شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية كيفية الاستفادة من هذا المنهج، في التعامل مع مرويات المخالفين وآثارهم، ممثلاً لها بما (جمعه الشيخ أبو عبد الرحمن السلمي ونحوه في تاريخ أهل الصُّفَّة، وأخبار زهاد السلف، وطبقات الصوفية، يُستفاد منه فوائد جليلة، ويتجنب منه ما فيه من الروايات الباطلة، ويتوقف فيما فيه من الروايات الضعيفة، وهكذا كثير من أهل الروايات، ومن أهل الآراء والأذواق، من الفقهاء والزهاد والمتكلمين وغيرهم، يوجد فيما يأترونه عن قبلهم، وفيما يذكرونه معتقدين له، شيء كثير.. وأمر عظيم من الهدى ودين الحق الذي بعث الله به رسوله، ويوجد أحياناً عندهم من جنس الروايات الباطلة أو الضعيفة، ومن جنس الآراء والأذواق الفاسدة أو

(١) وفيات الأعيان، لابن خلكان (١/٩٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦١١)، وقال الألباني: صحيح الإسناد موقوف.

(٣) منهاج السنة للإمام ابن تيمية (٢/٣٤٢).

المحتملة شيء كثير، ومن له في الأمة لسان صدق عام، بحيث يُثنى عليه ويُحمد في جماهير أجناس الأمة، فهؤلاء هم أئمة الهدى ومصابيح الدجى، وغلطهم قليل بالنسبة إلى صوابهم، وعامته من موارد الاجتهاد التي يُعذرون فيها، وهم الذين يتبعون العدل والعلم، فهم بُعداء عن الجهل والظلم، وعن اتباع الظن وما تهوى الأنفس^(١).

رابعاً: وتأكيذاً على منهج أهل السنة والجماعة في اتباع العدل والإنصاف عند الحكم على المبتدعة وأصحاب الأهواء، نجد شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية - رحمه الله - يثني على بعض علماء المسلمين ممن لهم قدم راسخة، واعتذاره عن خطئهم، من أمثال القاضي أبي بكر الباقلاني، وأبي ذر الهروي، وهما من علماء الأشاعرة؛ فقد قال عن القاضي الباقلاني: (فيه من الفضائل العظيمة، والمحاسن الكثيرة، والرد على الزنادقة والملحدين وأهل البدع).

وقال عن الهروي: (أبو ذر فيه من العلم والدين، والمعرفة بالحديث والسنة، وانتصابه لرواية البخاري، عن شيوخه الثلاثة، وغير ذلك من المحاسن والفضائل، ما هو معروف به).

ثم إنه ما من هؤلاء إلا مَنْ له في الإسلام مساعٍ مشكورة، وحسنات مبرورة، وله في الرد على كثير من أهل الإلحاد والبدع، والانتصار لكثير من مسائل أهل السنة والدين، ما لا يخفى على مَنْ عرف أحوالهم، وتكلم فيهم بعلم وصدق وعدل وإنصاف، لكن لما التبس عليهم هذا الأصل المأخوذ ابتداءً عن المعتزلة، وهم فضلاء عقلاء، احتاجوا طرده والتزام لوازمه، فلزمهم بسبب ذلك من الأقوال ما أنكره المسلمون من أهل العلم والدين، وصار الناس بسبب ذلك: منهم من يعظمهم لما لهم من المحاسن والفضائل، ومنهم من يذمهم لما وقع في كلامهم من البدع والباطل، وخيار الأمور أوسطها،

وهذا ليس مخصوصاً بهؤلاء، بل مثل هذا وقع لطوائف من أهل العلم والدين، والله يتقبل من جميع عباده المؤمنين الحسنات، ويتجاوز لهم عن السيئات، وقال الله - تبارك وتعالى - في ذلك: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ۝١٠﴾ (الحشر)، ولا ريب أن من اجتهد في طلب الحق والدين، من جهة الرسول ﷺ، وأخطأ في بعض ذلك، فالله يغفر له خطأه، تحقيقاً للدعاء الذي استجابه الله لنييه وللمؤمنين، حيث قالوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ كُنَّا مُسِيئِينَ أَوْ نَسُوا آيَاتَكَ﴾ (البقرة: ٢٨٦)، وأما من اتبع ظنه وهواه، فأخذ يشنع على من خالفه بما وقع فيه من خطأ ظنه صواباً بغد اجتهداه، فإن ذلك من البدع المخالفة للسنة، ومخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة.

الأصل السابع: مراعاة ضوابط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

من خلال هذه القاعدة يتبين لنا أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والوقوف في وجه هؤلاء المبتدعين وأصحاب الهوى؛ لأن القعود عن هذا الواجب يكون سبباً في ضياع كثير من السنن، ولكن علينا عند القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والوقوف في وجه هؤلاء المبتدعين، الالتزام بضوابط وقواعد وشروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي وضحتها وبينها المنهج الإسلامي.

وفي هذا الشأن أكد لنا شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية على أهمية العمل بشروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في الأمر بالسنة والنهي عن البدعة، وحذر من سوء النية والانتصار للهوى، لما يؤديان إليه من إبطال العمل، وإشاعة الفرقة، فقال: (والأمر بالسنة والنهي عن البدعة، هما أمر بمعروف ونهي عن منكر، وهو من أفضل الأعمال الصالحة، فيجب أن يتغى به وجه الله، وأن يكون مطابقاً للأمر، وقد جاء في الأثر «لا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، إلا من كان فقيهاً فيما يأمر به، فقيهاً فيما ينهى عنه، رفيقاً بما يأمر به،

رفيقاً فيما ينهى عنه، حليماً فيما يأمر به، حليماً فيما ينهى عنه^(١)، فالعلم قبل الأمر، والرفق مع الأمر، والحلم مع الأمر، فإن لم يكن عالماً لم يكن له أن يقفو ما ليس له به علم.. وإن كان عالماً ولم يكن رفيقاً، كان كالطبيب الذي لا رفق فيه، فيغلظ على المريض فلا يقبل منه، وكالمؤدب الغليظ الذي لا يقبل منه الولد، وقد قال الله تعالى لموسى وهارون- عليهما السلام: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَلَّا تُكَفِّرَهُ بِيَدِكُمَا أَوْ يُخَشِيَ ۖ﴾ (طه). ثم إذا أمر أو نهى، فلا بد أن يؤذى في العادة، فعليه أن يصبر ويحلم، كما قال تعالى: ﴿أَقْرِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَنْتَ عَنِ النَّكْرِ وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ ۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزَمِ الْأُمُورِ ۗ﴾ (لقمان).

وقد أمر الله النبي ﷺ بالصبر على أذى المشركين في غير موضع، وهو إمام الأمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، فإن على المسلم الذي يقاوم البدعة: أولاً: أن يكون أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر قاصداً به وجه الله، وقصده طاعة الله فيما أمر به، وهو يجب صلاح المأمور، أو إقامة الحجة عليه.. فإن فعل ذلك لطلب الرياسة لنفسه ولطائفته وتنقيص غيره، كان ذلك خطيئة لا يقبلها الله، وكذلك إذا فعل ذلك لطلب السمعة والرياء، كان عمله حابطاً وغير مقبول عند الله.

ثانياً: أن يكون متجرداً من كل هوى أو حظوظ للنفس؛ لأنه إذا رُدَّ عليه ذلك، أو أُوذِيَ، أو نسب إلى أنه مخطئ، وكان غرضه فاسد، طلبت نفسه الانتصار لنفسه، وأتاه الشيطان، فكان مبدأ عمله لله، ثم صار له هوى يطلب به أن ينتصر على من آذاه، وربما اعتدى على ذلك المؤذي، وهكذا يصيب أصحاب المقالات المختلفة، إذا كان كل منهم يعتقد أن الحق معه، وأنه على السنة، فإن أكثرهم قد صار لهم في ذلك هوى أن ينتصر جاههم أو رياستهم، وما نُسب إليهم، لا يقصدون أن تكون كلمة الله هي العليا، وأن يكون الدين كله لله، بل يغضبون على من خالفهم، وإن كان مجتهداً معذوراً لا يغضب الله

(١) أصول الحكم على المبتدعة عند شيخ الإسلام ابن تيمية، د/ أحمد عبد العزيز الحليبي، (ص ١٢٤-١٢٦).

عليه، ويرضون عمن كان يوافقهم، وإن كان جاهلاً سعى القصد، ليس له علم ولا حسن قصد، فيفضي هذا إلى أن يحمدا من لم يحمده الله ورسوله، ويذموا من لم يذمه الله ورسوله، وتصير موالاتهم ومعاداتهم على أهواء أنفسهم، لا على دين الله ورسوله^(١).

وفي هذا الموضوع نجد الإمام ابن تيمية يدعو إلى سلامة النية، وأتباع الإحسان في مراتب الإنكار، مع جميع المبتدعة مهما غلظت بدعتهم، ومنهم الرافضة، لقصد الإصلاح، فيقول: (وهكذا الرد على أهل البدع من الرافضة وغيرهم، إن لم يقصد فيه بيان الحق، وهدي الخلق ورحمتهم والإحسان إليهم، لم يكن عمله صالحاً، وإذا غلظ في ذم بدعة ومعصية كان قصده بيان ما فيها من الفساد، ليحذر بها العباد، كما في نصوص الوعيد وغيرها، وقد يهجر الرجل عقوبة وتعزيراً، والمقصود بذلك رده، وردع أمثاله، للرحمة والإحسان، لا للتشفي والانتقام.. وهذا مبني على المسائل الآتية:

إحداها: أن الذنب لا يوجب كفر صاحبه، كما تقوله الخوارج، بل ولا تخليده في النار ومنع الشفاعة فيه، كما يقوله المعتزلة.

الثانية: أن المتأول الذي قصده متابعة الرسول، لا يُكفر ولا يُفسق إذا اجتهد فأخطأ، وهذا مشهور عند الناس في المسائل العملية، وأما مسائل الاعتقاد فكثير من الناس كفروا المخطئين فيها، وهذا القول لا يُعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا يُعرف عن أحد من أئمة المسلمين، وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع، الذين يبتدعون بدعة، ويكفرون من خالفهم، كالخوارج والمعتزلة والجهمية^(٢).

الثالثة: وإذا كان الأمر باتباع السنة والنهي عن اتباع البدعة من الواجبات العملية، فإن الإمام ابن تيمية يؤكد على مراعاة الأدب في ذلك، وأتباع ما

(١) منهاج السنة للإمام ابن تيمية (٣/ ٦٣-٦٤).

(٢) المصدر السابق (٣/ ٥٩-٦٠).

يؤدي إلى إصلاح النفوس واستقامتها، من جهة الاقتداء والقبول، ودفع ما يؤول إلى مفسدة أعظم، وتقديم الأهم فالأهم، ومراعاة المصالح، وفي هذا الشأن يدعو إلى أدبين اثنين :

أ- أن يكون حرصك على التمسك بالسنة باطنًا وظاهرًا، في خاصتك وخاصة من يطيعك، واعرف المعروف وأنكر المنكر؛ لكي يكون ظاهرك مثل باطنك، ولكي يكون كلامك موافقا لعملك.

ب- أن يدعو الناس إلى السنة بحسب الإمكان. فإذا رأيت مَنْ يعمل المنكر ولا يتركه إلا إلى شر منه، فلا تدعو إلى ترك منكر بفعل ما هو أنكرك منه، أو بترك واجب أو مندوب، تركه أضر من فعل ذلك المكروه، ولكن إذا كان في البدعة من الخير فعوض عنه من الخير المشروع بحسب الإمكان، إذ النفوس لا تترك شيئًا إلا بشيء، ولا ينبغي لأحد أن يترك خيرًا إلا إلى مثله أو إلى خير أفضل منه).

ثم قال: (وكثير من المنكرين لبدع العبادات والعادات، تجدهم مقصرين في فعل السنن من ذلك أو الأمر به، ولعل حال كثير منهم يكون أسوأ من حال من يأتي بتلك العبادات المشتملة على نوع من الكراهة، بل الدين هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا قوام لأحدهما إلا بصاحبه، فلا يُنهى عن منكر إلا ويُؤمر بمعروف يغني عنه، كما يُؤمر بعبادة الله سبحانه، ويُنهى عن عبادة ما سواه، إذ رأس الأمر شهادة أن لا إله إلا الله، والنفوس خلقت لتعمل لا لتترك، وإنما الترك مقصود لغيره، فإذا لم تشتغل بعمل صالح لشغلت بعمل السيئ أو الناقص، لكن لما كان في الأعمال السيئة ما يفسد عليها العمل الصالح، نُهيته عنه حفظاً للعمل الصالح)^(١).

ج- ويؤكد الإمام ابن تيمية على شرط آخر عند الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لمرتكب البدعة، فيقول: (إن حقيقة العلم تظهر من الأمر والناهي،

(١) اقتضاء الصراط المستقيم للإمام ابن تيمية (٢/٦١٦-٦١٧).

في تقديم الأهم فالأهم عند ازدحام المصالح والمفاسد، أو تركه النهي في حال إذا كان الانتقال سيكون إلى ما هو أشد شراً وفساداً، وهذا يقع في الأعمال المختلفة التي فيها خير وشر)، ويضرب أمثلة عملية لهذا الفقه، فيقول: (فتعظيم المولد هذا إذا كان خالياً من الشرك والكبائر واتخاذة موسماً، قد يفعله بعض الناس ويكون فيه أجر عظيم لحسن قصده، وتعظيمه لرسول الله ﷺ، كما قلمته؛ لأنه قد يحسن من بعض الناس ما يستقيح من المؤمن المسدد. ولهذا قيل للإمام أحمد بن حنبل عن بعض الأمراء: إنه أنفق على مصحف ألف دينار أو نحو ذلك، فقال: دعهم، فهذا أفضل ما أنفقوا فيه الذهب، أو كما قال. مع أن مذهبه أن زخرفة المصاحف مكروهة، وقد تأول له بعض الأصحاب أنه أنفقها في تجويد الورق والخط، وليس مقصود الإمام أحمد هذا، وإنما قصده أن هذا العمل فيه مصلحة وفيه أيضاً مفسدة كره لأجلها، فهو لاء إن لم يفعلوا هنا وإلا اعتاضوا بفساد لا صلاح فيه، مثل أن ينفقها في كتاب من كتب الفجور، من كتب الأسفار أو الأشعار، أو حكمة فارس والروم. فتفظن الحقيقة الدين، وانظر ما اشتملت عليه الأفعال من المصالح الشرعية والمفاسد، بحيث تعرف ما مراتب المعروف ومراتب المنكر، حتى تقدم أهمها عند الازدحام، فإن هذا حقيقة العلم بما جاءت به الرسل^(١).

ومن الوقائع التي تُراعى فيها المصالح، وتُدفع فيها المفاسد، أو تُقلل بحسب الإمكان، ما ذكره شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية في مسألة الصلاة خلف مُظهر المنكر، إذا لم يمكن صرفه عن الإمامة (إلا بشر أعظم ضرراً من ضرر ما أظهره من المنكر، فلا يجوز دفع الفساد القليل بالفساد الكثير، ولا دفع أخف الضررين بتحصيل أعظم الضررين، وذلك لأن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان، ومطلوبها ترجيح خير الخيرين، إذا لم يمكن أن يجتمعا جميعاً، ودفع شر

الشرين، إذا لم يندفعا جميعًا، فإذا لم يمكن منع المظهر للبدعة والفجور إلا بضرر زائد على ضرر إمامته، لم يجوز ذلك، بل يُصلى خلفه ما لا يمكن فعلها إلا خلفه، كالجموع والأعياد والجماعة، إذا لم يكن هناك إمام غيره، ولهذا كان الصحابة يُصلّون خلف الحجاج، والمختار بن أبي عبيد الثقفي، وغيرهما الجمعة والجماعة، فإن تفويت الجمعة والجماعة أعظم فسادًا من الاقتداء فيها بإمام فاجر، لا سيما إذا كان التخلف عنهما لا يدفع فجوره، فيبقى ترك المصلحة الشرعية بدون دفع تلك المفسدة^(١).

وبناء على ما تقدم، يتبين لنا أن الإنكار على أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة، وبيان حالهم، وتحذير المسلمين من باطلهم، ودفع أذاهم، واجب على الكفاية باتفاق المسلمين، لا يجوز التساهل فيه أو التقصير نحوه، لما يترتب على ذلك من فساد القلوب وفساد الدين.

وفي هذا يقول الإمام ابن تيمية: (ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة، أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة، فإن بيان حالهم، وتحذير الأمة منهم، واجب باتفاق المسلمين، حتى قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلي ويعتكف، أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: إذا قام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع، فإنما هو للمسلمين، هذا أفضل. فيبين أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم، وهو من جنس الجهاد في سبيل الله، إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته، ودفعبغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك، واجب على الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساد أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب، فإن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعًا، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداء^(٢)).

(١) أصول الحكم على المبتدعة عند الإمام ابن تيمية د/ أحمد بن عبد العزيز الحليبي، (ص ١٢٦-١٢٩).

(٢) المصدر السابق، (ص ١٣٠-١٣٢).

الأصل الثامن: عقوبة الداعي إلى البدعة بما يحقق الزجر والتأديب والمصلحة:

ويعد هذا الأصل من الأصول الهامة التي اتفق عليها علماء الإسلام من أجل مقاومة أهل البدع والابتداع. وقد بين شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية أن السلف والأئمة نهجوا منهج التفريق بين المبتدع الداعية وغير الداعية إلى بدعته، وفي طريقة التعامل معهما، فيقول: (فإن الدعاة إلى البدع لا تُقبل شهادتهم، ولا يُصلى خلفهم، ولا يؤخذ عنهم العلم، ولا يُنكحون، فهذه عقوبة لهم حتى ينتهوا، ولهذا يفرقون بين الداعية إلى بدعته وغير الداعية، لأن الداعية أظهر المنكرات فاستحق العقوبة، بخلاف الكاتم فإنه ليس شراً من المنافقين الذين كان النبي ﷺ يقبل علانيتهم، ويكفل سرائرهم إلى الله، مع علمه بحال كثير منهم، ولهذا قيل: إن المعصية إذا خفيت لم تضر إلا صاحبها، ولكن إذا أعلنت فلم تُنكر ضرت العامة، وذلك لأن النبي ﷺ قال: «إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه»^(١)، فالمنكرات الظاهرة يجب إنكارها بخلاف الباطنة، فإن عقوبتها على صاحبها خاصة). وهذه العقوبة مقيدة بما إذا لم يكن الداعي إلى بدعته متأولاً، وكانت بدعته غليظة، وأدت إلى كفه عن البدعة، وتنفير الناس منها.

ولما كانت الغاية من عقوبة المبتدع الداعية كفه عن بدعته وزجره، وابتعاد العامة عن متابعتها، تنوعت العقوبة بما يحقق ذلك ويرعى المصلحة، فإنه قد يعاقب أحياناً بالذم، وذكر ما فيه من فجور ومعصية، لينكشف حاله للناس.

ويلعل الإمام ابن تيمية مشروعية هذه العقوبة فيقول: (لهذا لم يكن للمعلن بالبدع والفجور غيبة، كما روي ذلك عن الحسن البصري وغيره، لأنه لما أعلن ذلك استحق عقوبة المسلمين له، وأدنى ذلك أن يُذم عليه لينزجر، ويكف الناس عنه وعن مخالطته، ولو لم يُذم ويُذكر بما فيه من الفجور والمعصية أو البدعة لاغتربه الناس، وربما حمل بعضهم على أن يرتكب ما هو عليه، ويزداد

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٠٠٥)، وأحمد (٢/١)، وصححه الألباني.

أيضاً هو جرأة وفجوراً ومعاصي، فإذا ذُكر بما فيه انكف، وانكف غيره عن ذلك، وعن صحبته ومخالطته).

ويقرر الإمام ابن تيمية أن القتل عقوبة تعزيرية، ذهب إليها الإمام مالك، وطائفة من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهم، تشرع في حق (الداعية إلى مذهبه ونحو ذلك ممن فيه فساد، فإن النبي ﷺ قال: «أينما لقيتموهم فاقتلوهم»^(١)، وقال: «لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد»^(٢)). وقال عمر ؓ لصبيغ بن عسل: «لو وجدتكَ لضربتُ الذي فيه عيناك»^(٣). ولأن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - طلب أن يقتل عبد الله بن سبأ، أول الرافضة، حتى هرب منه، ولأن هؤلاء من أعظم المفسدين في الأرض، فإذا لم يندفع فسادهم إلا بالقتل قُتلوا، ولا يجب قتل كل واحد منهم إذا لم يظهر هذا القول، أو كان في قتله مفسدة راجحة، ولهذا ترك النبي ﷺ قتل ذلك الخارجي ابتداءً، لئلا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه، ولم يكن إذ ذاك فيه فساد عام، ولهذا ترك الإمام علي ؓ قتلهم أول ما ظهروا، لأنهم كانوا خلقاً كثيراً، وكانوا داخلين في الطاعة والجماعة ظاهراً، لم يحاربوا أهل الجماعة، ولم يكن يتبين له أنهم هم»^(٤).

وعقوبة القتل لا تدل على ردة صاحبها، فهو إنما (يقتل لكف ضرره عن الناس، كما يقتل المحارب وإن لم يكن في نفس الأمر كافراً، فليس كل من أمر بقتله يكون قتله لردته، وعلى هذا قُتل غيلان القدري وغيره، قد يكون على هذا الوجه)، وتتم هذه العقوبة بعد اليأس من صلاح الداعي إلى البدعة، وإقامة الحجة عليه، كما فعل المسلمون مع غيلان، فإنهم (ناظروه وبيّنوا له الحق، كما فعل عمر بن عبد العزيز ؓ، واستتابه، ثم نكث التوبة بعد ذلك فقتلوه، وكذلك فعل الإمام علي ؓ، عندما بعث ابن عباس - رضي الله عنهما -

(١) أخرجه البخاري (٣٦١١)، ومسلم (١٠٦٦).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤).

(٣) البداية والنهاية لابن كثير (٢٥٠/٧).

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٨/٤٩٩-٥٠٠).

إلى الخوارج فناظرهم، ثم رجع نصفهم، ثم قاتل الباقيين^(١).
كذلك فإن عقوبة الداعي إلى بدعته بأي نوع من العقوبات الزاجرة له
ليست دليلاً على ما يلي:

أ- استحقاقه للإثم، فإنه قد يكون المعاقب معذوراً. وفي هذا يقول شيخ
الإسلام الإمام ابن تيمية: (يعاقب من دعا إلى بدعة تضر الناس في دينهم، وإن
كان قد يكون معذوراً فيها في نفس الأمر، لاجتهاد أو تقليد).

ب- وليست دليلاً على سلب العدالة منه، فإنه قد يكون المعاقب عدلاً أو
رجلاً صالحاً «ومن هذا هجر الإمام أحمد بن حنبل الذين أجابوا في المحنة- أي
محنة القول بخلق القرآن- قبل القيد، ولمن تاب بعد الإجابة، ولمن فعل بدعة
ما، مع أن فيهم أئمة الحديث والفقه والتصوف والعبادة، فإن هجره لهم
والمسلمون معه، لا يمنع معرفة قدر فضلهم، كما أن الثلاثة الذين خُلِقُوا، لما
أمر النبي ﷺ المسلمين بهجرهم، لم يمنع ذلك ما كان لهم من السوابق، حتى
قد قيل: إن اثنين منهم شهدا بدرًا، وقد قال: «كأن الله اطلع على أهل بدر فقال
اعملوا ما شئتم فقد غفرتُ لكم»^(٢)، فإن عقوبة الدنيا المشروعة من الهجران
إلى القتل، لا يمنع أن يكون المعاقب عدلاً أو رجلاً صالحاً»^(٣).

أما غير الداعي إلى بدعته ممن وقع في معصية أو بدعة، فإن حكمه حكم
غيره من المسلمين، ولا أدل على ذلك مما وقع بين السلف من الصحابة
والتابعين من اقتتال في موقعة الجمل وصفين، فإنهم كانوا (يوالي بعضهم
بعضاً موالاته الدين، لا يعادون كمعاداة الكفار، فيقبل بعضهم شهادة بعض،
ويأخذ بعضهم العلم عن بعض، ويتوارثون ويتناحون ويتعاملون بمعاملة
المسلمين بعضهم مع بعض، مع ما كان بينهم من القتال والتلاعن وغير
ذلك)^(٤).

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٧/ ١٧٣).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤).

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٠/ ٣٧٧).

(٤) المرجع السابق (٣/ ٢٨٥).

الأصل التاسع: اتفاق أهل السنة والجماعة على أن هجر أهل البدع والأهواء من العقوبات الشرعية:

أولاً :

تواتر النقل عن السلف الصالح في هجر المبتدعة وزجرهم والتقرب إلى الله ببغضهم ومعاداتهم، ونصوا على ذلك في عقائدهم وغيرها، بما يجعل هذا الأمر معنى كلياً في الدين، وقاعدة من قواعد الشريعة المطهرة، ومن الأدلة على هذا الأصل، قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِئَنَّ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٥٨﴾﴾ (الأنعام)، وفي هذه الآية دلالة على تحريم مجالسة أهل البدع والأهواء وأهل الكبائر والمعاصي. وفي ذلك يقول الإمام الشوكاني: (ومن عرف هذه الشريعة المطهرة حق معرفتها علم أن مجالسة أهل البدع المضلة فيها من المفسدة أضعاف أضعاف ما في مجالسة من يعصي الله بفعل شيء من المحرمات، ولا سيما لمن كان غير راسخ القدم في علم الكتاب والسنة، فإنه ربما ينفق عليه من كذباتهم وهذيانهم ما هو من البطلان بأوضح مكان، فينقذ في قلبه ما يصعب علاجه ويعسر دفعه، فيعمل بذلك مدة عمره، ويلقى الله به معتقداً أنه من الحق، وهو من أبطل الباطل وأنكر المنكر)^(١).

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزْكُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِن أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴿١١٣﴾﴾ (هود)، قال القرطبي^(٢) - رحمه الله تعالى: الصحيح في معنى هذه الآية أنها دالة على هجران أهل الكفر والمعاصي من أهل البدع وغيرهم، وذلك لأن صحبتهم فيها الكثير من المعاصي؛ إذ الصحبة لا تكون إلا عن مودة، وقد قال الشاعر طرفة بن العبد:

عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه فكل قرين بالمقارن يقتدي

(١) فتح القدير، للإمام الشوكاني (٢/ ١٢٢).

(٢) تفسير القرطبي (٩/ ١٠٨).

أما الأدلة من السنة على هذا الموضوع، فهي كثيرة ومتعددة، حتى عقد المحدثون لها أبواباً خاصة؛ لشهرة هذا الأمر واستفاضته:

أ - في سنن أبي داود: باب مجانبة أهل البدع والأهواء أو بغضهم، وباب ترك السلام على أهل الأهواء.

ب - وفي الترغيب والترهيب للمنزوي: الترهيب من حب الأشرار وأهل البدع؛ لأن المرء مع من أحب.

ج - وفي رياض الصالحين للنووي: باب تحريم الهجر بين المسلمين إلا لبدعة في المهجور أو تظاهر بالفسق.

وقد هجر النبي ﷺ وأمر بهجر الثلاثة الذين خَلَفُوا (كعب بن مالك وصاحبيه) لما تخلفوا عن غزوة تبوك، واستمر هجرهم خمسين ليلة، حتى أذن رسول الله ﷺ بتوبة الله عليهم، والحديث وإن كان في هجر أصحاب المعاصي، إلا أن دلالة على هجر المبتدع من باب أولى؛ لما تقرر من أن أصحاب البدع شر من أصحاب المعاصي.

وفي هذا الشأن يقول الإمام البغوي - رحمه الله - بعد ذكر هذا الحديث: «وفيه دليل على أن هجران أهل البدع على التأيد، وكان رسول الله ﷺ يخاف على كعب وأصحابه النفاق حين تخلفوا عن الخروج معه، فأمر بهجرانهم إلى أن أنزل الله توبتهم، وعرف رسول الله ﷺ براءتهم، وقد مضى الصحابة والتابعون، وأتباعهم، وعلماء السنة على هذا مجمعين متفقين على معاداة أهل البدعة، ومهاجرتهم»^(١). ولكن بشرط أن يحقق هذا الهجر مقاصده التي شرع من أجلها.

ثانياً: مقاصد الشريعة الإسلامية من وراء هجر أهل البدع والأهواء:

هجر المبتدع عقوبة شرعية من جنس الجهاد في سبيل الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونحوه، وغايته تحقيق ما يلي:

أ - زجر المبتدع وقمعه ليضعف عن نشر بدعته وليعاود النظر في أمره، فربما

(١) شرح السنة، للإمام البغوي (١/٢٢٦، ٢٢٧).

تيسر له من وراء ذلك سبيل إلى مراجعة السنة، أما توقيره والانبساط إليه ونحوه؛ فإنه يميل له ويزيده إمعانا في غيّه، بل ويحرضه على إنشاء الابتداع في كل شيء.

ب- تحذير العامة من الناس عن التلبس بمثل حاله حتى لا يُصيّبهم ما أصابه من الهجران والصد ومقاطعة الناس لهم.

ج- صيانة السنة عن أن تتلبس بشيء من مقولات أهل البدع، وذلك لأن في الاحتفاء بالمتبدع وتوقيره تلبسا على العامة؛ حيث يظنون أن ما هو عليه خير مما عليه غيره، فيؤدي ذلك إلى اتباعه على بدعته، دون اتباع أهل السنة على سنتهم، وفي هذا يقول الإمام الشاطبي - رضي الله عنه:

فإن توقيير صاحب البدعة مظنة لمفسدتين تعودان بالهدم على الإسلام: أحدهما: التفات العامة والجهال إلى ذلك التوقيير، فيعتقدون في المتبدع أنه أفضل الناس، وأن ما هو عليه خير مما عليه غيره، فيؤدي ذلك إلى اتباعه على بدعته دون اتباع أهل السنة على سنتهم. والثانية: أنه إذا قر صاحب البدعة من أجل بدعته صار ذلك كالحادي المحرض له على إنشاء الابتداع في كل شيء. وعلى كل حال فتحيا البدع وتموت السنن، وهو هدم الإسلام بعينه.

ثالثا: الضوابط الشرعية التي قررها الإسلام للهجر:

«هجر أهل البدع، كغيره من بقية الطاعات، لا بد من توافر ركنين هما: الإخلاص والمتابعة، فالهجر لحظوظ النفس قدح في الإخلاص، والهجر على خلاف ميزان الشريعة قدح في المتابعة، وباجتماع الإخلاص ومتابعة السنة يُصبح هذا الهجر قرينة من القربات التي تُثقل موازين صاحبها يوم القيامة، ولذلك جعل للإسلام ضوابط للهجر من أجل أن يأتي بمقاصده من هذه الضوابط».

١- تحقق السبب الموجب للهجر:

ولأن الهجر عقوبة من العقوبات، والأصل فيها المنع، لحديث النبي ﷺ:

«لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث...»^(١)، وإنما جاز فوق الثلاث مع المبتدعة والعصاة، استثناء من هذا الأصل، وخروجا عن هذه القاعدة تحقيقا للمقاصد الشرعية السالفة، والعقوبة لا تحل إلا بسبب، وإلا كانت من جنس الظلم والبغي بغير الحق، وهو لا يجوز ابتداء، فضلا عن أن يُتعبد به، ولكي يتحقق السبب الموجب للهجر، يتعين الثبوت مما يلي:

أ- التحقق من وجود ما يوجب الحسبة، وهو هنا البدعة المتفق على كونها بدعة، فإن كانت من مجاري ومجالات الاجتهاد، وللنظر فيها مجال؛ لم يجز الاحتساب في هذه الحالة، وقد سبق من مقالات أهل العلم ما يدل على عدم الإنكار في مجاري الاجتهاد.

ب- التحقق من بلوغ الحجة، فقد يكون المتلبس بهذه البدعة جاهلا بحكم ما تلبس به، لا سيما مع غلبة الجهل وقلة العلم بآثار الرسالة، وهذا يختلف بطبيعة الحال من بلد إلى بلد آخر، كما يختلف من شخص إلى آخر، والعدل أن يُعامل كل إنسان بحسب حاله وموقفه من البدعة.

والأصل في ذلك أن حكم الخطاب لا يثبت في حق المكلف إلا إذا بلغه على الأظهر من أقوال العلماء، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (الإسراء: ١٥)، وقوله تعالى: ﴿لَئِنَّا لَيَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ﴾ (النساء: ١٦٥)، وفي هذا يقول شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية: (إن من أعظم الناس نهيا عن أن ينسب معين إلى تكفير ونفسيق ومعصية إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافرا تارة وفاسقا أخرى وعاصيا أخرى، وإنني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها، وذلك يعم المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية. وما زال كثير من السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا فسق ولا معصية)^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٦٠٦٥)، ومسلم (٢٥٥٨).

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٨/٢٠٦-٢٠٧).

وإذا كان لا يجوز أن ينسب معين إلى كفر أو فسق أو معصية، بل لا يثبت حكم الخطاب في حقه ابتداء إلا ببلوغ الحجة؛ فأولى أن لا تجرى عليه مقتضيات هذا الحكم من هجر أو نحوه، إلا إذا بلغت الحجة بلوغاً معتبراً ممن تقوم بمثله الحجة.

ج- البدء بالوعظ والنصح والتخويف بالله - عز وجل: إذا كان الشرط السابق للتحقق من زوال الجهل، فإن هذا الشرط للتحقق من زوال الغفلة، وهو في حق من يغشى البدعة وهو عالم بها، فيجب أن يبدأ بوعظه وتذكيره بالله - عز وجل - على أن يتم ذلك بشفقة ولطف، ودونها غضب أو عنف، بل يُنظر إليه نظرة المرحم عليه، ويرى إقدامه على المعصية مصيبة على نفسه إذ المسلمون كنفس واحدة، ولا يخفى أن هذا النصح من فروض الكفايات، وأن المسلمين في هذا كنفس واحدة، فإذا قام بهذا الواجب على وجهه الصحيح بعض المسلمين ممن يوثق بعلمهم ويُتلقى النصيحة من مثلهم، فقد سقط التكليف به وأمكن الانتقال إلى مرحلة العقوبة على هذا المنكر بالهجر ونحوه.

٢- تحقيق الهجر لمقاصده الشرعية:

فقد قلنا فيما سبق إن الهجر إنما شرع لغاية، هي زجر المبتدع ورجوع العامة من مثل حاله، وصيانة للسنة من شائبة البدع، فإن أدى الهجر إلى تحقيق هذه الغاية؛ كان هجراً مشروعاً مندوباً إليه، وكان القيام به من جنس الجهاد في سبيل الله، أو من صور الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولتحقيق ذلك لا بد وأن يكون للهاجر من القوة المادية أو الأدبية بحيث يحدث من هجره زجر المبتدع وانكفاف العامة، أما إذا كان الهاجر ضعيفاً، وكان الظهور والغلبة للمبتدعة ولم يحقق الهجر مصلحة من زجر المبتدع أو زجر العامة؛ لم يُشرع، بل يكون التأليف في هذه الحالة أنفع من الهجر.

وفي هذا الشأن يقول الإمام ابن تيمية: (وهذا الهجر يختلف باختلاف الهاجرين في قوتهم وضعفهم وقتلهم وكثرتهم، فإن المقصود به زجر المهجور

وتأديبه ورجوع العامة عن مثل حالهم، فإن كانت المصلحة في ذلك راجحة بحيث يفضي هجره إلى ضعف الشر وخفيته كان مشروعاً، وإن كان المهجور لا غيره يرتدع بذلك بل يزيد الشر والهاجر ضعيفاً بحيث يكون مفسدة ذلك راجحة على مصلحته، لم يشرع الهجر، بل يكون التأليف لبعض الناس أنفع من الهجر، والهجر لبعض الناس أنفع من التأليف. ولهذا كان النبي ﷺ يتألف قوماً ويهجر آخرين، كما أن الثلاثة الذين خلفوا كانوا خيراً من أكثر المؤلفين قلوبهم. ولما كان أولئك سادة مطاعون في عشائهم فكانت المصلحة الدينية في تأليف قلوبهم، وهؤلاء كانوا مؤمنين، والمؤمنون سواهم كثير، فكان في هجرهم عز للدين وتطهيرهم من ذنوبهم.. وهكذا، كما أن المشروع في القتال تارة والمهادنة تارة وأخذ الجزية تارة كل ذلك بحسب الأحوال والمصالح).

ويقول الشيخ محمد صالح العثيمين: (أما هجرهم فهذا يترتب على البدعة، فإذا كانت البدعة مكفرة وجب هجره، وإذا كانت دون ذلك فإننا نتوقف في هجره؛ إن كان في هجره مصلحة فعلناه، وإن لم يكن فيه مصلحة اجتنبناه، أما إذا لم يكن فيه مصلحة، أو كان فيه زيادة في المعصية والعتو، فإن ما لا مصلحة فيه تركه هو المصلحة)^(١).

ويقول الشيخ ناصر الدين الألباني: (سياسة الولاء والبراء لا تستلزم معاداة أي فئة من الفئات الإسلامية، أو أي طائفة من الطوائف الإسلامية، ولكن يجب أن تعامل كل واحدة منها في حدود قربها أو بعدها من العقيدة الصحيحة، أو من التمسك بالإسلام الصحيح ككل، والمعاداة لا تأتي إلا في حالة اليأس من صلاحها وهدايتها، فهنا يأتي ما هو معروف بالبغض في الله، أما ابتداءً فلا ينبغي للمسلم أن يعادي أحداً من الطوائف الإسلامية ولو كانت مخالفة لعقيدته)^(٢).

(١) المجموع الثمين في فتاوى فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، (ص ٣٠، ٣١).

(٢) من فتاوى الشيخ الألباني بمكة، نقلاً عن كتاب (ترشيد العمل الإسلامي)، د/ صلاح الصاوي، (ص ٦٦).

وما تقدم يتبين لنا أن تحقيق الهجر لغايته يرتبط بعدد من العوامل، لا بد من النظر فيها أولاً، حتى يتعرف المسلم على من هو أرضى لله والأُنفع لدينه في حالته، هل هو الهجر، أم التأليف، ومن هذه العوامل والشروط:

أ- اختلاف المهاجرين أنفسهم في قوتهم وضعفهم وقتلهم وكثرتهم، ومدى ما يمكن أن يؤدي إليه قيامهم بالهجر من إصابة المقصود وهدف الشرع.

ب- اختلاف حال المهجور نفسه قوة وضعفاً، أو قلة وكثرة؛ لأنه بناء على ما تقدم يكون الهجر مشروعاً أم غير مشروع.

ج- اختلاف الأماكن، وهل الغلبة فيها للسنة، أم الغلبة فيها للبدعة. ولهذا كان السلف يفرقون بين الأماكن التي كثرت فيها البدع، كما كثرت القول بالقدر في مدينة البصرة، والتنجيم في مدينة خراسان، والتشيع في مدينة الكوفة، وبين ما ليس كذلك. وقد يكون التأليف في أماكن غلبت فيها البدع وعلوها أنفع من الهجر، وعلى العكس تماماً، قد تغلظ البدع الصغيرة وترتفع إلى مصاف الكبائر إذا ارتكبت في الأماكن التي تقام فيها السنة؛ لأن اتخاذها في هذه الأماكن بمثابة التصريح بالدعاء إليها؛ لأن إظهار السنة في هذه المواضع يوهم بأن كل ما أظهر فيها فهو من الشعائر، فكأن المظهر لها يُعَلِّي من رايته، وفي ذلك هدم للسنة.

فإذا تحقق الناظر في هذه العوامل أو غلب على ظنه أن الهجر يُفضي إلى تحقيق مقاصده الشرعية؛ فليس له أن يعدل عنه، أما إذا لم يفض إلى شيء من ذلك؛ كان التأليف أنفع من الهجر، وإذا عُرف مقصود الشريعة سلك في حصوله أوصل الطرق إليه.

٣- ألا تتعارض المصلحة المبتغاة من الهجر مع مفسدة راجحة:

يجمع علماء الأمة من السلف الصالح والخلف على أن مبنى الشريعة من مقاصده تحقيق أكمل المصلحتين ودفع أعظم المفسدتين، فإذا كانت المصلحة المبتغاة من الهجر معارضة بمفسدة راجحة من تفويت مصلحة أرجح من

المصلحة المترتبة على هذا الهجر أو حصول مفسدة أعظم هي أسخط لله من مفسدة هذه البدعة؛ لم يشرع الهجر في هذه الحالة، وكان التأليف أنفع، وبمقاصد الشريعة أليق.

وفي هذه القضية يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (وما أمر به من هجر الترك والانتهاة وهجر العقوبة والتعزير إنما هو إذا لم يكن فيه مصلحة دينية راجحة على فعله وإلا فإذا كان في السيئة حسنة راجحة لم تكن سيئة، وإذا كان في العقوبة مفسدة راجحة على الجريمة لم تكن حسنة بل تكون سيئة، وإن كانت مكافئة لم تكن حسنة ولا سيئة)^(١).

ومواقف الإمام ابن تيمية مع من كان يشرب الخمر من جنود التتار مشهورة ومستفيضة، فقد نهى عن الاحتساب عليهم، لما يترتب على انزجارهم عن هذه المعصية من توجههم لمعصية أفحش وأسخط لله من معصية الخمر، وهي استباحة الدماء والأعراض والأموال، وقال مقالته المشهورة: (إنما حرم الله الخمر لأنها تصد عن الذكر وعن الصلاة، وهؤلاء تصدهم الخمر عن قتل النفوس وسبي الذراري وأخذ أموال الناس، فدعهم)^(٢).

ويقول الإمام ابن القيم: (إن النبي ﷺ شرع لأمته إيجاب إنكار المنكر ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبه الله ورسوله. فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله فإنه لا يسوغ إنكاره وإن كان الله يبغيضه ويمقت أهله)^(٣).

٤ - أهمية الالتفات إلى الضوابط الشرعية للهجر في واقعنا المعاصر:

اتفق كثير من علماء الإسلام على أن الزجر بالهجر إذا جرى على ميزان الشريعة والالتزام بما سبق إيراده من الضوابط الشرعية، ولم يختلط بحفظ

(١) مجموع فتاوى الإمام ابن تيمية (٢٨/ ١١٢).

(٢) إعلام الموقعين، لابن القيم (٣/ ٥١).

(٣) المرجع السابق (ص ٤١٣).

النفس ولا بشهواتها الخفية، كان من جنس الجهاد في سبيل الله، والذي ينال به أصحاب الدرجات العلا ويجعل نومهم ويقظتهم جهادا وقربة، وإن خرج عن هذا الإطار ولم يجر على رسم الشريعة وميزانها العدل الدقيق، كان مدعاة إلى شق صف الأمة وتفريق جماعتها بورع مغلوط وعبادة فاسدة ما أنزل الله بها من سلطان.

ومن هنا تبدو أهمية هذه الضوابط في تحديد رسوم هذه العبادة وصيانتها من الجفاء والغلو، لا سيما في واقعنا المعاصر وما يشهد من غربة الدين وانتشار الفتن وفتور الشرائع واندراس آثار الأنبياء في أغلب بلاد العالم الإسلامي، ولقد كان الناس في القضية ولا يزالون أصنافا ثلاثة^(١):

أ- قوما نكلوا عن أداء هذا الواجب بالكلية؛ تعلقا بشبهات فاسدة، أو إثارا للسلامة، وفرارا من الفتنة.

ب- وقوما جعلوا هذا عاما بغير فقه ولا حكمة ولا اعتبار بالمآل ولا نظر فيما يصلح من ذلك وما لا يصلح وما يقدر عليه وما لا يقدر عليه، فكانت الفتنة التي أفضى إليها احتسابهم أعظم من الفتنة التي انتصروا لإنكارها.

ج- والفريق الثالث بين هؤلاء وهؤلاء، لا ينفكون عما كلفوا به من الأمر والنهي من ناحية، ولا يغفلون اعتبار المصلحة والنظر في المآل من ناحية أخرى، وهؤلاء هم أهل البصيرة والحكمة، فإن دين الله وسط بين الغالي فيه وبين الجافي عنه.

وعندما ننظر إلى واقع دعاة الإسلام اليوم نجد من يضيع هذه الفريضة بالكلية؛ محافظة منه على وحدة الصف وعدم شق صف الأمة.

ورأينا آخرين يستخدمون هذه الفريضة بغير فقه ولا علم ولا حلم ولا بصيرة، فما إن يرى بدعة من البدع قد نفشت في فريق من الناس حتى يبادر

(١) مدخل إلى ترشيد العمل الإسلامي، د/ صلاح الصاوي، (ص ٧٨).

بتنزيل كل مقالات أهل العلم في هجر المبتدعة على هؤلاء، متجاهلاً كل الضوابط السابقة، ومتجاهلاً قبل ذلك واقع الفتنة والغربة الذي يلف الدعوة إلى الله والمتتبعين إليها في هذا العصر^(١).

وبين هؤلاء وهؤلاء، قليل من الدعاة، يريدون أن يردوا هؤلاء وهؤلاء إلى الجادة، ويوازنوا بين واجب الاتباع وبين ضرورة الاجتماع، توازناً ينصر السنة من ناحية ويجمع كلمة الأمة من ناحية أخرى، ولكنهم قليل وغرباء، وقد تضع أصواتهم في الزحام.

ولذلك نرى أن واقع الأمة في هذه الأيام من الفتن والانشقاق وغربة الدين واندراس كثير من شعائر الإسلام بالقدر الذي لا يُمارى في خطورته على وجودها واعتقادها المجمل أحد، وأن المعركة التي يخوضها دعاة الإسلام في أغلب المواقع تدور حول أصول الدين الإسلامي وليس مجرد إحياء سنن مندثرة أو بعث فرائض مضاعة.

ولهذا لا بد لنا أن نعلم أن الأمور إذا آلت في الأمة الإسلامية إلى هذا الحد؛ كان التأليف والمداواة مع المخالف ممن لا يزالون على ولائهم للإسلام وانتسابهم للشريعة أنفع من الهجر، مع استمرار البيان للسنة ومتابعة النصح بها، والإلحاح على ضرورة الاستقامة عليها وإقامة الفرقان العلمي بينها وبين ما يخالفها من البدع؛ حتى لا يختلط الحق بالباطل وتلبس السنة بالبدعة.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن دعاة الإسلام في هذا العصر لا يضمون بين صفوفهم الكثير من أهل البدع المغلظة ممن يرفعون راية التجهم أو الجبر أو القدر، ونحو ذلك من البدع المغلظة، وإنما ينتسب الجميع إلى أهل السنة والجماعة ويبرئون من يخالفهم جهلة، وعلى الغيب. عند ذلك تعرف بشاعة الخطأ الذي يتلبس به من يسعى إلى تكريس الخصومات بين دعاة الإسلام وبين فصائل العمل الإسلامي المختلفة بمخالفات جزئية؛ إعمالاً لقاعدة

(١) المرجع السابق، (ص ٧٩، ٨٠).

الزجر بالهجر في غير موضعها وغير مراعاة لضوابطها، وتنزيلا لمقالات أهل العلم في مجانبة أهل البدع والأهواء، وهذا مخالف لما عليه جمهور أهل السنة والجماعة.

أحكام وضوابط العلاقة بين المسلمين وأهل البدع والأهواء

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: التأصيل النظري والموقف العملي من أهل
البدع والأهواء.

المبحث الثاني: حكم الصلاة خلف أهل البدع والصلاة
عليهم.

المبحث الثالث: حكم الدعاء لأهل البدع والدعاء عليهم
ولعنهم.

المبحث الرابع: حكم قبول شهادة أهل البدع وروايتهم
للحديث.

المبحث الخامس: حكم تلقي العلم على يد أهل البدع
والأهواء.

المبحث السادس: حكم اشتراك أهل البدع والأهواء في الجهاد.

المبحث السابع: قبول توبة الداعي إلى البدعة.

المبحث الثامن: ما يجب على المسلمين تجاه أهل البدع والمبتدعين.

المبحث الأول التأصيل النظري والموقف العملي من أهل البدع والأهواء

أجمع علماء الإسلام من السلف والخلف على أن أهل الأهواء والبدع ليسوا سواء، فمنهم الجاهل المقلد، ومنهم المعرض عن طلب الحق والهدى المنشغل بدينه، ومنهم من تبين له الحق ولكنه تركه تقليداً أو تعصبا أو بغضا له ومعاداة لأصحابه، ومنهم الداعي إلى بدعته، ومنهم المستر بها.

والتسوية بين هذه الأنواع لا تسوغ في عقل ولا شرع، فلا شك أن الجاهل المقلد أخف حالا من المعرض عن طلب الحق، وكلاهما أقل مفسدة وأخف ضررا من الذي يدعو إلى بدعته وينشرها ويفتن الناس ويلبس عليهم دينهم؛ فإن الدعوة إلى البدعة أعظم من قولها، وإثابة قائلها وعقوبة تاركها أعظم من مجرد الدعاء إليها، والعقوبة بالقتل أعظم من العقوبة بالضرب.

وعلى أساس هذا التفاوت ينبنى الموقف النظري والعملي لأهل السنة والجماعة من أهل البدع والأهواء على اختلاف فرقهم وطوائفهم. وفي هذا الشأن يقول الإمام ابن القيم: «وأما أهل البدع الموافقون لأهل الإسلام ولكنهم مخالفون في بعض الأصول - كالرافضة والقدرية والجهمية وغلاة المرجئة ونحوهم - فهؤلاء أقسام:

أحدها: الجاهل المقلد الذي لا بصيرة له، فهذا لا يكفر ولا يفسق ولا ترد شهادته، إذا لم يكن قادرا على تعلم الهدى، وحكمه حكم المستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا، فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم وكان الله عفوا غفورا.

الثاني: المتمكن من السؤال وطلب الهداية ومعرفة الحق، ولكن يترك ذلك اشتغالا بدينه ورياسته ولذته ومعاشه وغير ذلك، فهذا مفرط مستحق للوعيد آثم بترك ما وجب عليه من تقوى الله بحسب استطاعته، فهذا حكمه حكم

أمثاله من تاركى بعض الواجبات، فإن غلب ما فيه من البدعة والهوى على ما فيه من السنة والهدى ردت شهادته، وإن غلب ما فيه من السنة والهدى قبلت شهادته .

الثالث: أن يسأل فيطلب ويتبين له الهدى، ويتركه تقليداً أو تعصبا أو بغضا أو معاداة لأصحابه، فهذا أقل درجاته: أن يكون فاسقا، وتكفيره محل اجتهد وتفصيل، فإن كان معلنا داعية إلى بدعته، ردت شهادته وفتاويه وأحكامه مع القدرة على ذلك، ولم تقبل له شهادة ولا فتوى ولا حكم إلا عند الضرورة كحال غلبة هؤلاء واستيلائهم، وكون القضاة والمفتين والشهود منهم، ففي رد شهادتهم وأحكامهم إذ ذاك فساد كثير ولا يمكن ذلك فتقبل للضرورة. وبناء على التقسيم السابق، فقد تنوعت وتعددت مواقف السلف مع أهل البدع والابتداع، فمن ذلك:

أ- دعوتهم بالحكمة والموعظة الحسنة والتلطف والترفق في ردهم إلى الجادة وحظيرة السنة.

ب- مناظرتهم وإقامة الحجة عليهم، وعلى هذا يُحمل فعل عبد الله بن عباس رضي الله عنه مع الخوارج بأمر من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ج- النهي عن مناظرتهم ومجالستهم وهجرهم وترك السماع منهم؛ حيث لم تكن في ذلك مصلحة أو تحققت المضرة، وعليه يُحمل تحذير السلف من مجالسة أهل البدع والأهواء.

د- يجب قطع شرهم ودفع باطلهم بكل ما يتحقق به من أنواع التعزير، بالحبس والضرب والنفي ونحو ذلك، وهذا خاص لإمام المسلمين؛ وعلى هذا يتنزل موقف أمير المؤمنين عمر بن الخطاب مع صبيغ بن عسل^(١).

وقال بعض العلماء بجواز قتل المبتدع تعزيرا إذا لم تندفع مفسدته إلا بالقتل، كما فعل الأئمة والأمراء مع غيلان الدمشقي، والجعد بن درهم، والجهم بن

(١) انظر قصته في: الدارمي (١٤٤، ١٤٨)، والشرعة للأجري، (ص ٧٥).

صفوان، والحلاج.

هـ- قتلهم ومحاربتهم إذا كانوا جماعة لهم قوة، كما فعل الإمام علي عليه السلام مع من بقي من الخوارج بغير توبة. قال الإمام ابن تيمية - رحمه الله: (وإذا أراد بعض المبتدعة أن يدعو إلى بدعته فإنه يجب منعه من ذلك، فإذا هجر وعزر كما فعل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بصبيغ بن عسل التميمي، وكما كان المسلمون يفعلونه، أو قتل كما قتل المسلمون الجعد بن درهم وغيلان القدري وغيرهما - كان ذلك هو المصلحة، بخلاف ما إذا ترك داعياً مظاهراً بدعته وهو لا يقبل الحق إما لهواه وإما لفساد إدراكه، فإنه ليس في مخاطبته إلا مفسدة وضرر عليه وعلى المسلمين)^(١).

أسباب تفاوت الموقف من أهل البدع:

إن المواقف النظرية والعملية من أهل البدع تتفاوت تفاوتاً كبيراً، بدءاً من الدعوة بالحسنى والحكمة والترفق في الرد، وانتهاء بالقتل والقتال، هذا يرجع في الجملة إلى ضوابط وقواعد أرساها علماء الإسلام في علاقتهم بأهل البدع والمبتدعين، ومن هذه القواعد:

أولاً: تفاوت مراتب البدع:

وهذا التفاوت يكون بناءً على درجة المخالفة، فإن الطوائف المنتسبة إلى متبوعين في أصول الدين والكلام على درجات، فمنهم من يكون قد خالف السنة في أصول عظيمة، ومنهم من يكون إنما خالف السنة في أمور دقيقة. وقد سبق تقسيم البدع إلى مغلظة ومخففة، اعتقادية وعملية. وعلى هذا فمن البدع ما لا خلاف على كفر أصحابها، ومنها ما لا خلاف على إسلام أصحابها، وبين ذلك مراتب؛ وعلى هذا فليست البدع الجزئية كالبدع الكلية، وليس من ردّ حديث آحاد في مسألة عقائدية كمن اعتمد عدم الاحتجاج بالآحاد في العقيدة، وليس من ردّ أحاديث الآحاد كمن أنكر حجية السنة وزعم الاكتفاء

(١) درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية (٧/ ١٧٢).

بالقرآن، كما أنه لا يستوي من أول صفة من الصفات الإلهية، ومن اتخذ التأويل منهجاً واعتمده أصلاً، ومعلوم أن البدع في الفروع، كبدع المساجد والأعياد، دون البدع الاعتقادية كالتكفير بالذنب أو نفي الصفات.

بناءً على هذا، يتفاوت النكير على أهل البدع بحسب مرتبة البدعة، تحريماً أو كراهة، غلظة أو خفة، في العقائد أو في الفروع، مكفرة أو مفسقة، من الكبائر أو دون ذلك^(١).

ثانياً: تفاوت مراتب أهل البدع:

سبق أن قلنا إن من أهل البدع من هو جاهل مقلد، لا يستطيع حيلة ولا يهتدي سبيلاً، ومنهم من هو معرض عن دينه مقبل على دنيائه، ومنهم معاند ومتعصب، ومنهم من هو داع إلى بدعته رأس فيها، ومنهم من هو مستتر لا يرفع بها رأساً، وقد يجتمع أهل البدع وتكون لهم شوكة، ولذلك فإن منهج الإنصاف والعدل مع المخالف يقتضي أن يتفاوت الإنكار بحسب حال أهل البدع، ولهذا قال الفقهاء: إن الداعية إلى البدعة المخالف للكتاب والسنة يُعاقب بما لا يُعاقب به الساكت، وأما من كان مستترا بمعصيته، أو مسرّاً لبدعة غير مكفرة، فإن هذا لا يُهجر، وإنما يهجر الداعي والمعلن لبدعته «ولهذا كان الإمام أحمد وأكثر من قبله ومن بعده من الأئمة كمالك وغيره لا يقبلون رواية الداعي إلى بدعته ولا يجالسونه بخلاف الساكت والمسر ببدعته»^(٢).

كما أنه يتفاوت الموقف من أهل البدع ولاءً وبراءً، ومحبةً وبغضاً، بحسب ما فيهم من الخير والشر، فيستحقون من الموالاة والمحبة بقدر ما فيهم من الخير، ويستحقون من المعاداة والبغض بقدر ما فيهم من الشر.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (وإذا اجتمع في الرجل الواحد خير وشر وفجور وطاعة ومعصية وسنة وبدعة استحق من الموالاة والثواب

(١) المبتدعة وموقف أهل السنة والجماعة منهم، د/ محمد يسري، (ص ٢٢١-٢٢٢).

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٧٥ / ٢٤).

بقدر ما فيه من الخير، واستحق من المعادة والعقاب بحسب ما فيه من الشر. فيجتمع في الشخص الواحد موجبات الإكرام والإهانة فيجتمع له من هذا (وهذا).

ويقول ابن أبي العز الحنفي - رحمه الله: (والحب والبغض بحسب ما فيهم من خصال الخير والشر، فإن العبد يجمع فيه سبب الولاية وسبب العداوة، والحب والبغض، فيكون محبوباً من وجه، ومبغوضاً من وجه، والحكم للغالب) (١).

ويقول الإمام الذهبي: (ونحب السنة وأهلها، ونحب العالم على ما فيه من الاتباع والصفات الحميدة، ولا نحب ما ابتدع فيه بتأويل سائغ، وإنما العبرة بكثرة المحاسن) (٢).

ولا بد أن يؤخذ في الاعتبار كذلك تفاوت الدوافع والأحوال والملابسات التي أحاطت بالبدع وأهلها زماناً ومكاناً، فعندما تكون الراية للسنة، والدولة مرفوع فيها راية الإسلام، فلا حجة للمبتدع، ولا عذر لزائغ؛ إذ الحجة ظاهرة، والحق أبلج، أما عندما تكون الدولة ترفع فيها راية البدعة، والراية لأصحاب البدع والأهواء، وحين تكتم أصوات الداعين من العلماء، ويُحارب أهل السنة وعلمائهم؛ فهنا يُلتمس للمتأول والجاهل ما لا يُلتمس لمثله في واقع التمكين والاستخلاف، وتكون المعاملة مع المخالف إلى التأليف والمدارة أقرب منها إلى الهجر والمجافاة. فمن سلك هذا المسلك أصاب الحق قولاً وعملاً، وعرف بإبطال القول وإحقاقه وحده (٣).

ويجب أيضاً أن يعلم أنه ليس من الضروري أن كل من انتسب إلى فرقة من الفرق أو قال ببعض مقالاتها أن يكون ضالعا في هذه الفرقة، محيطا بمقالاتها،

(١) المصدر السابق (٢٨/٢٠٩).

(٢) سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي (٤٦/٢٠).

(٣) المرجع السابق (٤٧/٤٨).

فربما لم يكن منها إلا مجرد الانتساب إليها أو الأخذ منها بطرف يسير؛ بحيث لا يصح نسبته إليها بمجرد ذلك، ولكن يجب النظر والتدقيق في الأحوال والمواقف قبل إطلاق الأحكام.

ثالثاً: تحقيق المصلحة:

وكذلك تتفاوت معاملة أهل البدع والأهواء من التأليف والمداواة إلى التعزير بالهجر وغيره، بحسب المصلحة أو المفسدة المترتبة على هذا أو ذاك، فإن كانت المصلحة في الهجر راجحة بأن أدى إلى زوال الشر أو تقليله؛ كان ذلك مشروعاً، وإن كانت المفسدة هي الراجحة لضعف الهاجر أو عدم ارتداع المهجور، لم يشرع الهجر، وكان التأليف أولى، والمداواة أنفع.

وفي هذا يقول الإمام ابن تيمية في معرض حديثه عن معاملة أهل البدع: (وعقوبة الظالم وتعزيره مشروط بالقدرة؛ فلهذا اختلف حكم الشرع في نوعي الهجرتين بين القادر والعاجز وبين قلة نوع الظالم المبتدع وكثرته وقوته وضعفه، كما يختلف الحكم بذلك في سائر أنواع الظلم من الكفر والفسوق والعصيان. فإن كل ما حرمه الله فهو ظلم إمّا في حق الله فقط، وإمّا في حق عباده كذلك فقط، وإمّا في حقها معاً، وما أمر به من هجر الترك والانتهاز وهجر العقوبة والتعزير إنما هو إذا لم يكن فيه مصلحة دينية راجحة على فعله، وإلا فإذا كان في السيئة حسنة راجحة لم تكن سيئة، وإذا كان في العقوبة مفسدة راجحة على الجريمة لم تكن حسنة، بل تكون سيئة، وإن كانت مكافئة لم تكن حسنة ولا سيئة).

ثم يقول الإمام ابن تيمية: (فالهجران قد يكون مقصوده ترك سيئة البدعة التي هي ظلم وذنوب وإثم وفساد، وقد يكون مقصوده فعل حسنة جهاد البدعة والنهي عن المنكر وعقوبة الظالمين لينزجروا ويرتدعوا وليقوى الإيمان والعمل الصالح عند أهله؛ وذلك لأن عقوبة الظالم لم تمنع نفس الظالم عن ظلمه وتحضها على فعل ضد ظلمه من الإيمان والسنة ونحو ذلك. فإذا لم يكن

في هجرانه انزجار أحد ولا انتهاء أحد بل بطلان كثير من الحسنات المأمور بها لم تكن هجرة مأمورا بها^(١).

فإذا تعذر إقامة الواجبات من العلم والجهاد وغير ذلك إلا بمن فيه بدعة مضرتها دون مضرة ترك ذلك الواجب؛ كان تحصيل مصلحة الواجب مع مفسدة مرجوحة معه خيرا من العكس، ولهذا تحتاج هذه المسائل إلى تفصيل كثير.

ومما يلتحق بهذا: أن الرد على أهل البدع إذا كان لا يحقق المصلحة من وراء ذلك، فلا تنقمع البدعة، بل يتعاضم أمرها ويتفاقم شرها، فإنه ممنوع، فما جُني على المسلمين جناية أعظم من مناظرة المبتدعة، ولم يكن لهم قهر ولا ذل أعظم مما تركهم السلف على تلك الجملة يموتون من الغيظ ولا يجدون إلى إظهار بدعتهم من سبيل^(٢).

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٨/٢١١، ٢١٢).

(٢) شرح اعتقاد أهل السنة (١/١٩).

المبحث الثاني حكم الصلاة خلف أهل البدع والصلاة عليهم

أولاً: الصلاة خلف أهل البدع :

اتفق علماء الأمة على أن حكم الصلاة خلف المبتدع يختلف باختلاف حكم المبتدع وحاله، فقالوا:

أ- إن كان المبتدع محكوما بكفره، فلا تصح الصلاة خلفه بإجماع أهل السنة، سواء أكان داعية ومظهرا لبدعته أو غير مظهر لها.

ب- وإن كان المبتدع لا يكفر ببدعته؛ فيختلف حكم الصلاة خلفه بحسب حاله وأحوال المأمومين، فإن كان المبتدع داعيا ومظهرا لبدعته ولا يمكن إقامة الجمع والجماعات إلا خلفه، ففي هذه الحالة تؤدى الصلاة خلفه؛ لأن ترك الصلاة في هذه الحالة إما أن يؤدي إلى تعطيل واجب أو تفويت للأفضل.

وفي هذا الموضوع يقول الإمام ابن قدامة: (فَأَمَّا الْجُمُعُ وَالْأَعْيَادُ فَإِنَّهَا تُصَلَّى خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَقَدْ كَانَ أَحْمَدُ يَشْهَدُهَا مَعَ الْمُعْتَزِلَةِ، وَكَذَلِكَ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ فِي عَصْرِهِ)^(١).

ج- أما إذا أمكن صلاة الجمع والجماعات خلف إمام عدل، فإن الأئمة متفقون على كراهة الصلاة خلف المبتدع الداعي إلى بدعته. ثم اختلف الفقهاء بعد ذلك في صحة الصلاة خلفه. والذي عليه أكثر أهل العلم أن الصلاة صحيحة.

يقول الإمام ابن تيمية: (إن الأئمة متفقون على كراهة الصلاة خلف الفاسق، لكن اختلفوا في صحتها: فقليل لا تصح كقول مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنهما. وقيل: بل تصح كقول أبي حنيفة والشافعي والرواية الأخرى عنهما، ولم يتنازعا إلا في أنه هل تصح توليته أم لا)^(٢).

(١) المغني، لابن قدامة (٢/ ١٠).

(٢) الفتاوى الكبرى للإمام ابن تيمية (٤/ ٣٢٣).

د- أما إذا كان المبتدع غير مظهر لبدعته، بل هو مستتر بها، فإنه يُنظر في حكم أداء الصلاة خلفه، وذلك بعد ثبوت ابتداعه بيقين والتأكد من ذلك، بحسب الحالتين المتقدمتين في المبتدع والمعلن، فإن لم يمكن أداء الجمع والجماعات إلا خلفه، فإنها تؤدَّى خلفه ولا تترك، ومن تركها فإنه معدود من أهل البدع عند أهل السنة؛ لأنه إذا جاز أداء هذه الصلوات خلف المبتدع المعلن، فأداؤها جائز خلف المستتر من باب أولى.

هـ - وأما إذا أمكن أداؤها خلف غيره من الأئمة العدول، فلا شك أن أداء الصلاة خلف العدل أفضل من أدائها خلف الفاسق، ولكن الصلاة لا تترك خلف المبتدع المسر هنا إنكارا عليه، كما تترك خلف المبتدع المعلن؛ فإن الإنكار الظاهر بترك الاتهام به وغيره من وسائل الإنكار إنما يكون عند الإعلان للبدعة، وهذا غير معلن^(١).

ولهذا فرق جمهور الأئمة بين الداعية إلى بدعته وغير الداعية المُسر لها، فإن المظهر لبدعته إذا أظهر المنكر استحق الإنكار عليه، بخلاف الساکت فإنه بمنزلة من أسر الذنب، فهذا لا ينكر عليه في الظاهر؛ لأن الخطيئة إذا خفيت لم تضر إلا صاحبها، ولكن إذا أعلنت فلم تُنكر ضرت العامة^(٢).

وينبغي الإشارة إلى أن الأصل في المسلمين السلامة، وأنه لا يشرع للمأموم أن يمتحن إمامه ويسأله عن معتقده إذا كان الإمام مستور الحال، وإنما ينبغي للمسلم أن يصلي خلف من لم يعلم حاله من المسلمين طالما لم يظهر منه ما يمنع الاتهام به؛ لأن الصلاة خلف مستور الحال صحيحة بالإجماع. قال ابن قدامة - رحمه الله: (وإن لم يُعلم حاله ولم يظهر منه ما يمنع الاتهام به، فصلاة المأموم صحيحة، وبهذا قال الإمام أحمد بن حنبل؛ لأن الأصل في المسلمين السلامة، ولو صلى خلف من يشك في إسلامه، فصلاته صحيحة؛ لأن الظاهر أنه لا

(١) موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع: إبراهيم الرحيلي (١/ ٣٦٤-٣٦٥).

(٢) المصدر السابق، (ص ٣٦٦).

يَتَقَدَّمُ لِلْإِمَامَةِ إِلَّا مُسْلِمٌ^(١).

ويقول أيضا الإمام ابن تيمية: (يجوز للرجل أن يصلي الصلوات الخمس والجمعة وغير ذلك خلف من لم يعلم منه بدعة ولا فسقا باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة المسلمين. وليس من شرط الائتنام أن يعلم المأموم اعتقاد إمامه ولا أن يمتحنه فيقول له: ماذا تعتقد؟ بل يصلي خلف مستور الحال).

ولكن إذا ظهر من المصلي بدعة أو فجور وأمكن الصلاة خلف من يعلم أنه مبتدع أو فاسق مع إمكان الصلاة خلف غيره، فأكثر أهل العلم يصححون صلاة المأموم، وهذا مذهب الشافعي وأبو حنيفة، وهو أحد القولين في مذهب للإمام مالك وأحمد بن حنبل. (وأما إذا لم يمكن الصلاة إلا خلف المبتدع أو الفاجر كالجمعة التي إمامها مبتدع أو فاجر وليس هناك جمعة أخرى، فهذه تصلى خلف المبتدع والفاجر عند عامة أهل السنة والجماعة. وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم من أئمة أهل السنة بلا خلاف عندهم)^(٢).

مما تقدم يتبين لنا أن الواجب على المسلم إذا صار في مدينة من مدائن المسلمين أن يصلي معهم الجمعة والجماعة، ويوالي المؤمنين ولا يعاديهم، وإن رأى بعضهم ضالا أو غاويا، وأمكن أن يهديه ويرشده فعل ذلك، وإلا فلا يُكلف الله نفسا إلا وسعها، وإن كان قادرا على أن يولي في إمامة المسلمين الأفضل فعل وولاه، وإن استطاع أن يمنع من يُظهر البدع والفجور منعه، وإن لم يقدر على ذلك، فالصلاة خلف الأعم بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ، الأسبق إلى طاعة الله ورسوله أفضل، كما قال النبي ﷺ في حديثه الشريف: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِنًا»^(٣).

(١) المغني لابن قدامة (٢٣/٣).

(٢) المبتدعة وموقف أهل السنة والجماعة منهم، د/ محمد يسري إبراهيم، (ص ٢٤٣، ٢٤٤).

(٣) أخرجه مسلم (٦٧٣)، وأبو داود (٥٨٢)، وأحمد (١٢١/٤).

ثانياً: حكم الصلاة على أهل الأهواء والبدع:

- ١- أما الصلاة على أهل الأهواء والبدع، فلا تصح على من كُفّر ببدعته قبل موته بالإجماع؛ لأن الصلاة على من عُلم كفره يقينا لا تجوز باتفاق العلماء.
- ٢- أما من لم يُكفّر ببدعته قبل موته فينظر إلى حاله، فإن كان مظهراً لبدعته، داعياً لها، فيُشرع ترك الصلاة عليه لمن يؤثر تركه للصلاة في زجر الناس عن البدعة.

٣- وأما من كان مُسراً لا يُظهر بدعته ولا يدعو إليها؛ فهو في الحكم كعامة المسلمين يُصلى عليه ويُستغفر له، ولا تُترك الصلاة على مبتدع إلا إذا كان في ترك الصلاة عليه مصلحة شرعية، أما إن كان الترك لا يؤثر في زجر الناس وإبعادهم عن البدعة؛ فالأولى أن يُصلى عليه، إلا إذا علم نفاقه، فلا يُصلى على من عُلم نفاقه.

وفي هذا المعنى يقول الإمام ابن تيمية - رحمه الله: (وقد أمر الله بالصلاة على من يموت، وكان النبي ﷺ يستغفر للمنافقين، حتى تُهي عن ذلك. فكل مسلم لم يعلم أنه منافق جاز الاستغفار له والصلاة عليه وإن كان فيه بدعة أو فسق، لكن لا يجب على كل أحد أن يصلى عليه، وإذا كان في ترك الصلاة على الداعي إلى البدعة والمظهر للفجور مصلحة من جهة انزجار الناس فالكف عن الصلاة يُصبح مشروعاً لمن كان يؤثر ترك صلاته في الزجر بالأصلي عليه كما قال النبي ﷺ فيمن قتل نفسه «صلوا على صاحبكم»).

ولكن في الإجمال، فإن المسلمين المظهرين للإسلام قسماً: إما مؤمن وإما منافق، فمن عُلم نفاقه وكان من أهل البدع والأهواء ومُظهراً لبدعته وداعياً لها، لم تجز الصلاة عليه أو الاستغفار له، ومن لم يُعلم ذلك منه وكان مسراً لبدعته وغير داعية لها، صُلي عليه، وإذا عَلم شخص نفاق شخص لم يُصل عليه، وصلى عليه من لم يعلم نفاقه^(١).

(١) موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع (١/ ٣٤٣-٣٧٢).

المبحث الثالث

حكم الدعاء لأهل البدع والدعاء عليهم ولعنهم

أولاً: الدعاء لأهل البدع:

يجمع علماء السلف والخلف على أن الأصل في أهل البدع أنهم من أهل القبلة، وهم مسلمون، ما لم يظهر دليل واضح على أنهم انتقلوا من الإسلام إلى الكفر. والدعاء لأهل الإسلام كافة محبوب ومرغوب، وقد كان النبي ﷺ يستغفر للمنافقين ويصلي عليهم حتى تُهي عن ذلك؛ لكونهم كفاراً في الباطن. فكل من لم يعلم كفره أو نفاقه فإن الدعاء والاستغفار له جائز، واستدلوا على موقفهم هذا بما فعل الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - في محتته، فالإمام أحمد ابن حنبل قد باشر الجهمية الذين دعوه إلى فتنة القول بخلق القرآن ونفي الصفات، وامتحنوه وسائر علماء عصره، وفتنوا المؤمنين والمؤمنات الذين لم يوافقوهم بالضرب والحبس والقتل والعزل عن الولايات، وقطع الأرزاق، ورد الشهادة، وترك تخليصهم من أيدي العدو، بحيث كان كثير من أولي الأمر إذ ذاك من الجهمية من الولاة والقضاة وغيرهم، وكانوا يكفرون كل من لم يقل ببدعتهم وهي خلق القرآن، ويحكمون فيهم بحكمهم في الكافر، ومع كل ذلك، ورغم كل ما حدث، فإننا نجد الإمام أحمد بن حنبل يدعو للخليفة وغيره ممن ضربه وحبسه، واستغفر لهم وحللهم مما فعلوه به من الظلم والدعاء إلى القول الذي هو كفر ولو كانوا مرتدين عن الإسلام لم يجوز الاستغفار لهم؛ فإن الاستغفار للكفار لا يجوز بالكتاب والسنة والإجماع^(١).

وإذا كان الأصل جواز الدعاء لأهل البدع، فإنه يُشرع ترك الدعاء والترحم عليهم والاستغفار لهم، ولكن بالشروط والاعتبارات التالية:

أولاً: أن يكون هؤلاء المبتدعة من الداعين والمجاهرين ببدعتهم، المنافحين

(١) مجموع الفتاوى، للإمام ابن تيمية (١٢/٤٨٨، ٤٨٩).

عن ضلالتهم، الذين استطالت ألسنتهم في أعراض أهل السنة طعنا وقدحا، فهؤلاء يُشرع ترك الدعاء لهم والترحم عليهم، كما يُشرع ترك الصلاة عليهم^(١).

لا سيما إذا كان التارك لذلك ممن يؤدي تركه إلى زجر الناس وتحذيرهم من البدع وأهلها كالأئمة والعلماء، فهؤلاء لا يسعهم ما لا يسع غيرهم.

ثانياً: أن يكون هؤلاء المبتدعة من رؤوس أهل البدع، كالجهنم بن صفوان والجعد بن درهم والحلاج وعمرو بن عبيد، وغيرهم من رؤوس المبتدعة وزعمائهم في كل زمان ومكان، وذلك لأن منهم زنادقة وكفار في الباطن، ويضمرون العداوة للإسلام.

ثالثاً: لا يشرع تخصيص طائفة من أهل البدع بالدعاء بالرحمة ونحوها مما يُشعر بالترضي أو الثناء عليهم، ولكن إذا كان الدعاء بالمغفرة والرحمة جائزاً لعوام أهل البدع ومقلديهم، فإنه يجوز كذلك الدعاء لبعض أئمة أهل البدع الذين تابوا في آخر أعمارهم وتابوا عن بدعهم الأولى، وندموا على ما فعلوا^(٢).

ثانياً: الدعاء على أهل البدع ولعنهم:

الدعاء على أهل البدع ولعنهم نوعان: مطلق ومُعَيَّن:

النوع الأول: المطلق:

وهو على مرتبتين:

أ- المرتبة الأولى: الدعاء أو اللعن بالوصف الأعم، كقول القائل: لعنة الله على المبتدعين، أو: اللهم أهلك أهل البدع.. ونحو ذلك.

ب- المرتبة الثانية: الدعاء أو اللعن بالوصف الأخص أو المخصص، كقول القائل: لعنة الله على القدرية، أو: اللهم أهلك الخوارج.. ونحو ذلك.

النوع الثاني: المُعَيَّن:

ويكون بلعن شخص معين أو الدعاء عليه، كقول القائل: لعن الله فلانا

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٥/٢٠، ٤٦).

(٢) المبتدعة وموقف أهل السنة والجماعة منهم، د/ محمد يسري إبراهيم، (ص ٢٣٠-٢٣٥).

المبتدع، أو: اللهم أهلك فلان بن فلان المبتدع أو المخالف..

* فأما اللعن المطلق أو الدعاء المطلق على أهل البدع والأهواء فهو جائز، وذلك لما أحدثوه في دين الله من المفساد، واللعن المطلق بالوصف الأعم يدل عليه قول النبي ﷺ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ -جبل معروف- إِلَى ثَوْرٍ، فَمَنْ أَخَذَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحَدِّثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ»^(١). والإحداث شامل للبدعة؛ لأن كل محدثة بدعة. ولهذا عندما سُئل الحسن البصري -رحمه الله- عن الحدث الوارد في الحديث، قال: «أصحاب الفتن كلهم محدثون»، ولهذا أورد الإمام البخاري هذا الحديث في موضعين من كتاب (الاعتصام بالكتاب والسنة)، وقال ابن حجر في الفتح: (والغرض من إيراد الحديث هنا لعن من أحدث حدثا فإنه وإن قيد في الخبر بالمدينة فالحكم عام فيها وفي غيرها إذا كان من متعلقات الدين)، فثبت أن كل مبتدع أو صاحب هوى مخالف لشرع الله مستحق لللعنة.

* وأما اللعن المطلق بالوصف الأخص، فيدل عليه ما ورد عن عبد الله بن أبي أوفى ؓ قال: «لعن الله الأزارقة، لعن الله الأزارقة، حدثنا رسول الله ﷺ أنهم كلاب النار، ف قيل له: الأزارقة وحدهم أم الخوارج كلها؟ قال: بلى الخوارج كلها»^(٢).

قال الإمام النووي -رحمه الله: (وَأَمَّا اللَّعْنُ بِالْوَصْفِ فَلَيْسَ بِحَرَامٍ كُلُّ لَعْنٍ الْوَاصِلَةِ وَالْمُسْتَوَصِلَةِ، وَالْوَاشِمَةِ وَالْمُسْتَوَاشِمَةِ، وَآكِلِ الرَّبَا وَمُوكِلِهِ، وَالْمَصُورِينَ وَالظَّالِمِينَ وَالْفَاسِقِينَ وَالْكَافِرِينَ، وَلَعْنُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ، وَمَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ، وَمَنْ انْتَسَبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، وَمَنْ أَحْدَثَ فِي الْإِسْلَامِ حَدَثًا أَوْ آوَى مُحَدِّثًا، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ بِإِطْلَاقِهِ عَلَى الْأَوْصَافِ

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر (١٣/٢٧٩).

(٢) أخرجه أحمد (٤/٣٨٢).

لَا عَلَى الْأَعْيَانِ»^(١).

وقد دلت الآيات والأحاديث كذلك على جواز الدعاء المطلق بالوصف الأعم والأخص على العصاة والمجرمين، وهذا يشمل المبتدعين، فمن الأول قول النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَاشْقُقْ عَلَيْهِ»^(٢). ومن الثاني، قول النبي ﷺ: «مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَقُلْ: لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ؛ فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لَهُذَا»^(٣).

وقوله ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَتَبَاغُ فِي الْمَسْجِدِ، فَقُولُوا: لَا أَرَبَّحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ»^(٤).

والدعاء على الظلمة والفساق ولعنهم، ثابت عن جمع من الصحابة وسلف الأمة ﷺ.

وإذا ثبت مشروعية الدعاء على العصاة ولعنهم بدافع التعزير لهم وردعهم وأمثالهم والانتصار لدين الله، دل ذلك على جواز الدعاء على أهل البدع ولعنهم، لا سيما من يدعون إلى بدعتهم، للقصد نفسه؛ لما عندهم من ظلم وضلال، ولما يحدثونه في دين الله من فساد، على أن ينضبط ذلك بالضوابط الشرعية من حسن القصد وطلب المصالح ودفع المفاسد، مع الالتزام بالآداب العامة للدعاء وعدم الاعتداء فيه^(٥).

* وأما الدعاء على المعين أو لعنه فيختلف حكمه عن المطلق، فلعن المطلق لا يستلزم لعن المعين، والدعاء على المطلق لا يستلزم الدعاء على المعين. وقال الإمام ابن تيمية - رحمه الله: (لعن المطلق لا يستلزم لعن المعين الذي قام به ما يمنع لحوق اللعنة له، وكذلك التكفير المطلق والوعيد المطلق. ولهذا

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (٦٧/٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٢٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه مسلم في (٥٦٨)، من حديث أبي هريرة ؓ.

(٤) أخرجه الترمذي (١٣٢١) وصححه الألباني في صحيح الجامع (٥٧٣).

(٥) المبتدعة وموقف أهل السنة والجماعة منهم، د/ محمد يسري إبراهيم، (ص ٢٣٤).

كان الوعيد المطلق في الكتاب والسنة مشروطا بشروط وانتفاء موانع)، وقد وقع الخلاف بين العلماء في حكم الدعاء على المعين أو لعنه على أربعة مذاهب:

المذهب الأول: أن الدعاء على المعينين أو لعنهم لا يجوز بحال، وأن ما ثبت في لعن بعض المعينين منسوخ، فمنعوه بإطلاق، وقالوا: إنه محرم، وهذا مروي عن طائفة من أصحاب الإمام أحمد بن حنبل، وقد استدلوا بالأحاديث الدالة على تحريم اللعن كقوله ﷺ: «من لعن مؤمنا فهو كقتله»^(١)، وقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّعَّائِينَ لَا يَكُونُونَ شُهَدَاءَ وَلَا شُفَعَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢).

وقد بين الإمام النووي - رحمه الله - اتفاق أكثر العلماء على تحريم لعن المعين، فقال: (وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِ اللَّعْنِ، فَإِنَّهُ فِي اللَّغَةِ: الْإِبْعَادَ وَالطَّرْدَ، وَفِي الشَّرْعِ: الْإِبْعَادَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى).

ثم يقول: (فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُبْعَدَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى مَنْ لَا يُعْرِفُ حَالَهُ وَخَاتِمَةَ أَمْرِهِ مَعْرِفَةً قَطْعِيَّةً. فَلِهَذَا قَالُوا: لَا يَجُوزُ لَعْنُ أَحَدٍ بَعَيْنِهِ مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا أَوْ دَابَّةً، إِلَّا مَنْ عَلِمْنَا بِنَصِّ شَرْعِيٍّ أَنَّهُ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ أَوْ يَمُوتُ عَلَيْهِ كَأَبِي جَهْلٍ، وَإِبْلِيسَ)^(٣).

المذهب الثاني: ذهب بعض العلماء، كالقاضي أبي يعلى، إلى التفصيل، فقالوا: إنه يجوز في حق الكافر، ولا يجوز في حق الفاسق؛ لأن اللعن هو الطرد والإبعاد من الرحمة، والمسلمون ترجى لهم المغفرة، بخلاف الكفار المبعدون من الرحمة^(٤).

المذهب الثالث: وهو قول بعض العلماء بكراهة لعن المعين. وهذا مروي عن الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله. قال الإمام ابن تيمية: (المعروف عن الإمام

(١) أخرجه البخاري (٦٠٤٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٩٨)، من حديث أبي الدرداء.

(٣) شرح صحيح مسلم للإمام النووي (٦٧/٢).

(٤) موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، إبراهيم الرحيلي (١/٢٥٣).

أحمد بن حنبل كراهة لعن المعين، كالحجاج بن يوسف الثقفي، وأمثاله).

المذهب الرابع: هو ما ذهب إليه بعض العلماء، كابن الجوزي، من القول بالجواز؛ لما ثبت عن رسول الله ﷺ أنه لعن أو دعا على بعض المعينين المخالفين لأمر الله وأمر رسوله ﷺ.

فقد قال رسول الله ﷺ: «إِنِّي اشْتَرَطْتُ عَلَى رَبِّي فَقُلْتُ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَرْضَى كَمَا يَرْضَى الْبَشَرُ وَأَغْضَبُ كَمَا يَغْضَبُ الْبَشَرُ، فَأَيُّ أَحَدٍ دَعَوْتُ عَلَيْهِ مِنْ أُمَّتِي بِدَعْوَةٍ لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ أَنْ تَجْعَلَهَا لَهُ طَهُورًا وَزَكَاةً وَقُرْبَةً يُقَرِّبُهُ بِهَا مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١)، وقوله ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَخَذْتُ عِنْدَكَ عَهْدًا لَنْ تُخْلِفَنِيهِ، فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ فَأَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَذِنْتَهُ، شَتَمْتَهُ، لَعَنْتَهُ، جَلَدْتَهُ، فَاجْعَلْهَا لَهُ صَلَاةً وَزَكَاةً وَقُرْبَةً يُقَرِّبُهُ بِهَا إِلَيْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢).

كما صح أن رجلاً أكل عند رسول الله ﷺ بِشِمَالِهِ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلْ بِيَمِينِكَ». قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ، قَالَ: «لَا اسْتَطَعْتُ». مَا مَنَعَهُ إِلَّا الْكِبَرُ. قَالَ: فَمَا رَفَعَهَا إِلَى فِيهِ^(٣).

وعند النظر فيما تقدم - الأدلة المبيحة والمانعة - وباستقراء أحوال كثير من السلف، يمكن القول بأن الدعاء على المعينين أو لعنهم يجوز؛ حيث دعت المصلحة الشرعية إليه، ومتى تحققت الشروط وانتفت الموانع في حق المعين مع ضرورة الالتزام بالآداب والضوابط العامة للدعاء، ويكره حين لا يتظر نفع من ورائه أو لا توجد مصلحة شرعية تدعو إليه، ويمنع إذا كان بغير حق، كأن يكون على من ليس أهلاً لذلك، فإن الدعاء على المعين يختلف حكمه باختلاف الأحوال المتعلقة بالدعاء والداعي والمدعو عليه، وغير ذلك من الضوابط، وهذا هو الأقرب للصواب.

(١) أخرجه مسلم (٢٦٠٣)، من حديث أنس بن مالك.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٠١)، من حديث أبي هريرة.

(٣) أخرجه مسلم (٢٠٢١)، وأحمد (٤٥/٤)، عن سلمة بن الأكوع.

المبحث الرابع حكم قبول شهادة أهل البدع وروايتهم للحديث

اختلف العلماء في حكم قبول شهادة أهل البدع وروايتهم، وقالوا: إن قبول شهادة المبتدع تختلف باختلاف حال المبتدع، وذلك على النحو التالي:

١- قالوا: إن كان كافرا فشهاده على المسلمين غير مقبولة باتفاق أهل العلم، لقول الله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ (الطلاق: ٢)، وقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِّن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن رَّضَوْنَ مِّنَ الشُّهَدَاءِ﴾ (البقرة: ٢٨٢).

وقال شريح: (لا تجوز شهادة المشركين على المسلمين إلا في الوصية، ولا تجوز في الوصية إلا أن يكون مسافرا)^(١).

وقال الإمام النووي: (اعلم أن الخبر والشهادة يشتركان في أوصاف ويفترقان في أوصاف؛ فيشتركان في اشتراط الإسلام والعقل والبلوغ والعدالة)^(٢).

وقال الإمام ابن القيم: (من كفر بمذهبه كمن ينكر حدوث العالم وحشر الأجساد وعلم الرب تعالى بجميع الكائنات وأنه فاعل بمشيئته وإرادته، فلا تقبل شهادته؛ لأنه على غير الإسلام)^(٣).

٢- أما المبتدع الذي لم يبلغ ببدعته حد الكفر، بل محكوم له بأصل الإسلام، فهؤلاء أقسام كالتالي:

الأول: من كان مشتهرا بالكذب أو يبيع له مذهبه الشهادة بالكذب لأبناء طائفته، مثل الرافضة، فمثل هذا لا تُقبل شهادته؛ لأن قبول الشهادة مداره على غالبية الظن بصدق الشاهد. وقد نقل الإمام ابن تيمية اتفاق الأئمة على رد شهادة من عُرف بالكذب، فقال: (ورد شهادة من عُرف بالكذب متفق عليه

(١) الطرق الحكمية للإمام ابن القيم، (ص ٢٧٠).

(٢) شرح صحيح مسلم للإمام النووي (١/ ٦٠).

(٣) الطرق الحكمية للإمام ابن القيم، (ص ٢٥٤).

بين الفقهاء).

الثاني: من كان غير معروف بالكذب، ولا يستحلّه، ولكنه داعية إلى بدعته ومظهر لها، وحكم هذا يختلف فيه بين الأئمة وأهل العلم، فمنهم من يقبل شهادته، ومنهم من يردّها، والراجح الذي عليه أكثر السلف أن شهادة الداعية إلى بدعته والمظهر لها تُردّ من باب الإنكار عليه والعقوبة له.

وفي هذا يقول الإمام النووي: (قال العلماء من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول: المبتدع الذي يكفر ببدعته لا تقبل روايته بالاتفاق. وأما الذي لا يكفر بها فاختلفوا في روايته؛ فمنهم من ردّها مطلقاً لفسقه ولا ينفعه التأويل، ومنهم من قبلها مطلقاً إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرته مذهبه أو لأهل مذهبه؛ سواء كان داعية إلى بدعته أو غير داعية. وهذا الرأي ورد عن الإمام الشافعي رحمه الله).

ومنهم من قال: (تقبل إذا لم يكن داعية إلى بدعته، ولا تقبل إذا كان داعية. وهذا مذهب كثيرين أو الأكثر من العلماء)، وهذا الرأي هو الأقرب للصواب، وقد أخذ به كثير من علماء السلف والخلف، منهم على سبيل المثال، قال الإمام ابن القيم عليه - رحمه الله: (فإن كان معلناً لبدعته، ومظهرها لها؛ ردت شهادته وفتاويه وأحكامه مع القدرة على ذلك، ولم تقبل له شهادة ولا فتوى ولا حكم إلا عند الضرورة)، وقال معللاً عدم قبول شهادته: (وإنما منع الأئمة كالإمام أحمد بن حنبل وأمثاله قبول رواية الداعي المعلن ببدعته وشهادته والصلاة خلفه هجراً له وزجراً لينكفّ ضرر بدعته عن المسلمين؛ ففي قبول شهادته وروايته والصلاة خلفه واستقضائه والأخذ بأحكامه رضى ببدعته وإقرار له عليها وتعريض لقبولها منه)^(١).

الثالث: من لم يعرف بالكذب ولم يستحلّه، وليس بداعٍ إلى بدعته، ولا مظهر لها، فهذا تُقبل شهادته في الراجح من أقوال أهل العلم؛ لأن ردّ شهادته له مأخذان:

(١) شرح صحيح مسلم للإمام النووي (١/٦٠).

أولهما: عدم الوثوق به لسقوط عدالته وعدم ثورعه عن الكذب. والآخر: زجره وهجره؛ لإعلانه ببدعته وفسقه ومجاهرته بهما.

وطالما أنه لم يتحقق هذا ولا ذاك؛ فلا وجه لردّ شهادته؛ لأن الأصل في المسلمين السلامة ما لم يثبت غير ذلك.

ويقول الإمام ابن القيم في ذلك: (إن مدار قبول الشهادة وردّها على غلبة ظن الصدق وعدمه، والصواب المقطوع به أن العدالة تتبعه؛ فيكون الرجل عدلاً في شيء فاسقاً في شيء، فإذا تبين للحاكم أنه عدل فيما شهد به قبل شهادته ولم يضره فسقه في غيره)^(١).

الحكم في قبول رواية المبتدع للحديث:

أما رواية المبتدع فتتفق في كثير من أحكامها مع أحكام الشهادة، فرواية المبتدع الكافر مردودة، لا تُقبل، وكذلك من كان مستحلاً للكذب، قال الإمام النووي: (قال العلماء من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول: إن المبتدع الذي يكفر ببدعته لا تقبل روايته بالاتفاق).

وإن كان المبتدع مستحلاً للكذب، كمن يستحل الكذب لنصرة مذهبه؛ فروايته -أيضاً- مردودة، لا تقبل، سواء كان المبتدع داعية إلى بدعته أو غير داعية. قال ابن كثير -رحمه الله: (المبتدع إن كفر ببدعته؛ فلا إشكال في ردّ روايته، وإن لم يكفر، فإن استحل الكذب؛ ردت أيضاً، وإن كان المبتدع داعية إلى بدعته؛ فالراجح من أقوال أهل العلم عدم قبول روايته، لا سيما إن كان يروي ما يؤيد به مذهبه المبتدع)^(٢).

قال ابن الصلاح، نقلاً عن ابن حبان: (الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج بروايته عند أئمتنا قاطبة، ولا أعلم بينهم فيه خلافاً)^(٣).

(١) الطرق الحكيمة للإمام ابن القيم، (ص ٢٥٧).

(٢) اختصار علوم الحديث مع الباحث الحثيث للإمام ابن كثير الدمشقي، (ص ٨٣).

(٣) علوم الحديث، (ص ١٠٤).

وقال الإمام ابن تيمية - رحمه الله: (كان الإمام أحمد وأكثر من قبله وبعده من الأئمة كمالك وغيره لا يقبلون رواية الداعي إلى بدعة ولا يجالسونه بخلاف الساكت. وقد أخرج أصحاب الصحيح عن جماعات ممن رمي ببدعة من الساكتين ولم يخرجوا عن الدعاة إلى البدع) وقال أيضا: (كان أصل الإمام أحمد وغيره من فقهاء الحديث وعلمائهم يفرقون بين الداعي إلى البدعة وغير الداعي في رد الشهادة وترك الرواية عنه والصلاة خلفه وهجره؛ ولهذا ترك في الكتب الستة ومسند أحمد الرواية عن مثل عمر وابن عبيد ونحوه، ولم يترك عن القدرية الذين ليسوا بدعاة لبدعتهم)^(١).

أما المبتدع غير الداعية إلى بدعته فتقبل روايته، ويحتج به. وقد اشترط بعض العلماء ألا يروي ما يُقَوِّي به بدعته؛ لأن تزيين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات على ما يقتضيه مذهبه^(٢).

والعلماء متفقون على أن كل من يثبت تحريفه، ولو في حديث واحد، وعُلم كذبه على رسول الله ﷺ؛ فإنه ترد كل رواياته، ولا يُحتج به مطلقا، سواء روى ما يوافق بدعته أم لا. قال ابن كثير - رحمه الله: (فأما من كذب في الحديث متعمدا، فقد نقل ابن الصلاح عن الإمام أحمد بن حنبل وأبي بكر الحميدي شيخ البخاري: أنه لا تقبل روايته أبدا، وقال أبو المظفر السمعاني: من كذب في خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه).

وقال الحافظ زين الدين العراقي: (من تعمد الكذب في حديث رسول الله ﷺ لا تقبل روايته أبدا، وإن تاب وحسنت توبته، كما قال كثير من أهل العلم)^(٣).

(١) الفتاوى الكبرى، لابن تيمية (٤/٦٠٢).

(٢) الباعث الخبيث شرح اختصار علوم الحديث، (ص ٧٢، ٨٣).

(٣) المبتدعة وموقف أهل السنة والجماعة منهم، د/ محمد يسري إبراهيم، (ص ٢٥٠-٢٥٤).

المبحث الخامس

حكم تلقي العلم على يد أهل البدع والاهواء

بداية، نجد أن الإسلام جعل طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة، والمسلم مطالب بأن يتحرى العدالة والأمانة فيمن يأخذ العلم عنه، فلا يأخذ إلا ممن يثق في علمه ودينه.

يقول ابن سيرين: (إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ)^(١)، وروى عن عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال له: «يا ابن عمر دينك دينك، إنما هو لحمك ودمك، فانظر عمن تأخذ، خذ عن الذين استقاموا، ولا تأخذ عن الذين مالوا»^(٢)، وقال ابن مسعود ؓ: «لا يزال الناس بخير ما أخذوا العلم عن أكابرهم، فإذا أخذوه عن أصاغرهم وشرارهم هلكوا».

وقال الإمام الشاطبي: (إن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: قد علمت متى يهلك الناس! إذا جاء الفقه من قبل الصغير استعصى عليه الكبير، وإذا جاء الفقه من قبل الكبير تابعه الصغير فاهتديا)^(٣).

(واختلف العلماء فيما أراد عمر بالصغار، فقال ابن المبارك: هم أهل البدع، وهو موافق؛ لأن أهل البدع أصاغر في العلم، ولأجل ذلك صاروا أهل بدع)^(٤).

فالأصل ألا يأخذ الإنسان دينه ولا يتلقى العلم إلا على أيدي العلماء الثقات من أهل السنة الفاهمين، وأن يتجنب أصحاب البدع والاهواء؛ مخافة أن يفتنوه ويفسدوا عليه دينه ويضلوه.

ولكن ينبغي التنبيه إلى أن هذا الأصل الذي تقرر من عدم جواز تلقي العلم

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١٤/١).

(٢) الكفاية للخطيب البغدادي، (ص ١٢١).

(٣) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (ص ١٠٥٥-١٠٥٦).

(٤) الاعتصام للإمام الشاطبي (٢/٢٠٤).

عن أهل البدع، إنما يكون في حال السعة والاختيار، أما في حال الحاجة والاضطرار كأن يتعذر القيام بالتعليم أو تدريس بعض فروع العلم التي يُحتاج إليها فلا يمكن القيام بذلك إلا من خلال أهل البدع.

فحيث لا تُعطل مصلحة التعليم لعدم وجود من يقوم به من أهل السنة، بل يوكل التدريس في هذه الحالة للقادر عليه من أهل البدع، مع الحذر منه، وبشرط ألا يترتب على ذلك مفسدة هي أعظم من مفسدة ترك التعليم^(١)، قال الإمام ابن تيمية: (فإذا تعذر إقامة الواجبات من العلم والجهاد وغير ذلك إلا بمن فيه بدعة مضرتها دون مضرة ترك ذلك الواجب كان تحصيل مصلحة الواجب مع مفسدة مرجوحة معه خيراً من العكس)^(٢).

وللأهمية، لا بد أن نؤكد على ضرورة تحذير الطلاب من بدعة العالم المبتدع الذي يتولى تدريسهم والعمل على سد ذرائع وقوعهم في شرك بدعته؛ لأن سلامة الدين لا يعدلها شيء، ومعلوم أنه إذا ترتب على تولي أهل البدع تعليم بعض طلاب أهل السنة مفسدة أعظم من تركهم للتعليم، فإن تركهم للتعليم أولى.

ونستطيع مما سبق أن نخلص إلى أن تلقي العلم عن أهل البدع، الأصل فيه المنع لدرء المفاصد المتوقعة حدوثها من تصديهم للتعليم، ولسد ذرائع انتشار البدعة، وتأثر الطلاب بها، ولانعدام الثقة في استقامة ما يقدمونه من علوم، بالإضافة إلى أن منعهم من التصدي للتعليم فيه إنكار وزجر لهم عن بدعتهم، وأما في حال الاضطرار فيجوز الاستعانة بأهل البدع في التعليم، شريطة أن يكون في تصديهم للتعليم مصلحة شرعية راجحة.

(١) موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، إبراهيم الرحيلي (٢/ ٦٩١).

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٨/ ٢١٢).

المبحث السادس

حكم اشتراك أهل البدع والأهواء في الجهاد

إن غاية ما يكون عليه أهل البدع أن يكونوا كفاراً ببدعتهم، والاستعانة بالكافر المأمون الحسن الرأي في المسلمين جائزة عند الحاجة، ويدل على ذلك أن رسول الله ﷺ استأجر مشركاً ليكون دليلاً له في هجرته، وفي هذا يقول الإمام ابن القيم - رحمه الله: (وقد استأجر النبي ﷺ هادياً يدلّه على طريق المدينة، وهو مشرك على دين قومه، ولكن لما وثق بقوله أمنه ودفع إليه راحلته وقبل دلالته)^(١)، ومما يدل على ذلك أيضاً، تحالف رسول الله ﷺ مع قبيلة خزاعة، وهم مشركون، في صلح الحديبية.

قال ابن القيم وهو يعدد الفوائد المأخوذة من صلح الحديبية: (ومنها: أن الاستعانة بالمشرك المأمون في الجهاد جائزة عند الحاجة).

وقال الشوكاني: (ومما يدل على جواز الاستعانة بالمشركين، أن رجلاً يسمى قزمان، خرج مع أصحاب النبي ﷺ يوم أحد وهو مشرك، فقتل ثلاثة من بني عبد الدار وكانوا حملة للواء قريش).

وأما ما ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال لمن عرض عليه أن يقاتل مع المسلمين وهو مشرك، فقال له النبي ﷺ: «فَازِجُ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ»^(٢)، فهذا يحمل على كراهة الاستعانة بالمشركين من غير حاجة؛ ليتمكن الجمع بين النصوص. أما إذا دعت الحاجة إلى الاستعانة بهم، فهذا جائز.

وفي ذلك يقول الإمام النووي: (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَآخَرُونَ: إِنْ كَانَ الْكَافِرَ حَسَنَ الرَّأْيِ فِي الْمُسْلِمِينَ، وَدَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَى الْإِسْتِعَانَةِ بِهِ اسْتُعِينَ بِهِ، وَإِلَّا فَيُنْكِرُهُ).

وإذا ثبت جواز الاستعانة بالمشركين في الجهاد عند الحاجة، فإن الاستعانة

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٨/٢١٤).

(٢) أخرجه مسلم (١٨١٧).

بأهل البدع، الذين غاية حالهم أن يكونوا كفارا، تكون جائزة، ولكن بالشروط الآتية:

أولا: أن تدعو الحاجة إلى الاستعانة بهم، فإن لم تدع الحاجة إلى ذلك فتكون الاستعانة بهم مكروهة؛ للأسباب الآتية:

- ١- أن البدع والمعاصي تكون سببا للخذلان وعدم النصر.
- ٢- أن اشتراك أهل البدع في الجهاد قد يؤدي إلى اغترار بعض المسلمين بهم وتأثرهم ببدعتهم.

٣- إذا كان المبتدع داعيا إلى بدعته، ومظهرا لها، فمن الواجب الإنكار عليه، ومن سبيل الإنكار عليه، ترك الاستعانة به في الجهاد زجرا له وتأديبا.

ثانيا: أن يكون هؤلاء المبتدعة ممن يُحسنون الرأي في أهل السنة، فلا يكون مثلا من الذي يكفرون أهل السنة، كالخوارج، أو يستحلون دماءهم وأموالهم.

ثالثا: أن يكون هؤلاء المبتدعة مأمونين، أما إن كانوا ممن يُعرفون بغشهم وخيانتهم لأهل السنة، كالرافضة والباطنية؛ فتحرم الاستعانة بهم؛ لأنهم قد يسببون ضررا عظيما على المسلمين.

قال الإمام أحمد- رحمه الله: (إن أهل البدع والأهواء لا ينبغي أن يُستعان بهم في شيء من أمور المسلمين، فإن ذلك من أعظم الضرر على الدين)^(١).

ووقائع التاريخ شاهدة على خيانة الروافض الذين كانوا عوناً للكفار على المسلمين، وثغرة نفد من خلاها أعداء الإسلام للتكيل بالإسلام وأهله.

ومما تقدم يتبين لنا أن الاستعانة بأهل البدع قد تكون مكروهة، إذا لم تدع الحاجة إليها، وتكون جائزة إذا دعت الضرورة أو الحاجة إلى الاستعانة بهم، بشرط أن يكونوا ممن يحسنون الرأي في أهل السنة، وأن يكونوا مأمونين، أما إن كانوا ممن يُعرف عنهم الكيد لأهل الإسلام، وغشهم لهم كالباطنية والرافضة؛ فتحرم الاستعانة بهم^(٢).

(١) مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي (ص ٢٣٨).

(٢) المبتدعة وموقف أهل السنة والجماعة منهم، د/ محمد يسري إبراهيم، (ص ٢٥٥-٢٦٠).

المبحث السابع

حكم قبول توبة الداعي إلى البدعة

اتفق كثير من العلماء على أن الله يغفر للمبتدع بدعته عندما يُقبل على الله بصدق وإخلاص، معلنا توبته وعودته إلى الله، وقالوا: إن البدعة مهما غلظت ذنب من الذنوب، وما من ذنب إلا ويغفره الله تعالى، واستدلوا على موقفهم بقول الله - عز وجل: ﴿قُلْ يَبْعَادَى الَّذِينَ آمَنُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ (الزمر)، وقالوا: إنها من الآيات الجامعة والنافعة، ومن أعظم الآيات نفعا، وفيها رد على الطوائف الذين يقولون: إن الداعي إلى البدعة لا تقبل توبته. وقد حكى هذا طائفة قولاً من مذهب الإمام أحمد أو رواية عنه، ولكن ظاهر مذهبه والمعتمد مع مذاهب سائر أئمة المسلمين أنه تُقبل توبته كما تُقبل توبة الداعي إلى الكفر وتوبة من فتن الناس عن دينهم، وقد تاب قادة الأحزاب مثل: أبي سفيان بن حرب، والحارث بن هشام، وسهيل بن عمرو، وصفوان بن أمية، وعكرمة بن أبي جهل.. وغيرهم، بعد أن قتل على الكفر بدعائهم من قتل، وكانوا من أحسن الناس إسلاما، وغفر الله لهم، وقال الله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ (الأنفال)، وعمرو بن العاص كان من أعظم الدعاة إلى الكفر والإيذاء للمسلمين، وقد قال له النبي ﷺ: «يَا عَمْرُو أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْإِسْلَامَ يُجِبُّ مَا كَانَ قَبْلَهُ مِنَ الذُّنُوبِ»^(١).

وقد بين شيخ الإسلام - رحمه الله - غلط من ذهب إلى أن توبة الداعي إلى البدعة لا تُقبل من جهة الدليل من الكتاب والسنة؛ فإن الله قد بين في كتابه

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٩٩)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ٣٥١): رجاله ثقات.

وسنة رسوله أنه يتوب على أئمة الكفر الذين هم أعظم من أئمة البدع. وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمُ وَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾ (البروج)، قال الحسن البصري: انظروا إلى هذا الكرم.. عذبوا أولياءه وفتنوه ثم هو يدعوهم إلى التوبة، وقد قال الله تعالى عن المشركين: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُوا لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (٧٣) ﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (المائدة)، وأما السنة، فإنها دلت على قبول توبة القاتل، كما في حديث الذي قتل تسعة وتسعين نفساً، فسأل هل له من توبة، فدل على رجل عالم، فقال: نعم، ومن يحول بينك وبين التوبة^(١).

والقتل من الذنوب الكبيرة، ثم إنه ليس في الكتاب والسنة ما ينافي ذلك. ولكن اختلف العلماء في قبول توبة المبتدع الكافر ببدعته، فقال جمهور كل من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة بقبول توبته، لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنتُ الْأَوَّلِينَ﴾ (٢٨) ﴿(الأنفال)، ولقوله ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا جِئْتُ بِهِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»^(٢). ومن الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة من يرى أن توبة المبتدع لا تقبل إذا كان ممن يظهر الإسلام ويبطن الكفر، كالمنافق والزنديق والباطني؛ لأن توبته صدرت عن خوف، ولأنه لا تظهر منه علامة تبين صدق توبته، حيث كان مظهراً للإسلام مسراً للكفر، فإذا أظهر التوبة لم يزد على ما كان منه قبلها، واستدلوا لذلك ببعض الأحاديث، ومنها قوله ﷺ: «وَإِنَّهُ سَيَخْرُجُ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَجَارَى بِهِمْ تِلْكَ الْأَهْوَاءُ كَمَا

(١) الحديث في مسلم (٢٧٦٦).

(٢) أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٣٤/٢١).

يَتَجَارَى الْكَلْبُ بِصَاحِبِهِ، لَا يَبْقَى مِنْهُ عِزٌّ وَلَا مَفْصِلٌ إِلَّا دَخَلَهُ»^(١).

وهذا الخلاف بين العلماء في قبول توبة المبتدع ينحصر فيما يتعلق بأحكام الدنيا في حقه، أما ما يتعلق بقبول الله تعالى لتوبته وغفرانه لذنبه إذا أخلص وصدق في توبته، فلا خلاف فيه^(٢).

•

(١) أخرجه أحمد (١٠٢/٤).

(٢) الاعتصام للإمام الشاطبي (٢/٢٣٠).

المبحث الثامن

ما يجب على المسلمين

تجاه أهل البدع والمبتدعين

ينبغي على المسلمين في هذه الأيام تجاه أهل البدع والمبتدعين لمنع الوقوع فيها، عدة أشياء، منها:

أولاً: تعهد القرآن وحفظه وتعليمه وبيان أحكامه، لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل، ١١)، ولقول رسول الله ﷺ: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»^(١)، ولقوله ﷺ: «تَعَاهَدُوا الْقُرْآنَ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَهُوَ أَشَدُّ تَفَلُّتًا مِنَ الْإِبِلِ فِي عُقْلِهَا»^(٢)، وذلك الاهتمام بتعليم القرآن وحفظه وبيان أحكامه قطع الطريق على المبتدعين بإظهار الأحكام الشرعية.

ثانياً: إظهار السنة والتعريف بها، لقول الله تعالى: ﴿وَمَا ءَاتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (الحشر: ٧)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ (الأحزاب: ٣٦)، وبين ذلك رسول الله ﷺ في حديثه: «نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ، فَرُبَّ حَامِلٍ فِيهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِيهِ لَيْسَ بِفَقِيهِ»^(٣)، وقال رسول الله ﷺ أيضاً: «مَا أَحْدَثَ قَوْمٌ بِدْعَةً إِلَّا رُفِعَ مِثْلُهَا مِنَ السُّنَّةِ»^(٤).

ثالثاً: عدم قبول الاجتهاد ممن لا يتأهل له، ورد الاجتهاد في الدين من المصادر غير المقبولة، لقول الله تعالى: ﴿فَتَنَلَوُا هَذَا الذِّكْرَ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل، ١٢)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْلَمْ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ﴾ (آل عمران: ٧).

(١) أخرجه البخاري (٥٠٢٧).

(٢) أخرجه مسلم (٧٩١).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٦٥٨)، وصححه الألباني.

(٤) أخرجه أحمد (١٠٥/٤)، وضعف إسناده شعيب الأرنؤوط.

رابعاً: نبذ التعصب لرأي من الآراء أو أي اجتهاد من الاجتهادات ما لم يكن مؤيداً بالحق من الأدلة الشرعية، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ يَتَّبِعْهُ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ (القصص: ٥٠).

خامساً: منع العامة من القول في الدين، وعدم الاعتداد بأرائهم مهما كانت مناصبهم وتقواهم إلا بالدليل. يقول أبو يزيد البسطامي: (لو نظرتم إلى رجل أعطي من الكرامات حتى يرتقي في الهواء، أو يمشي على الماء فلا تغفروا به، حتى تنظروا إلى أفعاله كيف تجدونه عند الأمر والنهي، وحفظ الحدود، وأداء الشريعة)^(١).

وقال عثمان الحيري: (من أمر السنة على نفسه قولاً وفعلًا نطق بالحكمة، ومن أمر الهوى على نفسه نطق بالبدعة)^(٢)، واستدل على ذلك بقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ (النور: ٥٤).

سادساً: العمل على صد التيارات الفكرية المضللة التي تشكك الناس في الدين، وتحمل بعضهم على التأويل بغير دليل من الله ولا من سنة رسول الله ﷺ، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا فِرْقَانًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾ (آل عمران).

سابعاً: يجب على المسلمين من أولي الأمر والنهي وغيرهم أن يأمرُوا أهل البدع بالمعروف وينهونهم عن المنكر، ويحضونهم على اتباع السنة والإقلاع عن البدعة والبعد عنها، لقوله تعالى: ﴿وَلَتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران)، ولقوله تعالى أيضاً: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة).

(١) الرسالة القشيرية (١/ ٨٢).

(٢) المصدر السابق (١/ ١١).

الآثار السيئة للبدع على المجتمع الإسلامي

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: لماذا شدد الإسلام على التحذير من البدعة

والمبتدعين؟

المبحث الثاني: الآثار السيئة التي تنتج عن انتشار البدعة في

المجتمع الإسلامي.

المبحث الأول

لماذا شدد الإسلام على التحذير من البدعة والمبتدعين ؟

أولاً: التحذير من البدعة وبيان فسادها:

شدد الإسلام على التحذير من البدعة وبين أنها أشر من المعصية؛ لزم رسول الله ﷺ إياها في قوله: «وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»، وفي رواية: «وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»، وذمه ﷺ الواقعين فيها في ذمه للرجل الذي اعترض على رسول الله ﷺ في قسمته، فقال النبي ﷺ فيه: «إِنَّ مِنْ ضِئْضِيِّ هَذَا قَوْمًا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَةِ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَيَدْعُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ، لَيْتَ أَنَا أَذَرْتُهُمْ لَا قَتَلْنَهُمْ قَتْلَ عَادٍ»^(١)، وفي رواية ثانية: «لو يعلم الجيش الذي يصيرونهم ما قضى لهم على لسان نبيهم ﷺ لنكلوا عن العمل»^(٢).

قال الإمام ابن تيمية معلقاً على هذا الحديث: (فهؤلاء مع كثرة صلاتهم وصيامهم وقراءتهم وما هم عليه من العبادة والزهادة أمر النبي ﷺ بقتلهم، وقتلهم علي بن أبي طالب ومن معه من أصحاب النبي ﷺ). وقال في ذلك الإمام الشافعي رحمه الله: (لأن يتلى العبد بكل ذنب ما خلا الشرك بالله خير من أن يتلى بشيء من هذه الأهواء).

كما بين الإمام ابن تيمية أن فساد البدعة وضررها يكون من وجهين:

١- أن البدع تكون مفسدة للقلوب ومزاحمة للسنة في إصلاح النفوس، فهي أشبه ما تكون بالطعام الخبيث، وفي هذا المعنى يقول: (الشرائع أغذية القلوب، فمتى اغتذت القلوب بالبدع لم يبق فيها فضل للسنن، فتكون بمنزلة من اغتذى بالطعام الخبيث).

٢- أن البدع معارضة للسنن تقود أصحابها إلى الاعتقادات الباطلة

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٦٨)، وصححه الألباني.

والأعمال الفاسدة، والخروج عن الشريعة، وفي هذا المعنى يقول ابن تيمية: (ومن أسباب هذه الاعتقادات والأحوال الفاسدة هو الخروج عن الشريعة والمنهاج الذي بعث به الرسول ﷺ إلينا، فإن البدع هي مبادئ الكفر ومظان الكفر، كما أن السنن المشروعة هي مظان الإيمان ومقوية للإيمان؛ فإنه يزيد بالطاعة وينقص بالعصية)، وهذا ظاهر في منهج المبتدعة القائم على معارضة الكتاب والسنة لما جعلوا أقوالهم التي ابتدعوها هي الأقوال المحكمة التي جعلوها أصول دينهم، وجعلوا قول الله ورسوله من المجمل الذي لا يستفاد منه علم ولا هدى، فجعلوا المتشابه من كلامهم هو المحكم من كلام الله ورسوله هو المتشابه.

ثانياً: تأكيد الإسلام على العمل بالسنة:

يؤكد علماء الإسلام من السلف والخلف على أنه لا عاصم من الوقوع في الباطل إلا بملازمة السنة؛ ذلك أن السنة مثال سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق. قال الزهري: كان من مضى من علمائنا يقولون: الاعتصام بالسنة نجاة؛ لذا فإن المبتدعة لما كانوا مخالفين للسنة وقعوا في الباطل وإن كانوا متأولين؛ لأنهم اتبعوا الهوى وضلوا طريق السنة المنسوب على العلم والعدل والهدى، ومن هنا سُمي أصحاب البدع: أصحاب الأهواء.

وأما أهل العلم والإيمان من السلف، فإنهم تمسكوا بالسنة، وكان منهمجهم على النقيض من منهج المبتدعة؛ فهم يجعلون كلام الله وكلام رسوله هو الأصل الذي يعتمد عليه، وإليه يرد ما تنازع الناس فيه؛ فما وافقه كان حقاً وما خالفه كان باطلاً، ومن كان قصده متابعتهم من المؤمنين وأخطأ بعد اجتهاده الذي استفرغ به وسعه غفر الله له خطأه؛ سواء كان خطؤه في المسائل العلمية الخبرية أو المسائل العلمية، فإنه ليس كل ما كان معلوماً متيقناً لبعض الناس يجب أن يكون معلوماً متيقناً لغيره وليس كل ما قال رسول الله ﷺ يعلمه كل الناس ويفهمونه، بل كثير منهم لم يسمع كثيراً منه، وكثير منهم قد يشبه عليه

ما أَراده وإن كان كلامه في نفسه محكما مقرونا بما يبين مراده.

لكن إذا لم يُتبع منهج السلف؛ فإنه يخاف على المتسبين إلى العلم والنظر العقلي وما يتبع ذلك من الوقوع في بدعة الأقوال والاعتقادات، ويُخاف على المتسبين إلى العبادة والإرادة وما تبع ذلك من الوقوع في بدعة الأفعال والعبادات، وكل ذلك من الضلال والبغي، وقد أمرنا الله أن نقول في كل صلاة: ﴿ أَفِيدَا الصِّرَاطَ التَّسْتِيمَ ۝ مِرْطَا الَّذِينَ أَنْفَتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝ ﴾ (الفاتحة)، وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون»^(١). وقد قال سفيان بن عيينة: كانوا يقولون من فسد من العلماء ففيه شبه من اليهود، ومن فسد من العباد ففيه شبه من النصارى. وكان السلف رضوان الله عليهم يقولون: احذروا فتنة العالم الفاجر والعابد الجاهل؛ فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون؛ فطالب العلم إن لم يقترن بطلبه فعل ما يجب عليه وترك ما يحرم عليه من الاعتظام بالكتاب والسنة، وإلا وقع في الضلال.

(١) أخرجه الترمذي (٢٩٥٤)، وصححه الألباني.

المبحث الثاني الآثار السيئة التي تنتج عن انتشار البدعة في المجتمع الإسلامي

أولاً: المبتدع ينصب نفسه مشرعاً ونداً لله تعالى:

عند النظر فيما تقدم، نجد أن البدعة والابتداع لهما من الآثار السيئة الكثيرة على المجتمع الإسلامي، ولذلك نجد الإسلام يُحذر منها؛ لأن المبتدع كأنه مستدرك على ربه، وكأنه يوهماً أو يوهم نفسه أنه يعلم ما لا يعلمه الله، وكأنه يقول: إن ما شرعته يا رب لا يكفيني، فنحن نزيد على ما شرعت؛ فهو إذا جعل نفسه مشرعاً، وأعطى نفسه حق التشريع، والتشريع لا يكون إلا من حق الله تبارك وتعالى وحده، ولذلك قال الله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ الْذِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ﴾ (الشورى: ٢١)، فشرعية ما لم يأذن به الله: هذا هو الخطر؛ لأن المبتدع جعل نفسه نداً لله - سبحانه وتعالى، وجعل من حقه أن يُشرع وأن يبتكر ويزيد في دين الله، وهذا باب من الممكن أن يأتي منه خطر كبير يصل بالناس فيما بعد إلى الشرك بالله - تبارك وتعالى، وهذا ما أفسد الأديان من قبل.

وهذا ما حدث بالنسبة للأديان الأخرى عندما فتحوا باب الابتداع على مصراعيه وجعلوا لأنفسهم حق الإضافة في دين الله، وجعلوا ذلك من حق باباواتهم وقسيسيهم وأحبارهم ورهبانهم، فأصبح الدين غير الدين، وهذا ما أنكره الإسلام عليهم وسجله في قرآنه الخالد عندما قال الله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (التوبة)، ولذلك اعتبرهم القرآن الكريم مشركين.

ولذلك لما دخل عدي بن حاتم الطائي، وكان قد تنصر في الجاهلية، على رسول الله ﷺ وهو يقرأ هذه الآية ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا

إِنَّهُ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٠﴾ (التوبة)، قال للنبي ﷺ: إنهم لم يعبدوهم يا رسول الله، فقال له النبي ﷺ: «بلى، إنهم أحلوا لهم الحرام وحرّموا عليهم الحلال، فاتبعوهم فتلك عبادتهم إياهم»^(١).

فعدي بن حاتم فهم أن العبادة هي الشعائر فقط، الصلاة والركوع ونحوها، فأفهمه النبي ﷺ أنه ليس من الضروري أن يفعلوا ذلك، فالعبادة لها معنى واسع، أوسع الطاعة من المطلقة فيما يصنعون وفيما يحلون، وفيما يحرمون، وفيما يخرعون في أمور الدين عبادة، لأن الربوبية هي التي لها حق التشريع وحق التحليل والتحریم، وهي التي تتعبد الناس بما تريد، وليس من حق أحد من البشر مهما علا كعبه أو مكانته أن يتعبد بما يريد هو.

فالمبتدع إذاً كأنه ينصب نفسه مشرعاً ونداً لله - تبارك وتعالى. وكأنه أيضاً يستدرك على الله.

وفي هذا الموضوع يقول فضيلة الشيخ محمود شلتوت - رحمه الله: (ولا شك أن مسلك المبتدع في تحليل ما يحل، وتحريم ما يحرم من غير سند شرعي، وفي دعوة الناس إلى بدعته، وهو بعينه مسلك الذين اغتصبوا لأنفسهم حق التشريع الذي لا يكون إلا لله).

وفي هذا يقول الإمام الشاطبي: (إن البدعة في حقيقتها عقيدة، فصاحبها يستدرك على الشرع، ويحكم هواه، زاعماً أنه يُحكم عقله فيتأول في العقيدة أو في الشريعة ويأتي بما يهدمها، ثم يبنى أعماله على ما ابتدع، معتقداً أنه على الدين الصحيح، وأن ما يفعله من مكروه أو محرم لا حرج فيه، وأن ما يقوم به من طاعات أولى في زعمه مما جاء به الشرع، فتراه يُحلّ ما حرم الله، ويحرم ما أحله الله، مستدركاً على الخالق في ما شرع، ومن ثم كان أكثر المبتدعة زنادقة وفرقا مارقة من الدين، وهم جميعاً أعداء لأهل السنن).

(١) أخرجه الترمذي (٣٠٩٥)، وحسنه الألباني.

ثانياً: أن المبتدع يرى الدين ناقصاً ويريد أن يكمله:

يقول الشيخ علي محفوظ - رحمه الله - في كتاب (الإبداع في مضار الابتداع): «إن المبتدع معاند للشرع ومحارب له؛ لأن الشارع قد عين لمطالب العبد طرقاً خاصة على وجوه خاصة، وألزم الخلق بها من خلال الأمر والنهي، والوعد والوعيد، وأخبرنا بأن كل الخير فيها، وأن كل الشر في تعديلها، إلى غير ذلك؛ لأن الله يعلم طبيعة ما خلق، ونحن لا نعلم، وأنه إنما أرسل الرسول رحمة للعالمين، والمبتدع إنما بفعله قد رد هذا كله؛ فإنه يزعم أن هناك طرقاً أخرى وليس ما حصره الشارع بمحصور ولا ما عينه بمتعين، كأن الشارع يعلم ونحن أيضاً نعلم، بل يفهم من استدراكه الطرق على الشارع أنه علم ما لا يعلم الشارع، وهذا إن كان مقصوداً للمبتدع فهو كفر بالشريعة والشارع، وإن كان غير مقصود فهو ضلال مبين).

فالمبتدع قد وضع نفسه موضع من يرى أن الحدود التي رسمها الله ليتقرب بها العباد إليه، إما ناقصة، وهو بابتداعه يستدرك ذلك النقص، وإما أن محمداً ﷺ خان الرسالة؛ لأن الله يقول: ﴿أَلَيْسَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمْتُّ عَلَيْكُمْ يَنْعَمِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (المائدة: ٣)، فما لم يكن يومئذ ديناً، فلن يكون اليوم ديناً، وقد جاء في كتاب عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - إلى عدي بن أرطاة، قال: (عليك بلزوم السنة، فإن السنة إنما سنّها من قد عرف ما في خلافها من الخطأ والزلل والحمق والتعمق، فارض لنفسك ما رضي به القوم لأنفسهم، فإنهم على علم وتقوى)^(١).

فإذا كان المبتدع يرى أن ابتداعه لم يكن إلا لخير الناس في دينهم، فما أجدره بالحزن العميق على نفسه بموقفه من البدعة التي عرف الشارع ما فيها من خطأ وزلل وحمق، وإذا كان الابتداع بتج عنه هذا الوضع السيئ من هاتين الناحيتين: أ- اغتصاب حق الله في التشريع.

(١) البدعة، أسبابها، مضارها، الشيخ محمود شلتوت، (ص ٤٨).

ب- الوقوف من التشريع موقف من يعتقد فيه النقص وعدم التهام.
 فإنه من جهة ثالثة يوقع الناس في اعتقاد أن ما ليس من الدين دين، وهو من التلبس الذي أضل به الشيطان كثيرا من أهل الكتاب، وصرف به كثيرا من الناس من طرق الهدى والرشاد، قال تعالى: ﴿يَتَأْهَلُونَكَ لِمَ تَلْسُوتَ الْحَقَّ بِالْبُطْلِ وَتَكْفُرُونَ بِالْحَقِّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٧) (آل عمران)، ومن هنا كان المبتدع ضالا، عليه وزر عمله، ومضلا، عليه أوزار الذين اتبعوه في بدعته، قال تعالى: ﴿يَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (النحل: ٢٥)، وقد جاء في الصحيح: «وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ» (١)(٢).

لذلك روى ابن الماجشون عن الإمام مالك، إمام دار الهجرة، أنه قال: من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة زعم أن محمدا ﷺ خان الرسالة، لأن الله يقول: ﴿أَيُّومَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ فما لم يكن يومئذ ديناً، فلا يكون اليوم ديناً. فالابتداع في الدين اتهام للنبي ﷺ بالخيانة، وعدم تبليغ الرسالة بكماها، وقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ (المائدة: ٦٧)، ومن هنا وقف الصحابة - رضوان الله عليهم - والأئمة من بعدهم ومن تبعهم بإحسان ضد الابتداع؛ لأنه اتهام للدين بالنقص، واتهام للرسول ﷺ بالخيانة وعدم تبليغ الرسالة (٣).

ثالثا: الابتداع معسر للدين ويخرجه عن طبيعته السمحة:

من ناحية ثالثة نعلم أن الدين قد شرعه الله ميسرا، وبعث نبيه ﷺ بحنيفية سمحة، حنيفة في العقيدة، سمحة في التكاليف والأعمال، قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ (البقرة: ١٨٥)، وقال تعالى: ﴿وَمَا

(١) أخرجه مسلم (١٠١٧).

(٢) البدعة، أسبابها، مضارها، الشيخ محمود شلتوت، (ص ٥٠).

(٣) الاعتصام للشاطبي (١/٤٩).

جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴿٧٨﴾ (الحج: ٧٨)، وقال ﷺ: «فَاتِمَاتُ بُعِثْتُمْ مُبَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ» (١)(٢).

فالدين قد جاء من عند الله ميسرا للناس، والذين يتدعون فيه يخرجون بهذا الدين عن طبيعته السمحة الميسرة، فهم يُعنتون الناس، ويُشقون عليهم، ويضيفون إليه ما يجعله أصاراً وأغلالاً على المكلفين، وقد جاء النبي ﷺ ليضع الآصار والأغلال عمن كان قبلنا، كما جاء في وصفه ﷺ في كتب الأولين (التوراة والإنجيل)، قال تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ (الأعراف: ١٥٧)، وجاء في أدعية القرآن في خواتيم سورة البقرة: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾ (البقرة: ٢٨٦).

فهؤلاء المبتدعون يريدون أن يعيدوا آصار الأديان السابقة إلى الإسلام، وأن يضيفوا إليه تكاليف تشق على الناس، وتكلفهم شططا، وترهقهم من أمرهم عسرا.

رابعاً: الابتداع في الدين يكون سبباً في ضياع السنن وموتها :

ولا يخفى على أحد من المسلمين أنه ما من بدعة تظهر وتنتشر بين المسلمين إلا ويموت بسببها بعض السنن، ولذلك جاء عن السلف موقوفاً ومرفوعاً أنه: «مَا أَحْدَثَ قَوْمٌ بِدْعَةً إِلَّا رُفِعَ مِثْلُهَا مِنَ السُّنَّةِ» (٣)، وهذا أمر طبيعي، وهو قانون كوني، وقانون اجتماعي، وكما قال كثير من العلماء: ما وجد إسراف إلا وبجانبه حق مضيع، إذا رأيت إسرافاً في جانب، لا بد وأن تجد تقثيراً في جانب آخر، فالإنسان إذا وضع طاقته في البدعة، فلا بد أن تنحسر هذه الطاقة عند

(١) أخرجه البخاري (٢٢٠)، وأبو داود (٣٨٠).

(٢) الاعتصام للشاطبي (١/ ٥٠، ٥١).

(٣) أخرجه أحمد (١٠٥/٤).

السنة، وذلك لأن الإنسان محدود الجهد. ولذلك تجد المبتدعة ما أسرعهم وما أنشطهم، ينشطون ويسارعون في ارتكاب البدع، وفي أمور السنة يضعفون ويفترون.

ويقول الشيخ شلتوت - رحمه الله: (وإذا غاب عن المبتدع شيء من هذه المضار التي تحوم حول العقيدة، وتوشك أن تمسّها، فإنه لا تغيب عنه أنه بابتداعه هذا يعمل على إماتة السنن التي وردت عن رسول الله ﷺ، فقد ثبت أن من السنة ترك البدعة، فلا يمكن إقامة إحداها مع العمل بالأخرى، وقد جاء عن حذيفة - رضي الله عنه - أنه أخذ حجّرين، فوضع أحدهما على الآخر، ثم قال لأصحابه: «هل ترون ما بين هذين الحجّرين من النور؟» قالوا: يا أبا عبد الله ما نرى بينهما من النور إلا قليلاً، قال: «والذي نفسي بيده، لتظهرن البدع، حتى لا يرى من الحق إلا قدر ما بين هذين الحجّرين من النور».

وعن عبد الله بن عباس ؓ أنه قال: «ما يأتي على الناس من عام إلا أحدثوا فيه بدعة، وأماتوا فيه سنة، حتى تحيا البدع، وتموت السنن»، والذين يحرصون على هذه البدع يزعمون أنهم يتقربون بها إلى الله، وهكذا، يزّين لهم الشيطان أفعالهم، وذلك لأن التقرب إلى الله لا يُنال إلا بفعل ما شرع الله، وعلى الوجه الذي شرعه، أما ما لم يُشرّعه من وسائل التقرب إليه، فإنه لا يُثاب عليه. بل قد صحت الأحاديث في استحقاقه اللعنة وحرمانه من شفاعة الرسول ﷺ، فقد قال رسول الله ﷺ: «من أحدث حدثاً، أو آوى محدثاً، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»^(١).

وفي نفس الموضوع، يقرر الإمام الشاطبي - رحمه الله - فيقول: (وهذه اللعنة قد اشترك فيها صاحب البدعة مع من كفر بعد إيمانه وقد شهد أن بعثة النبي ﷺ حق لا شك فيها وجاءه الهدى من الله والبيان الشافي، وذلك قول الله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرُّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ

(١) أخرجه البخاري (١٨٦٧)، وأبو داود (٤٥٣٠)، واللفظ له.

الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٨٦﴾ أُولَئِكَ جَزَّأُوهُمْ أَنْ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿٨٧﴾ ﴿آل عمران﴾، واشترك أيضا مع من كتم ما أنزل الله وبينه في كتابه، وذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَدِّ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعِينُونَ﴾ ﴿١٢٤﴾ (البقرة)، ولنا أن نتأمل المعنى الذي اشترك المبتدع فيه مع هاتين الفرقتين وذلك مضادة الشارع فيما شرع؛ لأن الله تعالى أنزل الكتاب وشرع الشرائع وبيّن الطريق للسالكين على غاية ما يمكن من البيان، فضاهاها الكافر بأن جحدها جحدا وضادها كاتمها بنفس الكتمان؛ لأن الشارع يبين ويظهر وهذا يكتُم ويخفي، وكذلك ضادها المبتدع بأن وضع الوسيلة لترك ما بيّن وإخفاء ما أظهر^(١).

أما ما يصيب أتباع المبتدع، فهو الحرمان من الثواب؛ لأنهم يعبدون الله بالبدع التي لم يقرها ديننا ولم يجعلها طريقا للعبادة، ولأنهم يتركون بكل بدعة يعملونها سنة من السنن التي جاء بها رسول الله ﷺ وحث عليها، ولهم بذلك كفل من العمل في هدم الدين، عليه يُجَازون، وبه يُعَاقَبون.

وقد حكى الله لنا شيئا من عاقبة الأتباع الذين أخذوا بأباطيل المبتدعين وألقوا بأنفسهم في أحضانهم، وقد كان مسورا لهم أن يعرفوا الحق من أهله، وأن يرجعوا إليه، قال تعالى في سورة البقرة: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّا كُنَّا كَرَّةً فَتَنَبَّرْنَا مِنْهُمْ كَمَا تَنَبَّرُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيدُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ ﴿١٧٧﴾ (البقرة)، وقال أيضا في سورة الأحزاب: ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَلَيْتَنَّا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ﴾ ﴿١٣٣﴾ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ﴿١٣٤﴾ رَبَّنَا إِنَّا أَتَيْنَاكَ بِكُفْرٍ كَثِيرٍ ﴿١٣٥﴾ (الأحزاب)، وقد قال الإمام الشافعي رحمه الله: (لأن يلقى الله العبد بكل ذنب خلا الشرك، خير له من أن يلقاه بشيء من الأهواء والبدع)^(٢).

(١) الاعتصام للإمام الشاطبي (١/ ١١٥).

(٢) شرح السنة للإمام البغوي (١/ ٢١٧).

خامسا: الابتداع في الدين يصرف الناس عن الابتكار في شئون الدنيا:

ومن ناحية أخرى، نجد الذين يحرصون على ارتكاب البدع يبذلون الجهد والطاقة في إظهار هذه البدعة، وبذلك يُضيعون جهودهم وأنشطتهم في هذه الإضافات والزيادات التي أضافوها إلى الدين، فلن تبقى لهم طاقة للعمل للدنيا والابتكار في شئونها، لماذا؟

لأن البدعة كما عرفها كثير من العلماء: «هي طريقة في الدين مخترعة»، والاختراع يجب أن يكون في أمور الدنيا، ولكن ما دام الإنسان قد جعل كل اختراعاته في الدين فلن يخترع في الدنيا.

ولذلك المسلمون الأوائل ابتكروا في أمور الدنيا، وعملوا أشياء لم يسبقهم إليها أحد، وقامت في ظل دينهم حضارة شاحخة، جمعت بين العلم واليقين بالدين والدنيا، وكانت العلوم الإسلامية الكونية والرياضية والطبيعية والفلكية هي العلوم التي تُدرّس في العالم، ويُتلمذ فيها على أيدي المسلمين.

والمسلمون كان دافعهم في معظم اكتشافاتهم العلمية دينيا، ولا يخفى على أحد أن علم الجبر المنسوب إلى الخوارزمي اخترعه وكان هدفه الأول هو حلّ مسائل معينة في قضايا الوصية والميراث، والميراث جزء منه رياضي، وكذلك الوصية؛ ولهذا كان كتابه في جزئين، جزء في الوصايا والميراث، وجزء في الجبر والمقابلة، ولما قام العلماء الذين حققوا الكتاب (الجبر المنسوب إلى الخوارزمي) علّقوا على الجزء المتصل بالجبر، أما الجزء الفقهي المتصل بالوصايا والميراث، فقالوا: لم نفهمه، ولم نستطع أن نعرف منه شيئا^(١)؛ وذلك لأن العلم في عصر الصحابة والتابعين كان متصلا بالدين، ولم يكن هناك انفصال بينهما، كان معظم العلماء والأطباء علماء دين، على سبيل المثال: ابن رشد، مؤلف (الكليات في الطب) كان قاضيا، صاحب كتاب (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) وهو من الكتب العظيمة التي كتبت في الفقه المقارن، ويُعتبر من

(١) السنة والبدعة، د/ يوسف القرضاوي، (ص ٣٥، ٣٦).

أشمل الكتب وأكثرها إحاطة بالمسائل الفقهية المقارنة.

كل ذلك كان يتم؛ لأن المسلمين في العصور الأولى وقفوا عند النص وعند السنن في أمور الدين، ولم يضيعوا أوقاتهم في اختراع وابتكار البدع، على العكس تماما، ابتكروا واخترعوا وأنشأوا وطوروا وحسنوا في أمور الحياة المدنية وشئون الحياة العامة، ولكن حدث العكس - في عصور التخلف الأخيرة - ابتدع واخترع المسلمون أشياء كثيرة جدا في أمور الدين ما أنزل الله بها من سلطان، وليس عليها أي دليل من الكتاب والسنة، وجهدوا في أمور الدنيا، وقالوا: ما ترك الأول للآخر شيئا، وليس في الإمكان أبدع مما كان، وضربت الحياة المدنية التي مجالها الإبداع والابتكار بالجمود والعقم، وتخلف المسلمون في كل ميدان، وأصبحوا كالماء الراكد الآسن^(١).

فلذلك كان الإنكار الشديد للابتداع في الدين معناه توفير طاقات الناس وقدراتهم من أجل الابتكار والإبداع والتطوير في الميدان الصحيح، ألا وهو الابتكار والإبداع في مجال الحياة المدنية بكل جوانبها.

سادسا: الابتداع في الدين يفرق شمل الأمة ويمزق وحدتها :

ومن الآثار السيئة التي تركها انتشار البدع في المجتمع الإسلامي، هو التفرق والتشردم؛ وذلك لأن الوقوف عند السنن والالتزام بها يجمع شمل الأمة، ويجعلها صفا واحدا متراسا وراء هذا الحق الذي بينه ووضحه النبي ﷺ؛ لأن السنة واحدة، ولكن البدع تعدد وتتفرع ولا تنتهي، وذلك أيضا لأن الحق واحد والباطل يتعدد ويتغير ويتلون حسب الأهواء والمصالح، صراط الله واحد مستقيم لا عوج فيه، ولكن سبل الشيطان كثيرة ومتعددة ومتعرجة^(٢).

ولذا جاء في حديث عبد الله بن مسعود قال: خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا خَطًّا ثُمَّ قَالَ: «هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ»، ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: «هَذِهِ

(١) المرجع السابق، (ص ٣٦، ٣٧).

(٢) السنة والبدعة، د/ يوسف القرضاوي، (ص ٣٦).

سُبُلَ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ، ثُمَّ تَلَا: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ (الأنعام: ١٥٣)؛^(١) ولذلك يقول العلماء: لما كانت الأمة تسير وراء السنة، كانت كلمتها واحدة، ولما تركت الالتزام بالسنة؛ تفرقت وتمزقت إلى أكثر من سبعين فرقة، بل إن كل فرقة انقسمت إلى فرق أخرى، وكل فرقة تعتقد أن ما عليها هي، هو وحده الدين، وهو وحده الحق، وابتدعت من نفسها أشياء بدعا بعضها في العقائد، وصلت أحيانا إلى حد الخروج عن الإسلام، منهم الذين قالوا في ذات الله وشبهوا الله بخلقه، وهم (المشبهة)، و(المجسمة)، ومنهم الذين أنكروا قدر الله - عز وجل، وإن لم ينكروا علمه، ومنهم الذين كفروا المسلمين واستحلوا دماءهم مثل (الخوارج) رغم اجتهادهم في العبادة، ورغم ما جاء في الحديث: «يُخْفَرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتُهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ وَصِيَامُهُ مَعَ صِيَامِهِمْ»^(٢)، وظهر بعد ذلك فرق المتصوفة، وجاؤوا بأقوال ما أنزل الله بها من سلطان، مثل: الاحتكام إلى الذوق وإلى الوجدان الشخصي وليس إلى الشرع، فليس - عندهم - من الضروري أن يرجع الإنسان إلى حكم ربه، بل مرجعه إلى حكم قلبه، معتقدا صحة ذلك، وقال بعضهم - من فرق المتصوفة - تأخذون علمكم من ميت عن ميت، ونحن نأخذ علمنا عن الحي الذي لا يموت.

ومن الأشياء التي جاؤوا بها ومزقوا صف الأمة، ما يُسمى عندهم بالحقيقة والشرعية، فأهل الشريعة ينظرون إلى الظواهر، أما أهل الحقيقة فهم يعرفون الأسرار والبواطن، ولذلك قالوا: (من نظر إلى الخلق بعين الشريعة مقتهم، ومن نظر إليهم بعين الحقيقة عذرهم)، فالزاني والسكير وشارب الخمر والظالم والذي يعذب الناس ويقتلهم بالمئات والآلاف ويهدم مدنا على أهلها، هؤلاء إذا نظرت إليهم بعين الشريعة تمقتهم؛ لأن الشريعة تمقت المنكر والظلم وأهله،

(١) أخرجه أحمد (٤٣٥/١)، والحاكم (٣١٨/٢)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(٢) سبق تخريجه.

ولكن إذا نظرت إليهم بعين الحقيقة تعذرهم؛ لأنهم وإن كانوا لا ينفذون أمر الله، فهم ينفذون إرادة الله؛ لأن الله هو الذي أراد هذا. زعمهم هذا باطل باطل، ويبررون موقفهم الخاطئ والسليبي بعبارات كلها مخالفة للشريعة والسنة النبوية، مثل «دع الملك للملك، واترك الخلق للخالق»، وينتهي هذا الموقف بسلبية أمام الفساد وأمام الطغيان، وسلبية في التربية، وهكذا مما ينتج عنه إنسان سلبى عديم الشخصية وعديم الإرادة. وهكذا تكون الأمة لو تُركت وسمحت بانتشار البدع لا يمكن أن تجتمع أو يلتئم لها صف، وإنما يكون اجتماعها وتكون صفا واحدا عندما تقف خلف رسول الله ﷺ، وتلتزم بسنته وتتبع المحكم من كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، ولا مانع - بعد ذلك - أن تختلف في الفروع؛ لأن الاختلاف في الفروعيات لا يُفسد الأخوة الإسلامية، ولا يمنع الوحدة الإسلامية، وقد ضرب لنا الصحابة والتابعين أعظم الأمثلة في ذلك، اختلفوا في الفروع، ولكنهم ظلوا دائما أخوة متحابين وظلوا مسلمين، وذلك بفضل التزامهم بالسنة النبوية، وبعدهم التام عن طريق البدع.

سابعا: الابتداع في الدين يفسد على المسلمين عبادتهم لله رب العالمين:

من أكبر الآثار السيئة التي نتجت عن ظهور البدع في المجتمع الإسلامي هي فساد عبادة المسلمين؛ لأن الأصل في عبادة المسلم أن يتوجه بها لله رب العالمين، وأن يتبع المسلم في عبادته الله الحدود المرسومة له، فليس يكفي أن يقصد بالعبادة وجه الله وحده، ولا يتوجه بها إلى أحد أو شيء غيره، بل لا بد أن تكون عبادة الله بالصورة التي شرعها الله، وبالكيفية التي ارتضاها، ولا تكون عبادة بما يخترع الناس من أهواء وبدع وظنون، ويؤكد الله - تبارك وتعالى - هذا المعنى في قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَبَدَأَ فَرَادَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ. فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ۝﴾ (الكهف)، وقال تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝﴾ (البقرة)، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ

مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾ (النساء)، فالآية الأولى تأمر بالعمل الصالح مع النهي عن الإشراك بالله، والآيتان الأخريان تشترطان الإحسان مع إسلام الوجه لله - تبارك وتعالى. فمن أسلم وجهه لله ولم يُشرك بعبادة ربه أحداً، فقد أخلص الدين لله وحده، ولكن ذلك لا يكفي ما لم يفعل ذلك (وهو محسن) وما لم يعمل (عملاً صالحاً)، والإحسان والعمل الصالح أن يتقرب إلى الله بما شرعه، وليس بما وضعه الناس.

وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: اللهم اجعل عملي كله صالحاً، واجعله لوجهك خالصاً، ولا تجعل لأحد فيه شيئاً. وقال الفضيل بن عياض في بيان معنى قوله تعالى: ﴿لِنَبْلُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ ﴿٧﴾ (الكهف)، مبيناً معنى أحسن العمل، قال: أخلصه وأصوبه. قالوا: يا أبا علي ما أخلصه وما أصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصاً، ولم يكن صواباً؛ لم يقبل، وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل، ولا يقبل حتى يكون خالصاً صواباً، والخالص أن يكون لله، والصواب: أن يكون على السنة، بعيداً كل البعد عن كل بدعة.

لقد عد الإسلام من الشرك أن يشرع الناس من الدين ما لم يأذن به الله من البدع المردودة والزيادات في العبادات المرسومة أو النقص منها، أو التحريف فيها، وقد قال صلى الله عليه وسلم: «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(١)، وقال في الحج: «خذوا عني مناسككم»^(٢).

وقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم من كل ابتداع في شئون العبادة والدين، فقال صلى الله عليه وسلم: «كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»، وقال أيضاً: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»^(٣)، وقال صلى الله عليه وسلم: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٤).

(١) أخرجه البخاري (٦٠٠٨).

(٢) العبادة في الإسلام، د/ يوسف القرضاوي، ص ١٧٠-١٧١. والحديث أخرجه مسلم (١٦٩٠).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨/١٧).

(٤) أخرجه مسلم (١٧١٨/١٨).

فليس لإمام من أئمة المسلمين وإن علا كعبه في العلم، ولا لمجمع من المجامع المعروفة وإن عظم شأنه، ولا لطائفة من المسلمين صغرت أو كبرت، أن تبتدع في دين الله عبادة جديدة أو تزيد على عبادة قديمة، أو تُغير في كیفيتها عما كانت عليه أيام النبي ﷺ؛ لأن الله وحده هو المشرع، والرسول هو المبلغ، ونحن المسلمون المتبعون، وفي الاتباع دائماً الخير، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (آل عمران).

وفي هذا يقول الإمام ابن تيمية - رحمه الله: (جماع الدين أصلان: ألا يعبد إلا الله، وألا يعبد إلا بما شرع، لا يعبد بالبدع كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ (الكهف)، وكما أننا مأمورون ألا نخاف إلا الله، ولا نتوكل إلا على الله، ولا نرغب إلا إلى الله، ولا نستعين إلا بالله، وألا تكون عبادتنا إلا لله، فكذلك نحن مأمورون أن نتبع الرسول ونطيعه ونتأسى به؛ فالحلل ما أحله الله، والحرام ما حرمه الله، والدين ما شرعه الله) (١).

أخيراً: أثر تحريم البدع على العبادات الإسلامية:

حرص الإسلام على منع وتحريم البدع في العبادات، وتشديده في الأمر باتباع ما جاء به الرسول ﷺ، وقد حفظ على المسلمين عبادتهم وصانها من التحريف والتبديل والزيادة والنقصان، فالعبادات الإسلامية واحدة في جوهرها في كل مذهب من مذاهب الإسلام.

الصلاة عند جميع المسلمين من عهد رسول الله ﷺ إلى اليوم، عند أهل السنة والشيعة، هي هذه الأقوال والأعمال المخصوصة المفتحة بالتكبير والمختمة بالتسليم، خمس صلوات في اليوم والليلة، في كل صلاة عدد معين من الركعات، في كل ركعة تلاوة وأذكار وركوع وسجودان، عند الجميع، ولكل صلاة شروط متفق عليها من الطهارة وأخذ الزينة واستقبال القبلة...

(١) كتاب العبودية، للإمام ابن تيمية، (ص ١٧٠، ١٧١).

وهكذا^(١).

والصوم عند جميع المسلمين يتمثل في هذا الشهر العربي (رمضان)، ثلاثين يوما، أو تسعة وعشرين يوما، يبدأ كل يوم من طلوع الفجر، وينتهي عند غروب الشمس.

وهكذا الزكاة، والحج، كلها عبادات محددة ومعروفة بتفاصيلها، منقولة عن رسول الله ﷺ بالتواتر القطعي، جيلا بعد جيل، وهذه ميزة لعبادات الإسلام لم يظفر بها دين من الأديان، فكل العبادات في شتى الأديان قد عدت عليها الأيام وخضعت لتحريف الألسنة وألاعيب الكهنة، وغلو العامة، ولم تجد من يقول للمبتدعين قفوا عند حدود الله، ولا تشرعوا ما لم يأذن به الله.

أما الإسلام، فقد نفى من أول الأمر فكرة الكهنوت واحتكار أسرار الملوكوت، وجعل أمر العبادة في أيدي المسلمين جميعا، وجعلهم حراسا عليها، وأوصاهم أن يتبعوا ولا يتدعوا، وأن يأخذوا على يد كل مبتدع أو محرف كائنا من كان.

وعندما أراد بعض المسلمين في بعض الأزمنة أن يتدعوا في دينهم ما لم يجرى في كتاب ولا سنة، وجدوا من يتصدى لهم ويجهر فيهم بالحق، ويصدهم إلى سواء الصراط، ويحيي فيهم السنة، ويطارد البدعة، تصديقا لوعده الله الذي وعد به هذه الأمة الخاتمة على لسان النبي ﷺ، حيث قال في حديثه الشريف: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها دينها»^(٢).

على أن الذي امتاز به الإسلام، أن شعائره وعباداته الأصلية بقيت سليمة وصحيحة في جوهرها، ومصونة من التحريف أو التبديل، وهذا من فضل الله على أمة الإسلام.

فقد قال أبو بكر الصديق - رضي الله عنه: لست تاركا شيئا كان رسول الله

(١) العبادة في الإسلام، د/ يوسف القرضاوي، (ص ١٧٢-١٧٥).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٢٩١)، وصححه الألباني.

ﷺ يعمل به إلا عملت به؛ فإنني أخشى إن تركت شيئا من أمره أن أزيغ. وقد خطب عمر - رضي الله عنه - الناس فقال: «أيها الناس قد سنّت لكم السنن، وفرضت الفرائض، وتركتكم على الواضحة، إلا أن تصلوا بالناس يمينا وشمالا».

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «اتبعوا آثارنا ولا تبتدعوا؛ فقد كفيتم»، وقال: «أيها الناس لا تبتدعوا ولا تنتطعوا ولا تعمقوا، وعليكم بالعتيق، خذوا ما تعرفون، ودعوا ما تنكرون»^(١).

ولما بويع عمر بن عبد العزيز بالخلافة، صعد على المنبر، فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: أيها الناس، إنه ليس بعد نبيكم نبي، ولا بعد كتابكم كتاب، ولا بعد سنتكم سنة، ولا بعد أمتكم أمة، ألا وإن الحلال ما أحل الله في كتابه على لسان نبيه حلال إلى يوم القيامة، ألا وإن الحرام ما حرم الله في كتابه على لسان نبيه حرام إلى يوم القيامة. ألا وإنني لست بمبتدع ولكني متبع، ألا وإنني لست بقاض ولكنني منفذ ما جاء من عند الله.

فهذا هو موقف الخلفاء والحكام في الإسلام، متبعون في الدين وليسوا مبتدعين، ومنفذون للشرع الذي جاء به من عند الله وبلغه رسول الله ﷺ، وليسوا بمشرعين من عند أنفسهم.

ولهذا وقف أئمة الإسلام في وجه كل بدعة يراد لها أن تظهر في عبادة الناس لله، حتى وإن بدت صغيرة في عين الرائي، ولكن الصغير غالبا يجر إلى الكبير، ومعظم النار من مستصغر الشرر.

ومن هؤلاء الأئمة، الإمام مالك. جاء رجل إلى الإمام مالك وهو بالمدينة وقال له: يا أبا عبد الله من أين أحرم. قال: من ذي الحليفة، من حيث أحرم رسول الله. فقال: إني أريد أن أحرم من المسجد. فقال: لا تفعل. قال: إني أريد أن أحرم من المسجد عند القبر - قبر النبي ﷺ. قال له الإمام مالك: لا تفعل فإنني

(١) العبادة في الإسلام، د/ يوسف القرضاوي، (ص ١٦٥ - ١٧٠).

أخشى عليك الفتنة. قال: وأي فتنة في هذا إنها هي أميال أزيدها. قال: وأي فتنة أعظم من أن ترى أنك سبقت إلى فضيلة قصر رسول الله عنها، قال الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (النور).

فمع أن الرجل كان يريد الإحرام من أشرف البقاع في المدينة، وهو مسجد رسول الله ﷺ، وموضع قبره، وأن يزيد ولا ينقص، حيث أنه سوف يحرم من موضع أبعد من الميقات المحدد، ولكن خشي عليه الإمام مالك الفتنة في الدنيا والعذاب في الآخرة؛ لما يحمل عمله في ثناياه من تفضيل لنفسه، ونسبة النقص إلى عمل رسول الله ﷺ، وأنه أتى بعمل لم يفعله رسول الله ﷺ ولا الصحابة من بعده.

وقد قال الإمام مالك أيضا: «من أحدث في عبادة هذه الأمة شيئا لم يكن عليه سلفها، فقد زعم أن محمدا خان الرسالة، لأن الله يقول: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (المائدة: ٣)، فما لم يكن يومئذ دينا فلا يكون اليوم دينا. فإذا كان الدين قد أكمله الله وأتم به النعمة، فلا مجال فيه لإحداث زياد؛ لأن الكامل لا يقبل الزيادة، ومحاولة الزيادة عليه اتهام له بعدم الكمال»^(١).

(١) المرجع السابق، (ص ١٧٣، ١٧٤).

نتائج البحث

١- جاءت النصوص من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة من السلف الصالح والعلماء المسلمين في كل عصر بالأمر بلزوم الكتاب والسنة، والحث عليها بالنهي عن البدع والتحذير منها وأهلها، وذلك لخطورتها على المسلمين في كل وقت.

٢- اتفق كثير من العلماء على أن البدعة هي أمر محدث، وليست من قول أو فعل رسول الله ﷺ، ولا من هدي صحابته، رضوان الله عليهم، وهي مذمومة ومردودة، وغير مأذون فيها شرعاً، لأنها مضادة للسنة ومخالفة للشريعة ولنصوص الوحي، ولأنها طريق للافتراق بالاختلاف المنهي عنه شرعاً.

٣- كل زيادة أو نقص محدث في الدين فهو بدعة، والابتداع في دين الله قد يكون بالقول أو بالعمل أو بالاعتقاد. وقد اتفق جمهور العلماء على أن وقوع الابتداع قد يكون في العقائد والعبادات، واختلفوا في وقوعه في العادات والمعاملات.

٤- أهل البدع هم كل من أحدث في الدين ما ليس منه، سواء في الاعتقادات أو الأقوال أو الأعمال، وهذا الإطلاق يرادف مصطلح أهل الأهواء والاختلاف.

٥- تنقسم البدعة إلى أقسام مختلفة باعتبارات عدة، إلى حقيقية وإضافية، وبدع عادية وتعبدية، وبدع فعلية وتركيبية، وبدع عملية واعتقادية، وبدع كلية وجزئية، أو بسيطة ومركبة، وبدع مكفرة وغير مكفرة.

٦- لا تتحقق المتابعة في العمل إلا إذا كان موافقاً للشريعة في أمور ستة، هي: السبب والجنس والقدرة والكيفية والزمان والمكان، فكل عمل قصد به التعبد وخالف السنة في واحد من هذه الأمور الستة؛ فهو بدعة مردودة.

٧- البدعة في الدين بكل أنواعها منهي عنها، وهي ضلالة مردودة، وقد ذهب بعض العلماء إلى أن البدعة تدور مع الأحكام الخمسة، وعلى رأسهم

الإمام العز بن عبد السلام، وقالوا: إن البدعة من الممكن أن تكون واجبة ومندوبة ومكروهة ومحرمة وحسنة. واستدلوا على ذلك بأقوال ومواقف من حياة الصحابة والتابعين.

٨- اهتم علماء السلف والخلف في بحث العلاقة بين البدعة والإبداع، فنجد علماء السلف يُعرفون الإبداع بأنه إنشاء صنعة جديدة بلا احتذاء واقتداء، وهو ذات التعريف الموجود في معاجم اللغة العربية. فالإبداع هو إنشاء الجديد، واختراع غير مسبوق، وصناعة ما لا مثيل له، سواء أكان ذلك في صناعة الفكر أم في الصناعات العملية للأشياء في جوانب الحياة المختلفة، وهو صناعة إنسانية يأتي ثمرة ونتيجة للتفكير، بينما الدين وحي إلهي وليس ثمرة للتفكير، حتى أنه لا يسمى على الحقيقة فكر؛ لأنه علم إلهي وليس فكرا إنسانيا، وهناك فرق كبير بين العلم الإلهي الذي هو سبب لوجود الموجودات، وبين الفكر الإنساني الذي هو مسبب عن هذه الموجودات ومتغير ومتطور بتغيرها.

٩- من خلال العلاقة بين البدعة والاجتهاد يتبين لنا الفرق بين الرأي المذموم الذي هو بدعة، وهو ما بُني على الجهل واتباع الهوى من غير أصل يُرجع إليه، أما ما رجع إلى أصل شرعي؛ فلا يدخل تحت البدعة، ولا يلحقه الذم بحال أصاب صاحبه أم أخطأ، بل إذا أصاب فله أجران وإذا أخطأ فله أجر، ما دام كان صاحبه متحريرا للسنّة، غير مقصر في طلب الحق، آخذاً بوسائله، سالكا سبله ومسالكة المشروعة.

١٠- أن كل شيء داخل في إطار العادات، فهو ليس ببدعة ما لم يدل عليه دليل شرعي على قبحه، وذلك نظرا لتطور الحياة وتغير وسائلها وأحوالها، أما ما يتعلق بالعبادات، ففيه تفصيل، فما كان من أصول العبادات مما نص عليه الشارع جملة وتفصيلا، وكان محددًا بتحديد، أو مقيدا بتقييد ما، فإحداث شيء

يخالف هذا التحديد فيُعدّ بدعة شرعاً يُنهى عنها، ويأثم صاحبها؛ لأن هذا المحدث صدر عن الهوى دون التقيد والرجوع إلى النصوص مما ينتج عنه جر العاملين إلى الابتعاد عن أحكام الشريعة.

١١ - اتفق العلماء على أنه ليس هناك علاقة بين البدعة والمصالح المرسلّة؛ لأن البدعة - كما قال العلماء - هي طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشريعة، يُقصد بالاستمرار عليها المبالغة في التعبد لله تعالى، فهي ظاهرة في العبادات، وعامة في التعبدات، ولا يُعقل لها معنى على التفصيل. أما المصالح المرسلّة عامة النظر فيها إنما هو فيما عُقل منها وجرى على المناسبات المعقولة التي إذا عرضت على العقول تلتقتها بالقبول، فلا علاقة لها بالعبادات، ولا فيما جرى مجراها؛ لأن أهداف المصالح المرسلّة يرجع إلى حفظ أمر ضروري، أو رفع حرج لازم في الدين مثل جمع المصحف، ففيه حفظ للشريعة وكتابته سدا لباب الاختلاف فيه.

١٢ - كذلك أجمع العلماء على أن أهل البدع والأهواء المفارقين لأهل السنة وجماعة المسلمين لهم صفات عامة وسمات جامعة، ووجود هذه الصفات عندهم أغلبي أكثر، إذ قد تتخلف صفة أو سمة عند بعضهم، من أبرز سماتهم الجهل والتعصب واتباع الهوى واتباع المتشابه والغلو والتفرق والتناقض والاضطراب والجدل والمراء بغير حق، وعدم تعظيم منهج السلف، والتهاون بالسنة، وزعم الاكتفاء بالقرآن، وانتقاص أهل السنة، وإطلاق الألقاب عليهم، وتكفير أو تبديع المخالف بغير دليل.

١٣ - أهل البدع والأهواء فارقوا أهل السنة والسلف الصالح في منهج المعرفة، وأصول النظر، وقواعد الاستدلال عامة، وفي منهج تقرير الأحكام الاعتقادية خاصة؛ حيث سلك أهل السنة والجماعة مسلكاً قوياً في تقرير مسائل الاعتقاد، واتبعوا منهجاً سديداً فأثمر عصمة علومهم من الزيغ والضلال، في حين نجد أهل البدع والأهواء وضعوا قواعد باطلة، ورسموا

لأنفسهم مناهج زائغة، فوقعوا في الآراء الشاذة والأهواء الضالة، وتخطوا بين شبهات مضلة وشهوات منحرفة وفتن مهلكة.

١٤- أهل البدع والأهواء تناقضت سبلهم، وتباينت طرقهم المتعرجة على جانبي الصراط المستقيم، فتارة يردّون النصوص الثابتة التي تخالف مذاهبهم الواعية، وتارة يختلقون نصوصاً ما أنزل الله بها من سلطان إفكا وزورا، وربما استغنوا بالقرآن عن السنة بزعمهم، ثم يعودون فيؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض؛ تحريفا لألفاظ النصوص الشرعية تارة، وتحريفا للمعنى تارات أخرى، فلا يستقيم لهم منهج، ولا يطرد لهم أصل ولا تنضبط لهم قاعدة.

١٥- انحراف أهل البدع والأهواء في مصادر التلقي حتى ابتدعوا مصادر جديدة لا أساس لها، ولا اعتبار، فهم يستدلون بالأوهام والأحلام والرؤى والمنامات تارة، وبالإلهام والكشف والذوق والوجد والخرافات تارة، والإسرائيليات تارة أخرى، وبالحكايات والواهي من المرويات والأكاذيب والموضوعات تارة، والمتشابهات تارة، وبعقائد الضالين والمغضوب عليهم والمجوس والصابئة والفلسفات تارة، وبالظنون وأقوال الرجال، وما يسمونه بالعقليات تارة... إلى غير ذلك من مصادر وأصول غير معتبرة، ثم ما وافق هذه الأصول الباطلة من نصوص الكتاب والسنة قبلوه واحتجوا به، وما خالفها ردّوه أو أولوه.

١٦- تعامل أهل السنة والجماعة مع المخالفين معاملة شهد لها وأشاد بها المخالفون، جمعوا فيها بين إظهار الحق ورحمة الخلق، فكانت العلاقة بينهم وبين أهل الأهواء والبدع تحكمها قواعد أخلاقية وعلمية منضبطة بموازين الشرع.

١٧- أهل البدع والأهواء ليسوا سواء، فمنهم الجاهل المقلد، ومنهم المعرض عن طلب الحق والهدى والمنشغل بديناه، ومنهم من تبين له الحق

فتركه تقليدا وتعصبا، أو بغضا له ومعاداة لأصحابه، ومنهم الداعي إلى بدعته، ومنهم المستر بها.. وبناء على ذلك؛ فقد تنوعت وتعددت مواقف السلف مع أهل البدع، فتارة يدعونهم بالحكمة والموعظة الحسنة، ويتلطفون ويترفقون في ردهم إلى جادة السنة، وتارة يناظرونهم ويسيرونهم ويقيمون عليهم الحجة، وتارة ينهون عن مناظرتهم ومجالستهم ويأمرون بهجرهم وترك السماع منهم، وتارة يأمرؤن بتعزيزهم بالحبس أو بالنفي... فكان تفاوت المواقف النظرية والعملية من أهل البدع بحسب مراتب البدع وتفاوت مراتب أهلها، وبحسب حالة السنة وأهلها في الزمان والمكان، وذلك كله يعود إلى مصلحة الإسلام والمسلمين في النهاية.

١٨- اتفق كثير من العلماء على أنه يجوز الدعاء لأهل البدع والأهواء؛ لأن الأصل فيهم أنهم مسلمون من أهل القبلة، ما لم يُحكم بانتقالهم من الإسلام إلى الكفر، وكل من لم يُعلم كفره؛ فإن الاستغفار والدعاء له جائز، ويُمنع الدعاء لرؤوس أهل البدع، والدعاة إلى إظهار البدع زجرا عن البدع وأهلها، كما لا يجوز تخصيص طوائفهم بالدعاء عليهم؛ لأنهم يدخلون في عموم المسلمين.

١٩- لا تصح الصلاة خلف المبتدع إن كان محكوما بكفره، سواء أكان داعية إلى بدعة أو غير داعية، أما إذا كان المبتدع لا يكفر ببديعته، فيختلف حكم الصلاة خلفه بحسب حاله وأحوال المأمومين، فإذا أمكنت صلوات الجمع والجماعات خلف إمام عادل، فإن الأئمة متفقون على كراهة الصلاة خلف إمام مبتدع، لا سيما الداعي إلى بدعته، وأما إن لم يكن ذلك فالصلاة خلفه جائزة، بل لا يشرع تركها إلا لمصلحة شرعية أعظم.

٢٠- اتفق العلماء على ألا تقبل شهادة من كفر ببديعته، أو اشتهر بالكذب، وأما من كان غير معروف بالكذب، ولا يستحلّه، ولكنه داعية إلى بدعته، مظهر لها؛ فشهادته تُردّ من باب الإنكار عليه والعقوبة له، ومن لم يُعرف بالكذب ولا يستحلّه، وليس بداعٍ إلى بدعته ولا مظهر لها، فالراجح قبول

شهادته ورواية المبتدع تتفق في جل أحكامها مع الشهادة.

٢١- يجب على طالب العلم اجتناب أهل البدع، وترك تلقي العلم عنهم؛ مخافة أن يفسدوا عليه دينه ويفتنوه، أو يضلوه، ولعدم جواز تلقي العلم عن أهل البدع، ويكون ذلك في حالة السعة والاختيار ووجود البديل من علماء أهل السنة، أما في حالة فقدان العلماء؛ فلا تعطل مصلحة التعليم لعدم وجود من يكفي من أهل السنة، بل يوكل التدريس في هذه الحالة للقادر عليه من أهل البدع، مع الحذر منه وترك التلقي عنه فيما يتعلق ببدعته، وبشرط أن يترتب على التلقي عنه مفسدة أعظم من مفسدة ترك التعليم.

٢٢- تجوز الاستعانة بأهل البدع في الجهاد، لا سيما إذا دعت الضرورة أو الحاجة إلى ذلك، بشرط أن يكونوا ممن يحسنون الرأي في أهل الإسلام والسنة، وأن يكونوا مأمونين، أما إن كانوا ممن يُعرف عنهم الكيد لأهل السنة وغشهم لهم، فتحرم الاستعانة بهم.

٢٣- المجادلة والمناظرة عمل قد يُشرع أو يُمنع، يُمدح أو يُذم، وذلك بحسب النية الباعثة عليه، وبحسب موضوعها ومجالها، وبحسب حال المتجادلين، ومن الشروط والضوابط التي يجب أن تتوفر في الذين يجادلون أهل البدع متانة العلم وقوة الفهم، وبلاغة الحجة والثقة بالحق، وأن يغلب على ظنهم قبول الطرف الآخر للحق، أو أن في جدالهم إبطالا لأثر بدعتهم في نفوس من اغتر بهم أو يخشى عليه من التأثير بهم.

٢٤- من القواعد المنهجية في الرد على أهل البدع، معرفة حال الخصم مذهبا وأدلة، ومعرفة ردود بعض أهل البدع على بعض، مع مراعاة أن الحق لا يُعرف بالرجال، وإنما يُعرف الرجال بالحق، وأن بيان بطلان الباطل يبدأ من تعارض أدلته وتناقض آراء أهلته، كما يجب معرفة اصطلاحات المخالفين ومخاطبتهم بها عند الحاجة، ومعرفة كيفية الاستدلال وحكم لازم القول أو

المذهب وغيرها من المصطلحات؛ لكي يتمكن المدافع عن الحق من رد شبهات وبدع المبتدعين وأصحاب الأهواء.

٢٥- الجدال لإظهار الحق ورفع اللبس والبحث عن الراجح والمرجوح، وعن المحكم والمتشابه، ودفع ما يتعلق به المبطلون من متشابهات القرآن، وردهم بالجدال إلى المحكم من أعظم مهمات الدعاة والعاملين للإسلام.

٢٦- تنوع أحكام المفارقين لأهل السنة والجماعة، فبعضهم قد يكون مجتهداً أخطأ في اجتهاده، وهذا يكون معفواً عن خطئه مثاباً لاجتهاده طالما صلت نيته واستفرغ وسعه، وبذل جهده، ومنهم من يكون جاهلاً بالحق غير عالم بالصواب، ولو علم الحق لا تبعه، وهذا يكون معذوراً بجهله وإن كان مقصراً في طلب العلم، فإنه يأثم من جهة تقصيره، ومنهم من يكون ظالماً مفرطاً فيما يجب عليه اتباعه من القرآن والسنة، وهذا قد يكون بما عنده من ظلم أو تفريط وعدوان فاسقاً أو عاصياً، ولا يكون كافراً أو منافقاً، ومنهم منافقون زنادقة يُظهرون حب الإسلام وأهله، ويبطنون الغل والحقد على الإسلام والمسلمين، وعلى أهل السنة خاصة، وهؤلاء كفار يوالون الكفر وأهله ويعادون السنة وأهلها.

٢٧- اتفق العلماء على أن هناك أصليين ينبنى عليهما الحكم على المخالفين بالكفر أو التفسيق أو التبديع، وهما:

أ- أن يدل الكتاب والسنة على أن القول أو الفعل الذي صدر من المحكوم عليه هو كفر أو فسق أو ابتداء.

ب- أن ينطبق هذا الحكم على المعين الذي صدر منه القول أو الفعل أو عدم انتفاء الموانع عنه. ولذلك لا يجوز التعجل بتكفير كل من صدر منه فعل مكفر أو قال مقالة كُفرية.

٢٨- من الشروط الواجب اعتبارها في تكفير المعين: أن يكون صريح قوله الكفر عن اختيار أو تسليم، وأن يكون لازم قوله الكفر، وأن يعرض عليه

فيلتزمه، أما إذا عرض عليه فلم يلتزمه، بل رده وأنكره، فليس بكافر، كما يجب أن تقوم عليه الحجة، وتبينها ويفهمها، أما إن لم تقم عليه الحجة، فلا يحكم بكفره.

٢٩- من الموانع التي يلزم انتفاؤها عند إجراء الأحكام: الجهل، كأن يكون حديث عهد بالإسلام أو يكون قد نشأ في بادية بعيدة هي مظنة الجهل والتأويل كأن لا يجد إلا علماء الابتداع يستفتيهم ويقتدي بهم، فلا يعرف الدين إلا من خلاهم أو أن تبلغه الحجة، لكن تقوم عنده شبهة، وهذا المتأول لا تقوم عليه الحجة إلا بإزالة تلك الشبهة.

٣٠- أهل السنة والجماعة متفقون على أن الصحابة ومن تبعهم بإحسان من أئمة الإسلام وفقهائهم لا يُفسقون، ولا يُبدعون، فضلاً عن أن يُكفروا بخطأ أخطأوا فيه بتأويل أو اجتهاد؛ لأن من عُرف فضله واجتهاده في خدمة الإسلام والمسلمين يُتغاضى عن زلاته وتنغمر أخطاؤه في بحر حسناته.

المصادر والمراجع

- ١- الإبداع الفكري والخصوصية الحضارية، د: محمد عمارة، دار الرشاد، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- ٢- الإبداع في مضار الابتداع، الشيخ علي محفوظ، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، سنة ٢٩٨٧م.
- ٣- الاختلافات الفقهية لدى الاتجاهات الإسلامية المعاصرة، د: محمد عبد اللطيف محمود، للطبعة الأولى، مطبعة دار الوفاء، المنصورة، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- ٤- الآداب الشرعية والمنح المرعية لأبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: أ: عامر الجزار، أ: أنور الباز، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / أبريل سنة ١٩٩٩م، دار الوفاء للطباعة والنشر.
- أصول الحكم على المبتدعة عند ابن تيمية، د: أحمد عبد العزيز الحليبي، كتاب الأمة، رقم ٥٥، رمضان سنة ١٤١٧هـ.
- ٥- أصول الفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي، إعداد د: خديجة النبراوي، مكتبة دار السلام، المجلد الرابع، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- ٦- الاعتصام، للعلامة الإمام أبي إسحق إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي، تحقيق سيد إبراهيم، طبعة دار الحديث، القاهرة، سنة ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٢م.
- ٧- أعلام الموقعين عن رب العالمين، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن علي (ابن قيم الجوزية).
- ٨- إغاثة اللفهان من مصائد الشيطان، لأبي عبد الله شمس الدين محمد ابن

- أبي بكر (ابن قيم الجوزية).
- ٩- اقتضاء الصراط المستقيم في مخالفة أصحاب الجحيم، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، دار المعرفة، بيروت.
- ١٠- إيضاح المعاني الخفية في شرح الأربعين النووية، الشيخ محمد تاتاي، مكتبة دار الوفاء، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- ١١- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي.
- ١٢- البدعة والمصالح المرسلّة، بيانها، تأصيلها، وأقوال العلماء فيها، د: توفيق يوسف الواعي، طباعة دار التراث، الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٤م.
- ١٣- البدعة، أسبابها ومضارها، الإمام الأكبر الشيخ: محمود شلتوت، شيخ الأزهر، الطبعة الأولى، دار اليسر، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م، تعليق د: محمد يسري.
- ١٤- التذكرة في حكم الموعظة والدعاء على المقبرة، د: عبد الرحمن البر، الطبعة الأولى، شركة منارات للإنتاج الفني والدراسات، سنة ٢٠٠٧م.
- ١٥- تراثنا الفكري في ميزان الشرع والعقل، الشيخ محمد الغزالي، الطبعة السادسة، سنة ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م، طباعة دار الشروق، جمهورية مصر العربية.
- ١٦- الثوابت والمتغيرات، د: صلاح الصاوي، دار الأندلس الخضراء، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.
- ١٧- جامع العلوم والحكم، لابن رجب الحنبلي، تحقيق أ: عامر الجزار، أنور الباز، طبعة دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

١٨- حجة الله البالغة، للإمام والمحقق العلامة الشيخ أحمد المعروف بشاه ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي، دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٥٥هـ.

١٩- دراسة حول الجماعة والجماعات، د: عبد الحميد الهنداوي، مكتبة التابعين بالقاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.

٢٠- دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين، الشيخ محمد الغزالي، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م، دار الوفاء للطباعة والنشر.

٢١- الشاطبي ومقاصد الشريعة، د: حمادي العبيدي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، لجنة الحفاظ على التراث، طرابلس، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠١هـ / ١٩٩٢م.

٢٢- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لأبي عبد الله شمس الدين محمد ابن أبي بكر بن أيوب (ابن قيم الجوزية).

٢٣- العبادة في الإسلام، د: يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السادسة، سنة ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

٢٤- الفتاوى الكبرى لابن تيمية، دار المعرفة، بيروت.

٢٥- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للإمام ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م، طباعة دار الريان للتراث، الطبعة الأولى.

٢٦- فتح المنعم في شرح صحيح مسلم، د: موسى شاهين لاشين، طبعة دار الشروق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

٢٧- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، للإمام عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي، مؤسسة الريان، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

٢٨- ليس من الإسلام، الشيخ: محمد الغزالي، الطبعة الثالثة، سنة

- ٢٠٠٨م، طبعة دار الشروق.
- ٢٩- المبتدعة وموقف أهل السنة والجماعة منهم، د: محمد يسري، الطبعة الثالثة، طباعة دار اليسر، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- ٣٠- مجلة الأحمدية، العدد الرابع، شهر جمادى الأولى سنة ١٤٢٠هـ / أغسطس ١٩٩٩م، دار البحوث والدراسات الإسلامية بوزارة الشؤون الإسلامية بدولة الإمارات.
- ٣١- مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (٣١)، شهر ذي القعدة سنة ١٤١٧هـ / أبريل سنة ١٩٩٧م.
- ٣٢- مختصر تفسير القرآن العظيم، المسمى عمدة التفاسير، لابن كثير، تحقيق العلامة أحمد شاكر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- ٣٣- مدخل إلى ترشيد العمل الإسلامي، د/ صلاح الصاوي، دار الآفاق الدولية، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- ٣٤- المغني لابن قدامة، ويليهِ الشرح الكبير، دار الكتاب العربي.
- ٣٥- مقاصد المكلفين فيما يُتعبَد به لرب العالمين، د: عمر سليمان الأشقر، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- ٣٦- منهاج السنة النبوية لابن تيمية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ٢١، سنة ١٩٨٩م.
- ٣٧- منهج التلقي والاستدلال بين أهل السنة والمبتدعة، أ: أحمد عبد الرحمن الصويان، مكتبة الملك فهد الوطنية، كتاب البيان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٧م.
- ٣٨- الموافقات للإمام الشاطبي، ٤ مجلدات، تعليق د: محمد عبد الله دراز، الطبعة المصرية.
- ٣٩- الموسوعة الإسلامية العامة، إعداد المجلس الأعلى للشئون

الإسلامية، وزارة الأوقاف المصرية، تحت إشراف د: محمود حمدي زقزوق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

٤٠- موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر، رئيس التحرير د: عبد الحليم عويس، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.

٤١- الموسوعة الفقهية، إصدار وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت، الطبعة الخامسة، سنة ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، المجلد الثامن (موضوع البدعة).

٤٢- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب المسلم، تحت إشراف د: مانع بن حماد الجهني.

٤٣- الميزان بين السنة والبدعة، د: محمد عبد الله دراز- دار القلم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة ١٩٧٨م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
---------	--------

مقدمة	٥
-------------	---

الفصل الأول

مفهوم البدعة لغة واصطلاحاً

المبحث الأول: مفهوم البدعة	٩
أولاً: البدعة لغة	٩
ثانياً: في استعمال الشرع	١٠
ثالثاً: تعريف البدعة اصطلاحاً	١١
المبحث الثاني: أقسام البدعة	١٦
القسم الأول: باعتبار الموضوع	١٦
القسم الثاني: تقسيم البدعة باعتبار الاعتقاد	٢١
القسم الثالث: تقسيم البدعة إلى اعتقادية وقولية وفعلية	٢٥
المبحث الثالث : العلاقة بين البدعة والمعصية والعبادات	٢٧
أولاً: العلاقة بين البدعة والمعصية	٢٧
ثانياً: العلاقة بين البدعة والعبادات	٢٧
تشديد المنهج الإسلامي في ذم البدع والتحذير من الابتداع، وبيان	
سوء منقلب أهلها	٢٩

الفصل الثاني

العلاقة بين البدعة والمصطلحات الفقهية

المبحث الأول : العلاقة بين البدعة والإبداع	٣٩
--	----

- المبحث الثاني : العلاقة بين البدعة والاجتهاد ٤٦ ...
- المبحث الثالث : العلاقة بين البدعة والهيئات المستحدثة في العبادات . . ٥٣ ...
- أولاً: تعريف الهيئات المستحدثة في العبادة عند المجيزين لها ٥٥ ...
- ثانياً: تعريف الهيئات المستحدثة في العبادة عند المانعين لها ٥٥ ...
- ثالثاً: الحكم الشرعي في الهيئات المستحدثة في العبادة ٥٦ ...
- رابعاً: الضوابط التي اشترطها أصحاب الاتجاه الأول، والذين أجازوا
الهيئات المستحدثة في العبادة، ولكن بالشروط والضوابط
التي وضعوها ٦١ ...
- خامساً: الترجيح بين الاتجاهين السابقين واختيار الموافق للشرع ٦٣ ...
- المبحث الرابع : العلاقة بين البدعة والمصالح المرسله ٦٦ ...
- المبحث الخامس : العلاقة بين البدعة والاستحسان ٧٥ ...
- أولاً: المقصود بالاستحسان ٧٥ ...
- ثانياً: بعض من الطرائق الاستحسانية المعمول بها عند الأئمة .. ٧٥ ...
- ثالثاً: الرد على من أباح لنفسه التزام البدع بحجة أن الإسلام
أجاز الاستحسان ٧٧ ...

الفصل الثالث

أسباب ظهور البدع في المجتمع الإسلامي

المبحث الأول : الجهل بصفات وسمات الشريعة الإسلامية والجهل

- بوسائل فهمها ٨٥ ...
- أولاً: الجهل بخصائص الشريعة الإسلامية ووسائل فهمها ٨٥ ...
- ثانياً: الجهل بوسائل فهم الشريعة الإسلامية من مصادرها ٩٠ ...

المبحث الثاني : متابعة الهوى في استنباط الأحكام الشرعية والميل إلى

ما تشتهيه النفس. ٩٤

أ- الفرق بين أحكام العقل وأحكام الهوى ٩٤

ب- مواضع اتباع الهوى لارتكاب البدعة ٩٥

أولاً: تحكيم الهوى في الموضع الذي يفقد فيه الدليل ٩٦

ثانياً: تحكيم الهوى في رد الأحاديث الصحيحة ١٠١

ثالثاً: تحكيم الهوى في تأويل النصوص الشرعية ١٠٦

رابعاً: تحكيم الهوى في الترجيح بين الأدلة المختلفة بين العلماء . ١٠٩

المبحث الثالث : تحكيم العقل في الدين، و الأخذ بالرأي المذموم وإحسان

الظن بالعقل في الشرعيات ١١١

المبحث الرابع : عدم الرسوخ في علم اللغة العربية ١١٨

الفصل الرابع

المنهج الإسلامي في تلقي النصوص

المبحث الأول : منهج أهل السنة في النظر والاستدلال ١٢٧

الأصل الأول: تعظيم النصوص الشرعية والانقياد لها ١٢٧

الأصل الثاني: الاعتماد على السنة الصحيحة ١٣٣

الأصل الثالث: الوعي بفهم النصوص ١٣٨

الأصل الرابع : الوعي بمقاصد التشريع الإسلامي ١٤٥

المبحث الثاني : معالم منهج أهل الأهواء والبدع في النظر والاستدلال . ١٤٧

أولاً: اضطراب أصول النظر والاستدلال عند أهل البدع والأهواء ١٤٧

ثانياً: ابتداء أصول جديدة للتلقي والاستدلال ١٥٠

ثالثاً: الاعتماد على الضعيف والواهى من الروايات ١٥٥

- رابعاً: التأثير بمناهج وثقافات غير المسلمين ١٥٧
- خامساً: تعظيم وَرَدُّ العقل ودعوى التعارض بين العقل والنقل .. ١٦٠
- سادساً: إهمال ورد النصوص المخالفة لمذهبهم والاستدلال بما
يوافق هواهم ١٦٤
- سابعاً: ترك الاحتجاج بأحاديث الآحاد ١٦٩

الفصل الخامس

المنهج الإسلامي في التعامل مع أهل البدع

المبحث الأول: الأصول والضوابط التي وضعها الإسلام للتعامل

- مع أهل البدع والأهواء. ١٧٥
- الأصل الأول: عدم تأييم المجتهد إذا أخطأ في مسائل أصولية
أو فرعية ١٧٦
- الأصل الثاني: عدم إقرار المبتدع على بدعته ١٧٩
- الأصل الثالث: عدم معاداة أهل البدع إلا إذا كانت البدعة مشتهرة
ومغلظة عند أهل العلم بالكتاب والسنة ١٨١
- الأصل الرابع: لا يجوز تكفير أو تفسيق شخص بعينه (مرتكب
البدعة) إلا بعد التحري ١٨٣
- الأصل الخامس: الحرص على تأليف القلوب، واجتماع كلمة
المسلمين، وإصلاح ذات البين. ١٨٧
- الأصل السادس: الالتزام بالعدل عند الحكم على أصحاب البدع
والمبتدعين ١٩١
- الأصل السابع: مراعاة ضوابط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
عند الأمر باتباع السنة والنهي عن البدعة ١٩٥

الأصل الثامن: مشروعية عقوبة الداعي إلى البدعة بما يحقق

الزجر والتأديب والمصلحة ٢٠١

الأصل التاسع: اتفاق أهل السنة والجماعة على أن هجر أهل

البدع والأهواء من العقوبات الشرعية ٢٠٤

الفصل السادس

ضوابط العلاقة بين المسلمين وأهل البدع

المبحث الأول: التأصيل النظري والموقف العملي من أهل البدع والأهواء ٢١٧

المبحث الثاني: حكم الصلاة خلف أهل البدع والصلاة عليهم ٢٢٤

أولاً: الصلاة خلف أهل البدع ٢٢٤

ثانياً: حكم الصلاة على أهل الأهواء والبدع ٢٢٧

المبحث الثالث: حكم الدعاء لأهل البدع والدعاء عليهم ولعنهم ٢٢٨

أولاً: الدعاء لأهل البدع ٢٢٨

ثانياً: الدعاء على أهل البدع ولعنهم ٢٢٩

المبحث الرابع: حكم قبول شهادة أهل البدع وروايتهم للحديث ٢٣٤

المبحث الخامس: حكم تلقي العلم على يد أهل البدع والأهواء ٢٣٨

المبحث السادس: حكم اشتراك أهل البدع والأهواء في الجهاد ٢٤٠

المبحث السابع: حكم قبول توبة الداعي إلى البدعة ٢٤٢

المبحث الثامن: ما يجب على المسلمين تجاه أهل البدع والمبتدعين ٢٤٥

الفصل السابع

الآثار السيئة للبدع على المجتمع الإسلامي

المبحث الأول: لماذا شدد الإسلام على التحذير من البدعة والمبتدعين؟ ٢٤٩

٢٤٩	أولاً: التحذير من البدعة وبيان فسادها
٢٥٠	ثانياً: تأكيد الإسلام على العمل بالسنة
	المبحث الثاني : الآثار السيئة التي تنتج عن انتشار البدعة في المجتمع
٢٥٢	الإسلامي
٢٥٢	أولاً: المبتدع ينصب نفسه مشرعاً ونداء الله تعالى
٢٥٤	ثانياً: المبتدع يرى الدين ناقصاً ويريد أن يكمله
٢٥٥	ثالثاً: الابتداع مُعسر للدين ويخرجه عن طبيعته السمحة
	رابعاً: الابتداع في الدين والحرص على البدعة يكون سبباً في
٢٥٦	ضياع السنن وموتها
	خامساً: الابتداع في الدين يصرف الناس عن الابتكار في
٢٥٩	شئون الدنيا
٢٦٠	سادساً: الابتداع في الدين يفرق شمل الأمة ويمزق وحدتها ...
	سابعاً: الابتداع في الدين يُفسد على المسلمين عبادتهم لله رب
٢٦٢	العالمين
٢٦٤	أثر تحريم البدع على العبادات الإسلامية
٢٦٩	نتائج البحث
٢٧٧	قائمة المصادر والمراجع
٢٨٣	فهرس الموضوعات

هذا الكتاب

* كان المسلمون في العصور الأولى من صدر الإسلام ، يفتقون عند النص في أمور الدين ، لكنهم ابتكروا واخترعوا وطوروا في أمور الحياة المدنية وشؤون الحياة العامة .

وحدث العكس في العصور المتأخرة والحديثة ، حيث ابتدع المسلمون أشياء في أمور الدنيا ما أنزل الله بها من سلطان مما كان لها الأثر السيئ على واقع المسلمين الاجتماعي ، بينما – وللأسف – جمدوا في أمور الدنيا ، وتخلفوا في كل ميدان ، مما مكن أعداء الإسلام من رقابهم !!

* من هنا تأتي أهمية تناول الكتاب لهذا الموضوع ، والذي سعى المؤلف من خلاله للوقوف على معالم المنهج الإسلامي وطريقته في بناء المنهجية الفكرية والفقهية وأصول التربية الاجتماعية ، والحكم على مواقف الأفراد والجماعات ومدى قربها أو بعدها عن المنهج الإسلامي . كل هذا وغيره نجده في ثنايا الكتاب من خلال النقاط الرئيسة التالية:

- مفهوم البدعة وأقسامها وعلاقتها بالمعصية والعبادات .
- العلاقة بين البدعة والمصطلحات الفقهية (الاجتهاد - المصالح المرسلة - الاستحباب... إلخ) .
- البدع في المجتمع الإسلامي وأسباب ظهورها .
- ضوابط التعامل مع أهل البدع .
- الآثار السيئة للبدع على المجتمع الإسلامي .
- * ومؤسسة شروق للترجمة والنشر أن تقدم هذه الدراسة القيمة لقارئها الكرام - سائلة الله أن يعم به النفع .
- والله من وراء القصد .

الناشر



مؤسسة شروق للترجمة والنشر

المنصورة - ش. جيهان - أمام مستشفى الطوارئ

ت: ٠١٢٢٥٦٨٢٣١٤

shrook.mst@gmail.com

www.facebook.com/darshrook